

مركز دراسات الوحدة العربية

دراسات في تكريم يوسف صايغ

هموم اقتصادية عربية

التنمية - التكامل - النفط - العولمة

طاهر حمد... | ...ة الكواري
مروان ... | ...قبرصي
نادر ف... | ...العياري
جلال ... | ...طرش
محمود عبد الفضيل | جورج العبد

تحرير: طاهر حمدي كنعان

هموم اقتصادية عربية

التنمية - التكامل - النفط - العولمة



مركز دراسات الوحدة العربية

دراسات في تكريم يوسف صايغ

هموم اقتصادية عربية

التنمية - التكامل - النفط - العولمة

طاهر حمدي كنعان — محمد محمود الإمام — علي خليفة الكواري
مروان اسكندر — برهان الدجاني — عاطف قبرصي
نادر فرجاني — سميح مسعود — الشاذلي العياري
جلال أمين — علي احمد عتيقة — محمد الأطرش
محمود عبد الفضيل — جورج العبد

تحرير: طاهر حمدي كنعان

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
هموم اقتصادية عربية: التنمية - التكامل - النفط - العولمة/ تحرير طاهر حمدي كنعان.
٣٢٩ ص. - (دراسات في تكريم يوسف صايغ)
ببليوغرافية: ص ٣٠٧ - ٣٢٢.
يشتمل على فهرس.
١. التنمية - البلدان العربية. ٢. التكامل الاقتصادي - البلدان العربية. ٣. النفط - البلدان العربية. ٤. العولمة. أ. كنعان، طاهر حمدي (محرّر). ب. السلسلة.
338.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

المحتويات

القسم الرابع
البيئة العالمية والإقليمية

مقـــدمـــة

طاهر حمدي كنعان(*)

يعود الفضل في فكرة هذا الكتاب إلى الدكتور ابراهيم عويس الذي طلب مني في تاريخ سابق، يتجاوز عقداً من الزمن على الأقل، المشاركة في كتاب تكريمي للأستاذ الدكتور يوسف صايغ بصفته معلّم جيل من الاقتصاديين العرب وقدوتهم كعالم ملتزم بقضايا شعبه الفلسطيني وأمته العربية ومسخّر علمه وعمله من أجل تحرير الوطن ونهضة الأمة.

كانت في حينها فكرة رائعة واقتداء محموداً بتقليد جرى اتباعه في الأوساط الثقافية في الغرب، وذلك بأن يجتمع أقران مفكر متميز على تكريمه بأن يهديه كل منهم بعضاً من إنتاجه الفكري في صورة دراسة أو مقالة في موضوع يقع في مجال إسهامات المهدى إليه واهتماماته العلمية. وتنتظم هذه الدراسات أو المقالات في كتاب بعنوان مناسب لموضوعاتها مع الإشارة إلى أن الغرض من نشرها هو تكريم المهدى إليه في صورة هذه الإضافة من عطاء أقرانه إلى ما سلف من عطائه.

وكانت خطة الأستاذ الدكتور إبراهيم عويس أن تكون المقالات محددة المواضيع بحيث تكون كل مقالة دراسة خاصة باقتصاد أحد الأقطار العربية، بحيث تصبح في مجموعها كتاباً مرجعياً عن الاقتصادات العربية التي سبق أن تناولها يوسف صايغ في كتابه المرجعي **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥**[١].

لسبب أو لآخر، لم يكتب النجاح لهذه الخطة، ومرت الأيام وبقي في ضميري تبكيت لم تخف وطأته إلا حينما فكرت بتنفيذ الفكرة الأصلية بمخطط جديد، وهو

(*) اقتصادي عربي، ونائب رئيس وزراء سابق ـ الأردن.

(١) يوسف صايغ، **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥**، ٣ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥).

استكتاب أقران يوسف صايغ من الاقتصاديين العرب دون أي قيد على الموضوع سوى ما يتفق مع اهتماماتهم الفكرية ويكونون على استعداد لإهدائه إلى الكتاب التكريمي. وبالرغم من أن الأمر استغرق زمناً سببه التفاوت في سرعة الاستجابة، إلا أنه في آخر الأمر انتهى إلى نتيجة أرجو أن تكون مرضية، وهي مشاركة هذه النخبة من الاقتصاديين العرب في موضوعات كلها باعثة للاهتمام، وكلها تمت بصلة وثيقة للموضوعات التي اهتم بها يوسف صايغ وأعطاها الكثير من جهده الفكري وحكمته المتألقة.

بالنيابة عن المحتفى به وبالأصالة عن نفسي أتقدم بالشكر والتقدير لجميع من استجاب لدعوة المشاركة في هذا الكتاب، ولمركز دراسات الوحدة العربية لوضع خبراته التحريرية والفنية من أجل إخراجه ونشره بالمستوى اللائق، كما ندعو الله سبحانه وتعالى أن يمد في عمر يوسف صايغ ويمكنه من استمرار العطاء، وأن يجزي بالخير الزملاء الذين شاركوا في هذه التجربة المباركة بإذنه. ﴿**فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره**﴾[٢] صدق الله العظيم.

---

(٢) **القرآن الكريم،** «سورة الزلزلة،» الآيتان ٧ ـ ٨.

يوسف عبد الله صايغ:
مدرسة في رجل

مروان اسكندر(*)

الاقتصاديون من خريجي الستينيات والسبعينيات، وبخاصة ممن درسوا الأوضاع الاقتصادية والإنمائية والتبادلية في الوطن العربي، تعرفوا على أعمال يوسف عبد الله صايغ، وأدركوا أهمية كتابات وأفكار هذا الاقتصادي المميز الذي أنتج، وما زال، دراسات وكتباً وتعليقات منذ ستة عقود.

لقد فرضت ضرورات الدراسة والمتابعة والعمل على يوسف صايغ التنقل بين العديد من البلدان الغربية والعربية، وكان في تنقلاته وترحاله يحفز أفكار محاوريه ومناقشيه، ويحظى باحترام وتقدير الأوساط الأكاديمية والمؤسسات الاقتصادية، ولا سيما مؤسسات العمل العربي المشترك التي كلفته بمهمات بحثية ذات أبعاد قومية. فآراء الرجل لم تكن يوماً عادية، ومع ذلك استطاع دوماً التمييز بين الممكن والمستحيل، وخيبة أمله، كانت وما زالت، أن الإنجاز المتحقق في وطننا العربي بقي دون الإمكانات، وبعيداً جداً عن الطموح.

تميز يوسف عبد الله صايغ بين أقرانه وتلامذته ومعاونيه بأنه كرس حياته العملية للبحث والدرس والتمحيص، والمناقشة والتفسير، والمراجعة وإعادة التقييم، ولم يتحول يوماً نحو الكسب التجاري أو الاستغلال المعنوي لمكانته الفكرية وسمعته العلمية المرموقة.

إن الخصائص البارزة في شخصية يوسف صايغ يمكن اختصارها ببضع كلمات تحمل كل منها معاني وأبعاداً قلما شهدناها بين فئات المثقفين في وطننا العربي. وسنرى

(*) مستشار اقتصادي ـ لبنان.

أن جذور هذه السمات تعود إلى كنف العائلة، عائلته التي انحدر منها، وأسرته التي بناها مع زوجته المفكرة والباحثة اللامعة بدورها روزماري صايغ. كما يعود جانب من تلك السمات إلى مدرسته الإعدادية، والجامعات التي نما فيها إحساسه القومي المتأجج وضميره الحي.

إنه إنسان **قومي الانتماء** إلى الوطن العربي على امتداده، وفلسطين التي احتوت مهد ولادته فسيطرت على أحاسيسه ونشاطه في القسم الأعظم من حياته. وهو **علمي الالتزام** يسعى إلى المعرفة والعلم **في مواطنهما** مهما بعدت ومهما كبرت مشقة الوصول إليها، ويرى أن منابع العلم متوفرة في كل بقاع العالم لكن السر هو في انتقاء الأفضل، كما أنه مؤمن بأن المعرفة حصيلة التفاعل بين العلوم والعلماء، وليست حصراً على وسائل **تقصّ** أو مراكز محددة. إنه من فصيلة العلماء الشديدي الصفاء والنقاء، وقد حافظ على **شفافية** في التصرف وصراحة في التعبير قد تكون أثقلت على أدواره أحياناً بسبب حساسيات الآخرين.

وأخيراً لا آخراً، يوسف صايغ **ديمقراطي الانتماء** عاشق للحرية ومعاصر لتطورات الفكر والمعرفة والفلسفة والتقانة، وإن كانت صداقته للتقانة هي في الفكر والمفاهيم أكثر منها مهارة يدوية ومواظبة يومية.

والبحث في شخصية يوسف صايغ ومكوناتها يستلزم ملامسة خصائصه العادية المحببة. فهو ثاقب النظرة براق العينين، وعيناه تعكسان خلجات نفسه. فحين يفكر في قضية مهمة تكون عيناه مرآة لما يعمل فيه فكره، وحين يجنح في حواره مع الآخرين إلى مداعبتهم فكرياً نشهد في عينيه بريق الخبث المهذب. وحين يناقش لا نسمع من صوته سوى رنة هادئة، لكن الجملة التي ينطق قد تحمل نقضاً حاسماً لحجة الخصم أو المحاور. ولديه إلى جانب ذلك، حسّ راق يتجلى في ميله للأناقة الأستاذية في الملبس، والسكسوكة المشذبة بعناية، وبساطة الهندسة المعمارية لبيته الصيفي في عين عنوب.

عبد الله صايغ، والد يوسف، كان قساً ناشطاً في تقريب الرعية من تعاليم الكنيسة في فلسطين وسوريا ولبنان، وقد رزق بسبعة أولاد، ستة منهم ذكور وابنة واحدة هي ماري. يوسف كان أكبر إخوته فؤاد وفايز وتوفيق ومنير وأنيس، وقد خاض أربعة من أبناء عبد الله صايغ عالم الفكر والشعر والسياسة وهم يوسف وفايز وتوفيق وأنيس، في حين كان منير طبيباً وفؤاد مهندساً. وقد توفي من الأشقاء فؤاد ومنير وتوفيق قبل بلوغهم الخمسين من العمر، وتوفي فايز عند الثامنة والخمسين، وبقي من الإخوة يوسف وأنيس وماري.

أمضى يوسف سني الدراسة الابتدائية في صيدا حيث تفوق في الدراسة وحاز

جوائز الإنجاز العلمي والإلقاء. وتأهل لدخول الجامعة الأميركية في بيروت التي كانت تمثل فرصة الإرتقاء العلمي لأبناء الوطن العربي من أقطاره المختلفة. وكانت رغبة يوسف الأصلية هي في دراسة الهندسة أو الحقوق. ولم يكن أي من الاختصاصين متوافراً في الجامعة الأميركية، فاضطر إلى التسجيل في قسم إدارة الأعمال، وحاز على البكالوريوس في هذا الاختصاص بامتياز مكملاً في الوقت ذاته متطلبات درجة البكالوريوس في علم الاقتصاد، الأمر الذي مكنه من الاستمرار في الجامعة الأميركية حتى الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بنتائج متفوقة.

خلال فترة دراسته الجامعية كانت الحالة المادية لوالد يوسف صايغ كما سبق وأشرنا متواضعة، وكان يوسف قد أعفي من ثلث قسطه بسبب تميزه في الثانوية، ومع ذلك اضطر للعمل خلال دراسته الجامعية لتعزيز مداخيله والقيام بمسؤولياته بصفته كبير العائلة. وكان العمل المتاح في الجامعة مهمات بسيطة مثل حفظ وتوضيب حسابات المكتبة أو القيام بنقل أربعمائة كرسي مرتين في الأسبوع من مناطق خزنها إلى قاعة المناقشات العامة في الوست هول. ولقد قام بهذه المهمة الأخيرة بالمشاركة مع المرحوم رشدي المعلوف، وكوفىء عليها بمنحه سكناً داخل الجامعة. بمثل ذلك تمكن يوسف من تغطية أقساطه الجامعية وأقساط التعليم لإخوته من بعده، وادخار بعض المال لسفرة حققها إلى جنيف.

أواسط الثلاثينيات تأجج حسه السياسي ووعيه لمشاكل أمته العربية، وكانت الجامعة الأميركية في بيروت حينذاك حقلاً خصباً لأفكار الحزب القومي السوري التي تنافست وتكاملت مع التطلعات العربية. في العام ١٩٣٦ قام الفلسطينيون بتحرك شعبي ضخم للتأكيد على حقوقهم لدى بريطانيا، الدولة المنتدبة على فلسطين والمتعهدة إنشاء وطن قومي لليهود. وفي هذا الوقت بالذات انضم يوسف صايغ مع صديقه رشدي المعلوف إلى الحزب السوري القومي بقيادة الزعيم انطون سعادة، وأسهم في تضمين فلسفة الحزب أبعاد التكامل الاقتصادي التي عززت اللّحمة القومية.

بين تخرجه في الجامعة الأميركية في بيروت وتوجهه إلى الولايات المتحدة للدراسة العليا في جامعة جونز هوبكنز، عمل يوسف صايغ في مجالات متعددة شملت لسنتين نشاطاً في مشروع الحمة في شمال فلسطين حيث تمتع بمنافع المياه الصحية الدافئة وحمل في ذاته صورة راسخة عن جمال الموقع. وخلال الفترة الفاصلة بين التخرج في الجامعة الأميركية والسفر إلى الولايات المتحدة عانى يوسف صايغ صدمة خسارة القسم الأكبر في فلسطين وهزيمة الجيوش العربية المبرمجة في مواجهة القوى الصهيونية التي انتصر لها الغرب، وكان قد عين في الجامعة الأميركية كمدرس

ثم كأستاذ مساعد، حتى سفره إلى الولايات المتحدة.

أتاحت الدراسة في جامعة جونز هوبكنز ليوسف صايغ فرصة التعمق في منهجية معينة لدراسة علم الاقتصاد، تربط ما بين الافتراضات الاقتصادية والواقع السياسي والاجتماعي. وقد تأثر خلال دراسته بأفكار أساتذة الاقتصاد المعروفين سيمون كوزنتس وفريتز ماكلب، كما اقتنع بتحليل شومبيتر لأسباب النمو والتمييز بين النمو والتنمية. ويمكن القول إن شومبيتر أوائل الستينيات أحدث صدمة فكرية في بحثه عن أسباب وتاريخ التنمية الاقتصادية، مشابهة للصدمة التي أحدثها كتاب فرانسيس فوكوياما حول **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**[1].

تتمحور الطروحات الأساسية لدى كل من شومبيتر وفوكوياما حول تأثير حرية الإنسان في المبادرة والتطوير الديمقراطي للنظام السياسي على تحقيق التنمية. ولا عجب في أن أول كتاب أصدره يوسف صايغ، ويبقى الكتاب الأحبّ إلى نفسه، كان **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي ـ الاجتماعي للمفهوم القومي العربي**، وقد منح هذا الكتاب جائزة جمعية أصدقاء الكتاب لذلك العام، ومن بعد ذلك حاز يوسف صايغ عام ١٩٦٨ الجائزة نفسها لكتابه **استراتيجية العمل لتحرير فلسطين**.

يتميز الكتابان المشار إليهما بتشديد المؤلف على ضرورات إيلاء الاهتمام بمناخ المبادرة للأفراد، والتركيز على التعليم وتطويره، والحفاظ على الحريات الإنسانية والسياسية ورعايتها. ومن دون ذلك لا تتحقق التنمية التي هي عملية ارتقاء اجتماعي واقتصادي، يتمازج فيها الإنجاز الكمي والنوعي وتوفر في طياتها فرصة التطور والتراكم المفيد لتحقيق مستويات معيشة متقدمة ومستدامة في آن واحد.

تجلى الحس القومي بعد التشبع العلمي لدى يوسف صايغ حينما أنهى دراسته لمتطلبات الدكتوراه في الفلسفة فرع الاقتصاد السياسي في جامعة جونز هوبكنز الواقعة في مدينة بالتيمور على مقربة من العاصمة الأمريكية واشنطن. فخلال سنوات الدراسة تعرف على العديد من الاقتصاديين المرموقين في البنك الدولي. وحيث إنه تابع تميزه الدراسي كما في الجامعة الأميركية في بيروت، عرض عليه مع نهاية عمله الدراسي المحاضرة في معهد الدراسات التنموية في البنك الدولي. لكن تعلقه الراسخ بالوطن العربي دفعه إلى العودة إلى لبنان والتدريس في الجامعة الأميركية.

في عام ١٩٥٣ تزوج يوسف من السيدة روزماري بوكسر خريجة جامعة

---

(١) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1992).

أكسفورد، والتي سكنت بيروت في بداية الستينيات وعملت من هناك مراسلة لصحيفة **فاينتشال تايمز** ثم لمجلة **إيكونوميست**. كذلك عملت لفترة رئيسة لتحرير مجلة جمعية خريجي الجامعة الأميركية في بيروت «*Forum*».

رافقت روزماري يوسف إلى الولايات المتحدة حينما سافر للعمل كأستاذ زائر في هارفرد، وكانت فرصة لها لتوسيع ثقافتها واستئناف اهتماماتها الأكاديمية لدرجة دفعتها إلى إنجاز رسالة الدكتوراه بعد سنوات عديدة من الانقطاع عن الدراسة والانغماس في العمل، وتمكنت من الحصول على درجة الدكتوراه من جامعة «هل» في انكلترا في علم الانتروبولوجيا.

لقد لعب زواج يوسف صايغ من روزماري دوراً مهماً في حياتهما معاً، فهذه السيدة المثقفة والهادئة رافقت تطورات المنطقة منذ أربعين عاماً ويزيد، والتزمت بهموم القضية الفلسطينية، فكرست أدواتها العلمية لدراسات ميدانية عن اللاجئين الفلسطينيين أصبحت مراجع مرموقة في مجالها، وعلى المستوى الشخصي أضفت هدوءاً وعقلانية على ميول يوسف للجموح الذي قد يحاذي أحياناً درجة الثورة.

منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٥٧ عمل يوسف صايغ استاذاً مساعداً للاقتصاد في الجامعة الأميركية، وأصبح من بعد وحتى عام ١٩٦٣ أستاذاً مشاركاً. وقد ترأس دائرة علم الاقتصاد وأشرف على إدارة معهد البحوث الاقتصادية في الجامعة الأميركية ما بين عامي ١٩٥٧ و١٩٥٩. بعدها توجه إلى جامعة هارفرد كباحث زائر حيث أسهم في نشاطات مركز الدراسات الدولية ومركز دراسات الشرق الأوسط.

خلال وجوده في جامعة هارفرد، ورغم مشاركاته العديدة في مناقشات مركز الدراسات الدولية ومركز دراسات الشرق الأوسط، طور فكرته لدراسة خصائص ريادة الأعمال (Entrepreneurship)، ووضع برنامجاً لدراسة الموضوع استقصائياً في لبنان. وفي ذلك الوقت كان دور الريادة في تطور الاقتصاد مفهوماً غير متضح المعالم والتأثير، وكان الاقتصاديون في ذلك الزمن يركزون على عوامل الإنتاج التقليدية الثلاثة وهي رأس المال، وقوة العمل، والموارد الطبيعية، إلى أن ظهر فكر شومبيتر الذي شدد على دور الريادة، وما يرفدها من تربية وتعليم وتفاعل خلاق بين الفكر والتطبيق. وكان من الطبيعي أن يركز يوسف صايغ على مفهوم الريادة، وأن يستكشف تجلياتها من خلال دراسة استقصائية ميدانية في لبنان تناولت المئات من رواد الأعمال في حينه.

وكما حدث معه في جونز هوبكنز، عرضت عليه هارفرد مع انتهاء السنة الأولى من وجوده هناك أن يكون أستاذاً مشاركاً في مركز الدراسات الدولية ومركز دراسات الشرق الأوسط. وفعلاً قرر يوسف البقاء سنة ثانية في الولايات المتحدة بصفة أستاذ

مشارك زائر ولكن في جامعة برنستون مع التصميم على أن يعود بعدها إلى الوطن العربي. ولا شك في أن تجربته في جامعة برنستون شحذت عزيمته على العودة لأنه استشعر هناك مدى التغلغل الإسرائيلي في الأبحاث الجامعية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٦٢ نشرت مطبعة جامعة هارفرد بالانكليزية كتاب يوسف صايغ المعنون **رواد الأعمال اللبنانيون: دور الرائد في اقتصاد نام**، والذي أبرز فيه أهمية مبادرات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية منتقياً أمثلة في الدراسة الميدانية التي أجراها في لبنان ومن دراسات قام بها عن التنمية في اليابان والهند. وجدير بالذكر أن اليابان في ذلك التاريخ كانت لا تزال في طور إعادة الإعمار والتنمية. فعلى سبيل المثال، كانت شبكة الطرقات في اليابان تقاس بمئات الكيلومترات، وعدد السيارات فيها لا يتجاوز المليوني سيارة.

تجلى في كتاب يوسف صايغ **رواد الأعمال اللبنانيون** كما في كتابه **الخبز مع الكرامة** استشعاره العميق بضرورة التركيز على رؤية شمولية للتنمية والاقتصاد. فهو ما برح ينظر إلى النشاط الاقتصادي من ضمن الأطر المكملة لهذا النشاط والمتفاعلة معه، وبخاصة منها الحريات المتاحة للمبادرة والقوانين الضرورية لحماية الملكية، والأنظمة التعليمية التي تفسح في المجال لتجاوز التخلف بمعناه المعرفي والتعصبي. وقد كانت هذه النظرة فريدة من نوعها في زمن تركز فيه اهتمام علماء الاقتصاد النظري على إخضاع علم الاقتصاد لقواعد الرياضيات، بينما تركز اهتمام علماء الاقتصاد التطبيقي على ردم الفجوة ما بين الدول الصناعية والدول النامية عبر تحسين أسعار المواد الأولية وزيادة المعونات من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب. وهذه المنهجية الأخيرة تكرست في مؤتمر الاونكتاد في جنيف عام ١٩٦٤ دون أن تؤدي وعلى امتداد أربعة عقود إلى تعديل في الفجوة بين الشمال والجنوب، بل استمرت هذه الفجوة في الاتساع.

بعد السنة التي قضاها في جامعة برنستون وزيادة إحساسه بضرورة تسريع وتنويع مبادرات الإنماء من أجل تحقيق أرضية مؤاتية للنمو المستدام في الوطن العربي، عاد يوسف إلى أرض الوطن لكي يتولى إدارة معهد البحوث الاقتصادية في الجامعة الأميركية ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٤. وعلى رغم حبه لعمله واندماجه فيه، استمر يطمح إلى القيام بدور عملي على صعيد التنمية الإقليمية. وقد دفعه هذا الطموح إلى قبول الارتحال إلى الكويت للقيام بدور المستشار لمجلس التخطيط الكويتي خلال العام الدراسي ١٩٦٤/١٩٦٥ مجازاً من التدريس.

عمل يوسف صايغ في الكويت خلال فترة كانت فيها الكويت منفتحة على مساعي التطوير داخلياً وخارجياً، وبتعاون وثيق مع المرحوم أحمد الدعيج الذي سعى

من خلال مسؤوليته عن مجلس التخطيط لاستقطاب كفاءات عربية مميزة. هذا المناخ المناسب دفع يوسف صايغ إلى الابتعاد نفسياً عن التعليم وما يفرضه من قيود على العمل السياسي ضمن التحرك القومي العربي. ومع ذلك استمر في التدريس حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٧٤ حينما استقال مبكراً من منصبه في الجامعة الأميركية.

لم ينقطع يوسف صايغ منذ أواسط الثلاثينيات وحتى تاريخه عن العمل القومي، وكان من الطبيعي أن يتولى كفلسطيني متميز علمياً وأخلاقياً مسؤوليات كبيرة في مجال السعي لاستعادة الوطن ومقومات الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني. وقد تولى بامتياز دور المستشار الإنمائي للعديد من المؤسسات العربية والدولية، وسنعدد بعض أدواره إنما بعد الإشارة إلى قيامه بمسؤولياته في خضم النضال الفلسطيني من أجل استعادة الأرض وإقامة دولة فلسطينية تحتوي أبناءها بعد تشتت كان قد استمر لفترة ستة عشر عاماً حينما أصبح عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ تأسيسه عام ١٩٦٤، واستمر عضواً فيه حتى اليوم. والتزاماً باقتناعه ومنهجه العلمي وخبرته الواسعة، توصل يوسف صايغ إلى تأسيس مركز التخطيط الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٨، وتولى رئاسة مجلس إدارة المركز من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١، ومباشرة بعد ذلك كلف برئاسة الصندوق القومي الفلسطيني وأصبح بحكم هذا الموقع عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وذلك من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٤.

من المعلوم أن النضال السياسي لمن يتمتعون بالشفافية أمر لا يغني ولا يكفي حاجات العيش. وحيث إن يوسف صايغ كان منذ نشأته بعيداً عن استهداف المصلحة المادية، وجب عليه بعد أن أصبح أباً لثلاثة أولاد، صبيان وصبية، وبعد استقالته من الجامعة الأميركية، أن لا يمانع في تولي مسؤوليات مجزية، ولا سيما إذا توافقت مع اهتماماته في التنمية ذات البعد القومي العربي. لذلك وافق على أن يصبح مستشاراً غير مقيم لمجلس التخطيط في الكويت ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، وأن يمارس بين عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٧ مهمة مماثلة - كمستشار غير مقيم - لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وقد توطدت علاقاته مع أمينها العام حينذاك د. علي عتيقة. وفي تاريخ لاحق، بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٧، عمل يوسف صايغ مستشاراً للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي تأسس أوائل السبعينيات برأسمال مائة مليون دينار كويتي، زيد في عام ١٩٨٥ إلى أربعمائة مليون دينار كويتي، وساهمت فيه جميع البلدان العربية بما فيها فلسطين، وكانت أكبر مساهمة من دولة الكويت بثلاثين بالمئة. واستهدف الصندوق دراسة وتمويل مشاريع إنمائية في الوطن العربي ذات جدوى اقتصادية واجتماعية مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة والحيوية للكيان العربي. وخلال تلك الفترة تمكن يوسف من إنجاز مهمات

دراسية واستشارية لهيئات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية.

مهنة المستشار تكسب صاحبها، إذا كان كيوسف صايغ، تراكمية معرفية لا يمكن أن تتحقق إلا عبر التجربة العملية والتطبيق بالإضافة إلى العلم والذكاء. ولقد تولى يوسف صايغ مهمات استشارية لهيئات عربية عامة على مدى الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٩، فأنجز مهمات، وقدم توصيات حول التنمية الاقتصادية وشؤون النفط العربية للجامعة العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمنظّمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الزراعة والتغذية الدولية ذات الاهتمام بتطوير الزراعة ووسائلها في البلدان النامية. وحصيلة تعاونه مع منظمة الزراعة والتغذية تمثلت في دراسة نشرت بالانكليزية من قبل المنظمة باسم يوسف صايغ حول «موقع الزراعة في التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي في العالم العربي».

وعلى رغم مشاغله العديدة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، ساهم يوسف صايغ في تأسيس وانطلاق عدد من مؤسسات المجتمع المدني الفكرية والقومية، فهو عضو مؤسس في مجلس أمناء «مركز دراسات الوحدة العربية»، وعضو مؤسس في «منتدى الفكر العربي» الذي شارك في مجلس أمنائه لعدة سنوات. ولقد استقطع لنفسه سنة خصصها للانصراف إلى المناقشة والمداولات الاقتصادية في جامعة اكسفورد حين التحق عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ بصفته باحثاً متميزاً «بمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة»، وكان كذلك بين الزوار البارزين لكلية سانت انطوني في الجامعة التي عرفت باهتمامها الخاص بالدراسات المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط.

وعطاءاته الكبيرة لوطنه ومواطنيه تجلت في تكليفه في عام ١٩٩٠ من قبل دائرة التخطيط والشؤون الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية بالإشراف على إعداد دراسة مستفيضة حول «البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني». وقد افترض أن تنفيذ البرنامج سيتم خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٠.

لقد كان هذا التكليف بمثابة تكريس لمواهب وقدرات يوسف صايغ حيث إن القيادة الساعية لترسيخ منطلقات الوطن الفلسطيني لم تجد من يوازي يوسف صايغ في علمه وقدراته التحليلية بالإضافة إلى التزامه النضالي بالقضية الفلسطينية. لذلك أسندت إليه مسؤولية التحضير للدراسة والإشراف على سيرها والقيام بتنسيق جهود فريق عمل مكوّن من ٩١ باحثاً فلسطينياً وأربعة بحاثة مصريين واختصاصي تونسي. ولا شك في أن هذا العمل الضخم الذي استغرق أكثر من سنتين من العمل المستمر شكل ليوسف صايغ تحدياً ضميرياً، فأنجز مع معاونيه برنامجاً يتسم بالواقعية كما يتسم في الوقت ذاته بالإحاطة بمستلزمات تحقيق التنمية في الوطن الفلسطيني وضمان مستويات

العيش اللائقة للشعب الفلسطيني. ولا شك في أن الكثير من مقاطع البحث في البرنامج تعكس بوضوح قناعات وخبرة المشرف على العمل وتبين مقدار شفافيته وتمكنه العلمي وخبرته العملية في آن واحد، كما تبين إلى أي مدى هو معاصر ومتفهم للتحولات الحاصلة في عصرنا، وكم هو مصرّ على المزايا الأساسية التي تكسب الإنسان العربي اطمئناناً معنوياً إضافة للكفاية المادية. ولهذا الغرض نورد مقتطفات تبين ما نقصد، وقد اعتبرنا هذا التلخيص المجتزأ ضرورياً، لأن هذا العمل استند إلى خبرة هذا الرجل وعلمه كاملين...

قبل انتقاء المقاطع من ملخص الدراسة التنفيذي الذي يحتوي عصارة العمل الضخم لا بد من الإشارة إلى فرادة هذا العمل. ذلك أن البرامج الإنمائية الوطنية غالباً ما تنطلق من قواعد متوافرة سواء منها الأسس القانونية المنظمة للملكية وفض النزاعات وحقوق الأفراد، أو المعطيات المادية المتمثلة بالثروات الطبيعية وتجهيزات البنية الأساسية. وحيث إن الأرض كانت محتلة، والقرار السياسي والاقتصادي كان مستلباً، وكثيراً من الموارد الطبيعية كان خاضعاً للنهب المستمر وبخاصة مصادر المياه الشحيحة أصلاً، توجب على يوسف صايغ وفريقه البدء بعملهم على الرغم من أن المعطيات والمعلومات بين أيديهم أقل كثيراً مما أتيح لمن وضعوا البرامج الإنمائية لدول العالم الثالث أو الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي كان التحدي أكبر وكذلك كان التصميم لدى يوسف صايغ الذي نسق عمل الفريق، وأنجز قسماً مهماً من الدراسة، وكتب القسم الأكبر من الملخص التنفيذي الذي نقتطف منه مقاطع لأهمية تعبيرها عن منطلقاته الفكرية، وخبرته العملية ومعاصرته الفريدة.

لقد وضع التقديم للملخص التنفيذي الاستاذ أحمد قريع أبو علاء، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقدمة يقول أبو علاء: «اتضح بجلاء صوب نهاية عقد الثمانينيات، وبموازاة إعلان قيام دولة فلسطين الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني، أن الحاجة أصبحت ملحة لإعداد دراسة تركز على التعرف إلى «المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة»، وهكذا تقرر إعداد دراسة استكشافية حول «المقومات الاقتصادية»... وعهد إلى الدكتور يوسف صايغ، وهو اقتصادي بارز على الصعيدين الفلسطيني والعربي، بإعدادها، والدراسة أنجزت في ربيع عام ١٩٩٠. وسمحت الاستنتاجات الإيجابية المطمئنة... المنبثقة من دراسة «المقومات الاقتصادية» بأن يوصي المؤلف الدائرة بمباشرة الإعداد لبرنامج الاقتصاد الوطني». ومن ثم، وكما أشرنا أنجز يوسف صايغ مع معاونيه الدراسة خلال سنتين.

وقد سجل أبو علاء الملاحظة التالية في مقدمته للملخص التنفيذي للدراسة

حول عمل يوسف صايغ: «أود أن أسجل شكر الدائرة بشكل خاص للدكتور يوسف صايغ الذي نهض بعبء ثقيل جداً من الجهود المضنية المتصلة بإعداد البرنامج طيلة أكثر من عامين ونصف العام».

اعتبر يوسف صايغ أن هنالك مهمات متعددة للدراسة صنفها بتدرج يؤاتي قيام الدولة وتنشيط الاقتصاد، ومراجعة التدرج تعطي فكرة عن خبرته العملية، وحسه العميق بخطوات قيام اقتصاد الدولة الفلسطينية بعد إزالة سلاسل القيود الإسرائيلية.

المهمة **الأولى** كما ارتأى «هي تصميم هيكلية الحكومة والإدارة المدنية والمؤسسات العامة». أما المهمة **الثانية** والمفترض إنجازها قبل إقامة الحكم الذاتي فهي «صياغة الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي».

قد تبدو المهمتان واضحتين منطقياً، لكن موقعهما في الأولوية جاء نتيجة نظرة يوسف صايغ الشمولية إلى تحدي التنمية المستدامة ومن بعد، وفي المرتبة الثالثة من الأولويات، يتبدى حسه العميق بأهمية التأهيل العلمي والتدريبي. وجدير بالذكر أن أبرز الاقتصاديين في العالم أصبحوا مناصرين لهذا التقييم منذ أواسط التسعينيات وعلى ضوء مفاعيل الثورة التكنولوجية وتوسع دور اقتصاد المعارف.

الأولوية **الثالثة** «تفرض إيلاء التدريب عناية خاصة بشكل برامج مستعجلة و«اقتحامية» وبشكل عملية مستمرة بقطع النظر عن المستوى الذي تبلغه عملية الإنماء والأداء الاقتصادي». ويرى يوسف صايغ أنه يجب ألا تنقضي «لحظة تتوقف أو تنعدم خلالها الحاجة لمزيد من التدريب»، ولعل هذه الجملة أصدق برهان على اقتناعه العميق بأهمية التعليم والتدريب مدخلاً ومرتكزاً للتنمية والترقي سواء في القطاع الخاص أو العام.

ينتقل الملخص التنفيذي إلى الأولوية **الرابعة** وهي تتمحور حول «إصلاح وتحديث عناصر البنية التحتية المادية، وكذلك عناصر البنية الاجتماعية». ومن أهم عناصر هذه البنية خدمات التعليم والرعاية الصحية: ومن ثم، وبسبب خبرته المستفيضة ورغم ميله الفكري والضميري لتقديم أهمية البنية الاجتماعية، وبسبب النتائج الموروثة من الاستلاب الإسرائيلي يقول «إننا نعتقد أن تخصيص الموارد الاستثمارية والجهود الإنمائية لعناصر البنية الاجتماعية ليست على درجة الأهمية نفسها من الإلحاحية كعناصر البنية المادية. وبالتالي يمكن التعاطي مع مجموعة «مستوجبات البنية الاجتماعية» بشيء من التأني، وبخاصة لأن إصلاح برامج التعليم يتطلب الكثير من الوقت للدراسة والتأمل».

في المقابل، وفي ما يبدو وكأنه نتاج نفسية مختلفة، أوصى بتقديم مشاكل

الصرف الصحي ومعالجة النفايات الصلبة على برامج تطوير الإنتاج الكهربائي وتجهيز شبكة المواصلات: وهذه المفاضلة تعبر عن حسه بضرورة الحفاظ على البيئة وأهمية مستوجبات المحافظة على صحة الفلسطينيين، والتمايز ما بين المنهجين المشار إليهما في الفقرة السابقة. وما ذكرنا أعلاه يقدم صورة واضحة على أن الهم الأول للتنمية في تفكير يوسف صايغ هو الإنسان، في معيشته وظروفه الصحية والبيئية والتعليمية في آن واحد.

الأولويات الأخرى في البرنامج تشمل الإسكان ومستوجباته كبيرة، وبخاصة أن الدراسة تقدم تقديرات حول عودة قسم من الفلسطينيين المقيمين في الخارج. وفي هذا الصدد يقول يوسف صايغ، «ينبغي البدء فوراً بالإعداد لبرامج الإسكان، وبخاصة بالنسبة لاختيار مواقع البناء في حالة المجمعات السكنية وإعداد الخرائط والمواصفات المعمارية اللازمة كجزء من عملية التخطيط المدني الواسع الرؤية مما يتطلب استخدام تقانة ما يسمى «نظام المعلومات الجغرافية»، أو ما يسمى بالانكليزية «Geographic Information Systems (GIS)».

ولعل التوصية باستعمال هذه المنهجية من قبل عالم اقتصاد تفيد عن مدى تحسسه للتقانة المعاصرة والمفعلة في المجتمعات الحديثة. ولا شك في أن يوسف صايغ، المنفتح على الأفكار والعلوم، استفاد من معلومات وتوصيات ابنه فارس، وهو اختصاصي في هذه التقانة.

بقية الأولويات على أهميتها تدور حول النظام النقدي المقترح ودور البنك المركزي حين إنشائه، والأصول التي يجب أن يعمل بموجبها، كذلك الأولوية الزراعية ذات الأهمية الفائقة بسبب ندرة المياه والكثافة السكانية المفترضة في الكيان الفلسطيني. ولا يغيب عن الأولويات موضوع ردم الفجوة الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والقطاع يرزح تحت مشاكل شديدة الوطأة، وبخاصة في المجالين البيئي والصحي.

إن موضوع استعراض منجزات يوسف صايغ وتقييم ثمار نشاطه لا يمكن أن يختصر بشكل واف، والكاتب يشعر نفسه مقصراً في التغطية وربما التقييم، فأستاذنا الجليل أعطى وعلى مدى ستة عقود نتاجاً ندر أن شوهد مثيله من قبل اقتصادي أكاديمي أو باحث في الوطن العربي. وقد بلغ عدد الكتب والتقارير التي نشرها بالانكليزية اثني عشر، ترجمت غالبيتها إلى العربية. وبلغ عدد كتبه بالعربية ثمانية كتب كان آخرها من إصدار منتدى الفكر العربي في عمان عام ١٩٩٥، وعنوان هذا الكتاب المهم يفيد عن محتواه **التنمية العربية، من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**.

أما الكتيبات والمقالات والدراسات التي نشرها بالانكليزية فقد بلغ عددها

الأربعين. كانت الدراسة الأخيرة تدور حول مستوجبات التعاون الأوروبي العربي المجدي، وقد قدمها في باريس في مؤتمر نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة العربية والفرنسية يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس عام ٢٠٠٠.

والدراسات والأبحاث المنشورة باللغة العربية بلغ عددها ٤٥ بحثاً ودراسة، كان آخرها بحث حول «الإمكانية الاقتصادية الاسرائيلية»، وقدمت هذه الدراسة في مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

وتكفي مراجعة عناوين الكتب والكتيبات والأبحاث للتعبير عن اتساع آفاق عمل يوسف صايغ. وبقراءة بعض الكتب والأبحاث، والكاتب يقر بأنه قرأ على الأكثر نصف المنشور باسم يوسف صايغ وتوقيعه، يتجلى ما يؤكد عمق معالجته للأمور، فهو لم يقع في خطأ الابتذال والاستسهال يوماً لأنه كان دائماً صادقاً مع نفسه ومع العرب في مختلف بقاع عالمنا المشتت.

في عام ١٩٨١ حاز يوسف صايغ «جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في نطاق العلوم الاقتصادية والاجتماعية» تقديراً لعطاءاته المميزة في مجال دراسات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. وفي آذار/مارس عام ٢٠٠٠ حاز «جائزة عبد الله الطريقي» المقدمة من مركز دراسات الوحدة العربية تقديراً لمؤلفاته المتعلقة باقتصادات النفط والتنمية الاقتصادية.

الذين منا عرفوا يوسف صايغ، وكان من حظهم الدراسة معه ومن بعد تطوير صداقة عائلية، كما هو واقع الحال بالنسبة لكاتب هذه السطور، يتمنون لو أنه قطف أبلغ هدية وأسمى ترضية وهي المتمثلة ببدء المسيرة الحقيقية لقيام الوطن الفلسطيني.

وكما كان لي مجال الاستفادة من علمه وخبرته والتمتع بصداقته، لا تفوتني الإشارة إلى أنه بسبب اتقانه للغة العربية استطاع الكتابة في الشأن الاقتصادي، مهما بلغ تعقيد الموضوع المطروح، بإيجاز ووضوح يشارف حد السيف القاطع. ومن خصائصه اللافتة أنه إذا خالف الرأي لخبير، وناقشه، كان سبيله الصوت المنخفض مدعوماً بالحجة المفحمة، والابتسامة الداعية إلى الروية.

نأمل، نحن أصدقاء يوسف صايغ ومحبيه ومقدري تميزه، أن يستمر في عطائه، وأن يعطينا من خبرته وسعة علمه زاداً إضافياً في السنوات المقبلة.

القســـم الأول

هموم التنمية العربية

(١)
التنمية البشرية:
تحدي اكتساب المعرفة في الوطن العربي

نادر فرجاني(*)

تمهيد

عند الكاتب أن عزة الأمة العربية، سواء في مضمار التنمية الإنسانية[١] أو في المواجهة الفعالة للتحدي الصهيوني، والأمران لصيقا الصلة، رهن بالنجاح في تحديين رئيسيين: **الأول** هو إقامة نظم حكم صالحة (ممثلة بحق لعموم الناس وخاضعة للمساءلة الفعالة من قبلهم) نزيهة وكفء؛ **والثاني**، بناء منظومة قادرة وحيوية لاكتساب المعرفة من خلال نشر التعليم الراقي النوعية، والبحث العلمي والتطوير التقاني. وتركز هذه المقالة على التحدي الثاني، ولكن في سياقه المجتمعي.

وتعويق أنساق الحكم القائمة في البلدان العربية للتقدم في هذه البقعة من العالم أمسى قضية تحظى بشبه إجماع، إلا من الأنظمة والمستفيدين منها بالطبع[٢]. كذلك مضى الوقت الذي كانت فيه درجة تقدم المجتمعات تقاس بالمؤشرات الاقتصادية، مثل نصيب الفرد من الناتج الكلي أو معدل النمو فيه، وبات الفارق في مدى اكتساب المعرفة، وفي القدرة على اكتسابها، هو المحدد الأساس لرقي المجتمعات حتى في نظر مؤسسة اقتصادية دولية كالبنك الدولي الذي خصص تقريره الأخير عن التنمية في

(*) مدير مركز «المشكاة» للبحث ـ القاهرة.

(١) تعريب يفضله الكاتب لمصطلح «Human Development» كما طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٢) نادر فرجاني، **عن الحكم والتنمية الاجتماعية في شمال أفريقيا** (القاهرة: مركز المشكاة للبحث، ١٩٩٩).

العالم لموضوع «المعرفة للتنمية»[٣]. وجدير بالذكر أن المعرفة تكتسب عبر طرق ثلاثة: التعليم، والبحث العلمي، والتطوير التقاني (فالتقانة، في الأساس، معرفة تكتسب، وإن انتشر، في البلدان المتخلفة، الفهم الخاطىء بأن التقانة هي السلع والأدوات التي تتجسد فيها المعرفة).

كما أن التحديين المذكورين مرتبطان بقوة، فكما سنشير في ما يلي، تؤدي أنساق الحكم غير الصالحة، في سياق الاقتصاد السياسي للبلدان المتخلفة، إلى إضعاف منظومة اكتساب المعرفة. ولا تستهدف هذه المقالة توثيق حال منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية تفصيلاً، فقد تعددت الكتابات في هذا المجال، بما في ذلك من قبل الكاتب نفسه، والأمر موجع بما لا يحتمل كثرة التكرار.

ولا تستهدف المقالة الحالية كذلك تقديم «توصيات» لمواجهة تحدي اكتساب المعرفة في البلدان العربية. فاقتراح التوصيات أمر سهل ممتنع، وبخاصة في مسألة مركبة كمنظومة اكتساب المعرفة. تأتي السهولة من غياب الحساب على التوصيات ومن انفصال الموصي عن الفاعل. ولكن ينجم عن هذه السهولة قلة الأثر، كما يدل على ذلك ركام التوصيات الخاصة بتقوية منظومة البحث والتطوير بخاصة، وبالقضاء على سوءات الواقع الراهن في البلدان المتخلفة بوجه عام. و«التوصيات» لهذا من بدع المجتمعات القهرية التي ينفصل فيها الموصي، والمفترض فيه العلم، عن الفاعل متخذ القرار. ويرتقي الفريق الثاني مرتبة مجتمعية أعلى من الأول، غالباً عن غير حق، ويفسح سلة مهملاته لتوصيات العارفين.

فالتوصيات، في تقديرنا، ليست مجالاً للعلم، وإنما ميدان للسياسة. فالتوصيات، لكي تكون ذات جدوى، يجب أن تتبناها قوى سياسية فعالة. وحيث يتضاءل هيكل القوة في البلدان العربية، إلى ثلل حكم قهرية تعيد هي ذاتها إنتاج حالة الوهن التي تنتاب منظومة اكتساب المعرفة، لا يصبح لأية «توصيات» مغزى يذكر. والشاهد على ذلك تلال التوصيات التي تنجم عن جبال الاجتماعات والمؤتمرات في البلدان العربية؛ و «لا حياة لمن تنادي».

أما في ميدان العلم الاجتماعي، فالعالم ـ إن أفلح ـ يمكن أن يصف بدقة. وربما يتوصل، بناء على الوصف السليم، إلى الفهم والتفسير. وأقصى حد فلاحه هو التنبؤ الذي تكتنفه صعوبات جمة.

---

(٣) World Bank, *World Development Report, 1998/99: Knowledge for Development* (New York: Oxford University Press, 1999).

ماذا تستهدف هذه المقالة إذاً؟ ستسعى المقالة لتقديم وصف، بالغ الإيجاز، لتردي منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية، ولمحاولة تفسير هذا التردي، فقط بما يكفي لبيان أن تحدي اكتساب المعرفة في البلدان العربية جد جسيم.

وهذا هو الموقع المناسب لتوضيح أن التحديات الجسام في حياة الشعوب لا تُجابه، بفعالية، كمشكلات فنية أو بيروقراطية، كما أنها تستعصي على «الحلول السريعة».

مواجهة التحديات الجسام هي من صنف «المشروعات المجتمعية»، هي نضال تاريخي الأبعاد يتطلب تعبئة شاملة لطاقات المجتمعات وإدارة خلاقة لها بواسطة نظم حكم صالحة ومناضلة تلهم الناس الإبداع والمشاركة الفعالة من خلال إحساس قوي بالانتماء للمشروع المجتمعي. ولذلك، بدلاً من التوصيات، نقدم في خاتمة المقالة مجموعة من الشروط اللازمة ـ وإن كانت غير كافية بالضرورة ـ التي يمكن أن تؤدي إلى «صحوة معرفية» في البلدان العربية.

نظرة خاطفة على حال منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية

على الرغم من فقر المعلومات، يمكن القول، باطمئنان، إن منظومة اكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ضعيفة، وبالتأكيد أضعف كثيراً من مقتضيات المساهمة الفعالة في التحسين الجوهري لحالة التنمية الإنسانية في البلدان العربية من خلال اكتساب المعرفة.

وقد وثقنا في أعمال سابقة[٤] وهن منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية، وبخاصة بالمقارنة بالغريم التاريخي والحضاري للأمة العربية: دولة إسرائيل، التي احتفلت العام الماضي بمرور نصف قرن على وجودها خنجراً في قلب الأمة، تقوى شوكتها باطراد بينما تتضاءل مقدرات البلدان العربية، فرادى ومجتمعة.

ويمكن إيجاز حال منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية، في ما يتعلق بالمنظومة الفرعية للتعليم، في قلة انتشار التعليم، وبخاصة مراحله قبل المدرسية

(٤) نادر فرجاني: المصدر نفسه؛ «التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٨٣ ـ ١٠٨؛ **الإمكانات البشرية والتقانية العربية** (القاهرة: مركز المشكاة للبحث، ١٩٩٩)؛ «الإمكانات البشرية والتقانية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، **والتنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي، والبحث والتطوير التكنولوجي** (القاهرة: مركز المشكاة للبحث، ١٩٩٩).

والأعلى، وتردي نوعية التعليم. والسمة الأخيرة هي، في تقدير الكاتب، مقتل التعليم في البلدان العربية، ولها صلة وثيقة بضعف المنظومة الفرعية للبحث والتطوير التقاني.

وعلى الجانب الآخر، يتسم حال منظومة البحث والتطوير بقلة الموارد المخصصة على الرغم من الوفرة النسبية للقدرات البشرية[٥] وبضعف البنية المؤسسية للبحث والتطوير ولدعمها. ومن ثم، فلا عجب أن يقل ناتج البحث والتطوير[٦]، وتتردى إنتاجيتهما ـ بوجه خاص ـ نسبة إلى الطاقات البشرية المتاحة[٧].

وتتسم جهود البحث والتطوير في البلدان العربية كذلك بالابتعاد عن المجالات ذات الأهمية الحاسمة في تشكيل عصر كثافة المعرفة، وبخاصة الاتصالات والمعلوماتية. وفي المجالين الأخيرين ذاتهما يتمتع الغريم الإقليمي بتفوق نسبي يكاد يكون حاسماً. وتزداد قتامة هذه المقارنات بقصرها على البلدان العربية، مجتمعة، في مقابل إسرائيل، وحدها.

المؤكد أن إسرائيل حالة خاصة في ميدان البحث والتطوير، ولا سيما في منظور علاقتها بالشتات اليهودي في العالم، ورفد الهجرة اليهودية للمجتمع العلمي فيها (بينما تخضع البلدان العربية لتيار معاكس من «نزيف الكفاءات») وصلات إسرائيل التاريخية بالبنية المؤسسية للبحث والتطوير في البلدان المتقدمة. ولكن العرب، في سياق الصراع الاقليمي والأهمية الحاسمة للمعرفة في العالم المعاصر، لا يستطيعون إغفال النظر عن هذه المقارنة الملحة. والواقع أن جوهر المقابلة بين العرب وإسرائيل في البحث والتطوير لا يقتصر على التفاوت الضخم في المؤشرات الكمية، وإنما يمتد إلى السبب الرئيسي لهذا التفاوت ونقصد به البنية المؤسسية للبحث والتطوير، ولدعمها مجتمعياً[٨].

---

(٥) وهكذا يبدو أن القدرات البشرية المتوافرة في ميدان البحث والتطوير في البلدان العربية لا تحقق كامل عطائها. ومن جانب آخر، تعبر هذه المفارقة عن أحد أهم مسببات نزيف الكفاءات، الذي ينتظر أن يتفاقم باشتداد العولمة.

(٦) يقل نصيب العرب من النشر العلمي في العالم عن ١ بالمئة، بينما يمثلون أكثر من ٤ بالمئة من سكان العالم، ولا يظهرون على خريطة تسجيل البراءات على الإطلاق تقريباً.

(٧) تقل إنتاجية النشر في البلدان العربية نسبة إلى العاملين بالبحث والتطوير عن كل مناطق العالم، كما تقل في حالة النسبة إلى الناتج الإجمالي عن جميع مناطق العالم، باستثناء أمريكا اللاتينية.

(٨) فرجاني: **الإمكانات البشرية والتقانية العربية**، و«الإمكانات البشرية والتقانية العربية».

العوامل المحددة لأداء منظومة البحث والتطوير

يستدعي التوصيف السابق محاولة تفسير تردي أداء منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية. وليس هناك من تفسير وحيد، وإنما تتشابك مجموعة من العوامل في إنتاج حالة الضعف الراهنة. وفي نقض هذه المجموعة من المسببات يكمن سبيل إقامة منظومة، فعالة، لاكتساب المعرفة في البلدان العربية. ولننظر في المسببات الأساسية في تقديرنا.

الاقتصاد السياسي للبلدان المتخلفة

يفعل الاقتصاد السياسي للبلدان المتخلفة، ومنها العربية، في منظومة البحث والتطوير، بشدة، وهو أيضاً وثيق الصلة بالسياق العالمي للمجتمعات المتخلفة، الذي يفرض سمات مشتركة للبحث والتطوير في هذه المجتمعات[٩].

في الأساس يعمل نسق حكم (فاسد) في البلدان المتخلفة على الحد من فعالية مؤسسة العلم (اكتساب المعرفة). فاتخاذ القرار المجتمعي يقتصر على «ثلة» صغيرة، من القابضين، عنوة، على السلطة، وحلفائهم، تهيمن على مقدرات البلد، والعباد. ولا يكون اتخاذ القرار، من ثم، علمياً أو عقلانياً، وإنما في الجوهر محكوم بمصالح هذه الثلة. وتندر الموارد المجتمعية التي تخصص لأغراض راقية مثل العلم والبحث والفن. وتغيب الحرية الفكرية. ويُسيّس بناء المؤسسات وتسيّر لخدمة مصالح الثلة.

ولهذا يواجه اعتماد البحث والتطوير سبيلاً للتحرر والنماء في البلدان المتخلفة عقبة كؤوداً في أن مؤسسة العلم تتسم بالتخلف الشديد في هذه البلدان في العالم. بل تنحى «مؤسسة» العلم لأن تكون أكثر تخلفاً من باقي سمات الوجود الإنساني في البلدان النامية. وليس هذا بمستغرب، حيث يمثل العلم إحدى السمات الأرقى، والأعلى تكلفة، من التنظيم المجتمعي. ولذلك تنتشر التعبيرات عن «أزمة العلم» في البلدان المتخلفة.

والواقع أنه، انطلاقاً من دور المعرفة في خدمة التحرر والنماء، تشتد الحاجة

---

(٩) كما في مجالات الوجود الإنساني كافة، يقوم تفاوت ضخم بين بلدان العالم الثالث في السمات التي نتعرض لها في ما يلي. فالصين مثلاً استثناء ضخم يتعين التحفظ في إطلاق سمات بلدان العالم الثالث عليه. وحتى باستبعاد الصين من التحليل، وهو دال في حد ذاته، يبقى تفاوت كبير بين باقي البلدان النامية. فالأرجنتين والهند ومصر مثلاً لا يمكن ضمّها في زمرة واحدة. والمقارنة بين الهند ومصر على الخصوص في غاية الأهمية من نواح متعددة، نذكر منها فقط البنية المؤسسية للحكم واكتساب المعرفة. ولكن مع هذه التحفظات تبقى سمات مشتركة بين بلدان العالم الثالث توفر أساساً للتعميمات التالية.

للبحث والتطوير في البلدان المتخلفة كسبيل لتقوية الناس، على الصعيد المحلي، والمجتمعات في المعترك الدولي، وصولاً لتحسين مطرد في «الحالة الإنسانية». وليست المهمتان، تقوية عموم الناس وتحسين الحالة الإنسانية، منفصلتين، وبخاصة في عصر هيمنة رأس المال (المالي) العالمي على حساب التنمية الإنسانية.

فعلى مشارف الألفية الثالثة، ما زال الفقر، وبخاصة بمعنى قصور القدرة الإنسانية، مستشرياً في البلدان المتخلفة، ويتزايد. فبدلالة الناتج للفرد، على قصوره كمقياس للرفاه الإنساني، يقدر أن الفجوة قد اتسعت بين البلدان السبعة الأكبر وتلك الأفقر في العالم من عشرين مثلاً في عام ١٩٦٥ إلى ٣٩ مثلاً في عام ١٩٩٥[١٠].

ولكن الناتج للفرد يهمل جانب التوزيع في قياس الرفاه الإنساني. وحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضاً، تشير الدلائل المتاحة إلى «أن الاستقطاب بين بلدان العالم قد صاحبته زيادة في سوء توزيع الدخل داخل البلدان أيضاً.

والحق أن أي معيار للرفاه، يتسق مع مفهوم التنمية الإنسانية في نهايات الألفية الثانية، يفضي إلى وجود تفاوت صارخ بين البشر في العالم. والغريب أن أحد معايير التقدم، ونقصد توقع الحياة عند الميلاد، وهو أحد مكونات ثلاثة أساسية في حساب المقياس (القاصر) المعتمد للتنمية الإنسانية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أصبح يرتبط في بلدان العالم الثالث التي يرتفع فيها الأمد المتوقع للحياة بطول معاناة فارق الرفاه الصارخ في الرفاه هذا، حيث يطول عدد سنوات الحرمان النسبي، المتعاظم، في بلدان العالم الأفقر. وليس من بؤس أشد مما يعانيه كبار السن الفقراء في مجتمعات متخلفة وبالغة التفاوت الاجتماعي، وتفتقر إلى نظم حماية اجتماعية شاملة وكافية لحفظ كرامة الإنسان[١١].

وهناك شواهد قوية على أن اتجاهات عالمية، في سياق هيكل القوة المهيمن في كثرة من البلدان النامية، قد أسهمت في تفاقم أزمة العلم في المجتمعات المتخلفة. ففي العقود الثلاثة الماضية فرض تحالف من القوى العالمية، وتلك المحلية المهيمنة، عملية «إعادة الهيكلة الرأسمالية» على شعوب العالم الثالث تحت مسميات تبدو محايدة مثل «التكييف الهيكلي»، أو براقة، ولكن خداعة، مثل «الإصلاح الاقتصادي».

---

(١٠) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Trade and Development Report, 1997* (New York; Geneva: United Nations, 1997), p. 8.

(١١) هناك طبعاً استثناء مهم على هذه الخاصية. إذ يقلّ توقع الحياة عند الميلاد بسرعة في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة لتفشي مرض نقص المناعة المكتسب (AIDS). غير أن هذه الحالة القصوى من عصف مرض، يمكن التحكم فيه في البلدان الغنية، بأرواح البشر في أجزاء من المعمورة لهي تعبير مأساوي عن أنانية أغنياء هذا العالم.

وكانت النتيجة تكريس صنف من الرأسمالية الطليقة، يفتقر إلى مقتضيات الكفاءة أو العدالة التوزيعية القائمة في النظم الرأسمالية الناضجة، واكتسبت سمات رأسمالية وحشية تثري قلة فحشاً على حساب الفئات الأضعف اجتماعياً، أي غالبية الناس.

وقد تم تمهيد الساحة ـ كما يكرر أحد شعارات إعادة الهيكلة الرأسمالية (A Level Playing Field) ـ فعلاً في البلدان التي خضعت لبرامج «التكيف الهيكلي». ولكن أساساً لرأس المال العالمي، وامتداداته المحلية. ويبدو أن لا شيء آخر يهم. ولو كان رفاه السواد الأعظم من الناس أو تكوين رأس المال البشري أو المجتمعي. أي ولو كانت الضحية، بعبارة أخرى، هي التنمية الإنسانية.

والمفارقة أن هذا الصنف من «الرأسمالية العالمية» (Global Capitalism) يهدد فرص النمو الاقتصادي في المستقبل، ناهيك عن التنمية بأي معنى أصيل. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد «تم تحرير الاقتصاد العالمي حتى الآن بطريقة منحرفة تميل لتقليل فرص النمو في البلدان النامية». وقد جاءت متأخرة تلك التصحيحات على معمار الرأسمالية العالمية التي أعلن عنها مؤخراً في إثر الأزمة الآسيوية، و«عدوى» أمريكا اللاتينية، ولا نراها تصل إلى جوهر الرأسمالية (الطليقة) الفاسد.

وقد خلفت إعادة الهيكلة الرأسمالية الطليقة هذه آثاراً وخيمة في الرفاه الإنساني في كثير من البلدان النامية كما أشرنا. وزادت بذلك من جسامة التحدي الذي يواجهه العلم النبيل (أي المسخر للتحرر والنماء الإنساني) في هذه المجتمعات. ولكن، إضافة إلى ذلك، يضع هذا الصنف من الرأسمالية الوحشية مؤسسة العلم في خطر شديد من خلال تقزيم دور الدولة الذي عنى حتى الآن، رغم تبريرات خداعة، تنصُّل الدولة في البلدان النامية من مسؤوليتها الاجتماعية عن التنمية الإنسانية، ومن بين العناصر الجوهرية لهذه المسؤولية رعاية منظومة اكتساب المعرفة. وعملياً يتخذ هذا التنصل شكل تقليل الإنفاق العام، وبخاصة بمعيار كمّ الإنفاق الحقيقي للفرد.

وليس القصد هنا أن تحكّم دولة فاسدة (غير ممثلة للناس، وغير مسؤولة أمامهم بفعالية، وقمعية) وغير كفء هو في مصلحة العلم في البلدان النامية[١٢]، ولكن القصد أن إعادة الهيكلة الرأسمالية الطليقة في البلدان النامية لا يتيح الفرصة لبناء مؤسسة للعلم على نمط المجتمعات الرأسمالية الناضجة، وبخاصة في طور نموها

---

(١٢) معروف أن أنظمة حكم تسلطية، ولكن كفء، قد حققت نجاحات في ميدان البحث والتطوير، ولكن ليس في منظور التنمية الإنسانية.

الذي يقابل حالة المجتمعات المتخلفة في الوقت الراهن. ويقوم هذا النمط على دعم سخي، ومطرد النمو، من الدولة لمنظومة اكتساب المعرفة، وبخاصة في ميدان المعارف الأساسية، ومن قطاع الأعمال، في التطوير التقاني خصوصاً.

بل إن تبعات إعادة الهيكلة الرأسمالية تكاد تنفي هذه الفرصة في المستقبل. إذ لا يوجد الآن في هذه المجتمعات راعٍ مجتمعي قادر للعلم والبحث. فالدولة المتهاوية - إلا في مجال أمن النظام الحاكم - تتراجع، وقطاع الأعمال الخاص صغير الحجم، وتطغى عليه صبغة الربح السريع، وتابع لرأس المال العالمي الكبير، بما يحول دون أن يساهم بكثافة في جهد البحث والتطوير.

وفوق كل ذلك، فإن اشتداد عولمة سوق المعرفة يزيد أزمة العلم والبحث في البلدان النامية استحكاماً. وهناك رافدان أساسيان لهذا الجانب من أزمة العلم والبحث في المجتمعات المتخلفة. **الأول** هو «نزيف الكفاءات»، حيث يختص سوق العمل العالمي الوحيد بالكفاءات العالية فقط، دون السماح بحرية انتقال البشر إلى البلدان المتقدمة بوجه عام. ويتزايد، من ثم، هروب كفاءات البلدان النامية إلى مراكز البحث والتطوير في البلدان المتقدمة، حتى وإن عملت في فروع لها في بلدان فقيرة، في حالة الشركات المتعدية الجنسيات، مما يؤدي إلى زيادة تردي منظومة اكتساب المعرفة في البلدان المتخلفة.

أما الرافد **الثاني** فيتعلق بإحكام قبضة البلدان المتقدمة، والشركات العابرة الجنسيات العملاقة بوجه خاص، على حقوق «الملكية الفكرية» وفقاً لنظام التجارة العالمي الجديد. والذي يمكن أن يبلغ حدوداً يراها حتى البنك الدولي مضرة بفرص اكتساب المعرفة في البلدان النامية، الأمر الذي يستفز البنك لأن يدعو تلك الدول إلى التفاوض بكفاءة أكثر لحماية مصالحها في هذا الميدان[١٣].

وفي النهاية، تسيطر «جداول أعمال» البلدان المتقدمة على نشاط العلم والبحث، على ضعفه، في البلدان النامية من خلال برامج «المعونة» الموجهة، في الأساس، لخدمة مصالح المانحين - الأمر الذي يكرس حالة من الاغتراب في المجتمعات العلمية في البلدان الفقيرة. ويترتب على ذلك أن تتدنى فعالية الأفراد العلميين والإمكانات المتاحة، وتقل حساسية الإنتاج العلمي للظروف المحلية، مما يضعف من تأثيرها في التنمية المحلية.

---

(١٣) World Bank, *World Development Report, 1998/99: Knowledge for Development*, p. 8.

السياق المجتمعي العام للبحث والتطوير في البلدان العربية

يغلب على السياق المجتمعي للبحث والتطوير في البلدان العربية وهن الثواب على إنتاج المعرفة بوجه عام، ومن خلال البحث والتطوير بخاصة. بل يساعد السياق المجتمعي القائم في البلدان العربية على حرف مؤسسات البحث والتطوير، والعاملين بها، عن الدور النبيل للعلم والبحث في التحرر والنماء من خلال اكتساب المعرفة.

ولعل السمة الجوهرية للسياق المجتمعي في البلدان العربية هي تهميش الناس على أيدي القوى المسيطرة في تلك المجتمعات.

في البداية، ينبني النظام الاجتماعي (الأبوي) على رهبة السلطة، والخضوع لها، في مؤسسات التنشئة الاجتماعية على تعدد صنوفها.

وتفتقر غالبية العرب لأساسيات المعرفة[١٤]. والأسوأ أن غالبية ساحقة تبدو وقد فقدت القدرة على الفكر الناقد والتعبير الحر. ولا تمتلك إلا قلة من العرب القدرة على المساهمة الفعالة في الشأن العام.

وتعود هذه السمات، في تجلياتها الراهنة، أساساً إلى أنساق حكم غير ممثلة للناس، وغير مسؤولة أمامهم، وقمعية تتحكم في مقاليد الثروة والقوة، وتسيطر على العقول من خلال الإعلام، ولا تتحرج من اللجوء للقوة الغاشمة حين تشعر، حقاً أو جوراً، أن أمنها يتهدد. وفي بعض حالات، تقام مظاهر، تخلو من أي مضمون، للديمقراطية التعددية بهدف التغطية على هذا الواقع السياسي الفظ.

ويساند ذلك الصنف من الحكم نسق حوافز مجتمعي، تكرسه الدولة، يكافىء بسخاء الحظوة من مصادر القوة: السلطة السياسية، وبخاصة جانب القهر المنظم، والمال، ويمجد الممتلكات المادية، ويكرس الفردية على حساب المعرفة، والعمل، والإيثار.

وفي سياق الحكم الراهن، يكرس نسق الحوافز المجتمعي هذا الفساد، كبيره وصغيره («الكبار» يريدون، وينجحون في، أن يصبحوا أغنى وأقوى؛ ولا بد أن يجد «الصغار» وسائل للبقاء). وينتهي الأمر بأن تخصص الموارد، ويوزع الناتج، بين الفئات الاجتماعية وفق معايير غير الكفاءة أو العدالة.

ونتيجة لكل ذلك، نجحت أنظمة الحكم بخلق حالة من «الرضى السلبي»، أو

---

(١٤) تقدر الأمية (الهجائية) بحوالى ٤٣ بالمئة في عام ١٩٩٥. ولكن الأمية الوظيفية، في تقدير الكاتب، أعلى كثيراً بخاصة على أي معيار يناسب نهايات القرن العشرين.

بعبارة أدق، الخنوع، لدى الناس. ويتبع تلك الحالة، منطقياً، أن يغرق الناس في مستنقع المصالح الخاصة، ولو على حساب الرفاه الجمعي. وفي هذا تفسير لعزوف الجماهير، وبخاصة الشباب، في البلدان العربية عن الشأن العام. هذا العزوف هو الوجه الآخر لدولة قمعية تهمش «رعاياها».

وإذا ما تراءى لقارىء أن التوصيف المقدم أعلاه مغال، تكفي الإشارة إلى أن مقاييس عدة للديمقراطية والتسلط، على قلة كمالها، تبين أن البلدان العربية قد احتفظت، باستمرار، بأدنى مستوى للديمقراطية بين مناطق العالم عبر الثلاثين عاماً الماضية، وعلى حين يتحسن هامش الحريات والحقوق الديمقراطية في بلدان أفريقيا وآسيا غير العربية، يتضاءل هذا الهامش في مجمل البلدان العربية[١٥].

في هذا السياق المجتمعي، تضمن إعادة الهيكلة الرأسمالية الجارية في كثير من البلدان العربية أسوأ النتائج التي يمكن أن تترتب على الرأسمالية الطليقة في مجتمعات يتفشى فيها قصور الأسواق: الحواجز أمام حرية الحصول على المعلومات ودخول الأسواق، والبيروقراطية العقيمة، والمحاباة، والفساد. بل الأدهى أن إعادة الهيكلة الرأسمالية، في ظل هذه الظروف، تكرس أنواع القصور هذه حيث لا يحظى إصلاح الحكم في البلدان النامية بأولوية على جدول أعمال الرأسمالية العالمية (كما هو الحال بالنسبة لضمان سيادة قطاع الأعمال الخاص، عن طريق القضاء على قطاع الأعمال العام، أو الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة أو الاستثمار، مثلاً). كما أن إصلاح الحكم بما يضمن التنمية الإنسانية، بما يشمله ذلك من ضبط النشاط الاقتصادي الهادف للربح، لا يستقيم ومصالح القوى المهيمنة في تلك البلدان التي ترتبط، عضوياً، بمصدر القوة الجديد: رأس المال الكبير.

والنتيجة الحتمية لكل ذلك هي استشراء البطالة والفقر، وزيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ومن ثم القوة، في المجتمعات العربية. وهذه، ولا شك، بيئة خصبة لبذار الإحباط واشتداد التناقض الاجتماعي.

وهكذا، ينجم عن غياب سبيل سلمي، ولكن فعال، لفعل سياسي يمكّن الفئات الاجتماعية المهمشة من العمل من أجل تغيير مجتمعي يحقق مصالحها، حالة معضل تتجلى في تصاعد اللجوء للعنف، من قبل الجماعات المعارضة وعلى أيدي نسق الحكم القائم. بل نجد البلدان العربية مؤهلة للدخول في حالة من العنف المعمم

---

(١٥) فرجاني، عن الحكم والتنمية الاجتماعية في شمال أفريقيا، و World Bank, *World Development Report, 1997: The State in a Changing World* (New York: Oxford University Press, 1997), p. 112.

الذي يضر أكثر بفرص التنمية الإنسانية فيها.

لكن المعرفة (يمكن أن تكون) قوة، تُستغل لمصلحة الحكم أو لتحرير الضعفاء. ومن ثم، لا تترك الدولة العلم والبحث لحالهما، وبخاصة أن العلم، كالفن، بحاجة لمن يرعاه (من يقدرون على القيام به لا يطيقون تكلفته). وليس غريباً، والحال كذلك، أن تسعى أنساق الحكم الراهنة إلى السيطرة على مؤسسات البحث والتعليم، وبخاصة العالي، وعلى العلماء، بالترغيب والترهيب. ونرى في هذه الوضعية واحدة من أهم أسباب تردي منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية.

هذه هي إذاً البيئة المجتمعية القاسية، والشديدة الاستقطاب، التي تحيط بالعلم، وبالعلماء، في البلدان العربية. والاختيار الصعب الذي يواجهه العلماء في هذه البلدان هو إما أن يكونوا «مثقفين»، أي علماء مسؤولين اجتماعياً، يتبنون العلم وسيلة لتحرير الضعفاء ورفعة الأمم، أو أن يلتحقوا بنسق الحكم القائم، لدرجة أو أخرى. ومعروف أن «العلماء» الذين يلتحقون بخدمة أنظمة الحكم يرفلون في متاع الحياة الذي توفره السلطة في المجتمعات المتخلفة، وليس هذا بقليل. بينما يعاني الفصيل الأول عواقب ليس أقلها التهميش من هيكل القوة القائم[١٦].

وطبيعي أن من اختاروا الطريق الأول، وثابروا عليه، قلة. والنتيجة خسران المهمة النبيلة للعلم سبيلاً للتحرر والنماء، والمساهمة في تردي التنمية الإنسانية في البلدان العربية.

العوامل الوسيطة بين السياق والأداء

تتوسط عوامل مهمة بين الاقتصاد السياسي للبلدان المتخلفة، ومنها العربية، وبخاصة في عصر العولمة، والبيئة المجتمعية لمنظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية، من ناحية، وتردي منظومة اكتساب المعرفة، من ناحية أخرى.

هناك، بداية، قلة التمويل المخصص لمنظومة اكتساب المعرفة، وأيضاً ضآلة الزيادة فيه (للفرد بالأسعار الثابتة). وتكاد قلة المخصصات المالية تشل قدرات المؤسسات العاملة في البحث والتطوير في البلدان العربية، حتى في حدود المهام المحدودة التي تتصدى لها حالياً.

---

(١٦) وربما يكون الاختيار أصعب في حالة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ودورها في السيطرة على العقول، وفي تزييف الواقع عند الحاجة، كبير. ومن ناحية أخرى، فإن العلم الاجتماعي الجاد، بخاصة الناقد (Critical Social Science)، عمل شاق، وغير مجز في المجتمعات المتخلفة. ومن ناحية ثالثة، فإن العالم «المثقف» يطمح إلى نشر أفكاره، وليس من سبيل واسع إلى ذلك إلا عبر وسائل الإعلام العامة، التي تتحكم فيها أنساق الحكم، بقوة.

غير أن الأهم من حجم التمويل، في منظوري الناتج والإنتاجية، هو هيكل الإنفاق على البحث والتطوير. فالمعروف أن المرتبات والأجور، على قلتها، تلتهم كل مخصصات المؤسسات العاملة بالبحث والتطوير تقريباً. ولا يبقى، بالطبع، ما يكفي للنشاطات البحثية والتجهيزات (يقل نصيب المشروعات البحثية والمعدات في ميزانية أحد أكبر مراكز البحث العلمي في المنطقة عن العُشر). وليس هذا هيكل تمويل لمؤسسات بحث وتطوير فعالة في نهايات القرن العشرين، بل لمؤسسة بيروقراطية قليلة الكفاءة. ونخشى أن هذا قد أصبح حال مؤسسات البحث والتطوير في المنطقة.

وليس المطلوب في البلدان العربية مجرد توفير التمويل الكافي لحيوية مؤسسات البحث والتطوير القائمة فقط، ولكن توفير التمويل لحفز جهد البحث والتطوير في عموم المجتمع، بما في ذلك إنشاء مؤسسات جديدة، عن طريق بنية مؤسسية مناسبة، ولنا لهذا المطلب عودة.

ومن أسف أنه لا يتوقع، إن استمرت الأوضاع الراهنة، أن تزيد مخصصات البلدان العربية للبحث والتطوير جذرياً، كما هو مطلوب، في ظل الظروف المحيطة بالإنفاق الحكومي في البلدان العربية (تقليص الإنفاق الحكومي في سياق «التكيف الهيكلي» وركود سوق النفط في المنظور التاريخي ـ رغم الانتعاش المحدود مؤخراً).

وعلى الرغم من أهمية العمل على تعظيم صلة قطاع الأعمال بنشاط البحث والتطوير، وبخاصة في ميدان التطوير التقاني، فمن الضروري التأكيد أن قطاع الأعمال، وبوجه خاص شقه الخاص، **لا** يمثل **بديلاً** مجتمعياً للدولة في تمويل البحث والتطوير.

هذا غير ممكن من حيث المبدأ، وبخاصة في البلدان النامية، وليكن لنا في موقف البنك الدولي في تقريره قبل الأخير من هذه القضية عبرة، حيث تضمن التقرير تركيزاً واضحاً على أهمية دور الدولة في التغلب على «فشل سوق المعرفة». وفي حالة البلدان العربية، على وجه الخصوص، يتعين تذكر أن الناتج الكلي لقطاع الأعمال (الكبير) ما زال قليلاً، وأن قطاع الأعمال الخاص الكبير يتركز في قطاعات التجارة والخدمات والإنشاءات، ويرتبط إلى حد بعيد، ومتزايد، بشركات أجنبية تتولى مباشرة مهمة البحث والتطوير في ميدان عملها، ويشتهر ملاكه بالبحث عن الربح السريع وضعف الوازع المجتمعي.

لهذه الأسباب، فإن من ينادون بمخاصصة نشاط البحث والتطوير (أي تحويله للقطاع الربحي) في البلدان العربية يسيئون، ولو عن غير قصد، إلى مستقبل البحث والتطوير في المنطقة، أبلغ إساءة.

والعنصر الأساسي الآخر في مدخلات البحث والتطوير هو القدرات البشرية. وقد أشرنا قبلاً إلى الوفرة النسبية للعاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية والتي تحد من إنتاجيتها، ضمن عوامل أخرى، ندرة الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير. غير أن هناك اعتباراً آخر مهماً يتعين مواجهته في البلدان العربية، إذ تتعاظم المؤشرات على تردي نوعية الكفاءات العربية في البحث والتطوير. وليس هذا بالأمر المستغرب في ضوء وهن منظومة البحث والتطوير في المنطقة من ناحية، وقلة التعليم العالي، ورداءته، من ناحية أخرى.

وتصل مشكلة ضعف القدرات البشرية حد المأساة في حالة التدريب الذي يتوافر للأجيال الشابة من العاملين في البحث والتطوير في البلدان العربية: قليل وسيىء.

وقد أشرنا من قبل إلى ظاهرة «نزيف الكفاءات» التي ينتظر أن تزداد حدة باشتداد العولمة. وتكتسب هذه المشكلة بعداً مؤسفاً من خلال تصاعد العولمة من ناحية، والاحتفاء الزائد الذي توليه سلطات البلدان العربية للعلماء من أصول عربية الذين حققوا إنجازات مشهوداً لها عن طريق هجر مواطنهم والاندماج في مجتمعات متقدمة، عملاً وحياة وخدمة، دون إضافة تذكر لأهليهم، من ناحية أخرى. ويصبح مفهوماً في هذا السياق إحساس من اختاروا من أقرانهم البقاء في الوطن بالإحباط. وفي هذه المفارقة يكمن عامل طارد قوي للكفاءات العربية، وبخاصة الأصغر سناً.

وبصرف النظر عن إلقاء اللوم، ومع الاعتراف بوجود أمثلة مضيئة بين العاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية، لا تتوقف أسباب ضعف القدرات البشرية عند مشكلات التمويل والمؤسسات. فمعروف أن تهافت «العلماء» على مزايا السلطة، وخشيتهم من غضبها، عوامل شديدة التأثر.

إلا أن ضعف البنية المؤسسية للبحث والتطوير في البلدان العربية يمثل أخطر معوقات فعالية البحث والتطوير في البلدان العربية. ويلعب كل من قلة التمويل وسوء نوعية القدرات البشرية دوراً مهماً في تسبيب هذا الضعف المؤسسي. غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد.

ومن أسف أن الدراسات الجادة لمؤسسات البحث والتطوير في البلدان العربية قليلة، والمتعمقة منها أقل.

بداية، لا تتوافر أدلة كاملة، أو مسوحات أساسية شاملة، لمؤسسات البحث والتطوير في البلدان العربية. وبالنسبة للمتاح، تختلف التعريفات، ونطاقات الشمول، حسب الحال.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لحصر مؤسسات البحث والتطوير، فلا عجب أن قاعدة البيانات والمعلومات عن الهياكل، والموارد، والعمليات، والناتج، ناهيك عن الفعالية، شديدة الهشاشة.

وعند الكاتب أن الوضع المؤسسي للبحث والتطوير في البلدان العربية يقارب الكارثة.

فبناء مؤسسات البحث والتطوير في البلدان العربية، وأساليب عملها وعلاقتها بالإنتاج وجهود التطوير المجتمعي، تترك المجال واسعاً للتطوير. فلم يعد المشكل في كثرة البلدان العربية يتمثل في غياب المؤسسات، أو قلتها، أو نقص العاملين فيها، وإنما في وجود مؤسسات بحث وتطوير، ضخمة أحياناً، ومحتشدة بالعاملين، ولكن قليلة الكفاءة والفعالية، الأمر الذي يثير تحديات ضخمة، وواجبة المواجهة، على وجه السرعة.

وليست المسألة مجرد «إصلاح» المؤسسات القائمة. فقد يكون الأوفق إعمال قدر من «التدمير الخلاق» على هذه، إضافة إلى إنشاء مؤسسات بحث وتطوير جديدة، على أسس مغايرة تماماً لما ساد في الماضي لتكون مراكز تميز بحق، وليس زيفاً وتبجحاً.

ولا يقتصر الأمر على مؤسسات البحث والتطوير ذاتها. إذ تتطلب فعالية منظومة البحث والتطوير قيام نسق فعال من الدعم التمويلي والترويجي النشط للبحث والتطوير في عموم المجتمعات العربية، وبوجه خاص في قطاعات الإنتاج ووحداته. ومثل هذا النسق غير قائم الآن بما يكفي لمواجهة التحديات الجسام التي تواجه اكتساب المعرفة في الوطن العربي، على حين يقوم بكفاءة، في الأساس بدعم من الدولة، في جميع البلدان النامية التي حققت إنجازات معتبرة في البحث والتطوير في العالم الثالث (إسرائيل حالة معبرة في هذا الصدد)[١٧].

وحيوية المؤسسات المهنية للعاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية شرط لازم لفعالية البحث والتطوير، ولكن هذه المؤسسات في البلدان العربية مهترئة، وقليلة العدة والنشاط، وفي أحيان كثيرة، مسيّسة بما يمنعها من القيام بدورها الأساسي.

ولا تكتمل مناقشة ضعف البنية المؤسسية للبحث والتطوير في البلدان العربية إلا بالتعرض لقلة التعاون العربي في هذا الميدان، والذي يمثل جانب ضعف خطير في البنية المؤسسية للبحث والتطوير على صعيد المنطقة ككل.

(١٧) فرجاني: **الإمكانات البشرية والتقانية العربية**، و«الإمكانات البشرية والتقانية العربية».

فعلى عظم الحاجة إلى تعاون وثيق بين البلدان العربية في البحث والتطوير، والعائد الضخم المتوقع عليها، كما أشرنا، يقصر التعاون العربي في الوقت الراهن عن الحد الأدنى اللازم. بل ربما قد ازداد وهناً في العقود الثلاثة الأخيرة.

ولولا تفادي نكء الجراح لذكرنا أمثلة كثيرة على مشروعات وبرامج عربية مشتركة في البحث والتطوير أجهض بعضها، وتباطأ البعض الآخر أو انفسخت عراه، بسبب النظرات القطرية القصيرة النظر.

والأهم هو الإمكان المهدر لمشروعات وبرامج جديدة تنتظر أن يقوم العرب بالتعاون فيها لمقابلة فعالة للتحديات الجسام التي تواجهها المنطقة ليس في مضمار التنمية الإنسانية فحسب، بل على ساحة الوجود الكريم في العالم.

خاتمة

في مجال التنبؤ، نكتفي بالقول، البسيط والواضح، بأن استمرار الأوضاع الراهنة في منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية لا يمكن أن يؤدي، في عالم كثافة المعرفة، وتسارع تقادمها (معرفة الأمس لا تصلح لليوم)، وفي سياق العولمة المطردة، إلا إلى كارثة محققة، وبخاصة في منظوري التنمية الإنسانية والنجاح في مواجهة التحدي الصهيوني.

فماذا من الشروط اللازمة لصحوة معرفية في البلدان العربية؟

بداية، هناك حاجة لمعلومات أفضل كثيراً عن منظومة اكتساب المعرفة، ومدى مساهمتها في التنمية الإنسانية، في البلدان العربية. ويتفرع عن هذه الحاجة ضرورة القيام ببحوث أعمق، وفي نطاقات أوسع، عن منظومة اكتساب المعرفة في البلدان العربية.

وفي ساحة علاقات القوة في المجتمعات العربية، لا مناص من تبلور أنساق حكم تولي أولوية لاكتساب المعرفة سبيلاً رئيسياً للتقدم، وتترجم هذا التوجه إلى بيئة مجتمعية ممكِّنة من فعالية منظومة اكتساب المعرفة. وتشمل عناصر هذه البيئة نسق حوافز مجتمعي يثيب المساهمة في اكتساب المعرفة بسخاء، وقداسة لحريات الرأي والبحث، ومؤسسات مستقلة، ولكن مغناة بالموارد، في ميدان اكتساب المعرفة.

غير أن أنساق الحكم الراهنة لن تتحول تلقائياً، أو طواعية، تجاه المثال الموصوف. كما أن البيئة الممكِّنة التي وصفنا لن تكون، في حد ذاتها، كافية للغرض المنشود؛ بل هي يصعب أن تقوم في غياب تغيير جوهري في مؤسسات اكتساب المعرفة المتقدمة القائمة في البلدان العربية حالياً، وبخاصة في العلوم الاجتماعية

والإنسانية. وينقلنا ذلك المنطق إلى الشرط الجوهري الثاني.

فلا فلاح ينتظر دون أن تغير المجتمعات العلمية العربية أنفسها، وبخاصة في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، بحيث تصبح كيانات مجتمعية مجيدة، ومبدعة، ومنتجة بغزارة، وقبل كل شيء آخر، ملتزمة بقضية التنمية الإنسانية وعزة الأمة في البلدان العربية.

ويمثل قيام تضافر قوي بين التحولات اللازمة في مجالي علاقات القوة والمجتمعات العلمية الشرط الجوهري الثالث، وهو ربما الأصعب.

ومن تأمل مجموعة الشروط اللازمة هذه، يظهر أن بزوغ طليعة معرفية، وبخاصة في مجال العلم الاجتماعي الناقد، يمكن أن يكون الشرط الابتدائي الوحيد، المستقل نسبياً، لقدح شرارة التحولات المطلوبة. وبناء على ذلك، فإن بزوغ «انتلجنسيا» معرفية، بكل ما يحمله المصطلح من معان، يبدو لنا الشرط الحرج لنهضة عربية تتأسس على اكتساب المعرفة. ولكي تقوم هذه الطليعة المعرفية، يتعين على بعض العلماء العرب أن يدفعوا الثمن التاريخي للمشاركة في تخليقها. ولن يكون زهيداً. غير أنه ليس منه فكاك.

(٢)
نظريات التنمية: علم أم مذاهب؟

جلال أمين[*]

تمهيـد

لقد انقضى الآن ما يزيد قليلاً على نصف قرن منذ ظهور ما عرف بـ «اقتصادات التنمية»، كفرع متميز من فروع علم الاقتصاد ينصب أساساً على ذلك الجزء من العالم المشهور بالعالم الثالث أو المتخلف. إن من الممكن أن يتصور المرء الاقتصاديين في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية، وقد اعترتهم الدهشة لدى سماعهم أن موضوع «النمو أو التنمية» يمكن أن يشكل موضوعاً مستقلاً بذاته عن بقية موضوعات علم الاقتصاد، فقد كان مما يبدو بديهياً في نظرهم أن النظرية الاقتصادية، والكتابات الاقتصادية بوجه عام، لا بد أن تبحث في الظواهر المتغيرة والثابتة على السواء (أو الديناميكية والساكنة)، ودراسة ما يسمى بالنمو الاقتصادي أو التنمية ليست إلا دراسة لبعض الظواهر الاقتصادية أثناء تغيرها. وليس في هذا على أي حال ما يمكن أن يعتبر جديداً على علم الاقتصاد، فقد كان التطور الاقتصادي شاغلاً من شواغل الاقتصاديين الأساسية منذ البدايات الأولى لعلم الاقتصاد. والعنوان الكامل لكتاب آدم سميث الشهير **بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم**[1]، يشير إلى هذا الانشغال بما يمكن أن يؤدي إلى النمو أو التنمية لثروة الأمة. وقد استمر هذا الانشغال بقضية النمو يكوّن جزءاً أساسياً من الكتابات التالية للاقتصاديين التقليديين وكذلك من التحليل الماركسي للرأسمالية. ليس هناك من جديد، إذاً، في ما حدث في أعقاب عام ١٩٤٥، إلا اعتقاد الاقتصاديين بأن مشكلات ذلك الجزء من العالم المسمى «بالبلاد

(*) أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية ـ القاهرة.

(١) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: George Bell, 1896).

المتخلفة» تستحق أن تختص بمعالجة مستقلة، ومن ثم ظهر ما عرف باقتصادات التنمية (Development Economics) كجزء مستقل بذاته من الكتابات الاقتصادية، سرعان ما حظي باهتمام واسع في الجامعات وأقسام الاقتصاد في مختلف بلاد العالم، وكذلك من جانب وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المانحة للمعونات الاقتصادية.

من المدهش مع ذلك، واللافت للنظر بشدة، لمن يلقي بنظرة على ما طرأ على الكتابات في اقتصادات التنمية، خلال الخمسين عاماً المنصرمة، سواء في ما يتعلق بالأسئلة المثارة أو الإجابات التي قدمت عن هذه الأسئلة، أن يلاحظ إلى أي مدى كانت هذه الكتابات أقرب إلى التعبير عن المصالح والتحيزات السائدة في فترة زمنية معينة، وتتغير بتغير هذه المصالح والتحيزات، منها إلى المحاولات المتجردة من الغرض، للوصول خطوة خطوة إلى معرفة الحقيقة. فسواء تعلقت هذه الكتابات بتقديم تعريفات للمشكلات أو الظواهر التي يجري بحثها، أو بتحديد الأهداف التي تعتبر جديرة بالسعي لتحقيقها، أو باقتراح الوسائل التي يظن أنها أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذه الأهداف، كانت النظريات السائدة في اقتصادات التنمية تعكس في معظم الأحوال المصالح السائدة وقت ظهورها. إن مثل هذا التغير في المذاهب والنظريات مع تغير المصالح والتحيزات، يمكن أن يلاحظ أيضاً في كتابات التنمية المبكرة، طوال القرنين أو الثلاثة السابقة على عام ١٩٤٥، ولكن يبدو أن الظاهرة قد استفحلت خلال الخمسين عاماً الماضية، إذ أصبح التغير والتذبذب من موقف لآخر، ومن نظرية أو سياسة اقتصادية إلى نقيضها، يحدثان على فترات أكثر قصراً، وبدرجة يصعب العثور على سابقة لها في تاريخ علم الاقتصاد، مما يجدر به أن يثير بعض الشعور بالحرج لدى الاقتصاديين. نعم، لقد صادفنا من قبل كثيراً من يشير إلى أن الاقتصاديين يبدون وكأنهم يبذلون جهداً في تقديم التبريرات النظرية لسياسات تخدم أغراضاً ومصالح معينة، أكبر مما يبذلون من جهد في البحث المتجرد من أي غرض، ولكن يبدو لنا أن من الصعب أن نعثر على أمثلة لتأييد هذا الرأي أكثر وضوحاً وقوة مما نجده لدى استعراض تطور ما كتب في «اقتصادات التنمية» خلال الخمسين عاماً المنصرمة.

تقلب مذاهب التنمية قبل عام ١٩٤٥

لم يكن في الكتابات الاقتصادية في ذلك العصر المعروف في تاريخ الفكر الاقتصادي بعصر التجاريين (Mercantilists) أي منذ نحو ثلاثة أو أربعة قرون، ما يمكن أن يعتبر «نظرية» في التنمية، بالمعنى الدقيق، ولكن هؤلاء «التجاريين» كانوا على ثقة تامة بأن على الدولة أن تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القومي لدفع عجلة التنمية، كما كانوا على ثقة بأنه كلما زاد حجم الصادرات زادت ثروة الأمة. كان

ذلك العصر عصر تنافس حاد بين الدول الأوروبية الناشئة، وكانت الحاجة ماسة بالفعل لحكومة قوية من أجل إقامة مشروعات البنية الأساسية للاقتصاد القومي، كما كانت الحاجة ماسة، في ظل ذلك التنافس الحاد، إلى جيش قوي، وإلى اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة من شأنها دعم صادرات الدولة على حساب صادرات الدول الأخرى.

أما آدم سميث وبقية الاقتصاديين التقليديين، فكانوا يكتبون في ظل ظروف مختلفة تماماً. كانوا كلهم تقريباً من البريطانيين، وكانت سياسة حرية التجارة المقترنة بحد أدنى من التدخل الحكومي تلائم بوجه خاص المصالح البريطانية في ذلك الوقت، بالنظر إلى تفوق بريطانيا الاقتصادي تفوقاً ملحوظاً على سائر الدول، وأن مشروعات البنية الأساسية التي كان يجب أن تقوم بها الحكومة قد تم إنجازها.

من ناحية أخرى كان كارل ماركس يمثل تياراً مضاداً تماماً لمصالح المؤسسة السائدة بحيث لم يكن من الممكن أن يكون لأفكاره أثر يذكر في السياسات الاقتصادية المطبقة بالفعل، ولكن كتاباته كانت تعكس انتماءه وتحيزه لثقافته وعصره مثلما كانت تعكسهما كتابات الاقتصاديين التقليديين. فعلى الرغم من كل ما وجهه من نقد عنيف للنظام الرأسمالي فإن كل هذا لم يمنعه من اعتبار «النمط الرأسمالي في الإنتاج» والمؤسسات الرأسمالية، مرحلة حتمية من مراحل تطور النظام الاجتماعي في العالم ككل. كان هناك في نظره طريق واحد للنمو، لا بد للجميع أن يسلكوه، شاؤوا أم أبوا، وكانت «الرأسمالية»، كما عرفتها أوروبا، خطوة أساسية من الخطوات الحتمية على هذا الطريق، يعقبها نظام غامض المعالم سُمّي بالاشتراكية، وهو بدوره نظام حتمي لا مفر للإنسانية من الوصول إليه.

تلا ذلك نحو سبعين عاماً تعرض فيها موضوع النمو الاقتصادي والتنمية لدرجة عالية من الإهمال من جانب الاقتصاديين. وليس من الصعب تفسير هذا الإهمال. فقد شهدت الدول الأوروبية، لعدة عقود بعد ظهور كتابات ماركس وانغلز الأساسية، نمواً اقتصادياً سريعاً أدى بالاقتصاديين إلى اعتبار هذا النمو السريع شيئاً بديهياً لا يستلفت النظر ولا يستحق أن يوجه لبحثه جهد خاص أو أن يكوّن جزءاً مستقلاً من علم الاقتصاد. أما عن بقية مناطق العالم، فقد خضعت الواحدة منها بعد الأخرى، في هذه الفترة نفسها، للحكم الاستعماري الأوروبي، الأمر الذي لم يكن يناسبه، بدوره، إثارة موضوع التنمية الاقتصادية لهذه البلاد. كان سبب إهمال الموضوع، في هذه الحالة، ليس هو أن التنمية الاقتصادية اعتبرت شيئاً بديهياً ومفروغاً منه، بل على العكس بالضبط، كان السبب هو أن هذه التنمية الاقتصادية لم تبد في نظر الدول الاستعمارية، أمراً مرغوباً فيه. كانت هناك بالطبع مناقشات وكتابات حول أفضل

سبل «إدارة المستعمرات»، ولكن هذا كان أمراً مختلفاً جداً عن موضوع التنمية الاقتصادية كما نفهمه اليوم. إن الإدارة الجيدة للمستعمرات قد تتطلب إقامة خزانات للمياه وسدوداً، أو حفر قنوات للري أو بناء وتوسيع الموانىء، ولكنها لم تكن تتطلب استثماراً في الصناعة أو التعليم أو تدريب العمال. كان أي شيء من شأنه رفع مستوى الأجر الحقيقي يمكن أن يعتبر من عناصر التنمية الاقتصادية، ولكنه يتعارض في أغلب الأحوال، مع أهداف الإدارة الكفء للمستعمرات. كذلك فإنه قد يكون من عناصر هذه الإدارة الكفء للمستعمرات ترسيخ الاعتقاد لدى شعوب هذه المستعمرات بأن التنمية الاقتصادية (بالمعنى الذي نفهمه الآن) تكاد تكون مستحيلة، إذ يقف في طريقها بعض العقبات الكؤود، مثل العداء الكامن في نفوس شعوب المستعمرات تجاه أي تغيير، ومثل انتشار بعض المعتقدات والعادات المعطلة للنمو الاقتصادي، أو حتى طبيعة المناخ السائد. كان من الشائع، إذاً، في الكتابات الأوروبية عندما تشير إلى شعوب هذه المناطق من العالم الخارجة عن المناطق المأهولة بالأوروبيين، بوصف «البدائية أو المتأخرة» (Primitive-Backward)، وهما وصفان يتضمنان الإيحاء بأنه يكاد يكون من المستحيل لهذه الشعوب أن تلحق بشعوب العالم المتمدنة.

عصر ازدهار اقتصادات التنمية

من المدهش كيف تغير كل هذا فجأة بعد الحرب العالمية الثانية. فبين ليلة وضحاها أصبحت التنمية أكثر الموضوعات الاقتصادية شيوعاً وجاذبية، وأصبحت إضافة عبارة «التنمية الاقتصادية» إلى عنوان الكتاب مما يزيد فرص نجاح الكتاب وتسويقه. شاعت الآن فكرة أن حدوث التنمية الاقتصادية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ليس فقط من الأمور المرغوب فيها بشدة بل وشيء ممكن التحقيق أيضاً. لم تعد ثمة عقبة من عقبات التنمية لا يمكن التغلب عليها واجتيازها: لا رسوخ بعض المعتقدات الدينية ولا شيوع بعض التقاليد المعادية للتغيير يبدو الآن كافياً لتعطيل التنمية. وأصبح من الممكن الآن الإقرار بأن أمماً مختلفة في ما بينها أشد الاختلاف في الثقافة والمعتقدات الدينية قد نجحت بتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في فترة ما من فترات التاريخ. أصبح، إذاً، من بين المهام التي عهد بإنجازها إلى وكالة أو أخرى من وكالات تلك المنظمة الحديثة النشأة: هيئة الأمم المتحدة، تحديد عناصر التنمية الاقتصادية ومتطلباتها والمساعدة في تحقيقها في «البلاد المتخلفة»، حيث أصبح هذا هو الوصف المستخدم الآن للإشارة إلى تلك البلاد الفقيرة، بدلاً من تلك الأوصاف الأقل تهذيباً، «كالبدائية أو المتأخرة»، حيث يحمل هذا الإسم الجديد الإيحاء بأن هذه البلاد وإن كانت «متخلفة» الآن عن الركب، فإن بمقدورها، باتباع السياسات الملائمة،

اللحاق بالدول الأكثر تقدماً. هكذا أصبح التقدم الاقتصادي يعتبر الآن مسألة نسبية، تتفاوت الدول في درجته، وليس، كما كان يعتبر من قبل، شيئاً مقصوراً على بعض الشعوب المختارة.

لقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا التغيّر في طريقة النظر إلى موضوع التنمية الاقتصادية في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية. فقيل إن السبب هو حصول البلاد المستعمرة على استقلالها الواحدة بعد الأخرى في أعقاب الحرب، وقيل إنه قيام الحرب الباردة وبزوغ منافسة سياسية واقتصادية جديدة بين الكتلتين الغربية والشرقية، ولجوء كل منهما إلى استخدام ما تقدمه من معونات اقتصادية للبلاد الحديثة الاستقلال، لترسيخ نفوذها فيها وتثبيت قدميها، مما يؤدي كله، بطبيعته، إلى زيادة الاهتمام بموضوع «التنمية الاقتصادية في البلاد الفقيرة».

ولا شك في أن هذه العوامل قد لعبت دوراً، ولكن هذه الصياغة لا تشكل في رأيي الصياغة الدقيقة لأهم الأسباب الكامنة وراء نشوء هذا الاهتمام المفاجىء لموضوع التنمية الاقتصادية. أفضل من هذا وأكثر صراحة ووضوحاً أن نقول إن السبب هو أن النظام الاستعماري القديم قد حل محله نظام جديد، حيث لا تزال بواعث الاستعمار التقليدية قائمة ومهمة، ولكن مع تغير جذري في الأهمية النسبية التي يحتلها كل من هذه البواعث. نعم، ما زال الحصول على المواد الأولية الرخيصة، وعلى قوة العمل البخسة، وعلى مجالات جديدة مجزية لاستثمار فوائض رؤوس الأموال، ما زالت هذه من بواعث العلاقة الجديدة بين البلاد الأكثر والأقل تقدماً. ولكن الأهمية النسبية للحصول على أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع المنتجة في البلاد المتقدمة اقتصادياً، قد زادت بشدة. كذلك حدث تغير مهم في طبيعة هذه المنتجات التي أصبحت تبحث عن أسواق أوسع. فبدلاً من تلك السلع البسيطة نسبياً (كالمنسوجات) التي كانت الدول الاستعمارية القديمة (كبريطانيا وفرنسا) ترغب في تصريفها خارج حدودها، ظهرت الآن أنواع عديدة من السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يرغب أيضاً في تصريفها خارج الحدود، من السيارة الخاصة والمشروبات الغازية وأدوات التجميل إلى الأسلحة ومختلف أنواع المعدات والآلات. إن هذا التغيير الذي طرأ على الأهمية النسبية لهذا الباعث (تسويق فوائض السلع) بالمقارنة بالبواعث الأخرى (الحصول على مادة أولية وعمل رخيص وفتح مجالات جديدة لاستثمار فوائض رؤوس الأموال)، وهو تغيير كان لا بد أن يحدث مع تطور القدرة الإنتاجية في البلاد المتقدمة اقتصادياً، أدى إلى تغيير هو أقرب إلى الثورة في طريقة التفكير في مستقبل هذه البلاد «الحديثة الاستقلال». لقد أصبح تحقيق زيادة في متوسط الدخل في هذه البلاد، ليس فقط أمراً مرغوباً فيه، بل أصبح شرطاً متزايد الأهمية لاستمرار تحقيق معدل مرتفع للنمو في داخل الدول المتقدمة نفسها. ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فإن القول

القديم بما يشبه استحالة التنمية في البلاد المتأخرة لم يعد ملائماً ولا يجوز ترديده، بل أصبح أكثر ملاءمة بكثير الآن، التدليل على مزايا وإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلاد، فضلاً عن تغيير اسمها نفسه. وإلى جانب هذه الزيادة في متوسط الدخل، فإن من المفيد أيضاً، بل وكثيراً ما يكون ضرورياً، أن تتناول هذه البلاد الحديثة الاستقلال جرعة ما من «التغريب»، إذ إن المستهلك الكفء لكثير من هذه السلع المطلوب تصريفها، لا بد أن يكتسب من الميول والعادات ما يتفق مع استهلاك هذه السلع، وهي ميول وعادات قريبة للغاية، إن لم تكن هي نفسها، من الميول والعادات الشائعة في الغرب. بعبارة أخرى: إن الزبون الجيد لا يكفي أن تتوافر فيه القدرة الشرائية، بل لا بد أيضاً من أن يتوافر فيه الذوق الملائم والعادات النفسية الملائمة.

يترتب على ذلك أن «التنمية» كان لا بد لها أن تعطى تعريفاً يتضمن، ليس فقط زيادة متوسط الدخل، بل أيضاً ما يعني أن تصبح الأمة المطلوب تنميتها، بدرجة أو بأخرى، «شبيهة بالغرب». لا هذا ولا ذاك كان أمراً شائعاً، أو حتى مذكوراً، في الأيام الخالية، بل على العكس كانت الثقافات السائدة في البلاد المستعمرة تعتبر وكأنها من قبل الحالات «الميؤوس منها»، سواء في ما يتعلق بتحقيق التقدم الاقتصادي السريع أو باكتساب العادات الغربية في التفكير والسلوك. الآن تغيرت اللهجة المستخدمة بما يتلاءم مع طريقة مخاطبة زبون مهم: إنه الآن يقال له إن التطور والتقدم أمران ممكنا التحقيق ومرغوب فيهما، وإن كانا يتطلبان اكتساب بعض العادات الجديدة في السلوك والتفكير.

يجب أيضاً أن يراعى في هذه الزيادة التي سوف تتحقق في متوسط الدخل ألا يجري توزيعها على الناس بدرجة عالية من المساواة. ذلك أن المساواة وعدالة التوزيع، وإن كانت مفيدة في تسويق السلع والخدمات الضرورية، فإنها لا تفيد في تسويق السلع الأكثر ترفاً والأعلى ربحاً. فمثلاً إذا خفض بشدة حجم الفجوة القائمة بين مستويات الدخول العليا والدنيا، فالأرجح ألا يبقى شخص واحد قادراً على شراء سيارة خاصة، وسيزيد الطلب فقط على وسائل المواصلات العامة. ولكن الاحتفاظ بطبقة عليا متمتعة بامتيازات لا يتمتع بها غيرها، بل وخلق هذه الطبقة خلقاً إن لم تكن موجودة بالفعل، له مزايا إضافية عدا تلك المتمثلة في تسويق السلع الترفية، من أهمها تسهيل تطبيق السياسات الاقتصادية الأكثر ملاءمة لمصالح القوى المسيطرة. فمن أجل ضمان استمرار الولاء من جانب الصفوة في داخل البلاد المتخلفة لا بد أن يتعود أفراد هذه الصفوة على نمط من الحياة لا يمكن استمراره إلا باستمرار نوع معين من العلاقات بين هذه البلاد المتخلفة والقوى الخارجية.

إذا كان كل هذا صحيحاً فإنه لا يبقى شيء يدعو للدهشة والاستغراب في الطريقة التي جرى بها خلال العقود القليلة التالية للحرب العالمية الثانية، تحديد ما تعانيه البلاد المتخلفة من مشكلات وصياغة أهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف. إن من المهم أن نتبين أنه لم يكن هناك أي شيء حتمي أو بديهي وواضح بذاته في ما انتشر في هذه الفترة من أفكار ونظريات عن التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة. إن مشكلات هذه البلاد وأهدافها كان من الممكن تحديدها وصياغتها بطرق متنوعة، ومختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك التي جرى بها تحديدها بالفعل، ومن ثم كان من الممكن أيضاً الإيصاء بسياسات مختلفة تماماً تتعلق بما يجب على هذه الدول أن تصنعه.

فعلى سبيل المثال، متى تم تحديد مشكلة البلاد المتخلفة بأنها تتمثل في الأساس في «انخفاض متوسط الدخل»، ترتب على هذه أشياء كثيرة مهمة، منها أشياء سيئة للغاية. فبدلاً من أن تحدد المشكلة الأساسية بأنها عجز شرائح كبيرة من السكان عن إشباع بعض من أهم الحاجات الإنسانية وأكثرها وضوحاً وبديهية، فُضّل أن تحدد المشكلة على هذا النحو الغريب وغير المباشر: انخفاض متوسط الدخل للدولة ككل. ترتب على ذلك أن جرى تحديد الهدف بأنه رفع متوسط الدخل، على الرغم من أن من الممكن جداً، كما بينت بالفعل خبرة الخمسين سنة الماضية، أن يزيد متوسط الدخل زيادة كبيرة دون أن يتحقق تقدم يذكر نحو حل هذه المشكلة الأساسية، وهي عجز شرائح واسعة من السكان عن إشباع بعض حاجاتهم الضرورية. كذلك فإنه متى تمت صياغة المشكلة على أنها «انخفاض متوسط الدخل»، جرى ضم كل البلاد التي تشترك في هذه الخصيصة في مجموعة واحدة سميت «بالبلاد المتخلفة»، بصرف النظر عن الفوارق الشاسعة في ما بينها في الخصائص الثقافية والتجارب التاريخية، ونوع الآمال والطموحات، بل حتى في الظروف والموارد الاقتصادية. إن هذا المسلك لا يختلف كثيراً عما يمكن أن يحدث لو جئنا بعدد من الأشخاص الذين يعاني كل منهم مرضاً نفسياً مختلفاً عما يعانيه الآخرون، فعرضناهم على طبيب نفسي خائب لا خبرة لديه إلا بمرض نفسي واحد، فعاملهم جميعاً على أنهم مرضى بهذا المرض، ووصف لهم جميعاً الدواء نفسه.

لا عجب، إذاً، أن وجدنا «اقتصاديي التنمية»، وقد أخذوا في البحث عما يمكن اعتباره «خصائص مشتركة»، بين البلاد المتخلفة جميعاً، يقدمون إلينا قائمة تتضمن خصائص عديدة، ولكنها كلها ليست في الحقيقة إلا مزيداً من شرح وتوضيح تلك الخصيصة الوحيدة نفسها التي اختاروها ابتداء وهي: انخفاض متوسط الدخل. ذلكم أنه متى كان متوسط الدخل منخفضاً كان بإمكانك أن تكتب كتاباً عن «الخصائص المشتركة للدول المتخلفة»، دون أن تكلف نفسك عناء استقصاء كيف يعيش سكان هذه الدول بالفعل، أو محاولة معرفة حقيقة المشكلات التي يعانونها.

الطريف في الأمر أن هذه القائمة الطويلة «للخصائص المشتركة» التي لم تكن في الحقيقة أكثر من تحصيل الحاصل، لم يحدث أن تتضمن قط تلك الخصيصة الوحيدة الشيقة، وهي شيقة أكثر من غيرها لأنها ليست مجرد تحصيل حاصل أو مجرد تعبير آخر عن انخفاض متوسط الدخل، ولأنها قد تلقي ضوءاً مفيداً على أحد الأسباب الأساسية لانخفاض متوسط الدخل، وأقصد خضوع هذه البلاد جميعاً (أو باستثناءات قليلة للغاية) لتجربة تاريخية مشتركة وهي الاستعمار.

زاد الطين بلّة، أنه عندما ثار السؤال: ما هو ذلك المستوى من متوسط الدخل الذي تعتبر البلد متخلفة إذا قل متوسط دخلها عنه؟ وُضع الخط الفاصل عند مستوى يساوي نسبة معينة من متوسط الدخل في الولايات المتحدة، وهي أكثر الدول رخاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن هذا المسلك سرعان ما ظهرت سخافته وتم التخلي عنه، ولكن العمل ما زال جارياً حتى الآن على اعتبار متوسط الدخل مرتفعاً أو منخفضاً بناء على موقعه النسبي إزاء بعض الدول الأخرى، وتُرتب البلاد المختلفة من حيث خطورة مشكلاتها وحاجتها للعلاج وفقاً للحجم النسبي لكل مشكلة من هذه المشكلات إزاء دول تعتبر أنها «الأكثر تقدماً»، بل وتحديد هذه المشكلات ابتداء باعتبارها مشكلة فشل في الوصول إلى ما حققته بلاد أخرى تعتبر هي المثال الجدير بالاقتداء.

فإذا نحن نظرنا الآن نظرة شاملة إلى ما ساد من أفكار عن التنمية والتخلف في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد يخيل للمرء وكأن مجموعة من المفكرين أوكلت إليهم مهمة التأمل في مستقبل العالم بعد انتهاء الحرب، وعلى الأخص مستقبل ذلك الجزء من العالم الذي تم تحريره أو كاد أن يتم تحريره من الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، فنظروا إلى هذا الجزء من العالم من خلال منظار لوّنته مصالح القوى العظمى الجديدة التي تسلمت تقاليد الزعامة بمجرد انتهاء الحرب. هذه النظرة الجديدة إلى هذا العالم المتخلف، جرى بالفعل إعلانها على العالم بأسره بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب، من خلال عدد من التقارير التي حازت شهرة واسعة، وعرفت بأنها تقارير صادرة من «مجموعة من الخبراء (Group of Experts) قامت باختيارهم هيئة الأمم المتحدة.

ابتداء من هذا الوقت فصاعداً استمر الاقتصاديون، سواء منهم المنتمون إلى دول العالم «المتقدم»، والمنتمون إلى عالم «أقل تقدماً»، في ضم شعوب القارات الثلاث، إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كتلة واحدة عرفت باسم «شعوب الدول المتخلفة»، يجمع بينها سمة أساسية هي «انخفاض متوسط الدخل»، وأضيف إليها عدد كبير من السمات الأخرى سميت باسم «الخصائص المشتركة للدول المتخلفة» والتي لم تكن تزيد في الواقع عن تكرار القول بانخفاض متوسط الدخل بصورة أو بأخرى.

كما اعتبر أن هذه الدول كلها لها هدف واحد أساسي هو رفع متوسط الدخل بأمل اللحاق بمستوى المعيشة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية. أما السمات العديدة الأخرى في الثقافة والتقاليد التي تختلف فيها هذه البلاد في ما بينها اختلافاً كبيراً، فقد تم تلخيصها في اعتبار هذه الثقافات والتقاليد مجرد «عقبات» معطلة لتحقيق النمو السريع في متوسط الدخل. وهكذا اعتبرت ثقافات بأسرها، هي التي تسبغ على حياة أصحابها أي قيمة أو معنى، مجرد «عوائق» في طريق النمو الاقتصادي، بما تتضمنه هذه النظرة من إيحاء قوي بأن هدف اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية يتطلب تحقيقه اتخاذ إجراءات وسياسات لا تتعلق فقط بالجوانب الاقتصادية لحياة هذه الشعوب، بل أيضاً بسائر نواحي الحياة الثقافية بالمعنى الواسع للثقافة الذي يشمل التقاليد والعادات والعقيدة الدينية والعلاقات الاجتماعية ومختلف أنماط السلوك.

ومن أجل إضفاء المشروعية على هذا الهدف، جرى الزعم بأن هذا اللحاق بمستوى المعيشة السائد في الدول المتقدمة، يمثل مطامح هذه الشعوب وآمالها، التي افترض أنها تعاني وتشعر بالعذاب من جراء قيامها باستمرار بمقارنة متوسط دخلها المنخفض بذلك المستوى العالي لمتوسط الدخل السائد في الدول الأخرى الغنية، أي من جراء إدراكها لحجم «الفجوة» التي تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول. هذا العذاب المفترض هو ما أطلق عليه اسم «ثورة الآمال الصاعدة» (Revolution of Rising Expectations). ولكن هذا التصوير للأمور لم يكن إلا تصويراً مزيفاً للحقيقة، إذ لم يكن في الحقيقة إلا انعكاساً لبعض المصالح الخارجية مقترنة بآمال شرائح صغيرة للغاية من سكان هذه البلاد «المتخلفة»، في أن تحيا حياة شبيهة بحياة الدول الأكثر ثراء، فإذا بمشاعر صفوة صغيرة وآمالها يجري تعميمها فتعتبر هي مشاعر وآمال شعوب هذه الدول بأسرها. بينما الغالبية العظمى من هذه الشعوب نادراً ما تطمح في أكثر من الحصول على غذاء لائق بالآدميين، ومياه صالحة للشرب، وبعض الأشياء الأخرى الضرورية للحياة.

هذه المشكلة الحقيقية، أي مشكلة «الفقراء» بمعنى الكلمة، الذين يشكلون الغالبية الساحقة من سكان هذه الدول المتخلفة، جرى التعبير عنها تحت عنوان «مشكلة التوزيع»، وكأن مستوى معيشة الفقراء لا يمكن أن يرتفع إلا إذا ارتفع أولاً مستوى معيشة الأثرياء. ولكن الأسوأ من هذا أنه حتى قضية «التوزيع» هذه كثيراً ما كان يجري استبعادها من النقاش باعتبارها أقل أهمية بكثير من قضية رفع متوسط الدخل للدولة ككل. وقد بُرِّر هذا الاستبعاد بنظرية شهيرة عرفت باسم نظرية التساقط إلى أسفل (Trickle-down Theory) ومقتضاها أنه لا بد من أن يحدث عاجلاً أو آجلاً، كما حدث بالفعل في تاريخ الدول المتقدمة، أن تتساقط ثمرات النمو فتصل إلى أيدي الفقراء، حتى لو حدث واقتصر الفوز بها، في البداية، على الأثرياء. ولكن

هذه النظرية تجاهلت أن الظروف السائدة اليوم في الدول الفقيرة مختلفة أشد الاختلاف عن الظروف التي سادت في الدول المتقدمة عندما كانت تحقق معدلات النمو العالية، وأن هناك من الظروف ما قد يعوق تكرار ظاهرة «التساقط إلى الأسفل» لفترة أطول من اللازم. وعلى أي حال، فإن انقضاء ما يقرب من نصف قرن من بذل الجهود لتحقيق النمو السريع لمتوسط الدخل، دون أن نرى درجة كبيرة من «التساقط إلى أسفل» في الدول المتخلفة، لم يكن كافياً لإقناع اقتصاديي التنمية بضرورة التخلي عن إيمانهم بهذه النظرية.

هذا الاعتقاد بأن مستقبل الدول المتخلفة سوف يكون مجرد صورة أو أخرى، ولو مع اختلافات طفيفة، لما حدث في الماضي في البلاد التي أصبحت الآن متقدمة، استمد دعماً قوياً من ظهور وشيوع نظرية المؤرخ الاقتصادي الأمريكي والتر روستو (W. Rostow) والمعروفة باسم «مراحل النمو الاقتصادي». ذلك أنه إذا ثبتت صحة القول بأن النمو الاقتصادي له مراحل حتمية لا بد أن تمرّ بها أي دولة من الدول، فإن تحقيق التنمية في البلاد المتخلفة يغدو وكأنه مجرد مسألة وقت، ولا بد من أن تلحق هذه الدول عاجلاً أو آجلاً، بالدول التي سبقتها في هذا المضمار. لقد جرى هنا أيضاً ضم تجارب تاريخية متنوعة غاية التنوع، ومختلفة أشد الاختلاف، من تجارب بريطانيا والولايات المتحدة، إلى تجارب روسيا واليابان، لكي تكوّن مرحلة أو أخرى من «مراحل» النمو الاقتصادي، تسمى إحداها «بمرحلة الانطلاق» (Take-off) وأخرى باسم «مرحلة الإعداد للانطلاق» (Preconditions of Take-off).. وهكذا، لمجرد أن هذه التجارب تشترك في ما بينها في بعض السمات السطحية جداً، كارتفاع متوسط الدخل، أو ارتفاع معدلات الاستثمار، وبغض النظر عن اختلافات مهمة بين هذه التجارب مثل اختلافها في حجم الدور الذي لعبته الدولة، أو في طبيعة المؤسسات الاجتماعية أو أنماط السلوك والثقافة السائدة... الخ.

كذلك فإن هذه النظرية (نظرية مراحل النمو) تجاهلت تلك الحقيقة البسيطة وهي أن الدول المتخلفة لا يمكن أن تكرّر التجارب الماضية للدول المتقدمة في ما عدا تلك المظاهر السطحية المتعلقة بارتفاع معدلات النمو والاستثمار، وذلك لسبب واحد بسيط على الأقل، وهو أن هذه البلاد المتقدمة الآن، لم تخضع قط، في تاريخها الحديث، لظاهرة الاستعمار، ولم يجر استغلالها على النحو الذي حدث أو يحدث للدول المسماة اليوم بالمتخلفة، كما أن تلك البلاد المتقدمة لم تجد نفسها مضطرة لتحقيق التنمية السريعة وهي محاطة بمجموعة من الدول الأكثر تقدماً منها بكثير.

ومع كل هذا، فإن هذه المثالب الواضحة في نظرية روستو لم تكف لحرمانها مما تمتعت به من رواج وشهرة طوال عقد كامل على الأقل، هو عقد الستينيات، وليس

من الصعب في الحقيقة تفسير هذا الرواج. فمن ناحية، كانت نظرية روستو تعكس الشعور العام بالتفاؤل الذي ساد خلال الخمسينيات والستينيات، والذي كان، إلى حد كبير، نتيجة ما تحقق للغرب خلال هذين العقدين من معدلات غير مسبوقة للنمو الاقتصادي. ولكن هذه النظرية كان لها أيضاً دور ترسيخ الاعتقاد لدى شعوب الدول المتخلفة بإمكانية لحاقها بدول الغرب المتقدمة، فضلاً عن أنها كانت تتضمن حجة مقنعة في صالح منح المعونات الأجنبية وفي صالح قبولها، إذ إنها تقول لمانح المعونة أنه بتقديمه هذه المعونة يؤدي وظيفة معينة للغاية هي نقل الدولة المتلقية للمعونة من مرحلة متدنية إلى مرحلة أعلى من مراحل النمو الاقتصادي، كما تعطي للدول المتخلفة عذراً يمكنها به أن تبرر طلبها وأخذها المعونة، وهو أنها إنما تقترض الآن فقط ريثما تنتقل إلى مرحلة أعلى من النمو يمكنها فيها بسهولة أن تسدد ما عليها من ديون. وبالإضافة إلى كل ذلك كان العنوان الفرعي «بيان غير شيوعي» الذي كتب تحت العنوان الأصلي لكتاب روستو **مراحل النمو الاقتصادي**(٢)، يجعل الكتاب أداة مفيدة من أدوات الحرب الباردة التي كانت رحاها دائرة في ذلك الوقت.

شاع الاعتقاد أيضاً، خلال الخمسينيات والستينيات، بأن العامل الأساسي من بين عوامل التنمية الاقتصادية، هو توفر رأس المال، بل كان تعبير «تراكم رأس المال» كثيراً ما يستخدم وكأنه مرادف لتعبير التنمية الاقتصادية، كما اعتبرت ندرة رأس المال العائق الأساسي في وجه هذه التنمية. كان نموذج هارود ودومر (Harrod/Domar) من بين أكثر نماذج التنمية شيوعاً ورواجاً في هذين العقدين، وفي هذا النموذج كان معدلا الادخار والاستثمار يحتلان مركز الصدارة، بينما يقف وراءهما على استحياء المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج. ودرج الاقتصاديون في مختلف بلاد العالم المتخلف، الذين عهدت إليهم مهمة إعداد الخطط الاقتصادية الخمسية، على معاملة نموذج هارود/ دومر بدرجة من الاحترام والتبجيل تشابه ما كانت تحظى به التعاويذ السحرية في العصور القديمة. فاعتبر أن معدل النمو «يتوقف على» معدل الادخار، فإذا افترضنا أن المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج ثابت، فإن الدولة سوف تتوقف درجة نجاحها في تحقيق النمو الاقتصادي السريع على درجة نجاحها في تعبئة رأس المال. إن هذا ليس بالطبع أكثر من تحصيل حاصل، أي مقولة واضحة بذاتها، فهي لا تزيد على أن تشرح ببعض التفصيل ما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي نفسه، دون أن تضيف أي شيء جديد، ومن ثم لا يمكن أن تكون أكثر من بديهية. نعم، إن بعض الأقوال الصحيحة بالبداهة والتي لا تقول أكثر من تحصيل الحاصل، يمكن أن تكون

---

(٢) W. W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non Communist Manifesto* (Cambridge, Eng: University Press, 1960).

مفيدة، مثلها في ذلك كلّ النظريات الرياضية، ولكنها من الممكن أيضاً أن تكون مضللة، وذلك إذا صيغت على نحو يتضمن وضع التأكيد على عوامل لا تستحق أو ليس من المفيد التأكيد عليها. صحيح أن تراكم رأس المال شرط ضروري من شروط التنمية، ولكن قد يكون من الأجدر والأكثر فائدة في حالة كثير من البلاد المتخلفة وضع تأكيد أكبر على عوامل أخرى من عوامل التنمية، كإصلاح نظام التعليم مثلاً، أو القضاء على الفساد، أو تحقيق درجة أعلى من الاستقلال السياسي الحقيقي أو من الاستقلال الاقتصادي... الخ. لقد أشار الأستاذ هانز سينجر (Hans Singer) بحق، وهو بصدد الحديث عن نموذج هارود/ دومر إلى أن المرء يستطيع أن يستبدل برأس المال، في معادلتهما، أي شيء آخر، ولو كان مثلاً ورق الكتابة، وتظل المعادلة صحيحة مع ذلك، فيصبح من الجائز القول إن معدل النمو الاقتصادي في دولة ما، يتوقف على كمية أوراق الكتابة التي يمكن لهذه الدولة تعبئتها، بالإضافة إلى المعامل الحدي لأوراق الكتابة/ الناتج بدلاً من المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج. على أن هذا لم يمنع نموذج هارود/ دومر من تحقيق تلك الدرجة المدهشة من الذيوع والانتشار، ربما أيضاً بسبب ما كان يعكسه هذا النموذج من شعور عام بالتفاؤل في ذلك الوقت، وبما كان يدعم هذا النموذج من الاعتقاد بسهولة تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، وبأن المعونات الأجنبية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في تحقيقها.

إن ما قد يبعث فينا اليوم درجة أكبر من الدهشة هو ما كان شائعاً في الكتابات الاقتصادية، في تلك الأيام، من الاعتقاد بأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة. كان الجميع تقريباً، بما في ذلك البنك الدولي نفسه وصندوق النقد الدولي، متفقين خلال الخمسينيات والستينيات، على أن للدولة دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة اقتصادياً. كان التخطيط الاقتصادي، بما في ذلك حتى «التخطيط الشامل»، يحظى في ذلك الوقت بقبول عام وتأييد، ومن ثم كانت كلمة «التخطيط» أبعد ما تكون عن إثارة الشعور بالنفور والاحتقار الذي تثيره اليوم. كانت تتردد في كتابات التنمية في ذلك الوقت مناقشة نظريات من نوع نظرية «الدفعة القوية» (The Big Push) لروزنشتاين رودان (Rosenstein-Rodan)، ونظرية الجهد الأدنى الحسّاس (The Minimum Critical Effort) لليبنشتاين (Leibenstein)، ونظرية النمو المتوازن (Balanced Growth) لآرثر لويس (Arthur Lewis) وراغنار نيركسه (R. Nurkse).

وكانت كلها تتضمن صراحة أو ضمناً، افتراض درجة عالية من تدخل الدولة. بل حتى سياسة الإحلال محل الواردات (Import Substitution) واستراتيجيات التنمية المعتمدة على الذات (Self-reliance)، كانت تعامل باحترام، بل أحياناً تحظى بالتأييد، بينما كانت فكرة تحقيق التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول المتخلفة، كثيراً ما تعتبر من أكثر الوسائل فعالية في دفع عجلة التنمية.

إن من غير المقنع إطلاقاً، في رأيي، القول بأن كل هذه السياسات التي كانت تحظى بالرواج والتأييد في الخمسينيات والستينيات، كانت صالحة في ذلك الوقت ثم فقدت صلاحيتها في ما بعد، إذ الملاحظ أنه لا في ذلك الوقت ولا الآن كان يجري مثل هذا التمييز. فالتدخل الحكومي مثلاً كان في ذلك الوقت يعتبره الكثيرون مفيداً للتنمية بصرف النظر عن المرحلة التي تجتازها الدولة، وهذا التدخل يعتبر الآن مذموماً في كل زمان ومكان. وكثيرون الآن يردون تعثر التنمية إلى التدخل الحكومي في مرحلة سابقة. إنما يجدر بنا أن نبحث عن تفسير آخر لهذا التحول في طريقة النظر إلى قضية التنمية وسياساتها، من النقيض إلى النقيض. قد يكون من بين التفسيرات الممكنة أن المعونات الأجنبية التي تمنحها الحكومات لحكومات، كانت تلعب دوراً أهم بكثير في تلك الفترة مما تلعبه الآن، الأمر الذي جعل من المهم أن تلعب الدولة دوراً أكبر في التنمية. من التفسيرات الممكنة أيضاً ظروف الحرب الباردة التي سادت في الخمسينيات والستينيات، واستعداد كل من القوتين العظميين لقبول ظهور حكومات وطنية قوية في دول العالم الثالث، طالما أنها تعلن حيادها في الحرب الباردة الدائرة فلا تنحاز للقوة العظمى الأخرى، الأمر الذي سمح بدوره بقيام حكومات العالم الثالث بدور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من الممكن أيضاً أن يكون من أسباب هذه الظاهرة، ظاهرة قيام الدولة في كثير من بلاد العالم الثالث بدور مهم في الاقتصاد خلال الخمسينيات والستينيات، أن حركات الاستثمار الأجنبي الخاص، كانت تجري في الأساس في ما بين الدول المتقدمة نفسها، خلال تلك الفترة التي شهدت إعادة بناء ما دمرته الحرب في أوروبا واليابان، ثم ظهور واشتداد الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في ما بين دول أوروبا الغربية، مما جعل الاستثمار في هذه البلاد أكثر ربحية من الاستثمار في دول العالم الفقير. إن الظروف الآن مختلفة جداً في كل هذه الأمور عما كانت عليه خلال الخمسينيات والستينيات، ولكن قبل أن نلقي بنظرة على الحالة الراهنة لكتابات التنمية، من الشيق أن ننظر إلى تلك الحقبة الغريبة التي تفصل بين الخمسينيات والستينيات والحقبة الراهنة، وأقصد بهذه «الحقبة الغريبة» عقد السبعينيات الذي يبدو وكأنه لا ينتسب لا لتلك الفترة التي سمّاها البعض «العصر الذهبي لاقتصادات التنمية» ولا للفترة الراهنة التي شهدت بداية انحسار الفكر التنموي بأسره.

فاصل سعيد ولكنه قصير

خلال فترة تقل عن العشر سنوات، وتمتد بين أواخر الستينيات ومنتصف السبعينيات، بدا وكأن بعض الكلمات الصادقة عن تنمية البلاد الفقيرة قد بدأ البعض بالبوح بها بعد صمت طويل. ظهر مثلاً، خلال تلك الفترة كتاب يحمل عنوان **بداية**

مزيفة في القارة الأفريقية *(False Start in Africa)*[٣]، ثم تتابعت الكتب التي تحمل الرسالة نفسها، وتعبر عن نظرة مختلفة تماماً، عما ساد في العقدين السابقين، إلى قضية التنمية.

كان الشعور قد بدأ يتزايد قوة بأن خطأ جوهرياً قد شاب تجارب التنمية خلال العقدين التاليين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، وبأن الحكومات الوطنية التي تسلمت مهمة الحكم في كثير من بلاد العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال السياسي، لم تكن في الحقيقة بأفضل كثيراً من الحكم الاستعماري الذي سبقها. فقد ظهر أن الفساد والحوافز الأنانية للممسكين بالسلطة أدت إلى تبديد كميات لا يستهان بها من رأس المال الذي كان يمكن أن يوجه إلى التنمية، فوجه في اتجاهات أخرى. ومن ثم ظهر أن من الخطأ الاسترسال في الظن بأن هذه البلاد لا تحتاج لتحقيق التنمية إلى أكثر من تعبئة المزيد من الأموال أو رفع معدلات الاستثمار أو الحصول على كميات أكبر من المعونات الأجنبية. من ناحية أخرى أشار عدد آخر من الكتاب، بحق أيضاً، إلى خطأ الاعتقاد السائد بأن ما تمرّ به الدول المتخلفة ليس إلا مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي التي سبق أن اجتازتها الدول المتقدمة. من هؤلاء الاقتصادي الأرجنتيني أندريه غوندار فرانك (André Gunder Frank) الذي نشر كتاباً بعنوان **تخلف التنمية** *(The Underdevelopment of Development)*[٤] حاز نجاحاً كبيراً وشهرة واسعة، ودشّن كمية ضخمة من الكتابات تنتمي إلى مدرسة جديدة عرفت باسم «مدرسة التبعية» (Dependency School)، وكان من بين أهم مقولاتها أنه لا يمكن فهم ظاهرة الفقر في البلاد المسماة بالمتخلفة إلا في ضوء تاريخ العلاقات التي سادت بين هذه البلاد والبلاد المتقدمة اقتصادياً، وإن هذه العلاقات غير السعيدة هي التي جعلت من الحالة الراهنة للتخلف ليست مجرد «مرحلة» من مراحل التنمية، بل حالة فريدة من نوعها، وبائسة للغاية، مما لا يمكن وضع حد له إلا بإنهاء هذه العلاقات البائسة بدورها بين البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة.

كان من نتائج هذا أن تعرضت نظرية روستو التي كانت تتمتع بالاحترام والرواج في الستينيات للنقد اللاذع والتفنيد ثم الإهمال خلال هذه الحقبة من السبعينيات. والأهم من ذلك ما تعرض له هدف زيادة متوسط الدخل، باعتباره الهدف الأساسي من عملية التنمية، من نقد وتجريح خلال الفترة نفسها، والبحث

---

(٣) René Dumont, *False Start in Africa*, translated by Phyllis Nauts Ott; introduction by Thomas Balogh; with an additional chapter by John Hatch (New York: Praeger, [1966]).

(٤) Andre Gunder Frank, *The Underdevelopment of Development*, Series in Political Economy; vol. 2 (Stockholm, Sweden: Bethany Books, 1991).

الجاد عن بديل يحل محلّه. حدث كذلك أن بدأ ردّ الاعتبار لهدف إعادة توزيع الدخل بعد ربع قرن من النمو السريع الذي لم يبد أن كان له أثر ملموس في تحسين أحوال نسبة عالية من الفقراء. كانت هذه هي الفترة التي روى فيها القول الطريف التالي منسوباً لرئيس سابق لدولة البرازيل «إن البرازيل تبدو اقتصادياً في أحسن حال، ولكن ليس هذا للأسف حال سكانها». وقد تكرر التعبير عن الفكرة نفسها، بطريقة أو أخرى، في كتاب أو تقرير بعد آخر مما ظهر في تلك السنوات. بل حتى البنك الدولي نفسه، وجد نفسه مضطراً للمشاركة في التعبير عن هذه المشاعر والأفكار الحديثة نفسها، فنشر كتاباً أحرز بدوره رواجاً واسعاً هو **إعادة توزيع الدخل مع النمو** *(Redistribution with Growth)*[٥] متضمناً محاولة جديدة لقياس الأداء الاقتصادي للدول آخذة في الاعتبار، ليس فقط معدل نمو متوسط الدخل بل أيضاً ما طرأ من تغير على نمط توزيع الدخل. في الفترة نفسها أيضاً رفعت منظمة العمل الدولية (ILO) شعار «إشباع الحاجات الأساسية» (Basic Needs) مفضلة هذا المعيار على معيار متوسط الدخل، واعتبرته هدفاً أجدر بالسعي له من هدف زيادة الدخل. كذلك شرعت منظمة العمل الدولية في إرسال البعثات العلمية لعدد من الدول المتخلفة بغرض دراسة أداء هذه الدول لا في ما يتعلق برفع معدل نمو الدخل، بل بخلق فرص جديدة ومجزية للعمل، حيث اعتبر هذا الهدف هو الهدف الأجدر بالتحقيق حتى مع التضحية ببعض الزيادة في معدل نمو الدخل. وكان من بين الاقتصاديين الروّاد في السير في هذا الطريق دادلي سيرز (Dudley Seers) وبول ستريتن (Paul Streeten) وفرانسيس ستيوارت (Francis Stewart) وريتشارد جولي (Richard Jolly).

بل لقد أثيرت في هذه الفترة الشكوك، ليس فقط حول ما إذا كان النمو السريع في متوسط الدخل هدفاً كافياً، بل حتى في ما إذا كان شيئاً مرغوباً فيه أصلاً. لقد ظل الاقتصاديون طوال العشرين السنة التالية لبداية الاهتمام بموضوع التنمية مسلمين بصحة ما قدمه الأستاذ آرثر لويس في أوائل الخمسينيات كإجابة عن السؤال «لماذا التنمية الاقتصادية؟»، واعتبروها الإجابة الصحيحة عن سؤال ربما لم يكن هناك داع في الأصل لإثارته. في إجابته عن هذا السؤال قال آرثر لويس إن رفع متوسط الدخل هو أمر مرغوب فيه لا لأنه يؤدي بالضرورة إلى زيادة سعادة الإنسان،

(٥) *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth: A Joint Study,* [commissioned] by the World Bank's Development Research Center and the Institute of Development Studies, University of Sussex (London: Oxford University Press, 1974).

حيث إنه ليس بمقدورنا أن نقول شيئاً حازماً وعاماً عما يزيد سعادة الإنسان أو ينقصها، وإنما لأن رفع متوسط الدخل يؤدي إلى توسيع دائرة الاختيار المتاحة للإنسان. ولكن مع اقتراب الستينيات من نهايتها، حين بدا أن كل شيء أصبح مطروحاً للتساؤل من جديد، نشر الأستاذ ادوارد ميشان (Edward Mishan) كتاباً سمّاه **تكاليف النمو الاقتصادي** *(The Costs of Economic Growth)*[٦] وقدم فيه حججاً قوية لتأييد القول بأن النمو الاقتصادي له آثار سلبية على سعادة الإنسان بل حتى على الرفاهية الاقتصادية، أي على الرفاهية المستمدة من السلع والخدمات المعروضة للبيع والشراء، وذهب إلى حد القول بأن النمو الاقتصادي كثيراً ما يؤدي إلى تضييق دائرة الاختيار المتاحة للإنسان بدلاً من توسيعها. إن الحجج التي قدمها ميشان، ورددها وأضاف إليها آخرون، بدت وكأنها لا تهم إلا المجتمعات التي بلغت بالفعل مستوى عالياً من الرخاء والرفاهية، أكثر بكثير مّما تهم تلك المجتمعات التي ما زالت في أولى مراحل التنمية الاقتصادية. ومع ذلك فإن ما أطلقه ميشان من تحذيرات كان من شأنه أن ينبّه الجميع إلى ما تحمله التنمية الاقتصادية السريعة من محاذير وأخطار، وأشاع، على أية حال، قدراً مطلوباً من الشك في جدوى ذلك التسليم الأعمى بضرورة الإسراع، بأي ثمن، بمعدل النمو الاقتصادي الذي كان سائداً في العقدين السابقين.

بعد سنوات قليلة من ظهور كتاب ميشان، نشر شوماخر (E. F. Schumacher) كتاباً أحدث دوياً واسع النطاق هو **الأصغر هو الأجمل** *(Small is Beautiful)*[٧]، أشاع بدوره مزيداً من الشك في صحة الإيمان المطلق بجدوى رفع معدل النمو الاقتصادي، مشيراً إلى القيم الإنسانية التي سوف تتعرض للزوال أو التهديد بسبب هذا النمو الاقتصادي السريع، ومدشناً حملة قوية للدفاع عن «التكنولوجيا الملائمة» (Appropriate Technology) أي تلك التي لا تحمل تهديداً لهذه القيم. لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة المحض أن تظهر، في الوقت نفسه تقريباً، كل هذه الانتقادات والاحتجاجات والتصحيحات للأفكار السائدة عن النمو الاقتصادي والتنمية، وأن يعاصر هذه الأفكار أيضاً ظهور شاغل جديد ازدادت قوته شيئاً فشيئاً، وهو الانشغال بالبيئة وملوثاتها، وخطر التبديد المتزايد والتهديد لموارد الطبيعة اللذان يصاحبان النمو الاقتصادي السريع، وما يحمله هذا النمو من تشويه «لنوعية الحياة» (Quality of life).

---

(٦) Edward J. Mishan, *The Costs of Economic Growth* (London: Staples P., 1967).

(٧) Ernst F. Schumacher, *Small is Beautiful: A study of Economics as if People Mattered* (London: Abacus; Sphere Books, 1984).

لا بد إذاً، للمرء أن يتساءل عما يمكن أن يكون السبب في ظهور كل هذه الأفكار في الفترة الواقعة بين أواخر الستينيات وأواخر السبعينيات، ثم يصيبها كلها تقريباً (باستثناء الانشغال بقضايا البيئة) الذبول والضعف حتى كادت تتوارى تماماً مع بداية الثمانينيات!. ليس لدي بالطبع أي جواب جاهز وحاسم. كل ما يمكنني الجزم به هو أن ذلك الانحسار القصير العمر الذي أصاب هدف «زيادة متوسط الدخل» باعتباره المعيار الأساسي في تقييم الأداء الاقتصادي لا يمكن أن يكون نتيجة لتغير عارض في طريقة التفكير أو في عبور بعض الأفكار الطارئة على أذهان بعض المفكرين أو الاقتصاديين. إن مثل هذا لا يصح لأن يعتبر تفسيراً على الإطلاق، فضلاً عن أنه يتعارض مع ما لاحظناه من قبل من العوامل التي أدت في الماضي إلى صعود بعض النظريات الاقتصادية ثم سقوطها، بما في ذلك نظريات النمو الاقتصادي منذ عصر التجاريين. فإذا لم يكن لدينا ما نقدمه كتفسير واضح وحاسم فلا أقل من أن نورد بعض الملاحظات عما كان يحدث في العالم في الفترة التي ظهرت فيها هذه الأفكار، مما قد تكون له علاقة بهذه الظاهرة التي نحاول فهمها، وهي ظهور هذه الأفكار وانتشارها.

نلاحظ أولاً أن السنوات الأخيرة من الستينيات وأوائل السبعينيات كانت هي الفترة التي شهدت بزوغ حركة الشباب والطلاب، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، احتجاجاً على المجتمع الاستهلاكي من ناحية، وعلى حرب فييتنام من ناحية أخرى، وهي أيضاً الفترة التي شهدت بزوغ عهد الوفاق (Détente) بين القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. إن مرور دول العالم الغربي بفترة لم يسبق لها مثيل من حيث معدلات النمو البالغة الارتفاع، وتحقيقها لمستوى غير مسبوق من الرخاء والعمالة الكاملة، يبدو وكأنه خلق حركة تضم أعداداً غفيرة من الناس الذين كانوا ينعمون بدرجة كافية من الفراغ، وبمستوى عال من الدخل، وبالطمأنينة إلى قدرتهم على الاحتفاظ بهذا وذاك، إلى حد سمح لهم بالتفكير والتأمل في مساوىء المجتمع الاستهلاكي، وبالتساؤل عما إذا كانوا قد دفعوا ثمناً عالياً للحصول على هذا المعدل المرتفع للنمو. لقد اتسمت تلك السنوات بدرجة عالية من الحساسية ومن التعاطف الإنساني مع ضحايا النمو الاقتصادي السريع في الغرب، بما في ذلك شعوب البلاد المتخلفة، والجنود الأمريكيون الذين فقدوا حياتهم في حرب مشؤومة وغير واضحة الجدوى، في فييتنام.

على أي حال فأياً كانت العوامل التي أدت إلى ظهور تلك الموجة المدهشة من التساؤل وإعادة طرح القضايا التي كانت تعتبر من قبل كمسلمات، فإن ما حدث بعد ذلك من تغيرات مهمة في الظروف الاقتصادية والسياسية جعل من المحتم أن يوضع حد لهذه الموجة، وأن تبدأ أفكار مختلفة تماماً في الشيوع والانتشار. فمع تكرار فترات

الكساد الاقتصادي في الغرب، في أعقاب صدمة ارتفاع أسعار البترول في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، ومع ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الاتجاه من جانب الشركات المتعدية الجنسيات إلى تصدير فرص العمالة إلى الدول ذات العمالة الرخيصة نسبياً في الخارج، كوسيلة لمواجهة ارتفاع معدلات الأجور في بلد المنشأ، أُرغم صغار السن وكبار السن على السواء، على أن يطأطئوا رؤوسهم وأن يتخلوا عن مثاليتهم التي تحلّوا بها في سنوات أكثر رخاء. لقد بدأ يشيع هذا الاتجاه الجديد في النصف الثاني من السبعينيات، ولكنه وجد من يعبّر عنه رسمياً مع بداية عهد الريغانية في الولايات المتحدة، والثاتشرية في بريطانيا. ومع السنوات الأولى من الثمانينيات بدأ يشيع استخدام لغة جديدة تماماً، ليس فقط للتعبير عن المشكلات الداخلية في الدول الصناعية، بل أيضاً في تشخيص مشكلات الدول المتخلفة ووصف العلاج لها. كانت هذه البلاد الأخيرة قد بدأت تسميتها باسم أكثر تهذيباً وأكثر مراعاة لاعتبارات المجاملة وهو اسم «الدول النامية» (Developing Countries)، لا لأنها قد أصبحت الآن تحقق معدلات أسرع في التنمية (فقد كان الواقع هو عكس هذا بالضبط) بل لمجرد أنها قد أبدت، في ما يظهر، استعداداً أكبر مما أبدته في أي وقت مضى، لتنفيذ كل ما تطلب منها الدول الصناعية تنفيذه.

العودة إلى نقطة البداية

إذا نحن تأملنا الآن ما ظهر من كتابات عن التنمية الاقتصادية خلال العشرين سنة الماضية (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠) فسوف نلاحظ أن هدف زيادة معدل النمو في متوسط الدخل قد عاد لاحتلال مركز الصدارة الذي كان يحتله في بداية عصر الانشغال بموضوع التنمية الاقتصادية. كذلك سوف نلاحظ أن فكرة «التساقط إلى أسفل» (أي تساقط ثمرات النمو إلى أصحاب الدخول المنخفضة) قد استردت جزءاً كبيراً من الاحترام الذي كانت تتمتع به في تلك الفترة، وإن كان التعبير عنها يظهر في صيغة مختلفة عن ذي قبل. فالشائع الآن أنه لا شيء أفضل للفقراء من الزيادة السريعة في متوسط الدخل للدولة ككل، ولا يكاد يكون هناك شيء آخر يمكن عمله لتحسين أحوالهم غير هذا. ومن أجل تحقيق هذه الزيادة في متوسط الدخل، فلا بد بالطبع من جرعات كبيرة من الاستثمار، ولكن هذا يتوقف الآن على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة أكثر مما يتوقف على تدفق المعونات الأجنبية. هذا التدفق للاستثمارات الأجنبية الخاصة أصبح الآن هو ما يعتبر سر نجاح التنمية السريعة، ومن أجل أن يتحقق هذا هناك شيء واحد لا بد أن نفعله، أو بعبارة أدق، هناك شيء واحد يجب أن نمتنع عن فعله، والمقصود بذلك أن نترك القطاع الخاص وشأنه، دون أي تدخل من جانبنا بتوجيهه أو بتصحيح مساره أو فرض القيود عليه، سواء أكان

القطاع الخاص محلياً أم أجنبياً. إن من المدهش حقاً كيف استبعدت استبعاداً تاماً من كتابات التنمية أي أفكار من نوع التخطيط الاقتصادي، أو النمو المتوازن، أو نظرية الدفعة القوية، أو استراتيجية الإحلال محل الواردات، أو التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتخلفة. هل يمكن أن تكون الحقيقة، إذاً أن طلاّب وأساتذة التنمية الاقتصادية كانوا يبددون وقتهم ووقتنا في ما لا طائل منه عندما كانوا يتناقشون ويتجادلون حول مثل هذه الأفكار والنظريات؟ إن ما نصادفه ونقرأه الآن ليس إلا تفسيرات صارمة ومتزمتة للغاية لأفكار آدم سميث عن الحرية الاقتصادية وأفضلية الاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق التي تعتبر الآن هي غاية الحكمة الاقتصادية ومنتهى الصواب (على الرغم من أن بعض المتخصصين الأمناء في تاريخ الفكر الاقتصادي يقولون أن ذلك الرجل العظيم، آدم سميث، لم يقصد قط أن يذهب في اتجاه الحرية الاقتصادية إلى المدى الذي ينسبونه إليه). بل لقد وصل الأمر الآن إلى حد اعتبار اقتصادات التنمية بأسرها وكأنها كانت من البداية غلطة كبيرة، وأنه لم يكن ثمة في الحقيقة أي حاجة لظهورها، إذ إن الدول المتخلفة لم يكن عليها في الواقع، إذا أرادت الخروج من تخلفها، إلا أن تطبق القواعد الثابتة في علم الاقتصاد منذ أيام الاقتصاديين التقليديين وأصحاب النظريات التقليدية الحديثة (Neo-classical) كان لا بد، مع ذلك، من أن تبتدع بعض المصطلحات الجديدة لوصف العلاج القديم، حتى يصبح من السهل ابتلاعه. هكذا ابتدعت مصطلحات مثل «التثبيت الاقتصادي» (Economic Stabilization) و«التصحيح الهيكلي» (Structural Adjustment) وهي مصطلحات لا يختلف مضمونها كثيراً عن مضمون الشعار القديم «دعه يعمل، دعه يمرّ» (Laisser Faire, Laisser-Passer). والإجراءات المقترحة تقدم كلها باسم رفع معدل نمو متوسط الدخل، الذي عاد من جديد ليحتل مكانه المتميز بين أهداف السياسة الاقتصادية، ويكاد يصبح هو الهدف الوحيد الذي ترفع سائر الشعارات الأخرى من أجله. بل حتى هدف حماية البيئة الذي يعطى الآن أهمية أكبر مما كان يعطى من قبل كثيراً ما يكون أساس الدفاع عنه هو ضمان تحقيق «التنمية المستدامة» (Sustainable Development) أي ضمان استمرار النمو الاقتصادي دون توقف. أما الأهداف الإنسانية الأخرى، مثل إشباع الحاجات الأساسية، أو خلق المزيد من فرص العمالة، ناهيك عن حماية العلاقات الاجتماعية ونوعية الحياة من آثار النمو الاقتصادي السريع ونمو المجتمع الاستهلاكي، فقد توارت حتى كادت تختفي عن الأنظار.

ثم حدث في بداية التسعينيات أن ابتدعت الأمم المتحدة شعاراً جديداً هو «التنمية البشرية» (Human Development)، قدم كبديل لهذه الأهداف الإنسانية التي شاع الاهتمام بها في السبعينيات، ولكن مفهوم «التنمية البشرية» هذا، وعلى الرغم من سعيه على المستوى النظري لاستيعاب كل الأهداف الإنسانية المهمة، ما زال مقيداً

عملياً ضمن حدود مؤشرات إحصائية قاصرة ما زال أحدها مؤشر ـ نمو متوسط الدخل وإلى جانبه مؤشران آخران: إطالة العمر المتوقع للإنسان عند الميلاد ودرجة انتشار التعليم. وهكذا نجد، أنه طبقاً لهذه **المؤشرات** الجديدة لأداء التنمية الاقتصادية، من الممكن أن تحرز دولة ما تقدماً ملحوظاً في ترتيبها بين مختلف الدول من حيث النجاح أو الفشل في تحقيق «التنمية البشرية»، إذا أحرزت تقدماً في تخفيض معدل وفيات الأطفال (ومن ثم في إطالة العمر المتوقع) أو في زيادة عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس، وكذلك إذا زاد حجم إنتاجها من أجهزة التلفزيون بالنسبة لعدد السكان، حتى وإن لم تحقق تقدماً في الأمرين السابقين، إذ إن زيادة إنتاج التلفزيونات مثلاً لا بد أن تعني مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ارتفاع متوسط الدخل.

قدم إلينا هذا المعيار الجديد لتقييم الأداء في التنمية، وترتيب الدول بعضها فوق بعض، هذا المعيار الذي يتضمن في ثناياه أشياء طيبة وأخرى خبيثة، دون أن تبذل أية محاولة لبيان لماذا فُضلت هذه الصياغة لأهداف التنمية على تلك الصياغة الأقدم والأبسط وهي إشباع الحاجات الأساسية، أي توفير مستوى معقول من التغذية، ومن الصحة والسكن، وتوفير فرص عمل كافية ومجزية، وهي أمور قد تنعكس حقاً في إطالة عمر الإنسان، ولكن عمر الإنسان قد يطول دون أن يحدث تقدم ملموس في هذه الأمور، كما تدل على ذلك تجارب كثير من البلاد الفقيرة التي ارتفع فيها العمر المتوقع للإنسان ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة لمكافحة بعض الأمراض التي كانت تسبب ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال، ولكن دون أن يحدث تقدم ملحوظ لا في التغذية، ولا في المؤشرات الأخرى للحالة الصحية، ولا في ظروف السكن، ناهيك عن مستوى البطالة.

مسألة «إيمان قبل كل شيء»

ثمة شيء واحد على الأقل يميز هذه الموجة الجديدة من الدفاع عن فلسفة عدم التدخل والترويج لها، وهو تلك النبرة المستخدمة في هذا الدفاع، والتي تحمل سمات قريبة من سمات الخطاب الديني. فكلما أمعن المرء في قراءة التقارير الاقتصادية الصادرة عن مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو في الاستماع إلى ما يلقيه ممثلوها من خطب ومحاضرات، يعرضون فيها ما يعتقدون أنه يمثل السياسات الاقتصادية الصحيحة والملائمة للدول المتخلفة أو النامية، اشتد شعور المرء بأن شيئاً شبيهاً جداً بالخطاب الديني يجري استخدامه في التعبير عن موضوعات كان يفترض أنها تنتمي إلى ميادين فكرية ذات طبيعة مختلفة تماماً. هنا أيضاً نجد الاعتقاد في أشياء «مطلقة»، حيث لا يجري التمييز، بدرجة كافة، بين حالة وأخرى، أو بين حاجات مجموعة من البلاد وحاجات بلاد أخرى، بين سبب الإخفاق في حالة وبينه في غيرها

من الحالات. «فعدم تدخل الدولة» يصور على أنه هو السياسة الصحيحة دائماً، و«التدخل الزائد من الدولة» يقدم دائماً على أنه السبب الوحيد للإخفاق، أو على أنه هو «الشيطان» الوحيد وإن كان قد يتخفى في صور مختلفة في البلاد المختلفة. فإذا اضطر هؤلاء ممن امتلأت قلوبهم بالإيمان العميق بعقيدتهم، إلى مواجهة بعض الانتقادات الصادرة من أشخاص أضعف إيماناً مما جعلهم يثيرون بعض الشكوك في صحة العقيدة، وينبهون إلى أن الانسحاب التام من جانب الدولة قد تكون له بعض العواقب السيئة، مثل ارتفاع مستوى البطالة وزيادة حجم الفجوة بين الدخول، لجأ المدافعون عن العقيدة إلى التذكير بأن كل هذا حتى لو حدث في الأجل القصير، فإنه سوف يزول حتى في «المدى الطويل»، شأنه شأن «يوم الحساب» لا يستطيع أحد أن يقول متى يحل أو أن يحدد العوامل التي تؤدي إلى حلوله. وكما هي الحال في معظم العقائد الدينية، تتضمن العقيدة بدورها الحديث عن «معجزات»، فكانت هناك أولاً المعجزة البرازيلية، ثم المعجزة الكورية، وأخيراً المعجزة التشيلية. فإذا حدث وظهر بعد فترة أن ما بدا في البداية وكأنه معجزة قد خيّب الآمال، كما حدث في حالة البرازيل مثلاً، فإنه سرعان ما يطوي هذه التجارب النسيان ويهال عليها التراب، ولا يعود ذكرها مطلوباً أو مرغوباً فيه. وبينما يهنىء هؤلاء أنفسهم على أنهم يراعون بمنتهى الدقة والصرامة، شروط البحث العلمي والموضوعي، تجد تحليلاتهم لحالات النجاح الاقتصادي وحالات الإخفاق تنطوي على درجة مدهشة من عدم الدقة والتحيز. فعلى سبيل المثال، إن من الواضح جداً أننا لا نمتلك أي أدلة واقعية حاسمة تؤدي بنا إلى الجزم بأن نجاح بعض الدول في جنوب شرقي آسيا في رفع معدل التنمية حتى وقت قريب يعود في الأساس إلى اتباعها سياسة الاتجاه إلى التصدير بدلاً من الاعتماد على السوق المحلية، وإلى تشجيع المشروعات الخاصة والحافز الفردي بدلاً من ملكية الدولة ونظام التخطيط. ألا يجوز مثلاً أن يكون السبب الأساسي في ذلك النجاح أسباباً تتعلق بثقافة وتقاليد هذه المجتمعات أو أسباب جغرافية أو سياسية أو تاريخية؟ بل هل نحن واثقون أصلاً من أن هذه الدول قد طبقت بالفعل هذه الاستراتيجية بالدرجة المزعومة من النقاء؟ ألا يجوز أن يكون من بين التفسيرات المقبولة لهذا النجاح أن هذه البلاد طبّقت مزيجاً من السياسات الليبرالية ومن التدخل الحكومي؟ وهل نحن واثقون من أن الدول النامية الأخرى عليها لكي تصل إلى النتيجة نفسها، أن تطبق هذا المزيج نفسه وبالنسبة نفسها بين العناصر التي طبقتها دول جنوب شرقي آسيا؟

إن إثارة مثل هذه الأسئلة لا شك في أنها أكثر جدوى وأشد حفزاً للفكر من ذلك التكرار المستمر الذي يكاد يصيب المرء بالغثيان لمقولة «القطاع الخاص حسن، والقطاع العام سيئ». وعلى أية حال فإن أملي أن أكون قد نجحت بتقديم عدد كاف من الأمثلة، خلال هذه المقالة، للتدليل على أنه خلال التاريخ الطويل للفكر

الاقتصادي في ما يتعلق بالنمو والتنمية، لم تكن الأسئلة المطروحة للبحث، ولا الإجابات التي قدمت عن هذه الأسئلة صادرة عن فكر محايد وغير متحيز (بفرض أن مثل الفكر ممكن تحقيقه في العلوم الاجتماعية)، بل كانت الأسئلة والأجوبة على السواء صادرة عن عقائد طارحي الأسئلة والأجوبة، عقائد تتخذ من البداية كمسلمات بديهية غير قابلة للمناقشة، وتنبع في معظم الأحوال من غلبة بعض المصالح الأنانية والضيقة.

(٣)

«رأسمالية الأنابيب»: نظرة تشريحية للفئات الرأسمالية الجديدة في الوطن العربي

محمود عبد الفضيل(*)

- ١ -

اهتم الدكتور يوسف صايغ تاريخياً بطبقة «المنظمين» ورجال الأعمال في الوطن العربي، وكرّس أطروحته للدكتوراه عن «طبقة المنظمين في لبنان»[١]. وعبر مسيرته الفكرية الطويلة، اهتم الدكتور يوسف صايغ بالعلاقة بين القطاع الخاص ورجال الأعمال ومسيرة عملية التنمية العربية. وتهدف هذه الورقة الموجزة إلى إلقاء الضوء على الخصائص التشريحية للفئات الرأسمالية الجديدة في الوطن العربي.

وتعبير «البرجوازية» الذي وفد إلينا من بلاد الفرنجة أصبح تعبيراً واسع الانتشار والتداول في الكتابات والتحليلات السياسية والمناقشات الحامية الوطيس في الوطن العربي. وقديماً كانوا يقولون «الأعيان» و«علية القوم».. ولكنها ظلت تعبيرات واسعة ومطاطة وتتسع لفئات عديدة دون تحديد واضح.

ويشرح لنا الكاتب الفلسطيني الراحل إميل حبيبي - في شهرياته[٢] - كيف انتقل تعبير «برجوازية» إلى وطننا العربي. فقد تحدث أسامة بن منقذ (١٠٩٥ - ١١٨٨م) عن التجار «البراجسة»، والبراجسة هي تعريب لكلمة «برجوازية» اللاتينية الأصل. وهكذا تم خلع تعبير «البرجوازية» على فئة التجار الذين كانوا يحققون تراكماً مالياً من خلال عمليات التجارة والوساطة.

(*) استاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(١) يوسف صايغ، «طبقة المنظمين في لبنان،» (أطروحة دكتوراه، ١٩٥٧).

(٢) انظر شهريات إميل حبيبي، في: **اليوم السابع**، العدد ٢٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦).

ومع مرور الزمن توسعت مراتب فئات «البرجوازية» وتعددت لتشمل عالم التجارة والصناعة والزراعة والمال والمقاولات، وأصبحنا نقصد بها في محادثاتنا ومجادلاتنا اليومية تلك الفئات التي تستحوذ على الفائض الاقتصادي في المجتمع، وتقوم «بإعادة تدويره». بينما تندرج بقية فئات المجتمع في إطار «الشغيلة» أو «الكادحين»، يستوى في ذلك الكادحون الذهنيون من المثقفين والمهنيين والتكنوقراط، من ناحية، والكادحون بقواهم العضلية، من ناحية أخرى.

ولكن «الفئات البرجوازية» في العالم أجمع، وفي وطننا العربي على وجه الخصوص، لها خصائص فريدة تتمثل في قدرتها على التحوّر والتلوّن حسب الظروف والأحوال. فقد تعلمت «الفئات البرجوازية» ـ عبر العصور ـ كيف تنحني للعاصفة وكيف تتعامل مع الأزمات. . . وتعرف متى تتراجع ومتى تهاجم!

وعند كل منعطف تاريخي، تتوالد «فئات رأسمالية» جديدة لها خصائص تكوينية وتشريحية متميزة، ولكنها سرعان ما تتزاوج مع الفئات القديمة. . ويتم توحيد المقامات. ولعله من خصائص «الرأسمالية الجديدة» التي بدأت مع بداية السياسات «الليبرالية الجديدة» في معظم البلدان العربية منذ منتصف السبعينيات انها رأسمالية «تسليم مفتاح»، بمعنى أنها قلما ترتاد مجالات جديدة ترتفع فيها درجة المخاطرة، ويكون لها عوائد تنموية التي تحتاج إلى الصبر والانتظار للحصول على المنافع الخاصة والعامة. وإنما هي تسعى للحصول على أكبر قدر من الأرباح والمنافع «على الجاهز»!

وتلك «الفئات الرأسمالية الجديدة» تبتعد كثيراً عن مفهوم «رجل الأعمال» أو «المنظم»، على النحو الذي أشار إليه المفكر الاقتصادي الكبير جوزيف شومبيتر في توصيفه لأسلوب نشأة «الرأسمالية الغربية» التي اتسم روادها الأوائل باقتحام المخاطر وامتلاك النظرة الإنمائية الطويلة الأمد. ولعل هذا يفسر اهتمام «الرأسمالية الجديدة» في البلدان العربية بعمليات الخصخصة لمشروعات القطاع العام القائمة. إذ إن ذلك يتفق مع نظرتها وسلوكها القائم على الاستيلاء على ما هو «قائم» أو «جاهز» دون «تعب»، ودون تحمل مخاطر «تأسيس» مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وتوسع من فرص العمالة في المجتمع.

ودعونا نقارن ذلك السلوك المتعجل للفئات الرأسمالية الجديدة «بسلوكيات عناصر الرأسمالية في الأقطار العربية في بدايات القرن العشرين». فلقد أسس طلعت حرب بنك مصر وشركاته من الألف إلى الياء في العشرينيات من القرن العشرين، ولم يستول على مشروع قائم «على الجاهز». بل لقد أنشأ تلك القلاع الصناعية وتلك المشروعات الكبرى في ظل الاحتلال الأجنبي، وفي ظل المنافسة الضارية من الرأسمالية الأجنبية المقيمة في مصر التي كانت تسيطر آنذاك على مفاتيح الاقتصاد

المصري، وكذلك أسس عبد المجيد شومان البنك العربي المحدود في القدس على أسس علمية وأخلاقية قويمة، والذي تحول إلى صرح علمي شامخ في عالم المال والأعمال. وينطبق الشيء نفسه على أحمد عبود الذي أسس شركات للسكر والأسمنت والنقل البحري (شركة البوستة الخديوية)، و«الشركة الخماسية» في سوريا، وغيرهم من قدامى رجال الأعمال» رغم الفروق والظلال.

ـ ٢ ـ

وإذا ما دققنا النظر في الأمر، نجد أن «الفئات الرأسمالية الجديدة» هي في حقيقة الأمر «رأسمالية معانة» (Subsidised)، فهي تعتمد في تمويل جانب مهم من أنشطتها الاقتصادية على:

أ ـ تدفقات أموال المعونات الأجنبية.

ب ـ الاقتراض المفرط من القطاع المصرفي.

ج ـ الحصول على «التوكيلات التجارية»، من «الشركات الدولية النشاط»، لتسويق وترويج «المنتجات الأجنبية» لتلك الشركات، والحصول على «العمولة الملائمة».

د ـ الاعتماد على وجود درجة عالية من «الاحتكار» في السوق المحلية تساعدها على تحقيق أرباح احتكارية و«غير تنافسية».

هـ ـ أن هياكلها القانونية والتنظيمية تقوم على نظام «الشركات العائلية المغلقة»، فلا توجد جمعيات عمومية حقيقية تحاسب وتسلط الضوء على أنشطة الشركات وممارسات مجالس الإدارة «العائلية»!

ولكل هذه الأسباب مجتمعة، يمكن أن يطلق على تلك الرأسمالية الجديدة، ومع استثناءات قليلة، تعبير «رأسمالية الأنابيب». إذ إن عملية ولادتها وتطورها ونموها لم تكن جنيناً طبيعياً ينمو في رحم المجتمع. فمعظم الأموال والتراكمات الأولى جاءت من الأنشطة التجارية والصفقات التي تمت في بلدان الخليج، أو من خلال ضخ أموال المعونات الأجنبية. وهذا يؤثر بدوره في «مرجعيتها» الفكرية وفي منطق تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الرأسمالية تقوم بالتوسع في نشاطها بالاعتماد المفرط على اقتراض (من المصارف وغيرها من القنوات التمويلية)، وتقوم بالتوسع غير الرشيد في أنشطتها طالما يحقق «الربح»، وبغض النظر عن «العائد الإنمائي». ولا غرو في ذلك طالما أن التوسع في النشاط يتم «بأموال الغير»، مما يؤدي إلى «تحميل

المخاطر» للممولين. كذلك، فإن تلك «الفئات الرأسمالية» غير منشغلة بقضية **الاختراع والتجديد**، ناهيك عن **التجويد** الذي يجعل السلعة قابلة للتصدير والتنافسية في الأسواق العالمية (باستثناء منتجات محدودة).

ودعونا نقارن ذلك السلوك بما أنجزه رجال الأعمال المبدعون في بقاع أخرى عديدة في العالم. وخير مثال لذلك هو أكيو موريتا (Akio Morita)، مؤسس ورئيس شركة «سوني» (SONY) اليابانية الذي توفي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩. فلقد بدأت شركة «سوني» بداية متواضعة عام ١٩٤٦، بعدد لا يزيد على عشرين موظفاً، وانتهت في التسعينيات بكونها امبراطورية كبرى للأعمال ذات سمعة عالمية ذائعة الصيت.

فلقد اهتم موريتا منذ البداية بالتجديد والاختراع والدقة المتناهية في تصنيع المنتجات. إذ يشير موريتا في الكتيب التأسيسي لشركة «سوني» إلى أنه: «يجب أن تكون الشركة مكاناً مثالياً للعمل، يحقق السعادة والديناميكية لجميع أفراد فريق العمل، على اختلاف مستويات مهاراتهم ودرجاتهم الوظيفية. وأن يتم التركيز على الأنشطة الجادة وليس لمجرد تحقيق الربح. كما يجب ألا نسعى نحو التوسع في الحجم والنشاط لمجرد التوسع.. بل يجب أن يواكب كل موجة توسع أنشطة جديدة «ذات محتوى ابتكاري».

ونتيجة هذه السياسة، أصبحت معامل «سوني» تنافس أكبر معامل الشركات الدولية الكبرى في البلدان الغربية الكبرى التي ترسخت أقدامها في السوق الدولية منذ عشرات السنين. وهكذا منذ البداية، كان موريتا يضع نصب عينيه دائماً كيف يحول منتج «سوني» الياباني إلى منتج يحمل علامة تجارية له صفة «العالمية»، يخترق الأسواق الدولية «بسرعة الصوت»!

- ٣ -

وهكذا يكون «رجال الأعمال» العظام بعيدي الرؤية، يتحملون المخاطر، ويحققون «العالمية» انطلاقاً من «المحلية». ونتيجة لكل هذه الجهود أصبحت «شركة سوني»، ليست مجرد شركة يابانية، بل شركة من الشركات التي تصنع سمعة اليابان كعملاق اقتصادي على الصعيد العالمي، وتساهم في دعم ميزان المدفوعات الياباني. وانطلاقاً من هذه «المعادلة» يتحقق التوافق الكامل بين ربحية المشروع الخاص، من ناحية، والنفع العمومي للاقتصاد الوطني والمجتمع في مجموعه، من ناحية أخرى.

ولقد ألحّ الراحل طلعت حرب (مؤسس بنك مصر وشركاته) على تلك العلاقة الوثيقة بين «المنافع العمومية» و«الربحية الخاصة». وكان يؤكد دوماً على أن الثروة

الفردية إذا لم تتحول في الوقت ذاته إلى ثروة عمومية، فلن ينجح «قطاع الأعمال الخاص» بأن ينهض بمهامه في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وتحقيق الرخاء لمجمل أفراد المجتمع.

ولعلّ خير ما ندلل به على ذلك، قول طلعت حرب في حفل الغرفة التجارية بالإسكندرية (أيار/مايو ١٩٣٥)، بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر، حيث قال: «ليس يهم بنك مصر بالنسبة لطبقات الأمة كلها، وخاصة طائفة التجار، أن يعنى بالمال وحده قدر ما يهمه من أمر الأخلاق وما ينطوي تحت الأخلاق من معاني الشرف واحترام العهود. ونحن نقول اليوم إننا لا نستغل المال حباً فيه، فإننا لسنا من عباده أو ممن يتعلقون بنواصيه. إنما نحن نعرف أن المال قوة في هذا العالم، وأن المال كما يكون قوة للشر في أيدي الأشرار، كذلك يكون قوة للخير في أيدي الأخيار».

ـ ٤ ـ

وإذا ما استقرأنا التاريخ المصري الحديث، فقد جاء في المذكرات الخاصة للزعيم الوطني سعد زغلول إشارة مهمة عن العلاقة بين **التجارة والحياة السياسية**. إذ ذكر أن «التجار لا يشتغلون بالأمور العمومية إلا بمقدار ما تروج به بضاعتهم عند العامة. لا يهمهم بعد ذلك «شكل الحكومة» إن كانت «مقيدة أو مطلقة». وعن ذوي الوجاهة والنفوذ، جاء في المذكرات نفسها:

... و«ذوو الوجاهة والنفوذ فهم يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ من العامة. فإذا آنسوا من الاشتغال ومباشرة ما يبتغون من سلطة وجاه انصرفوا عنها وتبرأوا منها»[٣].

وهذه الأقوال لسعد زغلول ـ زعيم الأمة في مطلع العشرينيات من القرن العشرين ـ لها أهميتها وخطورتها بالنسبة لانتخابات «مجلس الشعب» القادمة. إذ إنها تطرح العلاقة بين «التجار» و«أرباب السوق» عموماً وقضية الديمقراطية في مصر. وهل هناك مصلحة حقيقية وأصيلة «للتجار» و«أرباب السوق» في النظام الديمقراطي، وتعاظم دور قنوات التعبير عن الرأي العمومي.

إن لدينا بعض الشكوك بهذا الصدد. إذ إن الديمقراطية وتعاظم شأن «الرأي العمومي» في حياة البلاد كفيلان بتسليط الضوء على الممارسات «غير السوية» و«غير

---

(٣) انظر ما كتبه فتحي رضوان في: **الهلال** (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦).

القويمة» في عالم المال والتجارة والمقاولات، ومن ثم تسهيل المحاسبة و«اللوم العمومي» لهؤلاء، على حد تعبير رفاعة الطهطاوي.

ولذا عندما يقول سعد زغلول: إن ما يهم «التجار» هو تصريف وترويج بضاعتهم، ولا يهمهم بعد ذلك شكل الحكم: ديمقراطياً أكان أم استبدادياً. فالدفاع عن الديمقراطية ـ شكلية كانت أم حقيقية ـ وكذا السكوت عن الممارسات اللاديمقراطية، إنما هو رهن بما هو أفضل لتصريف أعمالهم ولترويج بضاعتهم والحفاظ على مصالحهم، ناهيك عن «العدل الاجتماعي»!

وفي ظل انتشار العديد من «الممارسات الفاسدة» التي نشهدها من حولنا في عالم الأعمال والمال الجديد، تصبح الرغبة في الحفاظ على الأشكال والمؤسسات الديمقراطية وحرية الرأي رغبة واهنة إن لم تكن معدومة.

ـ ٥ ـ

وهنا لا بد أن نطرح السؤال: هل يقوم رجال الأعمال بمسؤوليتهم الاجتماعية في الوطن العربي؟ وهل يتم ذلك من تلقاء أنفسهم أم تحت ضغوط؟ وما الهدف من تبرعات ومساهمات رجال الأعمال الاجتماعية؟ هل هي الرغبة في تدعيم النفوذ أو الترشيح والفوز في الانتخابات البرلمانية أو رئاسة وعضوية الجماعات والمنتديات الاقتصادية التي أصبحت تمثل كيانات ذات تأثير قوي في صنع القرار؟

تلك التساؤلات كانت محور دراسة استطلاعية أجراها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة مؤخراً، حول المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال. وبلغ عدد العينة التي تناولتها الدراسة ٦٤ رجل أعمال.

وعن أهم الإسهامات الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر، فقد جاءت بالترتيب التالي، حسب الاستطلاع المذكور: ١٤ بالمئة لتوفير فرص عمل للشباب، ١٣ بالمئة لسداد مصروفات الطلاب غير القادرين، ١٠ بالمئة لتقديم مساعدات للفقراء، ٨ بالمئة لدعم المشروعات الصغيرة، ٨ بالمئة لإنشاء وتطوير المدارس، ٧ بالمئة لتوفير الرعاية الصحية للمحتاجين، ٦ بالمئة لتوفير الملابس للطلاب، ٦ بالمئة لتطوير الخدمات الطبية، ٥ بالمئة لشراء الكتب المدرسية، والنسبة نفسها لتطوير الأدوات الخاصة بالإنتاج وبناء مساكن للعاملين والمساهمة في إنشاء مراكز للشباب، ٤ بالمئة لتطوير برامج الأندية الاجتماعية والثقافية، ٢ بالمئة للمساهمة في مد الطرق، و٢ بالمئة وفقاً لإمكانيات وظروف البيئة المحيطة.

وحول المقصود بجمعيات رجال الأعمال، فقد أكد ٦٢ بالمئة من رجال العينة أنها «تجمع لرجال الأعمال» لتبادل الآراء وخدمة مصالحهم، و١٠ بالمئة يرون أنها «كيان اجتماعي»، و٣ بالمئة أنها قامت بهدف التنسيق مع «أجهزة صنع القرار». ويؤكد ٢٥ بالمئة من رجال الأعمال أن الهدف من هذه الجمعيات التعرف على مجموعة أخرى من نظرائهم، و٢٠ بالمئة يرون أن الهدف هو «تحقيق الربح» للمشاركين فيها، و١٦ بالمئة يشيرون إلى أن الهدف اجتماعي، و١٠ بالمئة يؤكدون أنها «جماعات ضغط لتحقيق مصالحهم».

- ٦ -

وحول الرؤية الاقتصادية لرجال الأعمال، وزّعت جمعية رجال الأعمال المصريين على أعضائها مقالة مترجمة عن الإنكليزية بعنوان «عصر جديد من الرأسمالية»، نقلاً عن مجلة **تايم** الأمريكية[٤]. وقد ذيّلت سكرتارية الجمعية المقالة المترجمة بتعليق من عندها جاء فيه: «نحن جميعاً يهمنا اللحاق بركب العالم المتقدم. ونحن نرى أن تغلب الاقتصاد المصري على مشاكله سوف يتحقق في أسرع وقت، وبأفضل صورة، عندما تطبق المبادىء الرأسمالية في مصر، ويترك القطاع الخاص ليعمل بدون قيود، وتعطى الحرية للسوق الاقتصادي ليعمل دون تدخل من الحكومة، وبحيث يخضع تماماً لقانون العرض والطلب».

ولكن الأمر المثير للدهشة والغرابة حقاً هو الدفاع عن صيغة للرأسمالية عفى عليها الزمن. فعندما يطالب أساطين «جمعية رجال الأعمال المصريين» بأن تعطى الحرية لآليات السوق لكي تعمل دون حدّ أدنى من التدخل الحكومي وبحيث يخضع النشاط الاقتصادي لسلطان قانون العرض والطلب فقط لا غير، فإنهم يتحدثون عن نظام للرأسمالية لا يوجد سوى في ثنايا «الكتب المدرسية». إذ إنّ مسيرة النمو والتطوّر الاقتصادي في الدول الرأسمالية الكبرى (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان) لم تترك مقاليد أمورها الاقتصادية لما تجيء به الرياح وفقاً لأهواء «قانون العرض والطلب». فكل هذه الدول شهدت في مراحل مهمة من تاريخها الاقتصادي العديد من الإجراءات الحمائية في شكل قيود على استيراد بعض السلع من الخارج حماية للصناعة الوطنية. كذلك تتدخل هذه الدول في طريقة تكوين الأثمان، وتقوم بدعم دخول فئات معينة مثل الزراع، هذا يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة، (مثال ذلك السياسة الزراعية الأوروبية). فما بالك بالبلدان النامية التي تريد

---

(٤) «عصر جديد من الرأسمالية،» **تايم** (٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٦).

الخروج من دائرة التخلف وتسعى لتخصيص مواردها وفقاً لأولويات اجتماعية وتاريخية محددة.

ولذا فإنه إذا كان الكتاب الغربيّون يتحدّثون عن «التراكم الأولي»، كأساس لنشأة الرأسمالية الغربية، فقد لا نغالي كثيراً إذا تحدثنا عن «التهليب الأولي»، كأساس لنشأة ونمو الفئات الرأسمالية الجديدة «الانفتاحية» في وطننا العربي التي تقوم على الكسب السريع، وكثرة «التجوال» بين الأنشطة المختلفة وفقاً لاعتبارات «الربحية المالية» دون أدنى اهتمام بالجانب الإنمائي. ولا ندري متى تعي عناصر «الرأسمالية الجديدة» في بلادنا أن خيرات وطيبات المجتمع للجميع، كل بحسب عمله وجهده.. وليس بحسب شطارته وفهلوته وقدرته على الفساد والإفساد.

(٤)

الطريق الرابع نحو تنمية تكاملية مستقلة

محمد محمود الإمام(*)

مقدمة

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين عدداً من التغيرات المهمة التي أصابت الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ومن ثم الدول التي تعتنقها، والأدبيات التي تعنى بها. فخلال الثمانينيات ارتفعت راية يمين جديد في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بينما وهنت قوى العالم الثالث بفعل المديونية، بحيث بات ضرورياً مراجعة المناهج التنموية التي أفضت إلى نتائج عكسية. وشهدت بدايات التسعينيات تهاوي أركان نظم بنيت على أساس الفكر الماركسي اللينيني، لتتصاعد دعوات بنهاية التاريخ وانفراد الرأسمالية بصورتها الجديدة بالساحة. وزادت الضغوط، من داخل العالم الثالث وخارجه، منادية بالتخلي عن أي تفكير في تنمية بديلة، ومطالبة بما يسمى إصلاحاً اقتصادياً يعيدها إلى طريق الصواب ويفرز التنمية كناتج ثانوي للأخذ بنظام يزيح عن كاهل الحكومات مسؤوليات التنمية، بل يزيحها هي ذاتها، وينقل الأمانة إلى أيدي السوق، فهي وإن كانت خفية إلا أنها أمينة وبارعة في تحقيق ما عجزت التجارب السابقة عن تحقيقه. والسوق لم تعد سوقاً محلية محدودة، بل جعلت منها قوى الكوكبة سوقاً مترامية الأطراف لاقتصاد كوكبي لم تستقر معالمه بعد، تنتقل فيها المنشآت الإنتاجية ورؤوس الأموال، حاملة معها معرفة متطورة هي الوحيدة التي تحظى بالحماية، وتتحرك معها وليس بدلاً منها السلع والخدمات. وهكذا يواجه العالم تراجع السوق بمعناها التقليدي الذي بنيت عليه النظريات الكلاسيكية في الوقت الذي يدعي أن السوق وحدها القادرة على رسم أسس إدارة الاقتصادات القومية وتحديد مسار التنمية. وتراجع معها موقع الإنسان رغم تصاعد الدعوة إلى جعل التنمية

(*) أستاذ غير متفرغ في معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة.

بشرية، مثيرة بذلك مطالبات بقدر من الإنسانية بات عزيز المنال.

وكان الإفراز الطبيعي لهذه التغيرات صراعاً بدأ يطفو إلى السطح بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، أو بالأحرى بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وشغل العالم حيناً بالتنمية الاجتماعية، غير أن أسلوب تناولها انصب على النظر إليها كأداة لمعالجة مشاكل أفرزتها أخطاء النظم المطبقة، في شرق الأرض وغربها، وفي شمالها وجنوبها. وعاد العالم، في تسليم بما آلت إليه تلك النظم، يطالب بوجه إنساني للعولمة التي حولت ظاهرة الكوكبة إلى عامل تباين بين مستويات الدخل داخل الدول وفي ما بينها، رغم أنها زادت من تقارب أطراف العالم. وكان لا بد من تسليم الدول المتقدمة بضرورة تعديل أنظمتها، وارتفعت رايات ما أطلق عليه «الطريق الثالث» الذي يدعي أنه أقدر على استيعاب الأبعاد الإنسانية والاجتماعية من الرأسمالية الفجة التي ظلت رغم ذلك تشكل القاعدة الأساسية. ويضع هذا مفكري العالم الثالث بعامة، والعرب منهم بخاصة، أمام تساؤلين مهمين، هما: إلى أي حد تظل مناداتهم بالتنمية المستقلة بالاعتماد (الجماعي) على النفس صالحة؟ وهل يعطي الطريق الثالث انفراجاً في الظروف التي شكلت آراءهم السابقة أو يشكل مخرجاً مناسباً لدولهم؟

أولاً: البحث عن طريق

ولنبدأ بالسؤال الأخير تمهيداً لتناول الأول، وهو موضوعنا الأساسي. ونقول بادىء ذي بدء إن مصطلح الطريق الثالث يمثل في الواقع شعاراً سياسياً تبناه بعض الساسة في الدول الغربية، أكثر من كونه نظرية علمية لها أركانها الواضحة وأسسها المتينة. ومن ثم فنحن في الواقع أمام اجتهادات تشكلت من واقع الظروف التي أحاطت بالمجتمعات التي أطلقت فيها خلال التسعينيات. ومن هنا كان التفاوت في مفهوم الطريقين الأول والثاني اللذين يبحث لهما عن ثالث. فالبعض يؤرخ له بالدعوة التي أطلقها البابا بيوس الثاني عشر في نهاية القرن التاسع عشر إلى طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية. والواقع أن الرأسمالية نشأت كنتاج تطور تاريخي في نظم الإنتاج استتبع تغييراً جوهرياً في النظام الاجتماعي ليتوافق معها. أما الاشتراكية فهي أساساً تغيير عمدي في النظم الاجتماعية في إطار التطور المستمر لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. وبينما جاءت الاشتراكية نتيجة تحليل نظري يفسر القوى المحركة للبشرية عبر التاريخ، فإن الرأسمالية لم تكن وليدة مثل هذا التحليل، بل توجه التنظير فيها لا إلى التعديل الهيكلي بل إلى الاهتمام بالنواحي الوظيفية التي تتحدد بموجبها قواعد وضع السياسات والنظم التي يمكن بها تسيير شؤون الاقتصاد. غير أن تعدد جوانب الحياة الإنسانية جعلت الاقتصار على الشؤون الاقتصادية البحتة وتجاهل النواحي

الاجتماعية غير مقبول. وتولدت نتيجة هذا مجموعة من الحركات السياسية التي، وإن سلمت بالرأسمالية كإطار اقتصادي، حاولت أن تنتقي من الفكر الاشتراكي ما يساعدها على إعطاء وزن مقبول للبعد الاجتماعي، وهو ما صبغها بصبغة يسارية. وكان من الطبيعي أن تأخذ تلك الحركات بتعديلات هيكلية تحد من غلواء الرأسمالية القحة، وتسمح بأدوات تتيح للدولة التدخل المباشر في مراحل الإنتاج والتوزيع وإعادة التوزيع، وهو ما كان له مغزاه بالنسبة لقواعد الملكية ونظم الإدارة وحدود عمل الأسواق دون أن يصل الأمر إلى حد الاستعاضة منها بتخطيط إلزامي. وتشكلت بذلك نظم نعتت بأنها يسارية، في مواجهة اليمين الذي تمسك بحرية السوق واعتماد الريادة الفردية كأساس للنمو. وجمعت تلك النظم بين الأساس الرأسمالي للاقتصاد والديمقراطية للسياسة وإعادة توزيع مراكز القوة بين فئات المجتمع والدولة. والشيء الجدير بالذكر هو اختلاف الدرجة التي تتعامل بها هذه النظم مع البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أوجد درجات مختلفة من اليسارية، وسمح بالحديث عن وسط بيمينه ويساره، وشاعت تسميتها بالاشتراكية الديمقراطية (Democratic Socialism)، باعتبارها طريقاً وسطاً بين الرأسمالية والاشتراكية. ثم عدلت التسمية إلى الديمقراطية الاجتماعية (Social Democracy)، للتخفيف من الصبغة اليسارية والتأكيد على الديمقراطية بمفهومها الغربي. ومؤخراً ظهر حزب بريطاني يحمل مصطلح الطريق الثالث كاسم له يدعو إلى إصلاح دستوري يكفل لامركزية السلطة، وخلق مجتمع يكون توزيع الثروة فيه أكثر عدالة، والجمع بين الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والربط بين الوطنية والوعي الإيكولوجي، ومساندة حق شعوب العالم في تقرير المصير.

أما بالنسبة للدول النامية فإن الخيار الرأسمالي كان يعني استمرار الأطر الدولية والمحلية التي أورثتها حالة التخلف التي تعانيها. ولأن قضية التنمية تتجاوز النمو الذي تمسك به اليمين الرأسمالي، فإنها كانت هي الأخرى بحاجة إلى تطوير نظمها السياسية والاجتماعية حتى توجد ما تفتقده من القوى القادرة على إطلاق عجلة التنمية، والقضاء على عوامل التخلف الداخلية والخارجية. غير أن الخيار الاشتراكي بصيغته التقليدية لم تكن تتوفر له الأسس اللازمة من التطور في قاعدة الإنتاج التي تتطلبها النظرية الاشتراكية ذاتها. وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي حاولت تطبيق النظام الاشتراكي حرفياً عجزها عن بناء تلك القاعدة، ومن ثم جاءت حصيلتها التنموية والاجتماعية هزيلة. ووجدت معظم الدول النامية في المنهج الذي اتبعته الدول الاشتراكية في التنمية المشتركة ما يوفر قاعدة لمنهج بديل للتنمية. واستفادت في ذلك من الأدوات والأساليب التي طبقها اليسار في الدول المتقدمة في تطوير مناهجها التنموية على نحو يعهد إلى الدولة بدور أكبر في التنمية والتوزيع يحل محل أدوات

السوق التي لم تكتمل مقوماتها وتعددت مظاهر فشلها.

غير أن التسعينيات واجهت العالم بعدد من المتغيرات التي أثرت في جدارة الأساليب السائدة، وفي مقدمتها حجم الدولة ووظائفها. فالدول المتقدمة تأثرت باليمين الجديد وما ترتب عليه من إطلاق قوى السوق محلياً وعالمياً، وبدء التداعيات الاجتماعية السلبية لذلك، وبخاصة مع انحسار دور الدولة وانكماش مواردها. كما أنها وجدت صعوبة في العودة إلى دور أكبر للدولة يتحمل النهوض بأعباء التطوير التكنولوجي ومخاطره لأن ائتمانها على موارد مقتطعة من دخول الأفراد يحول دون المغامرة بها بصورة مباشرة، ويقصر دورها على تخصيص بعض الموارد لخلق ترتيبات تساعد قوى البحث والتطوير على مواصلة نشاطها. وإذا كان القطاع العام يعزى إليه تحقيق نوع من الاستقرار في الأسواق، فإنه بات يتطلب هذا الاستقرار كشرط لأدائه يتحدد في ضوء التطورات المستمدة من الاتجاهات السابقة، وليس من الاحتمالات المستقبلية التي توجدها الابتكارات التي تخلق الأنشطة القائدة للتنمية. كما أن ما صاحب ذلك من تغير فرص التوظيف ومدى استقرار الالتحاق بهذه الفرص أنشأ حاجة متزايدة للتوسع في نظم الضمان الاجتماعي التي ارتفعت مستوياتها الدنيا مع الارتفاع المستمر في الدخل والأجور. أضف إلى ذلك أن أهم الخدمات التي كانت تتولاها دولة الرفاهة خضعت بدورها إلى عمليات التطوير التكنولوجي، مما رفع من تكلفتها من ناحية، واستلزم تخصيص موارد ضخمة، مادية وبشرية، من أجل تطويرها من ناحية أخرى، وهو ما عجزت الموارد العامة المحدودة عن تحمله. ومع انتقال القيادة إلى عابرات القوميات أصبح من العسير أن تباريها منشآت عامة وطنية في الأساس. أي أن المنشأة خرجت عن نطاق الاقتصاد الوطني ومن ثم عن نطاق الدولة الوطنية، دون أن تنشأ مقابلها دولة عالمية، بل تشكل عدد من المؤسسات التي تتحكم في التدفقات الاقتصادية عبر العالم، من نقود ورؤوس أموال وسلع وخدمات، فانتقل بذلك عدد من وظائف رسم السياسات الوطنية إلى مركز عالمي، دون أن تتكامل أركان السياسات المالية على النطاق العالمي، بما في ذلك تلك المتعلقة بإعادة التوزيع. بل إن الترتيبات التي اتخذت عالمياً لقيام الدول المتقدمة بمنح معونات وتفضيلات تجارية للدول النامية أخلت السبيل أمام دعاوى المشاركة بالمساواة بين الأطراف المختلفة في الإمكانيات.

وتشير أدبيات الطريق الثالث إلى حدوث تغيرات في البيئة الدولية تجعل من الصعب العودة إلى الأساليب التي انتهجتها الاشتراكية الديمقراطية، تشمل (١) تزايد مشاعر الفردية (Individualization)، وتراجع الروابط الجماعية سواء العائدة إلى

الطبقة أو الموطن أو الديانة، وتصاعد النزعات الاستهلاكية ذات التمايز الشخصي. (٢) تفاوت أنماط الحياة بين من لديهم وظيفة ودخل معقول ومن ليس لديهم، والذين تنمو لديهم مشاعر الاستبعاد، وما يصحب ذلك من لامساواة وتفتت اجتماعي وفقدان مشاعر الاندماج الاجتماعي. (٣) فقدان الثقة في الحكومة، وتراجع مشروعية الحكومة والقطاع العام. (٤) تدويل الاقتصاد، وتزايد ضغوط المنافسة على رأس المال المحلي وتزايد الاندماج التجاري والمالي العالمي، وتزايد حجم عابرات القوميات، ومن ثم تراجع قدرة الحكومة الوطنية على إدارة الاقتصاد. (٥) تدهور البيئة وتزايد الضغوط على موارد الكوكب وعلى مجاله الحيوي وتدهور نوعية الحياة، وبخاصة بالنسبة لنقاء الهواء وازدحام المواصلات والقسوة على الحيوانات والعبث بالجينات.

وهكذا واجهت الدول الرأسمالية مأزقاً متعدد الأوجه. فمن ناحية ضعفت الحجج التي استندت إليها مناهج اليسار القديم، وفي الوقت نفسه كان من الصعب التخلص من البيئة التي خلقها اليمين الجديد واكتسب فيها القطاع الخاص موقعاً متميزاً، رغم ما أفضى إليه من آثار سلبية، ليس أقلها شأناً تفاقم معدلات البطالة وتزايد فروق التوزيع، دون أن يمتلك ما كان الذريعة الأساسية للمناداة بالحرية الاقتصادية، وهو القدرة على التصحيح الذاتي. وبات واضحاً أن ما يحدث من تصحيح ذاتي يتم في المجال الاقتصادي على حساب تدهور الأوضاع الاجتماعية للغالبية داخل اقتصادات الدول المتقدمة وفي الدول النامية، ولا سيما الأقل دخلاً. وبينما تمسك اليمين الجديد بمكاسبه، عجزت الاشتراكية الديمقراطية عن تبرير الاستمرار بأساليب اليسار القديم، وكان على دعاتها البحث عن منهج جديد لا يستسلم لليمين الجديد. ومن ثم فإن ما يسمى بالطريق الثالث هو بديل بنته القوى اليسارية في دول رأسمالية بالأساس، تستطيع بها تلك القوى كسب أصوات ناخبين بدأوا يتذمرون من اليمين الجديد، ولكنهم لا يرون خيراً في العودة إلى اليسار القديم. أي أن الطريق الثالث هو بديل لليسار القديم، ويمكن اعتباره وفقاً لتعريف المستشار الألماني في عام ١٩٩٨ وسطاً جديداً (Neue Mitte)، بين اليمين الجديد واليسار القديم. وبينما حاولت قوى اليسار القديم أن تضع لنفسها أسساً نظرية اقتداء بالمنهج الاشتراكي، فإن الطريق الثالث، مثله في ذلك مثل الرأسمالية الأولى، ولد بالأسلوب نفسه، كمنهج للتسيير لا للتغيير، ومن ثم فهو كسلفه الأول غير معني بالتنمية كما تواجهها الدول النامية.

وقد ظهر الطريق الثالث بمعناه الدارج حالياً كمصطلح صكه في عام ١٩٩٢ مجموعة من مستشاري الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، كمحاولة لإنهاء حقبة الليبرالية

الجديدة التي ابتدعها سلفه الأسبق رونالد ريغان. وعرّفه كلينتون بأنه طريق ثالث بين أولئك الذين يدعون أن الحكومة هي العدو وأولئك الذين يرون أن الحكومة هي الإجابة، وأعلن أن الولايات المتحدة أصبح لديها أصغر حكومة على مدى ٣٥ عاماً، ولكن شعباً أقوى، وإن لم يوضح كيف أن تصغير الحكومة يمكن أن يقضي على مساوىء النظام الذي أقامه اليمين الجديد. أما في بريطانيا فقد بدأ حزب العمال في التغيير بعد النجاح الرابع على التوالي للمحافظين في انتخابات نيسان/أبريل ١٩٩٢، باندفاعه إلى اليمين على يد جون سميث ومن بعده توني بلير. فأنهى العمل بالمادة الرابعة (Clause 4) من دستور الحزب التي تفرض الالتزام بملكية الدولة لأدوات الإنتاج، كما جرى تخفيف العلاقات بالحركة النقابية. وأعلن التشديد على الجريمة والقضاء على أسبابها. وأسقطت الإشارة إلى مصطلح الاشتراكية، فلم يعد يظهر في مانيفستو الحزب. وفي عام ١٩٩٧ أعلن توني بلير أن الحزب لم يعد اشتراكياً كالحزب القديم ولم يصبح ثاتشرياً، بل يتبع طريقاً ثالثاً، أي أنه حزب عمل جديد. ويرى فيه استجابة لمتطلبات العولمة، وجمع بين الديناميكية (وهي ديناميكية الأسواق) والعدالة. وانتقل المصطلح إلى زعماء أوروبيين آخرين. وفي جميع الأحوال يتضح أن هذا الطريق يطرق درب الرأسمالية في طورها الجديد ولا يسعى للتصدي لها. وهو في محاولته تخليص الدولة من كثير من المسؤوليات التي ألقاها عليها اليسار القديم، يسعى إلى توظيف أنواع عديدة من المؤسسات والمفردات التي تقع خارج نطاق كل من الدولة وقطاع الأعمال. وهو كالطريقين الأول والثاني لا يطرح في إطار نظرة تنموية بحيث يمكن ترشيحه كأساس لمنهج تنموي بديل أمام الدول النامية. ولكن هل يطرح أساليب وأدوات يمكن أن تطوعها الدول النامية لأغراضها التنموية؟

ثانياً: معالم الطريق الثالث

للإجابة عن السؤال الأخير علينا أن نتبين أولاً معالم الطريق الثالث كما تطرحها التجربة القصيرة التي لم يتجاوز عمرها عقداً من الزمان. ونذكّر في البداية بأن الطريق الثالث هو في حقيقته طريق بديل لليسار الغربي القديم، في مواجهة اليمين الجديد. ورغم عدم وجود تحديد قاطع لمعالم هذا الطريق، فإنه يمكن تبين بعضها من بعض المقارنات بين الطرق الثلاثة، نذكر منها[1]:

(١) انظر: John Blundell, «The Third Way: New Philosophy or Politics as Usual?,» <http://www.heritage.org/library/lecture/hl659.html>.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
مقارنة بين الطرق الثلاثة

الخواص	اليمين الجديد	اليسار القديم	الطريق الثالث
الإدارة السياسية	طبقية	طبقية	تحالفات
النظرة للإنسان	خادم	سيد	خليط
الدولة/ الحكومة	تقليصها	تعظيمها	إعادة هيكلتها وإصلاحها
المجتمع المدني	أعظم شأناً	أقل شأناً	تشجعه الدولة
الوطن	معه (وطنية)	ضده (عالمية)	وطن منفتح عالمياً
الاقتصاد	سوق	مختلط إلى ما تملكه الدولة	خليط جديد، منافسة وتوجيه
الرفاهة	ضدها	يحبذها	استثمار في رأس المال البشري
النظام العالمي	عدواني (انعزالي)	أممية عمالية	لا أعداء، فقط مخاطر

وتتسم المقاربات المقترحة بالبراغماتية وتطوير السياسة من أسفل لأعلى، دون التزام مسبق بدور للسوق كما تطرحه الليبرالية الحديثة، ولا بدور للدولة كما تذهب إليه الاشتراكية، بل حتى بالاقتصاد المختلط كما فعلت الديمقراطية الاجتماعية. فالأفضل هو ما يثبت نجاحه. ويذهب البعض[٢] إلى تلخيص هذه المقاربة البراغماتية في أربعة عناصر الجماعة، والفرصة، والمسؤولية، والمحاسبة، أو ما يسمى CORA: (Community, Opportunity, Responsibility and Accountability). بالمقابل فإن هناك من يتهم هذا المنهج البراغماتي بالقصور، ويقترح عدداً من المبادىء يمكن الانطلاق منها، وتشمل: الرفاهة (Well-being) والتضامن والحرية. وحسماً لما قد يقوم بينها من تضارب، يعطى وزن أكبر للرفاهة، التي توجه أفعال الإنسان حتى لو لم يكن يعيش في مجتمع. وهي تعبير نفسي أصبح في الإمكان قياسه. ويمكن القول إن الرفاهة المتوقعة على الأجل الطويل للفرد والجماعة (وهما متوازيان بحكم التضامن) هي مقياس مدى النجاح في جميع الأفعال وليس فقط السياسة القومية. ويقود هذا إلى قضية نوعية الحياة التي نادى البعض باعتمادها كهدف رئيسي للسياسة واعتبار النمو الاقتصادي أداة ثانوية له. ويتخذ التعبير ثلاث صيغ: (١) إعطاء وزن للتقدير الذاتي

(٢) انظر أيضاً: Julian le Grand, «The Third Way Begins With Cora: (Community, Opportunity, Responsibility and Accountability),» *New Statesman* (6 March 1998), <http://www.findarticles.com/cef_0/m0FQP/n4375_v127/20565817/p1/article.jhtml>.

للرفاهة. (٢) ضرورة حماية البيئة. (٣) تخليص المجتمع من اللاإنسانية. فيجب ألا تغلب الضرورات الاقتصادية على متطلبات تنظيم أوضاع الناس في العمل وشؤونهم كمستهلكين وتؤدي إلى الإخلال بالرفاهة الشخصية والاجتماعية والبيئية. ويؤخذ في الاعتبار العلاقة بين الرفاهتين الفردية والجماعية كعملية تنموية.

ولا يعني ما تقدم أن هناك تياراً واحداً يضم جميع الدول التي انتهجت ما أطلق عليه الطريق الثالث. فهناك اختلاف بين المنهج كما طرحته الولايات المتحدة، والذي يصفه البعض بأنه منهج راديكالي، أشد جنوحاً إلى اليمين، وبين ذلك الذي أخذت به دول أوروبية، ويعتبر منهجاً معتدلاً. وتتلخص أهم عناصر الخلاف في[٣]:

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

مقارنة بين المنهج الأوروبي المعتدل والمنهج الأمريكي الراديكالي للطريق الثالث

المفهوم	المنهج المعتدل	المنهج الراديكالي
القيم الأساسية	العدالة	فرص للجميع
ثقافة السياسة	المرونة مع الضمان الأدنى	انتشار روح الريادة
العولمة الاقتصادية	تعالج سياسياً	تقبل كما هي
السياسة الاقتصادية	الضبط الاقتصادي الكلي، جانبا العرض والطلب	جانب العرض
الحكومة أمام الأعمال	لها السيادة والمساومة	المشاركة
الحكومة أمام المجتمع	ترجيح مسؤولية الحكومة	ترجيح مسؤولية المجتمع
الجماعية	سياسة تكميلية	حملة أخلاقية
دولة الرفاهة	إعادة تشكيل الضمان الأساسي (حقوق المواطن)	تدعيم قابلية التوظف
التحديث	تعدد الجوانب، الاقتصادي والثقافي والاجتماعي	الترشيد الاقتصادي
البيئة الإنسانية	دور اقتصادي كبير	التزام غير محدد
دور الحزب	مهم للتفاعل الاجتماعي والمشروعية	الشعب أولاً، وتهميش الحزب
استراتيجية المعالجة	التغيرات الهيكلية، والتفاعل المباشر	حملة ثقافية واتصال بالإعلام

ويتضح من هذه المقارنات أن هناك اتفاقاً في عدد من الجوانب بين المنهجين.

(٣) انظر: Thomas Meyer, «The Third Way at The Crossroads,» *International Politics and Society* (March 1999), <http://www.fes.de/ipg/ipg3_99/artmeyer.html>.

فهناك ترجيح للاعتبارات السياسية التي تمر بها الدول المعنية، وهي اعتبارات أبعد ما تكون عن أولويات الدول النامية، فضلاً عن أنها لا تخاطب المتطلبات الأساسية للتنمية. من جهة أخرى فإن التسليم بالسوق يستند إلى المقولة التي أطلقها كلينتون ورددها جوسبان الفرنسي من أنه مع «اقتصاد السوق لا مجتمع السوق». وإذا كان المنهجان لا يأخذان بالمساواة التي تنادي بها الديمقراطية الاجتماعية وإن التزما بالعدالة الاجتماعية، فإن المنهج الأمريكي واضح في تمسكه بالمعايير الدنيا وتكافؤ الفرص بدلاً من إعادة توزيع ومساواة الناتج، بينما أشارت الوثيقة التي أعدها بلير وشرودر[٤] في مقدمتها إلى: «الإنصاف (Fairness) والعدالة الاجتماعية، والحرية وتكافؤ الفرص، والتضامن والمسؤولية عن الآخرين». وكما هو متوقع فإن البعد الاقتصادي تأثر بما أحرزه اليمين الجديد من تقدم، وما عكسه التراجع عن المنهج الاشتراكي لليسار القديم، فهو يخاطب المبادىء التي أرساها اليمين، قديمه وجديده على استحياء. فكما يقول مستشار بلير، عالم الاجتماع البريطاني (ومدير مدرسة لندن للاقتصاد) أنتوني غيدنز «اننا نعيش في عالم لا بديل فيه للرأسمالية»[٥]، ولكن رغم انحسار الاشتراكية والشيوعية فقد تركت آثاراً في النفوس. ويلخص غيدنز[٦] المعالم الرئيسية للطريق الثالث في ستة هي:

- وضع أسس سياسية جديدة تمثل موجة جديدة من الديمقراطية بالتوجه مباشرة إلى الناس.

- إنشاء صلات جديدة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني تربطها معاً.

- مفهوم معين لسياسات جانب العرض قوامه الاستثمار الاجتماعي وبخاصة في التعليم والبنية الأساسية.

- إحداث تعديل جوهري لدولة الرفاهة بإيجاد توازن بين المخاطر والضمان.

- الأخذ بنظرة جديدة للبيئة من خلال التحديث الإيكولوجي.

- الالتزام القوي بالمبادرات عبر القومية في عالم ينتشر فيه غموض السيادة.

---

(٤) «The Way Forward for Social Democracy,» (June 1999).

(٥) انظر: Anthony Giddens: *The Third Way: The Renewal of Social Democracy* (Cambridge, Eng: Polity Press, 1998), p. 24 and 43, and *The Third Way and Its Critics* (Malden, MA: Polity Press, 2000).

(٦) Giddens, *The Third Way: The Renewal of Social Democracy*, pp. 43-44.

ويطالب غيدنز باقتصاد مختلط جديد لأن القديم كانت فيه الأسواق تحت سيطرة الدولة، أما الجديد فيبحث عن توفيق القطاعين العام والخاص، ويستخدم ديناميكية السوق ولكن مع مراعاة الصالح العام(٧). ويقول إن الهدف الأساسي للطريق الثالث يجب أن يكون مساعدة المواطن على أن يقود حياته بين الانقلابات الهائلة لعصرنا الحالي: العولمة والتحول في الحياة الشخصية وعلاقتنا بالطبيعة. وهكذا فإن القضية لم تعد حل جدلية العلاقة بين السوق والدولة، بل هي تحقيق التماسك الاجتماعي. وللفصل في هذه القضية تطرح حلول قائمة على تنمية رأس المال الاجتماعي وبناء الثقة الاجتماعية، من خلال تشجيع مختلف الأعمال التطوعية، والأخذ بالممارسات الجماعية ليس فقط على المستوى المحلي، بل الوطني أيضاً، وزيادة الاهتمام بالطيبات الاجتماعية أو المشتركة، كالبيئة.

وهناك اتفاق على أن قيم وأهداف اليسار التقليدي، بما فيها البرامج الاجتماعية الضخمة والحكومة الكبيرة لم تعد تتفق مع الاحتياجات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. ويصبح من الضروري تطوير العلاقة بين مختلف مؤسسات المجتمع، وتطوير السياسة الاجتماعية ومن ثم السياسة المالية، وما يتصل بذلك من تعديل دور الحكومة، والأخذ بسياسة مالية محافظة والتأكيد على الاستقرار والنمو بدون تحميل الدولة بدور كبير. ويتضمن ذلك عدداً من الإجراءات:

١ ـ تتخذ الدولة في تقديمها للطيبات التي لها تكلفة فرصة، صفة الضامن (Guarantor) بدلاً من المسؤول المباشر، وتلجأ إلى وسائل تتضمن توجيه التمويل والإشراف الإداري مع تقديم إعانات عند اللزوم دون أن تتولى الإنتاج بنفسها، مع ضمان توفير شروط المنافسة.

٢ ـ يجري الاهتمام بالتعليم وإصلاح البرامج الاجتماعية بما يحفز المسؤولية الشخصية والاستقلال المالي ومسؤولية المجتمع والشعوب بالمصير الوطني. ومن هذا القيام ببرامج تدريبية تكنولوجية وتعليمية تنتج قوة عمل قادرة على مواجهة احتياجات مجتمع متغير وصناعات كثيفة المعرفة.

٣ ـ الجمع بين السوق الحرة والوعي الاجتماعي والاستعاضة من دولة الرفاهة بمجتمع الاستثمار الاجتماعي الذي يكون فيه نصيب لكل فرد (Stakeholders)، وهو ما يتضمن تحقيق مساواة بالنسبة لملكية الأصول (Asset-based Egalitarianism). ويجب أن تقدم مؤسسات الرفاهة المزايا النفسية والاقتصادية؛ وعلى حد قول غيدنز فإن النصح قد يكون أحياناً أفضل من الدعم الاقتصادي المباشر.

٤ ـ ويجري الحديث عن قطاع ثالث يحتوي على مجموعة من المفردات خارج

(٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠١.

منظمات الدولة والقطاع الخاص، تزايدت أهميتها مع انسحاب الحكومة، تشمل الجمعيات الخيرية وصناديق التنمية واتحادات الائتمان والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية وعدداً آخر من المنظمات غير الهادفة للربح.

٥ ـ وتتولى الدولة تعزيز روح التكافل (Mutualism) بتشجيع جماعات الصداقة واتحادات الائتمان المحلية لتقديم خدمات للمهمشين والأسر المنخفضة الدخل، وصيغ التكافل الأخرى مثل تضامن المستخدمين على تقديم الحماية للأفراد في سوق العمل، وتشجيع الحركات الاجتماعية المستقلة لضمان استقلال المجتمع المدني.

٦ ـ وبالنسبة لقضية التوظيف تتبع سياسة اجتماعية موجهة نحو التوظيف، تجمع بين التزام الدولة بخلق فرص حقيقية والمسؤولية الاجتماعية التي يشارك فيها العاملون أنفسهم.

٧ ـ ولا تعتبر قضية السوق مقابل الدولة هي الشاغل الوحيد، إذ هناك أيضاً أمور أخرى مثل مستويات الحكم الديمقراطي والمساءلة وكذلك الأجهزة والمصالح والتحالفات التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات أكثر منها بمضمونها.

وفي ظل عدم الرضا عن أداء المؤسسات العامة الدولية والوطنية، وعن المؤسسات الخاصة التي اتسمت بالانتهازية سواء في روسيا حالياً أو خلال مرحلة ثاتشر/ريغان التفكيكية، يصبح من الضروري إحداث تطوير مؤسسي ثلاثي: (أ) إصلاح الحكومة وهو ما يعني ضمناً التخلي عن آليات اليسار القديم. (ب) وضع نظام جديد وأكثر فاعلية للشركات، وهو ما قد ينطوي على تصدٍ للقوى المهيمنة في القطاع الخاص. يشار في هذا الصدد إلى الصراع الذي تخلص فيه شرودر من وزير ماليته اليساري أوسكار لافونتين، مرضاة لرجال الأعمال. (ج) تشجيع قيام شبكة من منظمات القطاع الثالث ذات الطابع الإنساني، ويجد فيه البعض ملاذاً من التراجع في الدور الحكومي، لا ينطوي على مواجهة مع الفردية والقطاع الخاص الذي اكتسب أرضية لا يريد التنازل عنها. وبينما تتمتع الدولة بقوة تخطيطية مركزية لتوجيه فعالياتها، وتتطلب فاعلية القطاع الخاص تغليب قوى السوق، فإن الذي يجمع بين منظمات القطاع الثالث هو المجتمع الشبكي (Network Society) الذي يستعيض بعلاقات التشابك عن التخطيط المركزي.

ومقابل شعار «CORA» يطرح البعض شعار القوة، والملكية، والائتمان (Power, Property and Credit)، كأساس للوصول إلى مجتمع حر وعادل[٨]. ومن

---

(٨) انظر: Michael D. Greaney, «The Third Way: We Need an Industrial Homesteading Act to Empower People,» <http://www.cesj.org/homestead/strategies/national/newseedsofhope.html>.

ثم فإن الطريق الثالث يعني تجاوز النظام الأجري ويركز على تمكين الناس من الحصول على ملكية خاصة تتيح لهم الحصول على دخل كاف ومضمون من الملكية بدلاً من الاعتماد على أصحاب العمل للحصول على أجور. ويتم ذلك من خلال منحهم ائتماناً تجارياً. وهذه العناصر الثلاثة معاً تمكن كل فرد من المشاركة التامة في الحياة الاقتصادية والمساهمة بالتضامن مع أقرانه. ويتطلب هذا إصلاح الهياكل والعقبات التي تحول دون مشاركة الناس، وإن كان هذا بحد ذاته لا يكفي، إذ يلزم الكثير مما يجب فعله لخلق المجتمع الذي تفضل غالبيته امتلاك الثروة. فالحرية الاقتصادية هي أفضل الطيبات التي تحقق عزة الإنسان بتعدد ما يفعله. والمؤسسة الأساسية التي تزدهر فيها الحرية هي الملكية، وعلينا البحث عن كيفية جعل الملكية مؤسسة عامة. ونظراً إلى أن الملكية تحتاج إلى موارد لا تتوفر لدى من يحتاجونها، فإن السبيل إليها هو منح ائتمان رأسمالي لتمويل الحصول على أصول تولد دخلاً يغطي تكلفتها. وعندما ينتهي سداد قرض تمويل الحيازة يعود الدخل للشخص، وهو ما يجعله يحصل على دخل تقاعد لا يستمد من مظلة الأمان التي تتحمل أعباءها الدولة[٩]. وفي السياق نفسه يرى شرودر أن الوسط الجديد يخاطب أولئك الذين يودون تحقيق حلم امتلاك النشاط الذي يعملون فيه (Self-employment) ومواجهة المخاطر. وهذا الأسلوب أطلق عليه آل غور في حملته الانتخابية «المثالية العملية» (Practical Idealism). وهكذا يكون الطريق الثالث مدخلاً يقوم على السوق ورجل الأعمال والرأسمالية في برنامج اجتماعي بيئي. فالرأسمالية ضرورية لتوفير التمويل للبرامج الاجتماعية البيئية. وعلى عكس اليسار القديم الذي كان يرى في المخاطرة تهديداً للعامة وفي المرونة عدم استقرار للنظام، فإن دعاوى الطريق الثالث تقوم على المبادرة الفردية التي تخلق فرصاً جديدة وسعي الناس لرفع رفاهيتهم بمواجهة التحديات الجديدة، وهو ما يتطلب إصلاح دولة الرفاهة. كما أن الشركة الخاصة لها مغزى اجتماعي يتجاوز كونها أداة للربح. فهي يمكن أن تكون أداة لخلق الثروة بما يخدم مصالح العاملين والمستهلكين وحملة الأسهم معاً. فالقضية ليست لمن الملكية بل كيفية السيطرة على الصناعات والمرافق وما إذا كانت تخدم الجماعة الأكبر. وتتسع رؤية الطريق الثالث لتشمل المنشآت ذات التنظيم التعاوني والتي تساهم فيها الدولة بالتدريب على الإدارة وتقديم احتياجات أخرى. وعلى رغم أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل في هوامش ربحها إلا أنها تقدم مزايا اجتماعية واقتصادية لا توفرها الكيانات الكبيرة. فهي توفر خدمات للبيئة للمحيطة،

---

(٩) من هذا ما اقترحه مركز واشنطن للعدالة الاقتصادية والاجتماعية (CESJ) من تزويد كل فرد «بمقام صناعي» (Industrial Homestead). انظر: المصدر نفسه. انظر أيضاً: Norman G. Kurland, *The Industrial Homestead Act: National Infrastructure Reforms to Make Every Citizen a Shareowner* (Washington, DC: Center for Economic and Social Justice, 1990).

وتتيح للقوى العاملة الجديدة، ولا سيما من الشباب، فرص التدريب واكتساب مهارات جديدة. وتتوالى الشعارات، مثل التحديث والعمل الجادّ وإنهاء الاتكالية وتشجيع الاستقامة. ويدعو الطريق الثالث إلى حماية الضعفاء من ديناميكية السوق. وسواء في بريطانيا أو الولايات المتحدة تزايدت الحوافز للأعمال، وزادت حدة تباين التوزيع، وحدث تخلٍ عن النقابات وتخفيض في الرفاهة. ووقع كلينتون في عام ١٩٩٦ قانون المسؤولية الشخصية منهياً مسؤولية الاتحاد عن الفقراء.

الخلاصة أن معالم الطريق الثلاثة تتلخص في التالي:

ـ التسليم بالرأسمالية والأسواق كأساس للمجتمع، وبما تتعرض له بسبب العولمة. وهو يتفق مع اليمين في أن كبر الحكومة والتخطيط غير سليمين، ومع اليسار في أن السوق ميدان للأنانية.

ـ العمل على الجمع بين الاستقرار الاجتماعي والديناميكية الاقتصادية، والتركيز على التعليم، وتجنب الضرائب المرتفعة والمغالاة في قوة النقابات والبيروقراطيات الضخمة.

ـ اعتبار أن كل إنسان أياً كانت درجة تعليمه ومؤهلاته للعمل أو مكانته الاجتماعية يجب أن يعتبر نفسه منظماً مسؤولاً عن مصيره في عالم الأسواق، وأن مخاطر سوق العمل تقع عليه وليست إخفاقاً يعود إلى أخطاء في هياكل المجتمع تفرض له ضمانات اجتماعية قوية.

ـ ويستتبع هذا تغييراً هيكلياً تتحول بموجبه معونات دولة الرفاهة إلى دعم للقدرة على التوظف، ومساعدة الأفراد على الحصول على مؤهلات العمل.

ـ تقع على الأفراد مسؤولية الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعليهم اكتساب ثقافة الريادة (Entrepreneurship)، بما يؤدي إلى تحول دور الحكومة من توفير التوظيف أو الضمان الاجتماعي كحقوق للمواطنين إلى تقديم المساعدة، ونقل مخاطر سوق العمل إلى الفرد، بعكس الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية التي كانت تعتبر الضمان الاجتماعي كحق للمواطن انطلاقاً من أن ديناميكيات السوق قاصرة.

ـ وهكذا يتحول الأمر إلى استراتيجية لتحقيق الاحتواء بمعنى أن كل فرد يمنح فرصة للانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على نحو ما بدلاً من حق في العدالة الاجتماعية والتوظيف. ولا يتم هذا فقط من خلال إصلاحات هيكلية وسياسات اقتصادية كلية، بل أيضاً عن طريق ثورة ثقافية وإحداث تحويلات في دولة الرفاهة بجعل الناس يتكيفون مع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها المرحلة الحالية من العولمة.

ـ وتعني المشاركة بين الحكومة والأعمال والمجتمع المدني أن ما يمكن عمله يتم بالتفاوض بدلاً من استخدام سلطة الدولة ضمن الهياكل القائمة.

ـ وواضح أن هذا يمكن أن يفضي إلى اقتصادات رأسمالية جديدة تحدث انهياراً في الشخصية وانتشار عدم التأكد والخوف وعدم الاستقرار الاجتماعي على نطاق واسع. فالأفراد الواقعون في الطبقات الدنيا للمجتمع يجدون أنه في ما عدا دعم القدرة على التوظيف، يجب ألا يتوقعوا استحقاق أي ضمان اجتماعي أياً كانت نتائج جهودهم في سوق العمل. وعليهم قبول قدر غير محدود من المرونة الاقتصادية والاجتماعية، ينطوي على خطر الوقوع في الفقر والتبعية والحرمان وعليهم قبول أي شيء تتيحه الأسواق لهم.

ـ وبالنسبة للفئات الوسطى والعليا يجب إدراك إمكان توقف أي وظيفة في أي وقت وعليهم توقع انخفاض في نوعية الوظيفة والدخل. وعليهم توقع حدوث ١٠ أو ١٢ تغيراً في الوظائف خلال حياتهم واحتمال تغيير مكان العمل، وما يعنيه هذا من انقطاع في صلاتهم الجماعية ومع الجوار.

ثالثاً: الاعتبارات المحددة للاختيار

تواجه الدول النامية هي الأخرى مشكلة اختيار طريق يقودها إلى النهوض بقدراتها على تحقيق التنمية المتواصلة. ولعل المناقشة السابقة أوضحت أن هناك تغيرات في البيئة العالمية لا تقتصر على أساليب أداء عناصر الإنتاج ومفردات المجتمع ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تنصب في المقام الأول على هياكل تلك العناصر والمفردات والمؤسسات والعلاقات بينها. وتغيرت بذلك طبيعة المشاكل التي تسعى استراتيجيات التنمية إلى معالجتها. ويمكن رصد أهم هذه التغيرات على النحو التالي[١٠]:

١ ـ الانتقال إلى التكنولية وظهور المعرفة كعنصر إنتاجي رئيسي

لسنا في حاجة إلى ترديد الحقيقة المسلم بها وهي أن الثورة التكنولوجية تمثل أهم مظاهر التغير وأنها ما زالت مستمرة ولا ينتظر لها أن تتباطأ في الأجل المنظور. وإذا كانت قد أدت إلى تدعيم قوى رأس المال وفتح مجالات متجددة للاستثمار تحد من ظاهرة تناقص العائد عليه، فإن كلاً من التنظيمين الاقتصادي والاجتماعي يتعرض

---

(١٠) في هذه التغيرات وغيرها، انظر: محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣).

لتغيرات عما اتصفت به الرأسمالية في عصر التراكم الذي يتخذ شكل معدات صلبة منفصلة عن الإنسان، بسبب تنامي دور المعرفة المتطورة والوثيقة الصلة بالبشر، أو على الأقل بشريحة منهم. وهذا يقود إلى مرحلة جديدة تتمثل في رأسمالية تكنولوجية أو باختصار «التكنولية» (Technolism)، تدعو إلى إعادة النظر في استراتيجيات التنمية بالنسبة إلى ترتيب العناصر في الأهمية من حيث ندرتها، ومن حيث ماهية القطاعات القائدة للتنمية، ومن حيث العلاقات بين القطاعات التنظيمية بالنسبة لعملية النهوض بالمعرفة وتطبيقاتها.

٢ ـ تطور العلاقة بين الأسواق

أياً كانت النظرة إلى السوق وموقعها من النظام الاقتصادي، وأياً كان مدى اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على علاقات متبادلة مع أطراف خارجية، تتفاوت قدرات الدول على تحقيق التكافؤ فيها، فإن الكثير من أدوات السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الأنظمة الاقتصادية، سواء في الدول المتقدمة بمختلف اتجاهاتها أو الدول النامية بمختلف مناهجها التنموية، بني على تحليل اقتصادي ينطلق من نموذج الاقتصاد المغلق (Closed Economy). ومن ثم فإن السياسات المالية، وما تتضمنه من أدوات إعادة توزيع، والسياسات النقدية والأجرية، بنيت على أساس أن التدفقات الاقتصادية الأولية تنشأ أساساً داخل أسواق وطنية، وهو ما انطوى ضمناً على أن طبيعة وقواعد حركة المتغيرات المختلفة تتفاوت في إمكانيات انتقالها بين الاقتصادات عنها داخل الاقتصاد الوطني. فالتدفقات بين الدول لم تعد مجرد تدفقات ثانوية تعكس محصلة توازنات المتغيرات المحلية، بل إن جانباً منها احتل موقعاً متقدماً وانتقلت معه مجموعة من القرارات ذات الأهمية لتسيير وتنمية الاقتصاد الوطني إلى مراكز خارجية لاتخاذ القرار. ومع اتساع نطاق تدويل العمليات الإنتاجية، تحركت وحدات ممارسة النشاط الاقتصادي والوحدات المسيطرة على التدفقات الاستثمارية والمعرفة التكنولوجية، عبر الحدود. وأصبح من الضروري مراجعة استراتيجيات التنمية التي تعتمد على الموازنات المحلية بصفة أساسية، وإدراج البعد الدولي فيها بصورة أساسية. يصحب ذلك ضرورة الأخذ في الاعتبار ما يستتبعه هذا من تغير في طبيعة العلاقات بين مجموعات الأسواق التي قامت عليها معظم التحليلات النظرية، ونقصد بها أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل والنقود. فقد اختلفت درجة تدويل كل من هذه الأسواق، وبوجه خاص أسواق الخدمات ورأس المال، مما يتطلب مراجعة كثير من أدوات السياسة الاقتصادية التي كانت تصاغ على أساس قواعد استجابة معينة بين المتغيرات المختلفة في ظل تشابك قوي بين الأسواق المحلية انتقل جانب منه إلى أسواق خارجية.

٣ ـ تغير دور الدولة الوطنية

وأثر الاعتبار السابق في قدرات وحدات اتخاذ القرار، داخل الدولة وخارجها. وكان من أهم مظاهر الاختلاف تغير العلاقة بين إمكانات الوحدات على المستوى الإفرادي (المايكرو) والمستوى الكلي (الماكرو) وهو المستوى الذي تتولى فيه الدولة تسيير حركة الاقتصاد الوطني. واتخذ ذلك كما رأينا من قبل شكل انتقال جانب مهم من القرارات، ليس فقط إلى وحدات الأعمال الوطنية، بل الدولية كذلك بفضل التوسع الهائل في نطاق نشاط عابرات القوميات، ومؤخراً في حجومها التي تجاوزت الحدود التي كانت تفرضها قواعد محاربة الاحتكار في الأسواق الوطنية. وصحب ذلك أيضاً نقل عدد من الشؤون التي كانت موزعة بين الدولة وقطاع الأعمال إلى ما يطلق عليه وحدات المجتمع المدني. وأحدث ذلك تغيراً في طبيعة العلاقة داخل ثلاثية الدولة/ الفرد/ المجتمع. غير أن القضية التي انشغلت بها الأدبيات مؤخراً، والتي حاول الطريق الثالث أن يلتف عليها كما أوضحنا من قبل، كانت هي دور الدولة. وتحول الحوار إلى جدل حول مدى تراجع دور الدولة وطغيان قطاع الأعمال وقوى السوق على مسؤولياتها. والواقع أن القضية ليست وجوب استبقاء قوة الدولة والحرص على عدم استلابها صلاحياتها؛ إذ العبرة بقوة المجتمع، لأن الدولة القوية في مجتمع ضعيف هي دولة مستبدة. على أن ما يهمنا بالنسبة لقضية التنمية هو أن هذا التغير انعكس سلباً على النظم التي كانت تعتمد في تسييرها على إيكال مهام عديدة إلى الدولة في النهوض بالإنتاج، وفي عملية التوزيع وإعادة التوزيع. وكما ذكرنا من قبل فإن الكثير من الأدوات التي لجأت إليها الأنظمة الرأسمالية اليسارية والاشتراكية تم تطويرها لبناء نماذج تنموية بديلة. وإذا كنا قد وجدنا أن اليسار الرأسمالي قد اضطر إلى إدخال تعديل جوهري على منظوره لدور الدولة، فإن علينا أن نناقش الحدود التي يجب تطوير الدولة الساعية إلى التنمية بضمنها، لا من حيث القوة أو الضعف ولا من حيث الاقتداء بالدول المتقدمة أو التميز عنها، ولكن من حيث متطلبات التنمية في بيئة عالمية تطور فيها دور الدولة على النحو السابق بيانه.

٤ ـ تغير العوامل المحددة للإنتاجية الفردية والكلية

أفضت التغيرات السابقة إلى تغير مفهوم وموقع كل من التراكم والإنتاجية. ففي السابق كان التراكم الرأسمالي هو الذي يحدد مسار الاقتصاد، وهو ما أكسب من يملكونه قدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الاقتصاد ونموه. وإذا كانت إنتاجية رأس المال وعائده يتحددان في ضوء توازن أسواق المنتجات، فإن إنتاجية العمل وعائده يتوقفان على عرضه الذي تنخفض مرونته في الأجل القصير وعلى الطلب المشتق، ومن ثم فإنه لا يتمتع بالقدر نفسه من حرية الاختيار الذي يتمتع به رأس

المال. لذلك فإن حل مشكلة التوظيف كانت تتوقف على أمرين يمكن الدولة أن تلعب دوراً حاسماً فيهما، هما تدريب اليد العاملة لتؤهل عرضها للتجاوب مع احتياجات الطلب، والتأثير في هذا الطلب بطرق مباشرة وغير مباشرة. وبناء عليه جنحت استراتيجيات التنمية إلى إيجاد حلول لمشكلة ندرة رأس المال، وتوجيه استخداماته نحو المجالات التي ترفع من إنتاجية كل من رأس المال والعمل ومن ثم الدخل الكلي، وليس إلى تلك التي يرتفع فيها العائد النسبي لرأس المال. غير أن تغير طبيعة التراكم أدى إلى تغيير العلاقة بين العنصرين وكيفية تحديد الإنتاجية. فلم يعد التراكم يختزن في معدات صلبة تحدد نوع المنتجات التي تتولد من استخدامها، بل هو تراكم معرفي لدى الأفراد تتحدد فاعليته بتحوله إلى قدرة إبداعية تضيف إلى الطاقات الإنتاجية ذاتها. ومن ثم لم تعد إنتاجية الفرد محكومة باعتبارات توازن السوق، بل أصبح العنصر الحاسم هو قدرته على اكتساب إنتاجية ذاتية تمكنه من الإبداع فالإضافة، وهكذا تدخل قدرته الإبداعية في تحديد مقومات السوق واتجاهات الاقتصاد في جملته. لذلك لم تعد السوق هي المصفاة التي يمكن من خلالها تمرير العلاقات المتوافقة بين الأفراد، بل إن التفاعل المعرفي المباشر أصبح هو المشكل الأساسي للأسواق ولطبيعة ما يتم خلالها من معاملات. ومن ثم بات من الضروري إعادة النظر في المحاولات التي تهدف إلى إكساب السوق صبغة موضوعية هي ليست أهلاً لها. بعبارة أخرى، فإن القضية لم تعد أن سيادة الأسواق وحريتها هي الكفيلة بتمكين الإنسان من اتخاذ قرارات تتوافق فيها مصلحته مع الصالح العام، أي مجمل الشركاء الآخرين في المجتمع، بل إن العكس هو الصحيح: إن قدرات الأفراد هي التي تصنع الأسواق وتحدد اتجاهات الحركة فيها. نذكر التجارة الالكترونية والصيرفة المنزلية كمثالين.

٥ ـ تغير القواعد الحاكمة لكل من التوزيع وإعادة التوزيع

تعرضت المنشأة الإنتاجية لتغيرات لم يلاحقها علم الاقتصاد، وإن اجتهد فيها علم الإدارة، ونقصد بذلك ظهور المنشأة الكوكبية نتيجة تسارع عملية تكوين عابرات القوميات، واتجاه العابرات ذاتها إلى الاندماج معاً في كيانات ديناصورية. وبدلاً من أن تصبح المنشأة مفردة داخل الاقتصاد الوطني مع غيرها من المفردات، أصبحت المنشأة ذاتها مركّباً من عدد من المفردات التي تنتشر في عدة اقتصادات، وتحولت العلاقة بين هذه المفردات إلى جزء من عملية إنتاجية متصلة تمر عبر حدود الدول التي تقع بها مواطنها، لتختلط التجارة بين الفروع بالتجارة الدولية، وتحكمها اعتبارات أخرى غير ما كانت نظرية الأخيرة تعتمده من مزايا نسبية. فإذا كان إنشاء الفروع قد روعي فيه ما توفره البنية الأساسية لدى الاقتصاد المعني من مزايا ووفورات، فإن معنى هذا أن عائد هذه المزايا ينتقل إلى فروع متصلة بها، دون أن تكون المنشأة الأم

قد ساهمت في إيجاد هذه الوفورات أو في تعويض ما يستهلك منها. وهي تستعين في تجنب المشاركة في الأعباء بالقدرة على تحريك أنشطتها من اقتصاد إلى آخر، مما يعني الإخلال بالقواعد التي تحكم كلاً من مرحلتي التوزيع وإعادة التوزيع.

٦ ـ تغير مواطن اتخاذ القرارات بالنسبة للتنمية

غير أن قدرات العابرات لا تتوقف عند نشر وحداتها جغرافياً داخل فرع النشاط الواحد، بل هي غالباً ما تعمل على التغلغل في عدد من الفروع والأنشطة المترابطة، ومن ثم تبني منحنيات تكاليفها وإيراداتها آخذة في الاعتبار مجمل أنشطتها، بغض النظر عن الظروف المحيطة بكل موقع من مواقع نشاطها على حدة. كما أنها تتخذ قراراتها الاستثمارية بناء على تلك الاعتبارات دون أخذ الاحتياجات الرأسمالية لكل من مواقع النشاط، سواء الاحتياجات الكلية أو ما يخصص من استثمارات للأنشطة المختلفة. ويترتب على ذلك أن جانباً مهماً من قرارات التنمية الاقتصادية المتعلقة بتوفير البنية الأساسية وتطوير البنيان الاقتصادي، وبالسياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في سلوكيات قطاع الأعمال، ينتقل من الدول المعنية إلى عابرات القوميات. والمشاهد أن تغلغل العابرات لا يحقق أمرين ينسبان إليها: فمن ناحية أنها توجه نشاطها إلى الدول التي استطاعت اجتياز المراحل الأولى للتنمية التي تشتد فيها الحاجة إلى قدرات خارجية. ومن ناحية أخرى فإنها تعمل على استقطاب القدر المحدود من الموارد الرأسمالية المتوفر في الدول المحدودة النمو، بدلاً من أن تضيف إضافة حقيقية إليها إلا في قطاعات محددة لها وزن استراتيجي في الدول الصناعية، وبخاصة النفط.

ولكن ذلك يتم مقابل قدر كبير من استنزاف الموارد الوطنية باسم حصة الشريك الأجنبي. وقد كان هذا وراء ظهور نظريات التبعية في أمريكا اللاتينية في منتصف القرن العشرين عندما هيمنت عليها الشركات الأمريكية الدولية النشاط، وما تلا ذلك من اتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات التي قاد الدعوة إليها بول بريبش، والتي انتشرت في الربع الثالث من القرن العشرين. وإذا كانت التغيرات الحالية تدفع باتجاه التصدير، فإن قدرته على تحقيق دفعة مضاعفة للتنمية يتوقف على مدى التشابك الاقتصادي الداخلي، وهو ما لا يدخل ضمن اعتبارات الاستثمار الأجنبي. وأصبح للتكامل الإقليمي أهمية خاصة بالنسبة للجمع بين رفع القدرة على التصدير وتعظيم الاستفادة عن طريق الآثار المضاعفة التي تترتب على تزايد التشابك الإقليمي الذي يصبح مسؤولية إدارة التجمع الإقليمي.

٧ ـ متطلبات البحث والتطوير ودور عابرات القوميات فيه

والواقع أنه ما كان يمكن العابرات أن تشكل هذه القوة المؤثرة في الأوضاع الاقتصادية العالمية لو لم يكن ظهورها وتطورها قد اقترن بتحكمها في عمليات البحث

والتطوير في عصر أصبح النمو الاقتصادي يرتبط بما يمتلكه الاقتصاد من قطاعات قائدة في مجالات التفوق التكنولوجي، كما أن التنمية بمختلف أبعادها تنطوي على توفير مقومات التنمية البشرية التي تحقق هذا التفوق وتستفيد من عائداته. وإذا كانت العابرات تدعي أنها بانتشارها في أرجاء العالم تساعد على نقل التكنولوجيا المتطورة، إلا أن هذا الانتقال يتم في سياق احتكارها لها، سواء ما جرى التوصل إليه، أو ما يجري العمل على تطويره، وتقاضيها عائدات تحددها بموجب هذا الاحتكار، وتوجهها إلى المواقع البحثية التي يجري فيها التطوير، سواء لمزيد من البحث والتطوير أو للإسهام في توفير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق التقدم، بما يعينه من آثار انسيابية (Spill-over) إلى مجالات جديدة، تعمل من خلالها هياكلها المركبة على اجتناء ثمارها. حتى إذا اعتبرنا أن العائدات التي تتحقق مقابل التطوير تمثل مقابلاً عادلاً للبحوث التي أدت إليه، فإن توظيف هذه العائدات يمثل استثماراً في تطوير المعرفة، يختلف بصورة جوهرية عن العائدات المالية من التخصص في مواد أولية أو منتجات صناعية. وبعبارة أخرى فإن الدول الأقل تقدماً تكنولوجياً، وهي الأقل دخلاً، تصبح مورداً لتمويل التقدم في تلك الأسبق في التقدم، رغم أن ما تستطيع توجيهه للبحث والتطوير داخلها يظل محدوداً، وبخاصة إذا اقتصرت على العمل القطري.

٨ ـ تباين حصيلة التجارب التنموية والتكاملية

أدى النجاح الذي حققته دول جنوب شرق آسيا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، في عالم ساده بوجه عام إخفاق المساعي التنموية في مختلف بقاع العالم، بل تحول القضايا ذات الأولوية من التنمية إلى كيفية مواجهة المديونية المتفاقمة التي عصفت بإنجازات سابقة، ومكافحة الفقر الذي أصاب فئات عريضة، حاملاً معه آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية حدت من قدرات التنمية بمختلف أوجهها وهبطت بالكثير من مؤشرات التنمية البشرية التي بدأت تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. ولم تنج الدول النامية من ظاهرة تزايد تباين توزيع الدخل، سواء تلك التي حققت تقدماً ملموساً أو التي ظلت تراوح مكانها. في الوقت نفسه عجزت الدول النامية عن بناء تكاملات إقليمية تدعم قدراتها المشتركة على النمو، وكانت المنطقة العربية من النماذج الواضحة على هذا العجز، على رغم ما تتمتع به من خصائص تميزها عن العديد من الأقاليم النامية، وعلى رغم تعدد أدوات العمل المشترك والأساليب المطبقة في مجال التكامل. على أن المشاهد أن الدول النامية التي كانت تعتبر نموذجاً للتنمية من خلال السوق وبالانفتاح على رأس المال الأجنبي، ظلت عرضة لمظاهر هشاشة الاقتصاد وتشكو من سلبيات اجتماعية فضلاً عن سوء توزيع الدخل. وكانت البرازيل، النموذج الأسبق الذي يتميز بسوق داخلية كبيرة تجذب الشركات

الأمريكية الدولية النشاط. وحتى لو كانت تجربة تلك الدول تمثل منهجاً جديراً بالتأمل، فقد تغيرت الظروف التي أتاحت لها تحقيق النجاحات التي تنسب إليها.

٩ ـ تغير البيئة المؤسسية الدولية

على رغم أن مؤسسات بريتون وودز تجاوز عمرها الخمسين عاماً، فإن هيكلها وأساليب عملها تعرضت إلى تغيرات كبيرة في الحقبة الأخيرة. ففي البداية عجزت عن إنشاء منظمة دولية للتجارة، واكتفت باتفاقية الغات التي ترعى تحرير التجارة، وهو ما سمح بظهور الأنكتاد في الستينيات نتيجة جهود الدول النامية، ورعايتها لبعض مطالبها في الحصول على معاملة تفضيلية في التبادل التجاري الدولي. ومن ناحية أخرى ساد نوع من تقسيم العمل بين الصندوق والبنك بحكم اختلاف مجالات العمل، صحبه رفض للقيام ببعثات مشتركة إلى الدول الأعضاء حتى لا يتأثر عمل كل منهما بمتطلبات عمل الآخر. وجاء اضطراب النظام النقدي العالمي خلال السبعينيات، واختلاط مشاكل موازين المدفوعات بقضايا تمويل التنمية في الثمانينيات ليدفع المؤسستين إلى ضم الصفوف والعمل بصورة مشتركة تحت عنوان عام هو «الإصلاح الاقتصادي» الذي طغى على قضية التنمية، وارتبط بدرجة أكبر بالنواحي النقدية. ثم جاءت منظمة التجارة العالمية لتختتم جولة الأوروغواي التي تعرضت إلى الانهيار أكثر من مرة، لتربط عملها بالمؤسستين السابقتين وتمد نشاطها إلى الزراعة والخدمات ورأس المال والملكية الفكرية. وأدت الثلاثية إلى تعزيز ظاهرة العولمة التي غذتها القوى الرأسمالية الكبرى. وأصبح على الدول النامية أن تدرج في حسبانها التوافق مع الأسس التي تضعها الثلاثية للسلوك الاقتصادي الرشيد. يضاف إلى ذلك توسيع نطاق عملية المحافظة على حقوق الإنسان، بما يتيح للدول المتقدمة تطبيق مفاهيم من صنعها على الدول الأقل تقدماً، تحد من حرياتها في الاختيار ومن التمتع بما لديها من مزايا نسبية.

١٠ ـ تزايد الاهتمام بالأبعاد البيئية والاجتماعية للتنمية

في الوقت الذي قويت فيه الدعوة إلى التركيز على سلامة الأسس الاقتصادية لإدارة شؤون المجتمعات وتنميتها، تزايدت الدعوة إلى رعاية الأبعاد الاجتماعية، ولا سيما قضايا الفقر والبطالة والتهميش، كما انشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر وتحسين نوعية الحياة بمعناها الواسع الشامل للنواحي المعنوية والمادية[١١]. على الجانب الآخر بدأت قضايا

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠).

البيئة تحتل حيزاً من الاهتمام الدولي، وبخاصة بعد أن تحول العديد من جوانبها إلى قضايا عالمية وثيقة الصلة بالسلوك البشري في المجال الاقتصادي وأساليب التنمية المتبعة. وتحول مفهوم إطراد التنمية من بناء القدرة الذاتية للمجتمع الوطني على تحقيق التنمية لأجياله المتعاقبة في مواجهة بيئة دولية تحكمها قوى أخرى، إلى قدرة المجتمع العالمي على مواصلة الحياة واستمرار النهوض بمستويات العيش للأجيال المتعاقبة على كوكب الأرض. وأدى الجمع بين البعدين البيئي والبشري إلى ترديد مصطلح جديد هو التنمية البشرية المستدامة أو المطردة، حيث الاستدامة ترتبط بمدى قدرة الإطار البيئي على تلبية احتياجات البشرية عبر المكان والزمان. وكان من الطبيعي أن يضع هذا قيوداً على اختيارات مناهج التنمية، وأن يتيح للدول المهيمنة على النظام العالمي فرض أساليب للإنتاج وطرق للمحافظة على البيئة تتفق ومزاياها التنافسية دون مراعاة لظروف الدول النامية، اكتفاء بالنصيحة ألا تكرر الأخطاء التي ارتكبتها عليها الدول الصناعية وهي تبني تقدمها.

رابعاً: عناصر الطريق البديل

رأينا في القسمين السابقين أن هناك ضرورة للبحث عن طريق بديل. فمن ناحية أثبتت التجارب المختلفة أن النظم الاقتصادية الاجتماعية تعرضت إلى تغيير وظهر الطريق الثالث كبديل اختارته الدول الرأسمالية المتقدمة، فجاء تكريساً للرأسمالية التي ظل حظ الدول فيها محدوداً، إن لم يكن سلبياً. على الجانب الآخر فإن الدول النامية تواجه عوامل تفرض عليها أن تعيد النظر في مناهجها التنموية، يأخذ في الاعتبار التطورات التي أدخلتها الدول المتقدمة على قواعد سلوكها الوطني والدولي. ومن الواضح أن الطريقين الأول والثاني لم يكونا من بين خيارات التنمية، ولم يعد أي منهما مقبولاً من أصحابه. كما أن الطريق الثالث كما يظهر من التحليل السابق، يعتمد في جوهره على الانطلاق من قاعدة المرحلة التي بلغتها الرأسمالية العالمية في ظل العولمة التي تتكامل عناصرها في الوقت الحالي. وعلى وجه الخصوص فإن هذا الطريق لا يعنى بالتنمية بمعناها الأصيل، بل يسعى إلى تسليم عملية التطور الاقتصادي إلى القوى التي أطلقتها قوى الكوكبة، والبحث عن فرص لباقي جوانب الاقتصاد تتحول فيها مسؤولية عملية الدفع من الدولة إلى الأفراد العاملين أنفسهم، في مفهوم مغاير للاعتماد على النفس. وعلى الدول النامية أن تبني لنفسها خياراً يحقق أمرين: **الأول** التحرر من قيود الرأسمالية العالمية التي اتضح أن النسبة الغالبة من منافعها تعود إلى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. **الثاني** هو رد الاعتبار إلى مفهوم الاعتماد على النفس، وإعادته إلى النسق المجتمعي بدلاً من النطاق الفردي. ويضاف إلى ذلك بالنسبة للإطار العربي العمل على استخلاص المقومات التي بنى أركانها التراث الفكري

العربي. ودون محاولة الادعاء برسم بديل متكامل، فإننا نعرض في ما يلي بعض العناصر التي تشكل أساساً للتفكير فيما يمكن اعتباره طريقاً رابعاً.

١ ـ اتباع المنهج النسقي في بناء النظم

يمكن القول إن أهم المآخذ على الطرق الثلاثة الشائعة هو تغليبها النسق الاقتصادي واعتبار ما عدا ذلك تابعاً له. ففيها يجري الاختيار أولاً للنظام الاقتصادي ثم يتحدد في ضوئه النظام السياسي الذي تتوزع فيه القوة السياسية تبعاً لهيكل القوة الاقتصادية، بينما يفرض الاثنان معاً شكل التنظيم المجتمعي المناظر. وقد دعا هذا إلى شيوع مقولات تتسم بالفجاجة الشديدة، مثل القول بأن التنظيم الرأسمالي للإنتاج باعتبار أن قوامه الحرية الاقتصادية للفرد فإنه يستوجب تحقيق الحرية السياسية، أو ما يطلق عليه الديمقراطية بالمفهوم الغربي، ومن ثم فهو أفضل من الاشتراكية بدعوى أن قوامها سيادة الطبقة العاملة ومن ثم فهي تدعو إلى إقامة نظام شمولي تسوده دكتاتورية الطبقة. ومثل ما يستند إليه الطريق الثالث من التسليم بما توصل إليه النظام الرأسمالي من تدويل للإنتاج يفرض سيادة عابرات القوميات وإطلاق حرية انتقال رأس المال، وتعديل النظم الداخلية بما يوفر حرية الحركة واتخاذ القرار لأطراف خارجية تغزو المجتمع الوطني دون أن تتجاوب مع قضاياه. والواقع أنه سواء في تسيير شؤون الوطن الداخلية أو إدارة أموره الخارجية هناك حاجة للأخذ بمنهج يراعي التوافق بين الأنساق المختلفة بصورة متوازية ومتوازنة[١٢].

٢ ـ البحث عن بديل اشتراكي

ويقضي منطق التعامل النسقي التخلي عما تتصف به أساليب التحليل الاقتصادي الرأسمالي الذي يميل إلى عزل الظواهر الاقتصادية عن غيرها من الظواهر، ودراسة التفاعلات بين المتغيرات التي تمثل هذه الظواهر. ويترتب على هذا تعدد الصفات التي يتخذها الشخص الواحد، وفقاً لطبيعة المتغيرات التي يشارك في قراراتها، وهو ما يحول دون استيضاح مدى التداخل بين التصرفات التي يسلكها الفرد في المتغيرات المختلفة. ومن ثم فإن الفرد الواحد يمكن أن يكون جزءاً من تدفق اقتصادي معين يجري التعامل فيه داخل أسواق متخصصة، ضمن أسواق تتقابل فيها التدفقات، في ظل معلومية موقفه من الظواهر الاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية رغم العودة

---

(١٢) في تبويب هذه الأنساق، انظر: محمد محمود الإمام، «مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التنمية العربية المتكاملة والشاملة والمستقلة،» **شؤون عربية**، العدد ١٠٢ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ١٤٠ ـ ١٤٥.

إلى إخضاع هذه الظواهر ذاتها لنتائج التحليل الاقتصادي. فالفرد كمستهلك يتصرف كغيره من المستهلكين، بغض النظر عن موقعه من عملية الإنتاج، وعن موقعه في سوق العمل. ورغم أنه ليس في وسع كل فرد أن يكتسب صفة المنتج أو المستثمر إلا بتوفر شروط معينة تتعلق بتوزيع الثروة والإقدام على تحمل المخاطر، رغم ما لهذه الصفات من انعكاس على أعضاء آخرين في المجتمع. أي أن النظرة الرأسمالية تقوم على محورين متعاقبين، أولهما التركيز على الفرد في مواجهة كل من المجتمع والدولة، والثاني تشريح هذا الفرد إلى شرائح تتفاعل مع بعضها البعض من خلال أسواق لا علاقة لها بما يجري على مستواه النفسي. ومن هنا كان ما يميز المنهج الاشتراكي هو النظر إلى الإنسان من خلال المجتمع وموقعه منه الذي يحكم مجمل تصرفاته الاقتصادية وغيرها. ويستدعي هذا اعتبار الدولة ذاتها واحدة من مؤسسات المجتمع، لها مسؤولية محددة في تصفية العلاقات بين النزعات السلوكية المختلفة، على نحو يحقق توازناً بين الفئات في مدى القدرة على المساهمة في اتخاذ القرارات، وحل ما يترتب عليها من تناقضات. وبهذا المعنى فإن الاشتراكية توفر أساساً تنطلق منه عملية التنمية كاختيار مجتمعي وليس كقرار فردي أو قرار سيادي، وتتاح عائداتها إلى جميع أفراد المجتمع قدر إسهامهم في تحقيقها، وتتحقق المشاركة الجماعية في أعبائها.

٣ ـ المقاربة الاجتماعية للتنمية

هذه النظرة النسقية من منطلق اشتراكي كبديل للنظرة الفردية من منطلق رأسمالي تتفق مع ما هو متعارف عليه من أن التنمية تعني إجراء نهضة شاملة، ولا تتوقف عند حد النمو الاقتصادي. ومع ذلك ظلت المقاربات المختلفة قاصرة عن تلبية متطلبات هذا المضمون. فالمقاربات الاقتصادية التي تتخذها الصيغ الرأسمالية المختلفة، تدعو إلى تصحيح الهياكل الاقتصادية، واتجهت مؤخراً إلى الدعوة إلى ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي بعد أن تعرض الكثير من التجارب التنموية للإحباط. وعندما بدأت الدول المتقدمة نفسها تدخل طوراً جديداً من النمو، في ظل الثورة التكنولوجية، اتجه التفكير إلى تحديث النظم الرأسمالية بما يمكنها من الانطلاق نحو القطاعات المستجدة بحكم أنها تقود التنمية، حتى وإن ترتب على ذلك أضرار اجتماعية لم يعد أمرها خافياً على أحد. وأثرت هذه التوجهات في المقاربة الاجتماعية للتنمية التي نشطت خلال العقد الأخير، حيث اختزلت في معالجة المشاكل التي أفرزتها المقاربة الاقتصادية التي جرى التسليم بها كما لو كانت قدراً محتوماً. وإذا كانت التغيرات الاقتصادية في مراحل التطور الطويلة الأجل تستتبع تغيرات اجتماعية، فإن التعامل الواعي مع البعد الاجتماعي هو الذي يحقق مكاسب الأخذ بمعالم الطور الاقتصادي السائد دون تحمل الخسائر التي تفرزها سلبياته. ومن ثم فلا بد من رد الاعتبار للبعد الاجتماعي،

واعتماد قاعدة إعادة بناء التنظيم المجتمعي أو ما يطلق عليه البعض اسم رأس المال الاجتماعي[١٣] (Social Capital) كأساس للتنمية الشاملة بدلاً من التركيز على تعديل الهياكل الاقتصادية، ثم تصحيح الآثار السلبية التي تترتب عليها[١٤].

٤ ـ تصويب الموقف من العدالة الاجتماعية

اعتمد التنظيم الرأسمالي في ثوبيه القديم والجديد معيار الكفاءة الاقتصادية الذي يقود حركة المفردات الاقتصادية داخل الأسواق، ويحدد الأسعار، سواء أسعار السلع أو أجور العمال أو معدلات الأرباح التي يعني بلوغها التوازن والتساوي بالنسبة لجميع المتعاملين أنها حققت أقصى قدر من كفاءة تخصيص الموارد، ووفرت أوضاعاً مثلى لا يوجد ما يدعو إلى تعديلها. بالمقابل فإن منطلق التنظيم الاشتراكي التقليدي كان هو إخضاع السلوك الاقتصادي لاعتبارات العدالة الاجتماعية، وهو ما تجري ترجمته إلى دالة اختيار جماعية تصوغها السلطة التنفيذية ويجري تخصيص الموارد وفقاً لها، وهو ما ينقل الأمر من الفرد والسوق إلى الدولة في ظل تنظيم معين لها يأخذ بقدر كبير من التخطيط الإلزامي. وبينما ذهب اليسار الغربي القديم إلى الاعتراف بأن التنظيم الرأسمالي المعتمد بصورة مطلقة على السوق لا يحقق عدالة في التوزيع، والمناداة بدور قوي للدولة في توفير الحاجات الأساسية وضمان عدالة التوزيع، فإن الطريق الثالث اعترف بدور أكبر للأسواق، وعمل على التخفيف من الدور التوزيعي للدولة وتحويله إلى تهيئة متطلبات تكافؤ الفرص، بما ينقل مسؤولية العدالة الاجتماعية إلى الأفراد أنفسهم. فإذا أردنا الأخذ بمنهج نسقي يتبع مدخلاً اجتماعياً وجب الأخذ بمعيار الكفاءة الاجتماعية. ويمكن التعبير عن هذه الكفاءة بأنها تتكون من شقين: الأول هو النهوض بالإنتاجية الذاتية للفرد، والثاني هو قيام الجماعة بتوفير الشروط التي تحقق فيه الإنتاجية الفعلية لكل فرد أقصى قدر من إنتاجيته الذاتية. وتعود أهمية هذه النظرة إلى أنها تجعل العدالة الإنتاجية معياراً أولياً، وتربطه بالمفهوم الأكثر صلابة للكفاءة الإنتاجية.

٥ ـ اعتماد الكفاءة المجتمعية كمعيار لتوجيه الحركة

ولا يعني ما تقدم أن يتوقف العمل بالكفاءة الاقتصادية والاستعاضة منها بالكفاءة الاجتماعية. فرغم أن الأخيرة تفضّل الأولى في ما يتعلق بالمورد البشري، فإن البدء بها

---

(١٣) انظر مثلاً: Tariq Banuri, *Sustainable Human Development* ([New York]: United Nations Development Programme, 1994), pp. 17-21.

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد محمود الإمام، «الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية،» في: محمد عابد الجابري ومحمد محمود الإمام، **التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية**، سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ رقم ٢ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٥)، ص ٩٣ ـ ١٥١.

لا يعني حصر النظام فيها، ثم ترك ما عداه إلى مرحلة تالية تصويبية، وإلا نكون قد كررنا الخطأ الذي وقعت فيه المقاربة الاقتصادية للتنمية. فمن ناحية نجد أن تعظيم الجانبين الذاتي والتبادلي للكفاءة الاجتماعية يتطلب تخصيصاً للموارد الاقتصادية، ومن ثم يكسب الكفاءة الاقتصادية مغزى متفقاً مع مفهومها. ومن ناحية أخرى فإنه نظراً إلى أن النسق الإداري يلعب دوراً أساسياً بالنسبة لتنظيم عمليات اتخاذ القرارات وينطوي على تخصص أفراد في عمليات تتم خارج إطار السوق وإن تعلقت بها، بما في ذلك رسم السياسات وتنفيذها، فإن الكفاءة الإدارية تعتبر وثيقة الصلة بالكفاءة المجتمعية وإمكانيات تعظيم كل من بعديها. وطالما أن العنصر المشترك الأساسي هو البشر، فإن الكفاءة السياسية تعتبر مطلباً ضرورياً، وتؤدي معالجتها على هذا النحو إلى تمكينها من تحقيق كل من الشرط اللازم والكافي لنهضة المجتمع، وليس مجرد ما ينسب إلى الصيغة الديمقراطية من تمكين جميع أعضاء المجتمع من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات على نحو غير مباشر. وباعتقادنا أن طرح القضية على هذا النحو هو لب الطريق الرابع، وهو الذي يكسبه تميزاً يجعله صالحاً للمجتمعات أياً كان حظها من النمو.

٦ ـ دور البعد الثقافي

يؤدي تغليب النسق الاقتصادي في معالجة التنمية إلى فرض منظور معين لهذا النسق على المجتمع أياً كانت منظومته الثقافية، ويحدث تغييراً فيها ومن ثم في المنظومة الحضارية باعتبارها عملية ديناميكية مستمرة لتطوير المنظومة الثقافية. هذا التغيير يأخذ شكل مسخ ثقافي إذا تم بفعل قوى خارجية، الأمر الذي تزايدت احتمالاته بفعل الكوكبة؛ وهو يأخذ شكل استلاب ثقافي عندما تتبنى قوى داخلية عملية اللحاق بالاقتصادات الأكثر تقدماً كوسيلة لتحديث المجتمع، دون أن تنشأ قوى ذاتية للتغيير تمكن المجتمع من مجاراة الأوضاع في تلك الاقتصادات. والواقع أن سلامة الكفاءة المجتمعية وفاعليتها تتطلب مراعاة النهوض بالمنظومة الثقافية الذاتية التي تعتبر هي الأساس في كل ما تقدم، والتي يصعب تحقيق الانتقال إلى مستويات أعلى من الكفاءة المجتمعية بدون إحداث تطوير ذاتي فيها يجعلها أكثر اتساقاً مع متطلبات تحقيق نهضة حضارية مستمرة. ولذلك فإن المضمون الأجدر بالاعتبار بالنسبة لتمكين المجتمع من التحكم في قدراته التنموية هو ذلك الذي يقوم على سلامة النهضة الحضارية للمجتمعات المعنية استناداً إلى تجدد ذاتي في المنظومة الثقافية.

٧ ـ إعادة تعريف التنمية المطردة

مر مفهوم الاطراد (Sustainability) في التنمية بمرحلتين. **الأولى** تحدثت عن القدرة على توليد قوى الدفع الذاتي للتنمية (Self-sustained Growth) من خلال

تزويد الاقتصاد برأس المال اللازم لزيادة إمكانيات تحقيق المزيد من التراكم الرأسمالي بقوى ذاتية. أما **الثانية** والأحدث فقد نقلت المفهوم من رأس المال إلى الطبيعة وتمكين البيئة من مساندة مستوى معاشي للأجيال المقبلة لا ينتقص منه ما يحصل عليه الجيل الحالي. وجرى الربط بين هذا المفهوم والتنمية البشرية بالحديث عن التنمية البشرية المطردة أو ما يسمى أحياناً «المستدامة». والواقع أننا إذا أخذنا بما تذهب إليه التنمية البشرية من أن التنمية موضوعها البشر وتتم بالبشر وللبشر، فإن موضوع الاطراد يكون هم البشر أنفسهم، وما يملكونه من قدرات على دفع عجلة التنمية. فما لم تتحقق للبشر نوعية حياة تمكنهم من الإبداع والعطاء في إطار تنظيم مجتمعي يكفل عدالة مجتمعية، بمعنى عدالة في توفير قدرات المساهمة في النهوض بشؤون المجتمع وفي الاستمتاع بما يحدثونه من تطوير لنوعية الحياة نتيجة لذلك، فلن يتمكنوا من المحافظة على ما أنجزوه من تقدم ناهيك عن مواصلة النهوض بهذه النوعية.

٨ ـ شمول النسق المعرفي

وحتى تتحقق مقومات اطراد التنمية بالمعنى السابق يجب إكساب الإنسان القدرة على التحكم في بيئته الطبيعية، وتمكينه من أن يضيف إلى طاقاتها التي تمكنه من رفع مستوى حياته. وواضح أن النسق المعرفي هو بطبيعته نسق مستقبلي من خلال عطاء متجدد يضيف إلى رصيد المعرفة. وبعبارة أخرى فإن النسقين الثقافي والمعرفي يشكلان معاً قاعدة الانطلاق نحو نهضة حضارية مطردة. وحتى يؤدي النسق المعرفي دوره في هذا الصدد فإنه يجب أن يدمج ضمن القدرات الذاتية للمجتمع، ولا ينظر إليه على أنه عنصر إنتاجي يتحرك من خلال معاملات سوقية تنصب على ما تم إنجازه منه، إذ العبرة فيه بامتلاك القدرة على إبداع يضيف إليه. يذكر في هذا الصدد أن دراسة مؤشرات التنمية البشرية للبلدان العربية تظهر ضعفاً شديداً في قدرات التحصيل العلمي، وقصوراً واضحاً في البنية الأساسية للبحث والتطوير ومناهج التعبير عن الطلب عليهما. ويترتب على التأكيد على امتلاك القدرة على تطوير النسق المعرفي خلق المجتمع القائم على العلم، الأمر الذي يكون له مغزاه بالنسبة لنظم التعليم والبحث العلمي ودورهما في تطوير المجتمع.

٩ ـ تأصيل قاعدة الاعتماد الجماعي على النفس

دعت الوثيقة الصادرة عن «المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» لعام ١٩٧٨[١٥] إلى «الخروج من عملية التخلف الاقتصادي والاجتماعي عن

(١٥) **المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد ١٩٧٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.])، ص ١١٩٠ ـ ١١٩٦، وبخاصة ص ١١٩٢ ـ ١١٩٣.

طريق اختيار نموذج عربي مستقل للتنمية. والخيار هنا ليس بين تنمية قطرية وأخرى قومية، وإنما هو خيار بين التنمية والتبعية من خلال التكامل مع السوق الرأسمالية الدولية وبين التكافؤ من خلال التكامل العربي المخطط الذي يضمن مصلحة جميع أطرافه، وينمي القاعدة التنموية المشتركة عن طريق الاعتماد الجماعي على النفس»[١٦]. فإذا كانت الأقطار النامية شركاء في هذا النوع من التنمية، فإن البدء به داخل مجموعة معينة من الدول، كالمجموعة العربية، يعتبر مقدمة لتعميمه على مجموعة أكبر تشمل مختلف الدول النامية التي تعتمد المفهوم نفسه. وهو في النهاية الطريق إلى تصحيح العلاقات الدولية غير المتكافئة التي حرمت الكثير من أعضاء المجتمع الدولي من إمكانية الاعتماد على النفس. أي أن الاعتماد المطلوب ليس في مواجهة العلاقات الدولية بصورة مطلقة، وإنما من أجل جعله القاعدة العامة التي تحقق تكافؤاً في التعامل بين مختلف دول العالم وأقاليمه.

١٠ ـ امتداد المنظور الاجتماعي إلى العلاقات الإقليمية

وفي معرض تنظيم العلاقات الإقليمية برزت دعوة إلى تعزيز قدرات التنمية القطرية عن طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتصاعد شأنها على مدى نصف القرن الأخير. واتخذ هذا التكامل أحد منحيين: **الأول** هو صيغة تحرير التجارة كبديل ثان في الأفضلية للتحرير المتعدد الأطراف في ظل سيادة عدم التكافؤ في العلاقات الدولية المبنية على تفاوت مستويات ومقومات النمو. **والثاني** هو اعتبار صيغة الوحدة الاقتصادية كمقدمة لوحدة أشمل تقوم بين دول وصلت فيها كثافة العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية في غيبة التنسيق إلى حد تهديد السلام وتبديد الموارد في الصراعات والحروب. أي أن التكامل الاقتصادي يعتبر هو الاختيار الأول في الأفضلية من اختيارات فض الاشتباك بين العلاقات الإقليمية المتداخلة. وينطوي هذا على مشاركة في تسيير شؤون الاقتصادات المعنية، وهو ما يعني توفيقاً بين السياسات،

---

(١٦) خصّص يوسف صايغ (قائد فريق الاستراتيجية) معظم مؤلفه: **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، لتوضيح مغزى الاعتماد على النفس وأبعاده. انظر: يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢). واتفق معه عدة كتّاب عرب في هذا التوجه. انظر الإشارات لذلك في: ابراهيم سعد الدين عبد الله، «البديل العربي،» ورقة قدمت إلى: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، الفصل ١٥. انظر أيضاً: عبد الحسن زلزلة، **العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات: نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس، نحو تنمية عربية تعتمد على الذات** ([الكويت]: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧).

بما يتطلبه من اتفاق على الغايات ومن تفاهم على الأدوات، الأمر الذي يقتضي توفر قدر عال من الشعور بالجماعية (Sense of Community) بين شعوب الدول المعنية. والمشكلة التي تواجهها الدول النامية هي أن كثافة العلاقات تشتد في علاقات كل منها مع الدول الأكثر تقدماً، منها فيما بينها نتيجة ما تعرضت له من تنمية مشوهة. وهي تحتاج إلى تعاون إقليمي فيما بينها من أجل إحداث تنمية تكاملية، أي تنمية قادرة على تهيئتها للدخول في مراحل متقدمة من التكامل. ونظراً إلى أن التنمية هي في الأساس هاجس قُطري، والعوامل الحاكمة في الخروج من مأزق التخلف هي أساساً داخلية، فإن ما تحتاجه هو تكامل اجتماعي أكثر منه تكاملاً اقتصادياً بالمعنى التقليدي. فمثل هذا التكامل هو الذي يحقق تقارب الرؤى بالنسبة للأهداف التي يجب أن تتوخاها التنمية، وللأدوات التي تسهم في تحقيقها. وهو الذي يبرر تخصيص الموارد وتوزيعها من خلال عمليات التكافل التي تتطلبها التنمية التكاملية، بعيداً عن العلاقات غير المتقابلة بين جانبي الأخذ والعطاء في المعونات. وفي هذا الصدد تكتسب المنطقة العربية ميزة واضحة، ليس فقط من حيث توفر الإمكانيات، بل أيضاً باعتبار التكافل إحدى القيم العربية.

١١ ـ الموقف من تدويل النشاط الإنتاجي

لا يعتبر تدويل النشاط الإنتاجي ظاهرة جديدة، ولكن الجديد هو تغير طبيعة المفردات وموقعها من الأسواق، ورسوخ أقدام عابرات للقوميات. وخلال ربع القرن الأخير تزايد اهتمام البلدان العربية بالمشروعات المشتركة كأداة فاعلة في تحقيق التكامل والتمكين من الاستفادة من الموارد المالية التي توفرت لبعض أجزاء الوطن العربي. بل إن البعض اعتبرها أفضل صيغ التكامل نظراً إلى أنها لا تتأثر باختلاف الأنظمة، كما أنها لا تمس السيادة الوطنية التي ظلت موضع اعتزاز من أطراف عديدة. ويبدو أن تعدد القوميات التي تدخل أطرافاً في المشروعات المشتركة يجعلها أقرب إلى صيغة العابرات، الأمر الذي يدفع البعض إلى تقديمها على أنها أداة تتفق مع روح العصر(١٧). غير أن القضية لا تكمن في الشكل المؤسسي الذي تتخذه العابرات، بل في طرق اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج. يذكر في هذا الصدد أن جماعة الآسيان بعد أن أدركت محدودية جدوى المشروعات المشتركة، بصيغتيها العامة والخاصة، قد انتقلت مؤخراً إلى فكرة التشغيل المشترك الذي يخلق تشابكاً عبر الحدود تتوفر مقومات نجاحه واستمراره. وواضح أن أخذ التجمعات التكاملية بهذا المنهج يصب فيما أطلقنا

---

(١٧) انظر مثلاً: اسماعيل صبري عبد الله، **وحده الأمة العربية: المصير والمسيرة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٧٦ ـ ٨٧.

عليه تنمية تكاملية، فضلاً عن أنه يعزز التدفقات التجارية التي يستمر التباكي على ضعفها بين الدول النامية بعامة، والعربية بخاصة.

١٢ ـ الموقف من قضية التخطيط

وإذا كنا قد أوضحنا مآخذ آليات السوق، وأكدنا ضرورة وجود مكون تنموي في العلاقات الإقليمية، علماً بأن التنمية تعتمد على توجيه مجمل السياسات نحو تحقيقها، وأخذاً في الاعتبار أن الدعوة إلى التخطيط نشأت أساساً استجابة لمتطلبات التنمية، فإن الأمر يستدعي تحديد الموقف من التخطيط، ولا سيما أنه كان أكثر آليات التنمية تعرضاً للهجوم في الآونة الأخيرة. وباعتقادنا أن التطور السريع في المعلوماتية والاتصالات، والذي كان له الفضل في قدرة مراكز عابرات القوميات على رسم استراتيجياتها وتوجيه أنشطة فروعها عبر المناطق والقاعات يتيح فرصة مناسبة لاتباع ما يمكن تسميته «التخطيط التوجيهي»[١٨] (Directive Planning)، ولنقل التخطيط من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي. ولعل انتهاء أجل استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠)، يوفر مناسبة لوضع استراتيجية تنمية عربية مشتركة توفر الأسس لتخطيط التنمية في الأقطار العربية ووضع معالم العمل أمام مؤسسات العمل المشترك. ولعل اتباع المجموعات الإقليمية للدول النامية لمنهج مماثل يفتح الطريق أمام تعاون بناء وتنسيق فعال بين جهودها التنموية والتكاملية.

خامساً: مقارنة بين الطريقين الثالث والرابع

حاولنا أن نعدد أهم المعالم المميزة للطريق الذي نرشحه للدول النامية بوجه خاص، وهو ما ينطوي ضمناً على أنه منهج عام تستطيع كل مجموعة من الدول تطويعه لأوضاعها واحتياجاتها خلال حركة تطورها، تماماً كما رأينا أن الطريق الثالث تعرض لتباين في الممارسات المختلفة، وإن جمعتها مبادىء عامة. وبحكم أن أياً من المنهجين ليس مجرد انتخاب لمنهج للإدارة الاقتصادية أو لتنمية الاقتصادات المعنية، فإنه من الضروري أن تكون لكل طريق أبعاده المجتمعية المختلفة، وإن جرى تناولها بصورة محدودة موجهة في الأساس إلى معالجة قضايا التنمية بمفهومها الواسع وأساسها الاقتصادي. ويتيح لنا هذا الرد على السؤال الذي طرحناه سابقاً عما إذا كان في وسع الدول النامية الاقتداء بالمحاولات التي أجرتها دول متقدمة، رأسمالية في الأساس،

---

(١٨) انظر: محمد محمود الإمام، «حلقة نقاش: التخطيط في ظل اقتصاد السوق،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ١١ (ربيع ١٩٩٨)، ص ١٤٠ ـ ١٥٢. انظر أيضاً: العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ص ٥٩ ـ ٨٣.

للخروج من المآزق التي أفرزتها التجارب السابقة والتطور المستمر في البيئة العالمية. ولهذا الغرض نورد في الجدول رقم (٤ ـ ٣) مقارنة بين الطريقين الثالث والرابع، مع الأخذ في الاعتبار الفروق التي لوحظت بين الاجتهادات المختلفة والتي لخصها الجدول رقم (٤ ـ ٢). ويتناول الجدول رقم (٤ ـ ٣) عدداً من الظواهر المختلفة ضمن الجوانب المختلفة لمناهج إدارة شؤون المجتمع الإنساني. ففي البداية مجموعة تعالج الأسس التي تقوم عليها مقاربة كل من الطريقين، دون ادعاء إكساب أي منهما ثوباً نظرياً، وإن كان هذا لا يزال جهداً مطلوباً. ونؤكد على أهمية الاعتبارات الأساسية الثلاثة الأولى، وهي أننا بصدد طريق يقوم على نظرة نسقية لا تجزيئية لجوانب الحياة الإنسانية تأخذ بفكر مجتمعي شامل بموجب شمولية العملية التنموية ومخاطر الانحصار في معالجة اقتصادوية، وتنطلق من قاعدة اشتراكية بالمفهوم الواسع للكلمة. وتلي ذلك ظواهر الجوانب السياسية والعناصر المكونة للمجتمع بكليته ومكوناته الفردية والفئوية. وتؤكد هذه العناصر تحقيق المشاركة للأفراد والفئات، ولا سيما تلك التي تشكل الغالبية، كنقابات العمال التي تعرض موقعها للتراجع في الطريق الثالث في مواجهة تقدم دور أصحاب الأعمال، بما في ذلك الأفراد الذين يديرون أعمالهم الخاصة. فإذا انتقلنا إلى المجموعة المتعلقة بدور الدولة والقواعد الحاكمة لإدارة الشؤون الاقتصادية، نجد أن الطريق الرابع يؤكد دور دولة لها موقع مجتمعي مرموق بحكم الأخذ بمفهوم الكفاءة المجتمعية الشاملة وعدم الركون إلى الكفاءة الاقتصادية منفردة، بعد أن ثبت أنها تفرز نقائص اجتماعية، بل اقتصادية، وبخاصة البطالة وسوء توزيع الدخل وما ينطوي عليه من اتساع رقعة الفقر. ويترتب على ذلك تغير النظرة إلى التنمية ونقل نطاقها من تطوير البنية الاقتصادية إلى النهوض بالتنظيم المجتمعي، واطرادها من خلال التواصل البشري، مع تسليم قيادتها إلى قطاع عام يتيح قدرات الإبداع بدلاً من المستثمر الفردي الذي يظل له دور مهم، ويؤكد الطريق الرابع على مفهوم العدالة الاجتماعية لا مجرد تكافؤ الفرص، ومن ثم يعامل البعد الاجتماعي على أنه أساس للحركة وليس تصحيح انحرافات حركة ذات أساس اقتصادي. من جهة أخرى هو يعطي التعليم والبحث العلمي بعداً مجتمعياً كما أن المفهوم النسقي يعطي وزناً خاصاً للمنظومة الثقافية وتطويرها ذاتياً بما يحافظ على هوية المجتمع. وبالتالي فإنه لا يجري التسليم بالعولمة والانخراط فيها، بل التصدي لسلبياتها والخروج من قبضة عابرات القوميات التي تشكل أهم أدواتها من خلال إقامة تشابك متكافىء بين الدول النامية. وبينما تنطلق الدول صاحبة الطريق الثالث من بناء علاقاتها الدولية على أساس تحقيق متطلبات أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي، والتخلي عن التفضيلات التي كانت تتيحها للدول النامية لتعرض مشاركة تتحقق فيها المساواة بين الالتزامات رغم تباين القدرات، وتدفع المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى الترويج لتعديل اقتصادي

يهيىء لهذا التغير في العلاقات، فإن الطريق البديل يدعو إلى تحقيق التكافؤ من خلال اعتماد جماعي على النفس.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)
المقارنة بين الطريقين الثالث والرابع

الخصائص	الطريق الثالث	الطريق الرابع
أسلوب التحليل	نماذج تحليلية للعلاقات بين متغيرات	تحليل نسقي لمختلف أوجه الحياة
القاعدة الفكرية	انطلاق من الفكر الاقتصادي	الفكر المجتمعي الشامل
قاعدة النظام	النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي
الإدارة السياسية	تحالفات طبقية في ديمقراطية غربية مع توجه أكبر للناس مباشرة	مشاركة في اتخاذ القرارات في مختلف المستويات
الوطن	وطن منفتح عالمياً	منظور قطري في إطار إقليمي متكافىء
النظرة للفرد	جمع بين حرية التصرف وتقييدها	تحرير الفرد في إطار مجتمعي مترابط
المجتمع المدني	تشجيعه وإشراكه مع السوق والدولة	موقع مناسب من التنظيم المجتمعي
دور النقابات	تراجع عما هيأه اليسار القديم	دور متميز في إدارة شؤون المجتمع
دور الدولة/الحكومة	إعادة هيكلتها وتقليص دورها المباشر	تفويض من المجتمع مع رقابته الفعالة
إدارة الاقتصاد	اعتماد ديناميكية السوق وتشجيع جانب العرض بسياسات غير مباشرة	السيطرة على قوى السوق والأخذ بتخطيط توجيهي
مجال الكفاءة	كفاءة اقتصادية	كفاءة مجتمعية شاملة
مفهوم التنمية	تطوير البنيان الاقتصادي	النهوض بالتنظيم المجتمعي
قيادة التنمية	المستثمر الفرد	قطاع عام يتيح قدرات الإبداع
اطراد التنمية	تركيز على النواحي البيئية	تحقيق التواصل البشري
الرفاهة	إشراك الفرد في تحقيقها لذاته	رفع نوعية الحياة بمختلف أوجهها
الضمان الاجتماعي	مساهمة أساسية من جانب الفرد	تكافل اجتماعي
موقع البعد الاجتماعي	تصحيحي	أصيل
القيم الأساسية	تكافؤ فرص مع مسؤولية الفرد	عدالة اجتماعية يتحمل مسؤوليتها المجتمع
وظيفة التعليم	استثمار بشري يبني القدرات الريادية	خلق المجتمع العلمي وقوى الإبداع
تمويل التعليم	مسؤولية فردية باعتبار العائد له	مسؤولية جماعية
البحث العلمي	تعزيز قدرات البحث للقطاع الخاص	توجيه البحث والتعاون الإقليمي فيه
القاعدة الثقافية	إفراز لنمط الحياة الغربي	الثقافة الذاتية أساس للتعامل مع الأنساق
الموقف من العولمة	الاستجابة لمتطلباتها والمشاركة فيها	التصدي لسلبياتها
عابرات القوميات	تعايش معها وتهيئة ظروف نجاحها	إيجاد تشابك بديل بين الدول النامية
أسس العلاقات الدولية	توفير متطلبات الأمن والاستقرار	تحقيق التكافؤ فيها
العلاقات عبر الأقاليم	إقامة مشاركة بتبادل التفضيلات	بناء قدرة الاعتماد الجماعي على النفس
المؤسسات الدولية	تأييدها في الدعوة لإصلاح اقتصادي	الدفاع تجاهها عن مصالح الدول النامية

خلاصة القول إنه ما زال هناك مجال رحب لتنمية بديلة تستمد الكثير من ملامح التنمية التي نادى بها يوسف صايغ وأقرانه من الكتاب العرب. ولعل الأفكار الواردة في هذه الدراسة تمهد لمزيد من الحوار حول أبعاد الطريق المقترح، يبتعد عن الجدل حول صلاحية أساليب الإصلاح الاقتصادي ومدى الاستسلام لقوى العولمة، ويرتقي بالأبعاد الاجتماعية والبشرية من مجرد كونها أدوات لمعالجة مشاكل يولدها قصور المناهج المتبعة على اختلافها، أو رصداً لمواصفات نوعية مرتفعة عن الحياة دون التناول الجاد لآليات تحقيقها.

القســم الثانــي

التكامل الاقتصادي العربي

(٥)
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتمالات المستقبل

برهان الدجاني(*)

ـ ١ ـ

أعتقد أن لا داعي لحديث عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يبدأ من حيث بدأت، بل إن من الأفضل أن نتبين أمرها من حيث وصلت، مستكشفين الآمال المعلقة على إنجازها، وكذلك الصعوبات والعثرات المحتملة التي قد تعرقل المسيرة لا سمح الله، ومن ثم نوسع النظر، لنواكب الحركات التي قد تتولد عن تطبيقها، والتمددات التي تتجه إليها، استكمالاً لمنطقتها، وبلوغاً إلى مستوى الفائدة العظمى، المتدافعة والمتسارعة بطبيعتها.

فقد أعلنت الانضمام إلى البرنامج التنفيذي خمس عشرة دولة عربية، وأصدرت ثلاث عشرة دولة منها تعليمات إلى نقاط الحدود الجمركية بتطبيق تخفيض بمقدار عشرة بالمئة على السلع العربية المنشأ ونعتبر أن لهذا الإنجاز قيمة رمزية. لأن التخفيض لا يزال في مهده، ولا يتوقع أن تتكشف تأثيرات فورية مهمة له عند هذه النقطة.

ثم إن الدول التي أعلنت انضمامها إلى البرنامج تمثل أكثر من ثمانين بالمئة من كل من التجارة العربية الخارجية والتجارة العربية البينية. وبين الدول المتأخرة في الانضمام دول لها أوضاع ومشاكل كالصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر

(*) الأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية سابقاً. وقد توفاه الله بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٠.

وفلسطين. وهناك دول مهمة لم تتحرك بعد، وهي الجزائر والسودان، واليمن، وهناك من لا عذر له مثل لبنان. أما ليبيا، فإنها تعفي البضائع العربية المنشأ من الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية منذ وقت، وقد اتخذت اللجنة الشعبية العامة قراراً بالموافقة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وعلى ذلك تكون الدول التي اتخذت إجراءات إبلاغ المنافذ الجمركية هي الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والسعودية، وسوريا، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، تضاف إليها ليبيا.

ويمكننا أن نضيف بأن الدول العربية التي أقدمت على الانضمام إلى البرنامج وعلى تطبيق التخفيض الجمركي، إنما فعلت ذلك لأسباب موضوعية، وهي بالتالي جادة في الأمر. وتوصي الخارطة الحالية بأن دولاً مهمة جداً مثل مصر، والعربية السعودية، ومعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا تعاني صعوبة وتستطيع المضي قدماً، بعيداً عن هواجس ووساوس مثل الخوف على نقصان في موارد الخزينة، أو لتحسب من المنافسة في هذا القطاع أو ذاك، بل هي مدركة تماماً بأن فوائد المنطقة الحرة تعلو كثيراً على كل هذه الاعتبارات، وذلك لأن هذه الدول قد بلغت مرحلة النضج التصديري، وباتت ترى في توسيع الأسواق هدفاً أساسياً من أجل تضخيم مسارات التنمية الاقتصادية.

ـ ٢ ـ

من السابق لأوانه الركون إلى الظن بأن الأمر قد ثبت، وأنه سيمضي قدماً في مساره وفق منطقه الذاتي. فالإنسان العربي يعاني إحباطاً هائلاً لم يتوصل إليه إلا نتيجة الخيبات المستمرة التي أفصحت عنها التجربة العربية، والتي أصبحت لها نماذج معروفة تنساب فيها. فمن هذه النماذج وضع مشروع يحمل عنواناً براقاً يتناغم مع آمال الأمة العربية في «إزالة العوائق والحواجز» وفي بناء تكتل اقتصادي عربي قومي يقف إلى جانب التكتلات الاقتصادية الكبرى، وفي فتح الباب الكبير للتنمية الاقتصادية، وصولاً إلى وحدة عربية تشكل الهدف الكبير والحلم الأعظم، مع تضمين المشروع عنصراً سالباً يفرغه من كل معنى ومضمون ويضعه في مأزق التناقض الذاتي الذي لا يلبث أن يقضي عليه.

فالبرنامج التنفيذي جاء مستنداً إلى اتفاقية تيسير وتنمية التجارة البينية العربية، التي نصت على إعفاء التجارة البينية العربية من القيود غير الجمركية، وعلى تحرير السلع الزراعية والحيوانية والأولية من الرسوم الجمركية أيضاً. لكن دولاً عربية تقدمت على الفور بطلب استثناءات من كامل البرنامج والاتفاقية المستندية تحت عنوانين أحدهما

الرزنامة الزراعية والثاني الاستثناءات. وهذه الاستثناءات على ثلاثة أنواع، هي الاستمرار في تطبيق القيود الساري العمل بها، والتوسع في هذه القيود بإضافة سلع جديدة إليها، والإحجام عن تخفيض ١٠ بالمئة من الرسوم لسلع محددة. وقابلتها دول أخرى بمبدأ المعاملة بالمثل. وبما أن طلبات الاستثناءات ما زالت تتوالى وتتسع، فقد تقرر أن يحسم الأمر في قوائم متفق عليها في مسلسل اجتماعات اللجان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٩٩. وقد قيل في تبرير الرزنامة الزراعية عن الاستثناءات بأنها ستنتهي بموجب البرنامج التنفيذي في نهاية السنوات العشر. ولكن حتى لو سلمنا بأن عشر سنوات ليست دهراً، فإننا لا نستطيع أن نسلم بأن دول الاستثناء ستلتزم بهذا الأجل. بل قد تطلب تمديده استثناء، أو قد تطلب التفاوض مجدداً على استثناءات ورزنامات. وفي هذا الخضم تضيع الصدقية. والصدقية ضرورية جداً لبناء الثقة التي تستجلب الاستثمارات وتستعيدها من الخارج لتوظيفها في ما سيصبح سوقاً عربية واحدة كبرى.

وما دمنا بصدد الصدقية، فإن من الضروري أن يسعى العرب لاستعادة ما فقدوه وأضاعوه من قدرات. مثلاً، فإن العراق بادر، من منطلق قومي، إلى تطبيق البرنامج، وأبلغ المنافذ الجمركية بذلك. ولكن العراق محاصر، وليس لديه الآن ما يصدره. وإذاً، يبدو تخفيضه وكأنه من جانب واحد في معادلة يعطي فيها ولا يأخذ مقابلاً، رغم أنه يشكل سوقاً مهمة لعملية اجتذاب واستعادة الاستثمارات. إن الذي نفهمه هو أن العرب إذ يقدمون على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يريدون أيضاً تفعيلها إلى أقصى درجة ممكنة. وليبيا محاصرة والسودان محاصر، وتلك عوامل خارجية تعمل على إفراغ منطقة التجارة الحرة من جانب مهم من الآمال والزخم المتوقعين منها.

عند هذه النقطة باستطاعتنا الدخول في فذلكات نظرية، لكنها مهمة وستبرز لاحقاً واحدة منها تلو الأخرى، ومن الأفضل أن نفكر بها منذ الآن.

فأولاً هناك اللاتكافؤ بين تخفيضات جمركية وتخفيضات. عندما يكون الجدار الجمركي ٤ بالمئة مثلاً، فإن تخفيض ١٠ بالمئة من الرسوم الجمركية لا يعني شيئاً. بل حتى تخفيض ١٠٠ بالمئة. وبالمقابل عندما يكون الجدار الجمركي في حدود ٥٠ بالمئة فإن التخفيض ـ نزولاً إلى الصفر ـ يعني شيئاً كثيراً. ولا بد في النتيجة من نوع من التوازن بين ما يستفاد به ـ أو يضحى به. وهذا وحده كاف لأن يدفع إلى التدارس الفوري في إحداث جدار جمركي موحد تجاه الخارج، لكن هنالك أسباباً أخرى كثيرة أهمها أثر المنطقة في الاستثمار.

وليست الحكومات وحدها صاحبة مصلحة في الأمر ـ ولو لناحية حساب

إيرادات الخزينة - بل إن مشاريع قائمة كثيرة سوف تجد نفسها في خضم منافسات لم تتعود عليها وستجأر بطلب استثنائها وإبعاد المنافسة عنها. وثمة رأي يؤكده رجال الأعمال العرب في مؤتمراتهم المتنوعة بضرورة المضي في تطبيق حرية التجارة البينية. لكن عندما يمس الأمر وضع أحد منهم، فإن عليهم أن يقرروا، هل سيعفون - من خلال مؤسساتهم من غرف تجارية وصناعية وزراعية واتحادات، ونقابات، وجمعية - إلى جانب الاستثناء نصرة لزميل، أم إلى جانب حرية التجارة، وبالتالي حرية المنافسة، نصرة للاقتصاد القومي وللمستقبل الاقتصادي العربي؟

- ٣ -

وهذا يصل بنا إلى موضوع المنافسة - ما له وما عليه - إذ إن كثيراً من الصناعات العربية نشأت في الأصل على مبدأ إحلال المستوردات، وراء ستارة الحماية الجمركية، أو الإدارية، أو كلتيهما. وقد ظل مبدأ الحماية للصناعات الناشئة مقبولاً، مع التحفظ بأن يقر لمدة محدودة من الزمن. لكن هذه المدد المحدودة طالت، وركنت الصناعات المحمية إلى الحماية التي تنالها، فتباطأت في تحسين منتوجها وأكلافها، ولم تحول إلى المستهلك نصيباً من التسهيلات التي تنالها. لكن بقي قدر من المنافسة الداخلية يثير قدراً من المنافسة والتحفيز. ثم جاء التأميم ليزيل كل أثر للمنافسة. ويسود الأوساط الاقتصادية قدر من الخوف من المنافسة، ولذلك فإن مشاريع كثيرة تبادر فوراً إلى رفض تعريضها لمنافسة خارجية أو حتى داخلية إذا أمكن. ولا بد لنا من الإقرار، والإدراك، بأن المنافسة لا بد من أن تحدث آثاراً - متفاوتة - في المنشآت. وتتطلب مواجهتها جهداً ذاتياً، وجهداً مجتمعياً. ولكن لا بد من الإقرار بأن منشآت سوف يتحسن وضعها، وأخرى سيسوء وضعها، وأخرى ستنهار. والمهم أن توضع المسألة في باب المشاكل والقضايا، لا في باب العثرات، في باب التحدي، لا في باب النكوص. إذ علينا في النتيجة، الركون إلى أن الحسابات الصحيحة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا يمكن أن تبنى على أساس فرادي للمنشآت، بل لا بد أن تبنى على أساس الحساب المجموعي للمكاسب والتضحيات بالنسبة للاقتصاد الوطني بأكمله، وفي كل قطاعاته، وعلى أساس حساب التغيرات المتوقعة في الأجل المتوسط والبعيد، إلى جانب التعويض المحتمل بأشكال شتى.

ثم إنه لا يجوز أن يقتصر تحرير التجارة على السلع. هنالك قطاع النقل، الحاسم الأثر في صدقية التدفق. وللنقل بالعبور قصة عربية شائكة، ما زالت بغير حل وإن حصل تقدم بشأنها في بعض البلاد. الحدود يجب أن تظل مفتوحة طيلة أيام الأسبوع، وطيلة ساعات الليل والنهار - إذا أردنا تدفقاً للبضائع. وللتفتيش وسائل وتجهيزات حديثة يجب أن يستعاض بها من وسائل التفريغ. ولا بد أن تجري العمليات بسرعة

وبخاصة بالنسبة للبضاعة القابلة للتلف. ومن الضروري أن لا يخضع مرور البضاعة للتقلبات العابرة في علاقات الدول، ولا للأمزجة الخاصة للقائمين عليها. ولنتذكر أن معظم التدفق في التجارة البينية العربية، يجري بواسطة النقل البري، بينما يجري تدفق معظم السلع الأجنبية عبر النقل البحري. وشتان ما بين معاملة النقل البري والنقل البحري. إذ بالنسبة لهذا الأخير، حلت جميع المشاكل المتعلقة بتأخير تفريغ السفن واتسعت الموانئ وانتظمت أعمالها وتجهيزاتها ومستودعاتها. وهذا وحده يعطي تدفق السلع الأجنبية مزية قد تفوق مزية الإعفاء الجمركي التي قد تحققها منطقة التجارة الحرة.

وإلى جانب النقل هنالك تعقيدات إدارية. شهادة المنشأ وكيفية إصدارها، وإجراء أي تعديل أو تصحيح فيها. الملصقات التي تشهر البضاعة، وهل توضع على كل قطعة أم على كل علبة أم على كل حاوية الخ... البيان الجمركي. هذه أصبح بالإمكان إدارتها من دون أوراق ـ على الحاسوب ـ بما يؤمن السرعة والمرونة. لكن الأساليب الحديثة لم تطبق عندنا. ومن يدري فقد تطبق قريباً في الموانئ، وتتأخر بالنسبة للمنافذ البرية.

وهناك مشكلة التأشيرات.

وراء هذه القضايا حالة نفسية عربية تتلخص بأن كل ما هو عربي مشبوه. السلعة مشبوهة، والشاحنة مشبوهة، والسائق أو المسافر مشبوه، والإجراءات موضوعة كلها للتثبت أو للعرقلة. ولا نود أن نجادل في الأمر، بل يكفي أن نشير إلى أن وزراء الداخلية العرب قد طوروا تعاونهم بحيث أصبح قطاعهم أكثر القطاعات كفاءة في العمل العربي المشترك. وبوسعهم أن يطبقوا نظاماً ـ كالنظام المطبق في أوروبا مثلاً ـ بحيث تكون المراقبة غير معرقلة، وغير منظورة، وغير متدخلة، إلا حين تبرز المؤشرات التي تثير الشبهة. وقد تبدو على زر ضوء أحمر في غرفة لا تخطر بالبال.

لا داعي للتوسع بهذه القضايا ـ وما أكثرها ـ ولم نتطرق إليها إلا لأملنا في نزع أشواكها من طريق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ـ ٤ ـ

منظمة عربية للتجارة: غني عن القول بأن المنطقة في حاجة إلى تعريف دقيق لمنشأ البضاعة.. إلى تعاون من كل الأقطار بالأمانة في إعطاء شهادة المنشأ.. إلى نظام مراقبة، ومحاسبة، وربما معاقبة للمخالفات. قيل بأننا في حاجة إلى منطقة تديرها وتباشر أمورها، لكن البلدان العربية اتخذت قراراً بعدم إنشاء منظمات جديدة. قيل بأن بالإمكان توسيع الإدارة الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتفي

بهذا الغرض. لكن التوسيع يحتاج إلى مخصصات وقد اتخذت البلدان العربية قراراً بعدم رصد مخصصات جديدة. قيل بأن الأمر يستدعي، إذاً، ترشيد جهاز الأمانة العامة بأكمله. ولكن من يعلق الترشيد.

ولننتقل الآن إلى الأفق الأوسع. ما الذي ننتظره من هذه المنطقة؟ وما الذي نتأمله؟

باختصار، إن أولى فوائد هذه المنطقة أنها توفر لنا ستارة تحمينا من عولمة التجارة العالمية بموجب نظام منظمة التجارة العالمية (WTO). فالتكتل الاقتصادي ـ الذي تعتبر مناطق التجارة الحرة أدنى درجاته ـ مقبول لدى منظمة التجارة العالمية. ومن يمن الطالع أن لها الحق بالتأكد من أن المنطقة موجودة ومطبقة بالفعل، لتمنحها التسهيلات المستحقة لها. ونتصور أنها ستحشر أنفها في أمور التجارة البينية العربية، مثلما يفعل صندوق النقد الدولي بالنسبة لأدائنا الاقتصادي. والمفترض أن هذين التحشرين هما لمصلحتنا.

ومن المألوف نظرياً أن توسيع السوق يؤدي إلى توسيع حجم المنشآت وإفادتها من تخفيضات الحجم في الكلفة. ولا بد أن يجري إحلال التجارة من جانب تدفقات أجنبية إلى جانب تدفقات بينية. لكن الأهم هو الأثر المنتظر في الاستثمارات، الوطنية، والبينية، والأجنبية. والاستثمارات تأتي بالتقانيات، وترفع مستوى الناتج القومي، وتزيد من أهمية المنطقة اقتصادياً، وسياسياً.

ولا بد لنا من نظرة أكثر مرونة نحو الاستثمارات الأجنبية التي كنا نعتبرها ضرباً من الضريبة الاستعمارية. لكن حكايتنا مع النفط أظهرت أن الاستعمار بيده أدوات أمضى كثيراً من الاستثمار. فالاستثمار قد نتقاسم فوائده معه بصيغة أو بأخرى. أما وسائل التحكم الأخرى ـ كتحكمه الحالي في النفط ـ فتعود كلها فوائد عليه، وأضراراً علينا.

هنالك اقتناع لدى الناس بأن الاقتصاد هو المحرك لكل شيء ـ بما في ذلك السياسة. وهو كذلك. وبوسعنا، نحن الذين آمنا بالأمة العربية أمة واحدة، ولم نجد سبيلاً لتوحيدها، بل وجدناها في نهاية المطاف تتبعثر أمماً، تسعى كل منها لمصلحة ذاتها على حساب مصلحة أخيها وأختها، نعتقد أننا وقد وجدنا أخيراً طريقاً لتقريب هذه الأمة، بشكل مقبول لديها جميعاً، ومفيداً لها جميعاً. وعسى أن تتدافع حركاته بتصاعد أكبر. وعندها تصبح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هي ذات التضامن الذي فقدناه وفقدنا أنفسنا. ومن يدري إن أصبحت بعد ذلك هي ذات الوحدة العربية القومية الكبرى؟

(٦)
العمل الاقتصادي العربي المشترك
بين الطموح والواقع

سميح مسعود(*)

مقدمـة

من المسلم به أن البلدان العربية قد اهتمت طيلة العقود الخمسة الماضية بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، وترتب على اهتمامها هذا توجهات ومنطلقات كثيرة، ساهمت في ظهور طروحات نظرية، وقرارات تنفيذية، واتفاقات جماعية، تجسدت في كثير من الأحيان بإنشاء مؤسسات ومنظمات إقليمية في مختلف المجالات.

والعمل الاقتصادي العربي المشترك باعتباره حالة تاريخية، مر بفترات كثيرة اشتملت على مجموعة كبيرة من الآليات والصيغ والمناهج، تشكلت بمفاهيم ومضامين متنوعة، استخدمت لإرساء قواعد أساسية لمستقبل عربي أفضل، تكون فيه البلدان العربية قوة اقتصادية إقليمية متعاونة فيما بينها، تمارس أساليب التنمية المستقلة، وتعمل على توثيق أواصر العلاقات الاقتصادية فيما بينها وصولاً إلى الوحدة العربية.

وحري بنا الآن ونحن على أعتاب المشهد الأول من القرن الحادي والعشرين أن نتساءل: ما هو طموح العمل الاقتصادي العربي المشترك؟ وماذا حقق هذا الطموح في الواقع من إنجازات، وما هي مثالبه ومعوقاته؟ وإلى أين يتجه في المرحلة القادمة؟

الطمـوح

من البيّن أن العمل الاقتصادي العربي المشترك كان محكوماً دوماً برؤية وحدوية،

(*) مستشار اقتصادي.

تدفعها أحلام تعبر عن نبض الجماهير، وطموحاتها ومصالحها ونزوعها إلى تحقيق تعاون أكبر بين البلدان العربية، مما جعله يمثل طموحاً عربياً كبيراً، نظر إليه أصحاب المدرسة الواقعية بأنه يحمل في طياته توجهاً حركياً، يمكن من خلاله نشوء أوضاع اقتصادية تكاملية جديدة على امتداد الدول العربية، تتجاوز حجم الدولة القطرية، وتساهم في مواجهة الحواجز التي تباعد بين البلدان العربية، وتساعد بالتالي على إرساء دعائم مصالح مشتركة وحدوية فيما بينها بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسية.

وإذا كان المجال لا يتسع هنا للخوض بتوسع في الجهود والمناهج والآليات التي اتبعت لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، فإنني أكتفي بإعطاء إشارات سريعة لحقائق أساسية من منظور السياق التاريخي لثلاث فترات مر بها العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أولاها تقع بين عامي ١٩٤٥ و١٩٨٠، وتبدأ **ثانيتها** بمؤتمر قمة عمان في عام ١٩٨٠، وتبدأ الثالثة بإقرار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوائل عام ١٩٩٧.

وكما هو معروف، شهدت الفترة الأولى حركة دعت إلى تجميع الدول العربية في صيغ للتعاون والتكامل الاقتصادي، من أبرزها ما تمخض عن جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها واتحاداتها من اتفاقيات وآليات متعددة، في مجالات اقتصادية كثيرة كالتجارة والإنتاج والاستثمار[١].

ومن أجل التذكير ليس إلا، تم في خلال هذه الفترة إبرام «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية» التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٧/٦/١٩٥٠. ونصت مادتها السابعة على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، بهدف النهوض باقتصاداتها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي، وتنسيق وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف. كما نصت مادتها الثامنة على إنشاء «مجلس اقتصادي»[٢] أصدر ١٣٨١ قراراً منذ إنشائه وحتى

---

(١) لمزيد من الاطلاع على الاتفاقيات والقرارات التي صدرت في هذا المجال، يمكن الرجوع إلى محاضر الاجتماعات المتعاقبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقارير الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(٢) نصت المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية على أن يكون هذا المجلس من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية (أو من يمثلونهم) لكي يقترح على الحكومات (وليس على مجلس الجامعة) ما يراه كفيلاً بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي ما بين الدول العربية، وبدأ نشاطه في نهاية عام ١٩٥٣ وأصبح اسمه في عام ١٩٧٧ «المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي» بعد تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك، وأصبحت له أيضاً وظائف تخطيطية =

دورته العادية الرابعة والستين المنعقدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، استهدفت تحقيق أقصى حد من التطوير للعلاقات الاقتصادية العربية.

وإزاء اهتمام البلدان العربية المبكر بالمنهج التجاري كوسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، صادق المجلس الاقتصادي خلال هذه الفترة في عام ١٩٥٣ على «اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية»، كما أقر مجلس جامعة الدول العربية في العام نفسه «اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية»، وأقر المجلس الاقتصادي في عام ١٩٥٧ «اتفاقية الوحدة الاقتصادية» بين دول الجامعة العربية، وذلك في محاولة منه لتوفير آلية قادرة على دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، لم تكن متوفرة في الاتفاقيات التي أقرها من قبل، كما أقر أيضاً في العام نفسه إنشاء «مجلس الوحدة العربية»[٣] الذي بذل جهوداً لتنفيذ «اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري» السابق ذكرها. وأصدر قراره في عام ١٩٦٤ الخاص بإنشاء «السوق العربية المشتركة» التي استهدفت تحرير السلع التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في السوق من الرسوم الجمركية وغيرها من القيود النقدية والإدارية، كما سعت إلى حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام، وممارسة النشاط الاقتصادي.

وغني عن البيان أن أحداث هذه الفترة التاريخية من مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، لم تتوقف عند إصدار الاتفاقيات فحسب، بل تتالت وتواصلت أحداثها في سياق تطورات كثيرة ومتنوعة ارتبطت بالطفرة النفطية التي أعقبت تصحيح أسعار النفط في عام ١٩٧٣، وترسخت في ظاهرتين مهمتين هما: المشروعات العربية المشتركة، ومجموعة المؤسسات المالية العربية الوطنية والإقليمية. وقد ركزت الظاهرة الأولى على توسيع القاعدة الإنتاجية العربية وزيادة إمكانات التجارة البينية العربية، واستهدفت الظاهرة الثانية تمويل المشاريع الاقتصادية العربية ذات الطابع الاستثماري بقروض ميسرة من خلال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي[٤] بما

= وتقييمية وتنسيقية وتنظيمية بما في ذلك الإشراف المباشر على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها والتعاون والتنسيق معها، والموافقة على إنشاء أية منظمة جديدة.

(٣) نصت مادتها الثالثة على إنشاء هذا المجلس، من أجل تدبير الأداة اللازمة لتنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

(٤) أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية إنشائه في عام ١٩٦٨، وباشر أعماله في عام ١٩٧٤، وبلغ رأسماله المكتتب به والمدفوع في نهاية عام ١٩٩٨، نحو ٦٦٣,٠٤ مليون دينار كويتي، كما بلغت موارده المالية ١٧٤٧,٨٣ مليون دينار كويتي.

يساعد على دعم تنمية البلدان العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وإنجاز المشاريع ذات الصبغة المشتركة التي تهدف إلى تحقيق التكامل العربي. كما استهدفت أيضاً تقديم قروض لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول العربية من خلال صندوق النقد العربي[٥] بما يساعد على إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع البلدان العربية، وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها، إضافة إلى توفير الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين البلدان العربية من خلال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[٦] وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار، وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، بما يساعد على تشجيع انتقال رؤوس الأموال عبر البلدان العربية، وتنمية وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

وعلينا في هذا السياق أن لا نغفل الصناديق العربية القطرية ذات التوجه الإنمائي العربي الفعال التي أنشأتها في هذه الفترة بعض الدول العربية المصدرة للنفط، وتنامت خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات، وأصبحت عنصراً فاعلاً في «العون الإنمائي العربي» الذي يمثل صورة مهمة من صور العمل الاقتصادي العربي المشترك، لما تقدمه من قروض ميسرة ومنح ومساعدات وإعانات للدول العربية، وهذه الصناديق هي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٩٦١) وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٤) والصندوق السعودي للتنمية (١٩٧٥).

ولا شك في أن أول محاولة جادة لربط النفط العربي بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، قد بدأت بالكويت بإنشاء أول جهاز مؤسس بموارد نفطية لدعم التعاون الاقتصادي العربي، وهو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية[٧]، الذي لم يكن إنشاؤه، كما أشار إلى ذلك تقريره السنوي الأول، وليد ظرف عابر ينتهي بانتهائه،

---

(٥) أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية إنشائه في نهاية عام ١٩٧٥، والتي دخلت حيز التنفيذ في شباط/فبراير من عام ١٩٧٧، وبلغ رأسماله المدفوع في نهاية عام ١٩٩٨ نحو ٣٢٤ مليون دينار عربي حسابي، وإجمالي رأسماله المدفوع واحتياطياته نحو ٦٥١ مليون دينار عربي حسابي.

(٦) باشرت أعمالها في عام ١٩٧٥، وقد اختصت في البداية بضمان الاستثمار، ثم قامت بعد ذلك بتوسيع نطاق الضمانات التي تقدمها لتشمل ضمان ائتمان الصادرات العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية داخل الوطن العربي، وقد بلغ رأسمال المؤسسة المدفوع في نهاية عام ١٩٩٨ نحو ٢٤,٧ مليون دينار كويتي، وإجمالي مواردها نحو ٦٦ مليون دينار كويتي.

(٧) بدأ عند إنشائه برأسمال ٥٠ مليون دينار كويتي، وتم زيادة رأسماله بعد ذلك حتى أصبح في الوقت الحاضر ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي، واتسعت دائرة نشاطه في عام ١٩٧٤ إلى مختلف دول العالم الثالث.

إنما هو تعبير مجسم لشعور حقيقي فياض لدور الكويت في المساهمة في دفع عجلة التقدم في البلدان العربية.

أما الفترة الثانية من مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك فقد بدأت برأينا بمؤتمر قمة عمان الاقتصادية التي عقدت عام ١٩٨٠، واستهدفت دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك للأمام والتغلب على أوجه القصور التي رافقته في الفترة السابقة، وذلك من خلال أربع وثائق مهمة، أعدها مجموعة من خيرة الاقتصاديين العرب، وأقرها المؤتمر وهي: وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي، وعقد التنمية العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية التي نصت على مبدأ المواطنة الاقتصادية، بمعاملة المستثمر العربي مهما كانت جنسيته بالأحكام نفسها التي تسري في أي قطر على مواطنيه.

وتنفيذاً لتوجيهات قمة عمان بإعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية القائمة وتطويرها، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط/فبراير ١٩٨١ «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» التي تضمنت تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقاً لتحرير كامل لبعضها، وتخفيض تدريجي للبعض الآخر.

ولا بد لنا في هذا السياق من لفت النظر إلى أن الوثائق الأربع التي أقرتها قمة عمان قد أتت بمجموعة من المبادئ والأسس التي دخلت في الأدبيات الاقتصادية العربية لأول مرة، وضمن هذه المبادئ طالبت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي[٨] المشترك بإقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة، ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التطور والتحرر لأقطاره. وأكدت في الوقت نفسه أن آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها على طريق التكامل، وإنما تتعداها إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي.

كذلك طالبت في إطار أولوياتها بإقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ينشغل بتحضير خطة للتنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، ويتمتع بحد أدنى متزايد

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها... أهدافها... أولوياتها... برامجها... آلياتها**، وثائق اقتصادية؛ رقم ١ (تونس: [الجامعة]، ١٩٨٢).

من الإلزامية يغطي على الأقل العمل العربي المشترك، ويكون تأشيرياً بالنسبة لما عدا ذلك تستوحيه الأقطار العربية في تحضير خططها تحقيقاً للتناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي[9]، وتمكيناً لها من الاستفادة من التنظيم القومي للاقتصادي العربي، على أن يكون العمل التخطيطي مستمراً في شكل خطط خمسية تبدأ في عام ١٩٨١، وأن يوجه نحو إقامة البنى الأساسية اللازمة لتحقيق التكامل الإنمائي، وتكوين القدرة التقانية العربية، وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

وقد أسفرت الجهود التي بذلت من قبل خبراء المجلس الاقتصادي في بادئ الأمر إلى تحديد الموارد لأول خطة خمسية بمبلغ ٦٢ مليار دولار أمريكي، ثم جرى اقتراح تخفيضها إلى ١٥ مليار دولار أمريكي، ومن ثم صادقت قمة عمان على تخصيص مبلغ ٥ مليارات دولار أمريكي لتمويل عقد التنمية بمعدل ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً.

ومن المبادئ الأخرى التي تستحق الذكر في هذا السياق ما نص عليه ميثاق العمل الاقتصادي القومي[10] بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية، وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، إضافة إلى الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية، بمعاملة رأس المال والعمل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل قطر عربي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما.

وإذا انتقلنا الآن إلى المرحلة الثالثة من مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، نرى بأنها تبدأ بإقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج التنفيذي لتفعيل «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية»[11] في شباط/فبراير ١٩٩٧، بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداء من ١/١/١٩٩٨، واعتماد الرسوم والضرائب الجمركية السارية في كل دولة عربية في هذا التاريخ، مع البدء في تخفيضها تدريجياً بنسب سنوية بواقع ١٠ بالمئة، على أن تزال كافة الرسوم والضرائب الجمركية بانتهاء فترة العشر سنوات في ٣١/١٢/٢٠٠٧. ولا

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) **ميثاق العمل الاقتصادي القومي: مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية** ([د. م.]: جامعة الدول العربية، ١٩٨٠).

(١١) ارتأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تشكل هذه الاتفاقية إطاراً قانونياً لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتفادي وضع اتفاقية جديدة تحتاج إلى وقت طويل لإعدادها والمصادقة عليها من الأجهزة الدستورية، ولأن المادة السادسة من هذه الاتفاقية تتيح إنشاء منطقة حرة بين البلدان العربية، إضافة إلى أن المادة الثامنة تذهب إلى أبعد من هذا وتتيح حتى إنشاء اتحاد جمركي.

يمنع ذلك من أن تعمل أي دولة على التخفيض بنسب أكبر أو منح دول معينة تخفيضات بنسب أعلى إذا ما رغبت في ذلك.

إضافة إلى ذلك، نصت العناصر الرئيسية لهذا البرنامج على معاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية، وعدم إخضاع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى مهما يكن، ومراعاة الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج، وكذلك منح معاملة تفضيلية للبلدان العربية الأقل نمواً، على أن تحدد البلدان المعنية طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة، إضافة إلى تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة[(١٢)].

وإذا لم تكن من مهمة هذه الورقة أن تؤرخ لهذه الفترة من مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، لكونها حديثة العهد، فإن من مهمتها أن تلفت النظر إلى أن عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الوقت الحاضر، قد بلغ تسع عشرة دولة، وأن أربع عشرة دولة منها اتخذت إجراءات التنفيذ الخاصة بإيداع هيكل التعرفة الجمركية، وإيداع التوجيهات الكتابية الصادرة إلى المنافذ الجمركية، وقامت بتطبيق التخفيض السنوي على الرسوم الجمركية الذي بلغ ٣٠ بالمئة مع بداية عام ٢٠٠٠[(١٣)].

الواقع

تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة مؤداها أن العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يكلل بالنجاح المطلوب، وانه قد تراجع وضعف، أمام المصاعب والعراقيل التي واجهته طيلة مسيرته على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي.

وعلى الرغم من صحة هذه النتيجة والتباين الكبير بين الآمال والطموحات الوحدوية المرجوة، والواقع العربي المعاصر، فإنه يجب عدم إغفال إنجازات بعض تفريعات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي وإن كانت محدودة، فإنها مميزة ومهمة

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩).

(١٣) بيّن برنامج تمويل التجارة العربية في تقريره السنوي لعام ١٩٩٨ أن الشركات العربية قد أخذت تستفيد من هذه التخفيضات الجمركية منذ بدء تطبيقها.

ولها بصماتها على جوانب كثيرة من حركة التعاون الاقتصادي العربي، كما لها انعكاساتها الإيجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

ولهذا نعتقد بأنه لتحديد الواقع الموضوعي للعمل الاقتصادي العربي المشترك فإنه لا بد من النظر بعناية إلى كل مظاهر إخفاقه ونجاحه، ولأن نطاق البحث لا يتسع لإجراء تحليل موسع لها، فسوف نكتفي بإبراز أهم سماتها الرئيسية.

وبداية يمكننا إيجاز مظاهر الإخفاق، بعدم تطبيق الاتفاقيات والقرارات التي تم اتخاذها، والتي تواصل التأكيد على ضرورة المباشرة بتطبيقها طيلة العقود الخمسة الماضية، وهكذا ظل التكامل الاقتصادي المنشود حلماً من دون تطبيق، ولم تنجح كل الجهود التي بذلت بتحرير التبادل التجاري بين البلدان العربية، وإنشاء سوق عربية مشتركة، ولم يتم تحقيق التنمية الشاملة، المترابطة والقائمة على التكامل التي نصت عليها قواعد وأحكام استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولم يتم الأخذ بالخطة القومية، كما لم تنجح الاتفاقيات الجماعية بحل مشاكل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وحل مشاكل انتقال القوى العاملة، مما أدى إلى استفحال التجزئة والانكفاء القطري، واستمرار كل قطر عربي بتعبئة جهوده وتحقيق ذاته ولمصالحه وآماله بعيداً عن مسار العمل الاقتصادي المشترك.

ولعل أهم مثال لا بد من ذكره في هذا السياق عن واقع الانقسام الاقتصادي الذي تعيشه البلدان العربية وعدم تكاملها، ما تكشفه الإحصاءات عن تدني الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية، إذ ظلت طيلة العقود الماضية محدودة، تتراوح بين ٧ بالمئة و١٠ بالمئة من التجارة الخارجية الكلية للبلدان العربية، وتتركز في عدد قليل من الشركاء التجاريين، تلعب العلاقات السياسية الثنائية دوراً مهماً في تحديدهم. وهكذا تشير البيانات الإحصائية على سبيل المثال إلى أن الصادرات البينية لأي دولة عربية تتركز في أسواق أربع دول عربية في أكثر الأحيان، يضاف إلى هذا محدودية السلع التصديرية في التجارة العربية البينية، واحتلال النفط ومشتقاته أعلى حصة في الصادرات البينية تصل إلى ٤٠ بالمئة من مجمل الصادرات البينية.

وهنا لا بد من تبيان الأسباب التي أدت إلى إخفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك في تحقيق أهدافه المرجوة، وهي كثيرة منها ما يرجع إلى عدم واقعية القرارات والاتفاقيات، واختيار مناهج وصيغ وآليات[١٤] لا تتوفر لها المقومات اللازمة للتنفيذ

---

(١٤) مثال ذلك الآلية التي عهد إليها بمهمة متابعة وتنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهي لجنة المفاوضات التجارية، التي كان من المفترض بحسب مراجع جامعة الدول العربية أن تتكون من خبراء متخصصين في الدول العربية الأعضاء، ولكنها تكونت في الغالب من العاملين في السفارات العربية في مقر جامعة الدول العربية، ولم يكن لدى معظمهم الخلفية الكافية والصلاحيات من دولهم للاتفاق حول الموضوعات التي تبحثها اللجنة. إضافة إلى أن المفاوضات التجارية في إطار هذه =

والنجاح، بما فيها قرار السوق العربية المشتركة الذي كان يفتقر إلى الإدراك العميق لطبيعتها وأهدافها والتزاماتها ومعوقاتها[١٥]، إضافة إلى عدم تقيد البلدان العربية بالقرارات والاتفاقيات والمبادئ التي اتخذت في مجال العمل الاقتصادي المشترك، وعدم رغبتها بتحييد العلاقات الاقتصادية العربية وأبعادها عن الخلافات السياسية، مما زاد من الانعكاسات السلبية للتقلبات الكثيرة في العلاقات السياسية بين البلدان العربية على فاعلية واستقرار العمل العربي المشترك في مجمله، وعلى التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بوجه خاص.

ويمكننا مضاعفة الأمثلة على هذه المعوقات هنا من واقع تجربة تنمية التجارة والمبادلات بين البلدان العربية التي ترددها معظم الأدبيات العربية، ويمكننا بشيء من التبسيط للأمور إجمالها بانخفاض مرونة عرض السلع العربية القابلة للتجارة وتركزها في إنتاج السلع الأساسية، وقلة الإنتاج العربي وتخلفه، وقلة تنوعه، وتشابه أنماطه وتقارب تكاليفه في البلدان المتعاقدة، وعدم رغبة هذه البلدان في التنازل عن حماية صناعتها، واهتمامها الزائد بالرسوم الجمركية لإيرادات موازناتها، إضافة إلى تعقيدات إجراءات الحدود والتخليص والترانزيت ما بين البلدان العربية، والاختلاف في نظم التجارة الخارجية، واختلاف قوانين الاستيراد والتصدير واختلاف الكثير من الإجراءات والسياسات التجارية الأخرى التي عملت على عدم دفع وتنمية التجارة العربية البينية.

والآن، إذا اتجهنا إلى تبيان إنجازات العمل الاقتصادي العربي المشترك، نجد أنها على محدوديتها مهمة ومميزة، تبرز في المجالين التاليين:

= اللجنة قد تركزت حول قوائم سلعية محددة، ولم يكن أسلوب التفاوض مرناً حول تحرير هذه السلع من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى، وتبنت اللجنة أسلوب الإعفاء الكامل وليس الإعفاء التدريجي، الذي هو الأسلوب الأفضل، مما قلل من أهمية نتائج مفاوضات اللجنة طيلة عشر سنوات، وحصرها في عشرين سلعة معظمها يتم تداولها بأقل قدر من القيود، وليس لتحريرها أية أهمية في دفع مسيرة التجارة العربية البينية.

(١٥) تبين مراجع جامعة الدول العربية بأن مشروع إنشاء السوق العربية المشتركة مثل طموحاً اقتصادياً عربياً استمد من قوة المد القومي خلال تلك المرحلة التاريخية وغير مرتبط بالتعامل على أرض الواقع، إذ انه كان من الصعب تحقيق هذا الطموح في ظل التباين بين الأنظمة الاقتصادية في الدول الأعضاء، وتفاوت معدلات التنمية والنمو بينها من دون أن يكون هنالك عمل صادق وجاد لتوفير مستلزمات هذه السوق، ومن ذلك قبول مبدأ التكافؤ بين الدول الأطراف وتأكيد التقاسم العادل للمسؤوليات والتضحيات مع تنسيق السياسات الإنمائية والاقتصادية العامة، ومما يفرض وجود سلطة عليا تؤمن بأهداف السوق وتضمن إجراءات تنفيذها في كل قطر عضو. لمزيد من التفاصيل، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩٧)**، ص ٢١.

١ ـ إنشاء مشروعات عربية مشتركة[١٦] في داخل الوطن العربي وفي خارجه، ازدادت أهميتها منذ أواسط السبعينيات، وأصبحت ظاهرة اقتصادية ملحوظة مع مرور الزمن في الوقت الحاضر لها أهميتها وثقلها في خلق مصالح اقتصادية متشابكة بين البلدان العربية، نتيجة لما تفرزه من آثار خلفية وأمامية وجانبية، وما يترتب على كل هذا من إنشاء أرضية صالحة للعمل العربي المشترك.

وقد حملت السنوات الماضية في طياتها العديد من المشروعات العربية المشتركة، يقدر عددها في الوقت الحاضر بحوالى ٧٨٥ مشروعاً تقارب رؤوس أموالها ٣٢ مليار دولار أمريكي[١٧]، وتعمل في شتى القطاعات الاقتصادية.

وهناك أمثلة وأدلة كثيرة تعكس أهمية ونجاح بعض المشروعات العربية المشتركة، وعلو أدائها، وقدرتها على تحقيق درجة مقبولة من التعاون الاقتصادي العربي. ويكفي أن نذكر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر، ما تقوم به مجموعة من الشركات المشتركة التي تعمل على استثمار أموالها في البلدان العربية في إقامة مشاريع في شتى القطاعات، وعلى رأسها: الشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، كما لا بد أيضاً من ذكر الشركة العربية للتعدين، وشركة أكديما، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تعمل على إنشاء مشاريع متفرعة عنها تعمل على دعم وتنمية الاقتصادات العربية.

٢ ـ تدفق العون الإنمائي العربي من خلال الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية السابق ذكرها، ويعتبر هذا العون وسيلة فاعلة لانسياب المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها البلدان العربية المانحة للعون لدفع الحركة الإنمائية العربية، كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي، لما يتميز به هذا العون من شروط ميسرة، تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وارتفاع عنصر المنح فيه، والذي تتراوح نسبته بين ٤٣ بالمئة و٤٥ بالمئة في المتوسط.

وقد بلغ المجموع التراكمي للمساعدات الإنمائية الميسرة التي قدمتها البلدان

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: سميح مسعود برقاوي، **المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(١٧) تقديرات غير منشورة أعدها الكاتب معتمداً على تغييرات كثيرة طرأت على **دليل المشروعات العربية المشتركة**. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية**، أشرف على عملية الحصر والإعداد سميح مسعود برقاوي (الكويت: الجامعة؛ المنظمة، ١٩٨٤).

العربية المانحة للعون نحو ١٠٥ مليارات دولار حتى نهاية عام ١٩٩٨، ساهمت فيها دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٩٨ بالمئة، كما بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية الوطنية والإقليمية بمفردها بنهاية العام نفسه حوالى ٥٠ مليار دولار أمريكي، بلغ نصيب البلدان العربية منها حوالى ٣١ مليار دولار أمريكي أي نحو ٦٢ بالمئة[١٨]. وحيث إن تمويل هذه الصناديق يغطي نحو ٢٥ بالمئة من جملة تكاليف المشاريع في البلدان العربية، فإن دعمها يكون قد ساهم في تمويل مشاريع إنمائية تبلغ تكاليفها الإجمالية نحو ١٢٤ مليار دولار أمريكي، ساهمت في تطوير القطاعات المختلفة في البلدان العربية، بما في ذلك تطوير البنى الأساسية المادية والاجتماعية ورفع كفاءة الأجهزة التخطيطية والتنفيذية وإقامة المشروعات الإنمائية في شتى المجالات.

وعند هذا الحد قد يصبح مشروعاً أن نعطي أمثلة لأهم إنجازات المؤسسات المالية التي أنشئت في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك، لأنها من النماذج الدالة على إيجابياته، وهذه المؤسسات هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

بدءاً، قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ٣٧٣ قرضاً خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٩٨، بلغت قيمتها حوالى ٣٠٢٨ مليون دينار كويتي، ساهمت في تمويل ٢٦ بالمئة من التكاليف الإجمالية لحوالى ٣٠٤ مشاريع تبلغ قيمتها ١٢ مليار دينار كويتي، استفاد منها ١٧ بلداً عربياً، وتوزعت في شتى القطاعات الإنتاجية والخدمية والاجتماعية والبنى الأساسية وصيانة المعالم الحضارية العربية. كذلك قدم الصندوق خلال هذه الفترة نفسها ٥٧١ معونة فنية لا تسترد، بلغ إجمالي قيمتها نحو ٦٥ مليون دينار كويتي، وجهت أساساً إلى أنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، ودراسات الجدوى والبحوث في البلدان العربية.

ولكون التقارب والتكامل العربي أحد الأهداف الأساسية التي أسس الصندوق العربي من أجلها، فقد أعطى عبر مسيرته أولوية خاصة لتلك البرامج والمشاريع التي تتناول الكيان الاقتصادي العربي ككل، بهدف زيادة الترابط وتعميق التكامل الاقتصادي العربي، وذلك باستكمال البنى الأساسية المشتركة بين البلدان العربية، وتعزيز البنى المؤسسية، وخصص لتحقيق هذه الأغراض قسطاً مهماً من نشاطه ومن مجموع تمويلاته. وقد لعب الصندوق دوراً رائداً في مشاريع الربط الكهربائي[١٩]، إذ

(١٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩٩)**.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: مرفت بدوي، «التعاون العربي في مجال الكهرباء»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق، ٣ ـ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٨.

وضع مخططاً شاملاً لربط البلدان العربية في المشرق العربي والمغرب العربي، ومول دراسات الجدوى الاقتصادية ذات العلاقة، كما مول المشاريع المنبثقة عن هذه الدراسات.

كما قام الصندوق بتمويل عدد من مشاريع الاتصالات العربية المشتركة، وكذلك مشاريع تطوير وربط شبكات الطرق العربية، وخصص حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي قروضه لتمويل قطاعات البنى الأساسية التي من شأنها تطوير الاقتصادات العربية وتنمية إنتاجها.

ولم تقتصر عمليات الصندوق في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك على هذه القطاعات، بل شملت أيضاً قطاعات الصناعة والزراعة والماء والصحة والتعليم. وعلى سبيل المثال ساهمت قروض الصندوق في قطاع الكهرباء بإضافة ٧ آلاف كيلوواط إلى القدرات المركبة، و١٢٠٠ كم من خطوط النقل على التوترات الفائقة، وألفَي كم على التوتر العالي، و٢٥٠٠ كم على التوتر المتوسط. وساهمت قروضه في قطاع النقل في تمويل تهيئة ألف كم من الطرق السريعة، وأكثر من ٣٥٠٠ كم من الطرق الرئيسية، بالإضافة إلى الطرق الريفية والفرعية. كما ساهمت في قطاع الزراعة باستصلاح وتطوير ما لا يقل عن ١,٣ مليون هكتار، إضافة إلى مساهمة قروضه في تمويل عشرين سداً وعدد كبير من مشاريع الري، ومشاريع مياه الشرب والصرف الصحي التي استفاد منها ٣٧ مليون مواطن، معظمهم من الفئات الفقيرة التي تعيش في المناطق النائية[٢٠].

وإذا نظرنا الآن إلى إنجازات صندوق النقد العربي، نجد أنه بنهاية عام ١٩٩٨ قد بلغ عدد القروض التي قدمها للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي عام ١٩٧٨، ١٥٠ قرضاً قيمتها الإجمالية نحو ٧٣٤ مليون دينار عربي حسابي أي ما يزيد عن ٣ مليارات دولار أمريكي، واستفادت من هذه القروض اثنتا عشرة دولة، يضاف إلى هذا بأن للصندوق إنجازات ملحوظة في إنشاء قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، وتقديم الدعم الفني لمساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتطوير أسواقها المالية، وكذلك إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية الذي يساهم بنصف رأسماله البالغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ويساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمائة مليون دولار، وتساهم بالمتبقي مجموعة من المؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة.

---

(٢٠) الخطاب السنوي لمدير عام/رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المقدم لمجلس محافظي الصندوق العربي المنعقد في بيروت بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٨. وقد أشار هذا الخطاب إلى مجمل إنجازات الصندوق بمناسبة مرور ربع قرن على انطلاق مسيرته في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤.

ويعنى هذا البرنامج بتنمية التجارة العربية البينية، وتعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية للمصدّر والمنتج العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة، وتوفير المعلومات للمصدرين والمستوردين في البلدان العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها، والإمكانات المتاحة في الأسواق العربية وفرص الاستفادة منها.

وقد وافق البرنامج منذ بدأ نشاطه في عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨ على إعادة تمويل ٤٨٤ طلباً من وكالاته الوطنية بقيمة إجمالية بلغت ١,١٩٣ مليون دولار أمريكي، وتم إبرام ١٦٧ اتفاقية خط ائتمان بلغت قيمتها الإجمالية ١,٠٠٥ ملايين دولار أمريكي، تم سحب ٧٩٢ مليون دولار أمريكي منها، وبلغت جملة التسديدات ٥٤٨ مليون دولار أمريكي.

وأما بالنسبة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فقد بلغ المجموع التراكمي لقيمة عقود الضمان (للاستثمار والصادرات) المبرمة من قبلها نحو ١,٤٥ مليار دولار، وذلك منذ بدء نشاطها وحتى نهاية عام ١٩٩٨.

ولا ريب في أن هناك إنجازات أخرى كثيرة تحققت في إطار أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك غير التي أوردناها، لا يتسع البحث لذكرها في هذا السياق، وهي كلها على جانب كبير من الأهمية، لكنها ما زالت متواضعة لا تلبي حاجة البلدان العربية لتحقيق الترابط والتشابك التكاملي بين اقتصاداتها.

إلــى أيــن. . . ؟

هو التساؤل الذي أبرزناه في صدر السطور الأولى من هذا البحث، قصد الوقوف على التوجهات المستقبلية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، أمام سيل التحديات التي يحملها المشهد الأول من الألفية الثالثة. وهي تحديات كثيرة ومتنوعة تتصل بتجليات العولمة بكل أبعادها، كما تتصل ببرامج إقليمية متنوعة، شرق أوسطية ومتوسطية تنحو نحو إعادة تشكيل المنطقة العربية من جديد، إضافة إلى تحديات كثيرة تتصل بإفرازات التنمية القطرية التي عاشتها البلدان العربية في العقود السابقة بكل سلبياتها وأثقالها، وتتجلى بنقص الموارد المالية، وزيادة أعباء المديونية، وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة، والتخلف التقني، وضيق القاعدة الإنتاجية، وسلسلة أخرى طويلة من المعوقات والتحديات.

وأياً كان الرأي، فإن ضخامة هذه التحديات تنبئ بأن البلدان العربية سوف تستحكم فيها صعوبات كثيرة في المرحلة القادمة، وأنه يستوجب عليها لمواجهة تلك التحديات أن تسعى سعياً جاداً نحو الاستفادة من إمكاناتها التكاملية، ودفع عجلة

العمل الاقتصادي العربي المشترك قدماً إلى الأمام بعيداً عن مصالحها القطرية الضيقة، وبما يساعد على تعزيز قدراتها التفاوضية، وتحسين موقعها في قسمة العمل الدولية، في عالم أصبحت فيه الحسابات الاقتصادية هي التي تتحكم في مجريات أموره على كل الصعد.

ومن واقع كل ما قيل نجد بأن مفتاح كل هذه التوجهات المستقبلية يكمن في توفير إرادة سياسية قادرة على تهيئة الشروط اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تمت الموافقة على برنامجها التنفيذي في بداية عام ١٩٩٧.

ونرى في هذا السياق أن هذا البرنامج يحمل في طياته الكثير من عناصر النجاح، أكثر من الاتفاقيات الأخرى التي اعتمدت في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك من قبل، وذلك لاعتبارات كثيرة يمكن إجمالها في ما يلي:

١ ـ أنه يطبق في وقت تتقارب فيه نظم إدارة الاقتصادات العربية، ويتعاظم فيه دور الفعاليات الخاصة، وآلية السوق الحرة في هذه الاقتصادات، نتيجة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، وذلك على عكس ما كانت عليه النظم العربية من تباين يصل حد التناقض عند إقرار السوق العربية المشتركة.

٢ ـ لزيادة الدور الحالي للمؤسسات العربية التي تعمل على دعم وتنمية المبادلات التجارية، وضمان الصادرات، وتوفير المعلومات التجارية كالتي يوفرها برنامج تمويل التجارة العربية للمصدرين العرب لتعريفهم بالأسواق العربية واحتياجاتها ومستوى العرض والطلب على مختلف منتجاتها.

٣ ـ لأنه أخذ في الحسبان العقبات التي حالت دون الالتزام بتطبيق «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» وتم تجاوز أهم عقبتين اعترضتا تطبيقها، وهما أسلوب التحرير الذي يمكن اتباعه للوصول إلى التحرير الشامل من خلال اعتماد مبدأ التحرير التدريجي لجميع السلع العربية، وآلية المتابعة والتنفيذ للاتفاقية وفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف، وذلك من خلال إنشاء لجنة خاصة للمتابعة والتنفيذ وفض المنازعات، إضافة إلى إعطاء مهام جديدة للجنة المفاوضات التجارية.

٤ ـ لأن ثمة معطيات كثيرة تبين وجود إمكانات كبيرة لنمو التبادل التجاري بين البلدان العربية نتيجة ما شهده الإنتاج الزراعي والصناعي العربي في السنوات السابقة من توسع، سوف يؤثر إيجاباً في مرونة عرض السلع القابلة للمتاجرة البينية.

٥ ـ لزيادة اهتمام البلدان العربية في الوقت الحاضر بالأسواق العربية بسبب الصعوبات المتزايدة التي تواجهها منتجاتها في الأسواق العالمية، وأكبر دليل على ذلك

الصعوبات التي تواجه منتجات الصناعات البتروكيميائية الخليجية.

٦ ـ لأن المستجدات العالمية المتعلقة بعولمة الإنتاج وتحرير التجارة الدولية التي غيرت نسق العلاقات الاقتصادية المعاصرة، وزادت من الاعتماد المتبادل بين دول العالم بعد إقرار اتفاقيات جولة الأوروغواي في نيسان/ابريل ١٩٩٤، وإنشاء منظمة التجارة العالمية قد ساهمت في استعجال الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في صيغته التي سبق ذكرها، وذلك لأن البلدان العربية لا يمكنها تبادل الأفضليات التجارية فيما بينها في إطار منظمة التجارة العالمية إلا بإقامة تكتل اقتصادي عربي، تمثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حده الأدنى، وذلك لأن اتفاقيات جولة الأوروغواي، قد نصت على إلزام الدول بتعميم ما تتيحه الاتفاقيات الثنائية فيما بينها من إعفاءات وما تقدمه من امتيازات، على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية، ولا يستثنى من شرط الدولة الأولى بالرعاية إلا التكتلات الاقتصادية عموماً والمناطق التجارية الحرة بوجه خاص.

ولهذا وضع البرنامج التنفيذي للمنطقة العربية بما يتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها حتى الآن عشرة بلدان عربية، ويتوقع انضمام بقية البلدان إليها في مرحلة لاحقة، إذ يستفيد البرنامج من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقيات الأوروغواي الخاص بالدول النامية، والمتعلق بإمكانية إقامتها أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي خلال عشر سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين، ويعتمد في الوقت نفسه الأحكام الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بتحديد قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري والاتفاقيات التجارية.

كما أن البرنامج يعتمد أيضاً على الأسس الفنية نفسها المتبعة في منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بإجراءات الوقاية والإغراق ومعالجة حالات الدعم وخلل ميزان المدفوعات الناتجة عن تثبيت البرنامج[٢١].

وهذا يعني أنه توخي في إعداد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إنشاء مسار عربي مواز لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، التي تعطي ـ كما بينا ـ أولوية للعلاقات المتعددة الأطراف على حساب العلاقات الثنائية، وبالتالي فإنه يؤكد على صوغ علاقات في مختلف المناطق على أسس جماعية، مما يكسب البلدان العربية

---

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)**.

مزايا نوعية كثيرة قادرة على إنجاح مشروعها التكاملي الجديد، وولوج الفضاء الأرحب للساحة الدولية كقوة اقتصادية.

خاتمة

تبدى لنا من كل ما تقدم بأنه على الرغم من كل المعوقات التي وقفت في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأثقلته وأثرت في مرونة حركته، وفي مستوى أعماله وإنجازاته، فإنه ما زال مطلباً حتمياً وملحاً لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية العربية بما يتلاءم ومستلزمات الألفية الثالثة.

والمراهنة على إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في إطار العمل العربي المشترك، لاستنادها إلى جملة من المعطيات الإيجابية، لا يكفي لاستنبات المناخ الملائم لتحقيق الطموحات، بل لا بد من توفير الإرادة السياسية لذلك، وتجاوز النزعة القطرية الضيقة، والالتزام بالقرارات التكاملية، وإيقاف تطبيق القيود غير الجمركية، ووضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، والتي من شأنها تحديد هوية هذه السلع وتسهيل انسيابها بين الدول المعنية.

في الوقت نفسه لا بد من تهيئة توليفة أخرى من المعطيات الضرورية اللازمة لتحقيق المستقبل المرجو، في مقدمتها تعزيز القدرات الإنمائية العربية على أساس تكاملي، من خلال تجنب التكرار في إقامة المشاريع المشتركة، واهتمام كل قطر عربي بإنتاج السلع وفق المزايا النسبية الذي يتمتع بها، لتجنب تماثل الهياكل الإنتاجية، وتنافسية السلع المتشابهة، التي وقفت في السنوات الماضية في وجه تطوير التجارة العربية البينية. كذلك لا بد في هذا الشأن من استكمال إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها بعض البلدان العربية، لتصحيح اختلالاتها الهيكلية، وتهيئة شروط جاذبة للاستثمار، وارتياد الأنشطة الإنتاجية على نسق تكاملي، والاهتمام بإنتاج السلع القابلة للمتاجرة بين البلدان العربية.

هذه صورة موجزة للملامح التي تشكل الإطار العام لتحقيق طموح العمل الاقتصادي العربي المشترك، الذي يعد خطوة أساسية لإخراج البلدان العربية من مأزق التحديات التي تواجهها مع إطلالة الألفية الثالثة التي تعج بالمستجدات الإقليمية، وتفتح منعطفاً جديداً في تضخيم فواعل التكتلات الاقتصادية، على حساب الأسواق الصغيرة الضيقة.

القســم الثـالـث

النفط والاقتصاد العربي

(٧)
دور النفط في دعم التعاون العربي

علي أحمد عتيقة(*)

مقدمة

كتب الكثير وقيل أكثر مما كتب عن سلبيات الطفرة النفطية التي مرت بالوطن العربي واستمرت لمدة عقد واحد (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) تخللته تذبذبات حادة في أسعار النفط صعوداً وهبوطاً إلى أن انهارت تلك الأسعار في عام ١٩٨٦. وقد حملت تلك الطفرة وزر الخلافات بين الأقطار العربية التي احتدت بعد معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، كما حُمل النفط مسؤولية انحراف توجهات التنمية وتبني أسلوب التبذير في الإنفاق العام والخاص وغير ذلك من مظاهر البذخ والغنى الفاحش بين بعض المسؤولين ورجال الأعمال والوسطاء وغيرهم من المستفيدين بشكل عام.

ونظراً إلى أن كل الجوانب السلبية للطفرة النفطية قد احتلت مكان الصدارة في أدبيات النفط والتنمية العربية التي اطلعت عليها، فلا بد من محاولة إحداث التوازن في دور النفط الحقيقي في التعاون العربي. وأبدأ بطرح السؤال التالي: هل كان دور النفط في التنمية والتعاون العربي إيجابياً أم سلبياً أم محايداً؟

تحتاج الإجابة إلى الكثير من التفكير والأبحاث الميدانية التي لا مجال للدخول فيها في هذه المقالة العامة. غير أنني هنا أتطوع بإجابة بسيطة بديهية تتلخص بالقول بأن الثروة النفطية كغيرها من الثروات الطبيعية والبشرية يمكن أن نعتبرها محايدة في دورها الاقتصادي والاجتماعي. فدور النفط في هذه الحالة يمكن أن يكون سلبياً أو إيجابياً، بل يمكن أن يكون النفط نعمة أو نقمة على من يملكه. إن العامل الحاسم

(*) أمين عام منتدى الفكر العربي ـ عمان.

الذي يحول الثروة إلى نعمة أو نقمة يكمن دائماً في كيفية التصرف في استعمال تلك الثروة وطريقة إنفاق عائداتها. لذلك نلاحظ كيف كانت آثار الطفرة النفطية إيجابية ومثمرة في كل المجالات التي أُحسن فيها استعمال عائدات النفط سواء في التنمية القطرية أو في دعم التعاون بين أقطار الوطن العربي النفطية وغيرها من بلدان الوطن العربي.

ولنبدأ بدور النفط في التنمية والتعاون العربي قبل عام ١٩٧٣، أي قبل بداية الطفرة في أسعار النفط. والبداية كانت في العراق ثم في الكويت على نطاق عربي أوسع من حالة العراق. باشر القطر العراقي في استعمال الجزء الأكبر من عائدات النفط في دعم التنمية منذ عام ١٩٥٠ في أثناء الحكم الملكي الذي أصدر قانوناً يشترط استثمار ٧٠ بالمئة من عائدات النفط في مشروعات التنمية التي تركزت آنذاك في قطاع البنية الأساسية من طرق وسدود ومصانع مواد البناء. كما ركزت خطة مجلس الإعمار على التنمية البشرية، وبخاصة إيفاد البعثات للدراسات العليا في جامعات بريطانيا والولايات المتحدة.

أما حالة الكويت فكانت أكثر شمولاً واتساعاً من حالة العراق في أثناء العهد الملكي التي انتهت في تموز/يوليو عام ١٩٥٨ بثورة عبد الكريم قاسم المشهورة.

قامت الكويت بعد استقلالها بتأسيس صندوق خاص لدعم التنمية العربية وتشجيع التعاون السياسي والاقتصادي مع البلدان العربية. لقد كان لهذا القرار السياسي البعيد النظر الفضل الأول في بداية دور النفط في التعاون العربي ودعم التنمية القطرية خارج البلاد المصدرة للنفط. وحيث إن الكل يعلم الدور الكبير الذي قام ويقوم به الصندوق الكويتي للتنمية العربية من أعمال ودعم لمشروعات التنمية والتطور في البلدان العربية وغيرها، بعد أن توسع نشاطه ليشمل البلاد النامية بشكل عام. كما كان لصندوق الكويت للتنمية العربية الفضل في توجيه الاهتمام إلى الاستفادة من الكفاءات العربية في دعم نشاط التخطيط والتنمية في البلدان العربية.

كان مدير عام الصندوق الكويتي آنذاك السيد عبد اللطيف الحمد، المحرك الأول في الدعوة والإعداد لإنشاء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحال في إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تتخذ من الكويت مع الصندوق العربي مقراً دائماً لها.

كان لمؤتمر القمة في الخرطوم الذي انعقد من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، أهميته خاصة بالنسبة لدور النفط في دعم التعاون العربي. الكل يعلم مدى الدمار المادي والبشري المعنوي الذي خلفته حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ في كل من مصر والأردن وسوريا، بعدما نجحت إسرائيل باحتلال شبه جزيرة سيناء،

والضفة الغربية مع القدس الشرقية ثم مرتفعات الجولان التي لا تزال محتلة حتى اليوم. انعقد مؤتمر الخرطوم للمراجعة والتبصر في ما ينبغي على العرب فعله للتعامل مع مخلفات ما تعودنا على تسميته بالنكسة. بعد مداولات صعبة قرر المؤتمر الاستمرار في حالة اللاحرب واللاسلم مع تعويض مصر والأردن عن الخسارة المادية التي نتجت من فقدان نفط سيناء ورسوم قناة السويس وعائدات السياحة وغيرها من الضفة الغربية بالنسبة للأردن. ونظراً لعدم حضور سوريا تقرر أن ينحصر التعويض في مصر والأردن وبمبلغ مائة مليون جنيه استرليني لمصر وثلاثين مليوناً للأردن على أساس سنوي. كما تقرر أن تتحمل السعودية والكويت وليبيا هذه المبالغ حتى إشعار آخر. هكذا كان مؤتمر قمة الخرطوم أول مناسبة يلعب فيها النفط دور الممول للصمود العربي أمام الغزو الإسرائيلي المدعوم من أمريكا والغرب بشكل عام.

بداية ارتفاع أسعار النفط

لم تمض إلا سنوات قليلة بعد مؤتمر الخرطوم حتى بدأ سوق النفط يتحرك نحو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض ابتداء من عام ١٩٦٩. بدأ التوجه في ارتفاع أسعار النفط في ليبيا أولاً، وبخاصة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر/ أيلول عام ١٩٦٩، ثم انتقل الارتفاع لنفط إيران والسعودية والكويت وغيرها من دول منظمة البلدان المصدرة للبترول التي كانت تتخذ من جنيف مقراً لها قبل انتقالها إلى فيينا بالنمسا.

ثم سرعان ما جاءت الطفرة النفطية التي قفزت بدور النفط في التنمية والتعاون العربي إلى مستويات عالية من النشاط الاقتصادي والسياسي في شتى المجالات. وكان لتلك الطفرة في أسعار النفط في مطلع السبعينيات أسباب عدة يمكن حصرها في العوامل التالية:

١ ـ دور ليبيا في بداية رفع الأسعار واستفادتها من تنوع شركات النفط بين الكبرى المتكاملة والصغرى المستقلة التي لا تملك مصادر متعددة لإمدادات النفط خام مثل شركة أوكسيدنتال آنذاك. يسهل في مثل هذه الحالة الضغط على مثل تلك الشركة للقبول برفع سعر نفطها وتحويل الزيادة إلى سعر البيع في أسواق النفط العالمية التي كانت كما ذكرنا تتسم بزيادة الطلب على العرض. هذا الدور الريادي الذي أحسنت ليبيا القيام به في مطلع السبعينيات كان بمثابة الخطوة الأولى في مسيرة ارتفاع أسعار النفط.

٢ ـ العامل الآخر الذي ساعد على ارتفاع أسعار النفط كان انعدام وجود المخزون الاستراتيجي وانخفاض المخزون التجاري لدى شركات النفط التي كانت

تملك الحقول ولا تحتاج إلى مخزون كبير يزيد من تكلفة عملياتها.

٣ ـ اعتماد الدول الصناعية الكبيرة على نفط الشرق الأوسط وبخاصة العربي منه. كان هذا قبل اكتشاف وإنتاج النفط في أماكن أخرى مثل بحر الشمال وغيره من حقول أخرى في العديد من الدول النامية التي تحتاج إلى تصديره.

٤ ـ كان لنشوب حرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر) ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، بدعم كبير من الولايات المتحدة، الأثر المباشر في زيادة الارتفاع في أسعار النفط.

٥ ـ ثم جاء العامل الحاسم المتمثل في قدرة بلدان الخليج مع إيران والعراق على تحديد سعر النفط من جانب واحد بعد إخفاق المفاوضات مع شركات النفط العالمية التي رفضت القبول بسعر خمسة دولارات وواحد وأربعين سنتاً للبرميل. كان ذلك في الوقت نفسه الذي نشبت فيه حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ مع إسرائيل. لذلك نجحت دول الأوبك بتحديد سعر النفط بقرار منها ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية، التي كانت حتى ذلك الوقت تتفرد في تحديد السعر وإبلاغ الدول المصدرة التي عليها إما أن تقبله أو تتعامل معه بتحفظ واحتجاج.

٦ ـ كان لحظر تصدير النفط العربي للولايات المتحدة وهولندا بسبب دعمهما لإسرائيل أثناء حرب أكتوبر الأثر المكمل لزيادة أسعار النفط حتى وصلت إلى ٢٢ دولاراً للبرميل الواحد في السوق الفورية.

لا نود أن نسترسل في مسيرة أسعار النفط وأسباب صعودها وهبوطها حتى لا نبتعد عن موضوع دور النفط في التعاون العربي. يكفي القول بأن كل العوامل المذكورة أعلاه أدت إلى ارتفاع سعر النفط من ٣ دولارات إلى أكثر من عشرين دولاراً للبرميل خلال شهرين ثم استقر السعر بين ١٥ و١٨ دولاراً حتى بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية عندما ارتفع إلى مستويات أعلى بكثير، ولكن لفترة قصيرة جداً. ثم بدأت الأسعار في الهبوط حتى انهارت إلى أقل من عشرة دولارات عام ١٩٨٦.

يعد الارتباط بين مستوى أسعار النفط وفاعليته في دعم التعاون العربي من أهم الأسباب التي تدعو إلى ضرورة التعاون للحيلولة دون انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية. كما أن مثل هذا التعاون يصبح أول ضحية للهبوط الحاد في أسعار النفط وكثرة تذبذبها.

على كل حال لا بد من أن نسجل لدور النفط في دعم التعاون العربي بعد عام ١٩٧٣ الحقائق التالية:

أ ـ زيادة التدفقات المالية من الأقطار النفطية إلى الأقطار غير النفطية عن طريق

الإعانات الرسمية والتحويلات الفردية الخاصة.

ب ـ زيادة تحركات اليد العاملة من دول غير نفطية إلى الأقطار النفطية، وكذلك بالنسبة لحجم تجارة السلع عن طريق التصدير وإعادة التصدير بين البلدان العربية.

ج ـ زيادة الاستثمار في إنشاء مشروعات مشتركة عامة وخاصة في قطاع البنوك والصناديق وشركات الاستثمار وفي قطاعات الإنتاج على المستويين الجماعي والثنائي. تقدر المبالغ التي استثمرت في هذه المشروعات بحوالى ٣٥ مليار دولار دولار خلال عشر سنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤). ومن الأمور المشجعة في هذا المجال استمرار أغلبية هذه المشروعات في أعمالها بنجاح رغم حدة الخلافات العربية ـ العربية والمشاكل الداخلية التي عصفت بالمنطقة بعد بداية الطفرة النفطية.

لقد تناولنا بإيجاز دور النفط في التعاون العربي في مجال الاقتصاد والمال قبل وبعد الطفرة النفطية عام ١٩٧٣. ولكي تكتمل لنا الصورة لا بد من التطرق لدور النفط في دعم الموقف العربي على الصعد السياسية والعلاقات الدولية. فعلى رغم كارثة حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مع إسرائيل استطاع العرب بعد الطفرة النفطية أن يحققوا المكاسب التالية في الأمم المتحدة وخارجها:

ـ قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وحوالى ٥٠ إلى ٦٠ دولة في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية في عقد السبعينيات.

ـ قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب دائم في هيئة الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة والوكالات المتخصصة. بهذا كانت المنظمة أول حركة تحرير تحصل على عضوية مراقب دائم في الجمعية العمومية ولها حق المشاركة في المداولات في مجلس الأمن. حصل هذا الإنجاز بقوة المصالح التي نشأت بين الأقطار العربية النفطية وكل البلاد النامية وغيرها بعد الطفرة النفطية.

ـ إدخال اللغة العربية كإحدى اللغات الرسمية في مداولات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أن تدفع البلدان العربية تكلفة الخمس سنوات الأولى لإدخال اللغة العربية.

ـ بداية الحوار العربي ـ الأوروبي الذي استمر بدرجات متفاوتة بين الحماس والفتور حتى انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦.

لم تكن الولايات المتحدة مؤيدة لحصول العرب على هذه المكاسب السياسية، وبخاصة قبول منظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الأمم، حيث عارضتها بشدة. غير أن المصالح التي نشأت بين البلدان العربية النفطية وغيرها من دول العالم استطاعت التغلب على معارضة الولايات المتحدة. كما ساعد دور المعسكر الشرقي آنذاك في

حشد التأييد للجانب العربي. وعلى رغم أن هذا العامل الأخير لم يعد قائماً الآن، إلا أنه لا بد من التأكيد على إمكانية استمرار دور النفط في دعم التعاون العربي في مجالي الاقتصاد والعلاقات الدولية.

أحداث وكوارث حدت من دور النفط في التعاون العربي

يسهل على المراقب الاستنتاج بأنه كان يمكن لدور النفط في التعاون العربي أن يحقق إنجازات تفوق ما أشرنا إليه لولا ما أصاب الأمة العربية من كوارث منذ بداية الطفرة النفطية. يكفي أن نذكر من هذه الكوارث التي أعاقت مسيرة النفط في خدمة التنمية والتعاون العربي ما يلي:

١ ـ مشكلة النزاع بين المغرب والجزائر حول مصير الصحراء الغربية، التي نشأت بعد انسحاب إسبانيا من تلك الصحراء عام ١٩٧٥. لا تزال هذه القضية تعيق مسيرة التعاون والتكامل المستفيد من ثورة النفط والغاز بين الجزائر والمغرب وبين أقطار بلدان المغرب العربي بصورة عامة.

٢ ـ انفراد مصر بإبرام معاهدة سلام وتطبيع كامل مع إسرائيل في كامب ديفيد، الأمر الذي أدى إلى عزل مصر من التجمع العربي وترك فراغاً سياسياً محورياً في الإطار العربي المشترك. كما أن انفراد مصر بزيارة إسرائيل على مستوى رئيس الدولة عام ١٩٧٧، ثم إبرام معاهدة السلام عام ١٩٧٩، بددا كل مظاهر التضامن والتعاون العربي التي نشأت بسرعة بعد نشوب حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣.

٣ ـ جاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية في العام التالي لإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل رغم أن العراق كان يقود ما سمي بجبهة الصمود والتصدي ضد إسرائيل، والتي أعلنت في المؤتمر نفسه الذي قرر تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية والمنعقد في بغداد عام ١٩٧٩. فبدلاً من حشد أهم الموارد لبناء جبهة الصمود والتصدي، اندلعت الحرب بين العراق وإيران وبذلك تحول الصراع من الجبهة الغربية مع إسرائيل إلى اتجاه الشرق مع إيران.

٤ ـ وما إن انتهت الحرب مع إيران بعد ثماني سنوات حتى فوجئت الأمة العربية بكارثة جديدة لم تعرف مثلها في تاريخها المعاصر. كان ذلك صباح يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ عندما أعلن غزو العراق للكويت الذي حول الصراع العربي من جبهات مع إسرائيل وغيرها من البلدان المجاورة إلى صراع مسلح داخل المجتمع العربي. كان العديد من البلدان العربية قبل هذا الحدث المفجع يستعد لمواجهة تحديات داخلية وخارجية من جراء هبوط أسعار النفط وتعاظم قوة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية.

٥ ـ وكنتيجة لكل العوامل السلبية السابقة والكوارث اللاحقة جاء وقت الدخول في عملية السلام مع إسرائيل بمسارات قطرية منفردة على غرار ما تم مع مصر قبل ١٣ عاماً. هكذا انفردت منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل وإعلان مبادئ أوسلو التي فتحت المجال للاتفاق مع الأردن وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل. كما أدى اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل في أوسلو إلى فتح الباب أمام دول العالم لتطبيع علاقتها مع الدولة العبرية. وبذلك ارتفع عدد الدول التي أصبحت لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل من ٦٠ إلى ١٢٠ دولة بما فيها الصين والهند، خلال ثلاثة أشهر من إعلان أوسلو.

حصلت إسرائيل على كل هذه المكاسب السياسية من دون أن تقدم أكثر من اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبولها بوجود السلطة الفلسطينية في مدينتي غزة وأريحا ومدن الضفة الغربية مع احتفاظها بالسيطرة على الجزء الشرقي من مدينة القدس وبقية أراضي الضفة وقطاع غزة. والآن نشاهد، وبعد مرور عشر سنوات من بداية عملية السلام بين العرب وإسرائيل، من دون التوصل إلى نتيجة يقبل بها الشعب الفلسطيني، نشاهد اندلاع انتفاضة الأقصى الشريف من أجل تحرير القدس العربية وكل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. ومع اندلاع الانتفاضة وتصعيد الرد الإسرائيلي بالأسلحة الثقيلة والدبابات والطائرات مقابل الحجارة وبعض البنادق العادية بدأت بعض الأصوات العربية تنادي باستعمال النفط كسلاح لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني.

هنا لا بد من التوقف قليلاً لتوضيح عبارة سلاح النفط: إن النفط في واقع الحال ليس سلاحاً لأنه أفضل وأقوى من ذلك. النفط يعد سلعة استراتيجية يمكن أن تساعد من يملكه ويملك القدرة العلمية والتقنية للتنظيم وإدارة شؤونه على استعماله في حالة قيام حرب كاملة شاملة مع عدو مثل إسرائيل. أما في الحالات الأخرى مثل الانتفاضة أو الاشتباك المسلح مع طرف من أطراف النزاع العربي ـ الإسرائيلي فإن أفضل ما يمكن أن يقوم به النفط يكمن في توفير التمويل اللازم لدعم الطرف العربي المعتدى عليه مثل الحالة الراهنة في فلسطين. لقد جرب العرب استعمال النفط كسلاح في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، وفي الحالتين لم يكن للنفط الدور الفاعل الذي كان متوقعاً له في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لذلك نأمل أن لا نستمر في ترديد عبارة سلاح النفط لأنه ليس سلاحاً، ولأن العبارة في حد ذاتها تنفر وتستعدي الصديق قبل العدو. بل يجب أن نؤكد على دور النفط الإيجابي في السلم والحرب معاً. كما لا بد من التأكيد على ضرورة قطع الاتصال والتطبيع العربي والإسلامي مع إسرائيل وتعليق كل ذلك على تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة في القدس العربية وكل الضفة الغربية وقطاع غزة. هنا يمكن أن يلعب النفط العربي

دور الممول والضاغط في دعم الانتفاضة ومفاوضات التحرير.

كيف أثرت الكوارث في دور النفط في التعاون العربي؟

لقد استعرضنا بإيجاز أهم المكاسب العربية التي تحققت أثناء الطفرة النفطية التي بدأت عام ١٩٧٣ وانتهت عام ١٩٨٢/١٩٨٣. كما بينا الكوارث والنزاعات التي عصفت بالوطن العربي بعد بداية موجة ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي أضعفت دوره الإيجابي في التنمية والتعاون العربي. سنتعرض الآن لأهم الآثار السلبية بل والمدمرة، الناتجة عما أصاب البلدان العربية من كوارث منذ عام ١٩٧٣.

١ ـ كان الأثر الأول المباشر لكوارث الماضي القريب يتمثل في استنزاف الموارد المالية التي تجمعت لدى الأقطار المصدرة للنفط، وبخاصة العراق والسعودية والكويت والإمارات العربية. لقد استأثرت الحرب العراقية ـ الإيرانية بالجزء الأكبر من احتياطيات هذه البلدان الأربعة وبخاصة العراق الذي تحول من دولة ذات فائض مالي يقدر بحوالى ٣٦ مليار دولار قبل الحرب إلى حالة عجز ومديونية كبيرة رغم الدعم المالي الضخم الذي وفرته البلدان الثلاثة الأخرى. كما عطلت الحرب التي استمرت ثماني سنوات إمكانية تعظيم الاستفادة من دور النفط في دعم التعاون العربي بسبب كثرة الانشغال بالشؤون الحربية وإنفاق الأموال الطائلة في شراء الأسلحة وتمويل متطلبات الحرب الطاحنة التي أكلت الأخضر واليابس.

٢ ـ تحول مركز البلدان العربية النفطية الرئيسية بعد انتهاء الحرب من التمتع بالفائض المالي قبل نشوب الحرب إلى دول تعاني مديونية عالية وعجزاً مالياً وتجارياً، وبخاصة بعد انهيار أسعار النفط في عام ١٩٨٦. وبدلاً من أن يؤدي هذا الوضع المتردي إلى تكاتف البلدان العربية من أجل الخروج من الأزمة عن طريق التنسيق والتعاون في مجال النفط وغيره من الشؤون المشتركة، كانت النتيجة عكس هذا التوجه تماماً. فكلما تردت الأحوال الاقتصادية بعد انهيار أسعار النفط ازدادت حدة الخلافات داخل الإطار العربي، وكثرت الاتهامات المتبادلة حول تحديد مسؤولية الأطراف المشاركة في منظمتي الأوبك والأوابيك العربية. وبدأ تقلص الاهتمام بالعمل المشترك منذ مطلع الثمانينيات، وازدادت الخلافات حدة بعد تلاشي الاحتياطات المالية العربية وتحولها إلى عجز وديون متراكمة. فالنشاط التعاوني الذي كان يسير إلى الأمام في إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابيك) توقف تماماً. والأخطر من ذلك كان التوجه إلى تقليص، بل حتى إلغاء المشروعات المشتركة والأنشطة الجدية الهادفة إلى دراسة الجدوى والتقييم والبتروكيميائيات. فعلى سبيل المثال، توقف العمل من أجل تأسيس مشروعات استراتيجية في مجال الاستكشاف وإنتاج المحفزات لصناعة

التكرير العربية، كما صفيت شركة الاستشارات الهندسية التي تأسست عام ١٩٨٢ في أبو ظبي رغم أنها كانت مملوكة من قبل شركات النفط الوطنية والشركة العربية للاستثمارات العامة (ابيكوب) التي قامت بتأسيسها منظمة الأوابيك عام ١٩٧٥. كان يفترض أن يزداد الاهتمام بمثل هذه المشروعات لبناء القدرة العربية المشتركة التي يمكن أن تساعد على الخروج من أزمة هبوط الأسعار والعودة إلى تعظيم الإنتاج والتسويق وتسخير الموارد النفطية إلى التنمية الداخلية عن طريق توسيع قاعدة السوق العربية ككل.

يتضح من هذه الملاحظات وغيرها أن هنالك ميلاً واضحاً لدى الحكومات العربية تجاه هجرة الفكر البناء وقت الضيق والشدائد بدلاً من اللجوء إلى الفكر ولدراسة المشكلة القائمة مثل ما حصل مع الدول الصناعية عندما واجهت أزمة ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣. كان تعامل تلك الدول مع تلك الأزمة يرتكز على فهم واضح لطبيعتها ولضرورة التكاتف والتعاون للسيطرة على إدارة شؤون النفط والطاقة من حيث العرض والطلب وكيفية التعامل مع أقطار منظمة الأوبك والأوابيك العربية. أنشأت تلك الدول وكالة الطاقة الدولية التي تتولى دعم التنسيق والتعاون بين أعضائها بهدف تحويل سوق النفط إلى سيطرة المشترين بالتعاون مع شركات النفط التي تنتمي للبلاد الصناعية وترتبط مع مصالحها. ولم تمض إلا سنوات قليلة حتى نجحت هذه الدول بتحقيق الأهداف الكبرى التي حددتها عند بداية أزمة النفط. لقد أثبتت الدول الصناعية بهذا الإنجاز الواضح كيف تستعمل الفكر والتحليل لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية في الوقت الذي لا يوجد مثل هذا التوجه عند البلدان العربية. بل هنالك ميل واضح لهجرة الفكر والدراسات وقت الشدائد وزيادة الاعتماد على تبادل الاتهامات وتحريك العواطف وأسباب النزاعات حول من المسؤول عن الأزمة وعلى من تقع مسؤولية الخروج منها. يتضح هذا السلوك في ما جرى من توتر واتهامات بين العراق والكويت حول هبوط أسعار النفط قبيل الغزو العراقي يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

كان غزو العراق للكويت حدثاً غير مسبوق في التاريخ العربي المعاصر. فكل الخلافات السياسية والنزاعات الحدودية والاشتباكات المسلحة بين الأنظمة العربية التي احتدت في بعض الأوقات لم تصل إلى الغزو والاحتلال الكامل من قبل بلد عربي لآخر، كلاهما عضو في جامعة الدول العربية، ويرتبطان بمواثيق التضامن والدفاع المشترك. لذلك يسهل على المراقب أن يلاحظ كيف تعمقت الخلافات العربية بعد ما حل بين العراق والكويت وكيف نشأت نزاعات جديدة حادة ذات أبعاد شعبية لم يسبق لها مثيل. كان المألوف قبل هذا الحدث أن تتنازع الحكومات والأنظمة العربية وتتبادل أبشع الاتهامات عبر وسائل الإعلام وفي الاجتماعات الرسمية العربية، بل

وحتى الدولية. غير أن مثل هذه الأحوال لم تكن تؤثر في العلاقة الشخصية الخاصة بين شعوب الأنظمة المتنازعة. لهذا السبب كان يسهل على الأنظمة العربية أن تتصالح بالسرعة نفسها التي تتنازع فيها لسبب واضح أو مجهول لدى عامة الناس. أما بعد ما حصل في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ فقد تغيرت طبيعة الخلافات العربية لتصبح أكثر تعقيداً وأكثر عمقاً وأطول ديمومة مما كانت عليه الحال في السابق.

كانت صناعة النفط الكويتية والعراقية أول ضحية للغزو حيث توقف العمل في هذه الصناعة في البلدين منذ اليوم الأول. ثم تطور وضع هذه الصناعة إلى الأسوأ حتى أصبحت من الأهداف الرئيسية للتدمير والحرق المتعمد أثناء حرب الخليج الثانية التي استهدفت تدمير العراق، بحجة تحرير الكويت. هكذا أصبح النفط الذي كان يقوم بدور إيجابي في التعاون بين البلدين مصدراً للنزاع، وهدفاً حربياً يتعرض للدمار والتخريب. لقد فتح هذا التطور الخطير في منطقتنا الباب واسعاً أمام دخول واستقرار القوات العسكرية الأجنبية، وزاد من الاعتماد على الدول الصناعية وعمق النفوذ الأجنبي والتبعية الخارجية، وبخاصة للولايات المتحدة وحلفائها. كما أدى هذا الوضع المأساوي في العلاقات بين الأقطار العربية إلى الحد من دور النفط الإيجابي في دعم التعاون فيما بينها.

كانت المؤسسات العربية المشتركة من بين ضحايا ما جرى بين العراق والكويت والحرب المدمرة التي تلت ذلك وأدت إلى تدمير قطاع النفط في البلدين. ثم تعرض العراق إلى حصار قاسٍ وشاملٍ لم يسبق له مثيل في شدته وطوله. فلا جامعة الدول العربية استطاعت أن تواصل أعمالها على مستوى القمة ولا بقية المنظمات المتخصصة تمكنت من استمرار العمل الجاد في مجالات اهتماماتها. كل شيء توقف تقريباً في العمل العربي المشترك، مما أدى إلى تعطيل دور النفط في دعم التعاون العربي حتى في إطار القطاع الخاص وبين أفراد البلدان العربية.

ماذا عن المستقبل؟

هل يمكن النفط، بعد ما عصف بالوطن العربي من خلافات وبعد كارثة حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، أن يعود له دوره الإيجابي في دعم التعاون بين البلدان العربية؟ أتصور أن الجواب عن هذا السؤال يعتمد على مدى قدرة القيادات العربية على استيعاب دروس الماضي الصعبة، والتي أوجز أهمها في التالي:

١ ـ أضرار ومخاطر النزاعات بين الأنظمة العربية وآثارها الداخلية والخارجية في مسيرة وآفاق التنمية والتقدم القطري والتعاون العربي الشامل. لقد آن الأوان، بل ربما تأخر الوقت اللازم لمراجعة وتقييم ما أصاب البلدان العربية من أضرار خطيرة ومعيقة

لتقدمها من جراء الخلافات والنزاعات التي وقعت بينها خلال الخمسين سنة الماضية. لا بد من العمل على الحيلولة دون الخلافات، وحسن إدارة ما قد ينشأ منها في المستقبل.

٢ ـ أما الدرس الآخر فهو يتعلق بعدم جدوى أساليب العنف والاعتماد على القوة العسكرية في فرض الحلول للنزاعات بين الأنظمة العربية. فكلما لجأ أحد الأطراف لمثل هذه الأساليب في حل نزاعاته مع جاره فُتح الباب واسعاً أمام التدخل الأجنبي. وكلما استعمل العنف والقوة العسكرية، تعمق النزاع وانتشر بين أبناء الوطن العربي.

٣ ـ لا بد من التعمق في إدراك أهمية الاعتماد على العمل الجماعي المؤسسي وربطه بالعمل القطري. فانفراد أي قطر، مهما كبر في الحجم أو الثروة بالهيمنة القطرية على العمل العربي المشترك لا يساعد على حشد الهمم وجمع الطاقات الرسمية والأهلية. لا بد من استيعاب دروس الماضي في هذا الخصوص والاستفادة من تجارب مناطق أخرى نجحت ببناء قدراتها المشتركة مثل جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، وطبعاً أوروبا الغربية وحتى الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

٤ ـ لا بد من استيعاب أهمية التنمية السياسية الرسمية والأهلية وما لها من دور فاعل في بناء الثقة بين الأنظمة وشعوبها وكذلك بين أنظمة الحكم العربية. إن استيعاب هذا الدرس والعمل من أجل تحقيقه يعد شرطاً أساسياً لبناء الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة عن طريق العمل العام والقطاع الخاص، والرفع من مستوى الاتصال بين المواطنين داخل الأقطار العربية، وفيما بينها.

إذا رغبت الأنظمة العربية في فهم دروس الماضي وعملت بإخلاص على الاستفادة منها بتبني أسلوب الحوار والتحكيم في حل الخلافات التي لا بد أن تنشأ فيما بينها، يصبح من الممكن، بل من الطبيعي، أن يكون للنفط الدور الإيجابي في دعم التعاون العربي والتنمية المشتركة. وأما المجالات المشتركة التي يستطيع النفط أن يقوم بالدور الرئيسي في تنميتها فهي عدة ومتنوعة نكتفي بذكر أهمها في هذا المقام:

أ ـ تنمية دور الطاقة (نفط وغاز) في التنمية العربية القطرية المشتركة ، مما يضمن تحقيق الاعتماد المتبادل بين الأقطار النفطية وغير النفطية. فمن المؤسف أن نلاحظ عشرات الملايين من أبناء الوطن العربي، لا يزالون محرومين من نعمة الطاقة الكهربائية في قراهم ومنازلهم. فعلى رغم مكانة الوطن العربي الأولية كمصدر للطاقة التجارية، هنالك شح وحرمان من الطاقة لدى شرائح كبيرة من المواطنين في عدد من الأقطار العربية. إن الطموح للمستقبل يتطلب التغلب على هذا الواقع الشاذ في أقرب وقت ممكن. كما أن تحقيق هذا الهدف النبيل يحتاج إلى قاعدة متينة من الاعتماد

على النفط والطاقة في دعم التعاون العربي وتسخير إمكانياته الكامنة. مثلاً، يمكن التوسع في الربط الكهربائي لشمل كل الأقطار العربية، كما يمكن مد خطوط الغاز الطبيعي من مصادره في الخليج والعراق ومصر وليبيا والجزائر إلى كل أماكن الاستهلاك في هذه البلدان وغيرها من المناطق غير النفطية. كما يمكن التعاون في مجال بدائل المنتوجات النفطية وتسويقها على نطاق واسع في الوطن العربي.

لقد تبنت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابيك) مثل هذه الأفكار منذ منتصف عقد السبعينيات، ونظمت أول مؤتمر للطاقة في الوطن العربي عام ١٩٧٦ في أبو ظبي. ثم واصلت المنظمة عقد هذا المؤتمر كل ثلاث سنوات بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والثروة المعدنية. إن تعاون كل هذه المؤسسات العربية المشتركة يوفر الغطاء العام لإنشاء كيان عربي مشترك يعمل من أجل تنمية التعاون في مجال الطاقة وعلاقتها بالتنمية وبقطاع المياه الصالحة. هذا ما سعيت إليه شخصياً أثناء عملي كأمين عام لمنظمة الأوابيك في الكويت. ونظراً لصعوبة إقناع الدول النفطية بالحاجة لمثل هذا الكيان المتخصص في شؤون الطاقة تم التوصل إلى تنظيم مؤتمر الطاقة العربي بصفة دورية كل ثلاث سنوات. كما وافق مجلس الأوابيك على إنشاء مركز دراسات الطاقة داخل المنظمة يقوم بتقديم الدراسات وينظم دورات التدريب لمرشحين من كل البلدان العربية الأعضاء وغير الأعضاء في الأوابيك. المطلوب الآن جدية العمل المشترك مع منظمة الأوابيك من أجل دعم العمل العربي المشترك في مجال الطاقة، وما لها من علاقة قوية بأمور التنمية والمياه والتقدم الاجتماعي في كل مجالات الحياة.

ب ـ يوجد ارتباط دائم بين الطاقة والمياه الصالحة حيث لا يمكن توفير المياه التقليدية أو غيرها إلا باستعمال قدر محدد من الطاقة. لذلك، نظراً لشح المياه في الوطن العربي، يتوجب على البلدان العربية التعاون في مجال استعمال الطاقة في تحلية المياه المالحة عن طريق زيادة الاعتماد على مصادر الغاز الطبيعي المتوفر بكميات كبيرة في العديد من المناطق العربية. كما توجد حاجة ملحة للاستثمار في البحث العلمي التجريبي لتطوير كل الوسائل الحديثة من أجل تخفيض كلفة تحلية المياه من المصادر الجوفية ومن البحر.

ج ـ يمكن للنفط والغاز أن يدعما التنمية في الوطن العربي عن طريق زيادة درجة التصنيع للمنتجات النفطية واستعمال الغاز في الصناعات البتروكيميائية الوسيطة والنهائية للأسواق العربية في إطار من التنظيم التجاري المشترك من منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي. يتطلب النجاح في هذا المجال بذل الجهود اللازمة لزيادة القدرة التنافسية داخل الوطن العربي وفي الأسواق العالمية بالنسبة لمنتجات الصناعة

النفطية والبتروكيميائية وغيرها من السلع والخدمات.

نستخلص من هذا العرض الموجز لدور النفط في التعاون العربي آفاقاً واسعة إذا استوعبت الأنظمة العربية دروس الماضي. فالنفط ثروة ذات قيمة اقتصادية واستراتيجية لا بد من حسن استعمالها وتعظيم الاستفادة منها قبل نضوبها. هذا ما سعينا إليه نحن الذين اهتموا بدعم العمل العربي المشترك مثل الصديق الدكتور يوسف صايغ الذي كان من أهم المعينين لنا في منظمة الأوابيك وفي غيرها من المنظمات العربية المشتركة.

(٨)
مجتمعات على مفترق طرق:
تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية(*)

علي خليفة الكواري(**)

مقدمة

شرق الجزيرة العربية إقليم جغرافي متميز من أقاليم شبه الجزيرة العربية، يمتد من الكويت شمالاً إلى رأس مسندم جنوباً. ويشمل الإقليم الكويت والبحرين وقطر ومعظم الإمارات العربية، كما يضم المنطقة الشرقية من العربية السعودية وأجزاء صغيرة من عُمان. وفي هذه الدراسة سوف يتركز تحليلنا على الإمارات وقطر والبحرين والكويت. وسوف نعبر عن هذه المجموعة بدول أو مجتمعات «شرق الجزيرة العربية». ولن يكون هذا المصطلح شاملاً للمنطقة الشرقية من العربية السعودية التي تتأثر اليوم أكثر بأوضاع بقية أجزاء المملكة المترامية، ولن يشمل تحليلنا أيضاً عُمان. فمجتمع كل من المملكة والسلطنة اليوم من حيث حجم وتركيب السكان وربما تنوع

(*) هذه الورقة تم إعدادها بناء على مساهمات سابقة للكاتب وذلك بمناسبة تكريم أستاذنا الفاضل المفكر والباحث الرائد الدكتور يوسف عبد الله صايغ الذي كانت طروحات فكره ونتائج بحثه الجاد بمثابة جدول أعمال لعدد من الباحثين الذين تناولوا هموم النفط وقضايا التنمية في الوطن العربي. لقد مثل فكر يوسف صايغ وبحثه النموذج والدليل اللذين تأثر الكاتب بهما طوال ثلث قرن من الزمن. لقد كان إصرار يوسف صايغ على ضرورة الربط الواعي بين النفط والتنمية الشاملة المستدامة، بذرة بذرها الرجل المهموم بمستقبل أمته العربية، وكان لها التأثير الكبير في جهود البحث التي قمت بها ومن بينها هذه الورقة المتواضعة.

(**) مستشار اقتصادي ـ قطر.

الموارد الاقتصادية والرقعة الجغرافية لا يتماثل مع مجتمعات الكويت والبحرين وقطر والإمارات، وتأثير الهجرة فيهما ليس بالخطورة المصيرية التي تتعرض لها بقية مجتمعات بلدان مجلس التعاون، هذا وإن كانت تأثيرات الهجرة والعمالة الوافدة قضايا لا يجوز التقليل من أبعادها السلبية.

وعلى الرغم من اختلاف المملكة والسلطنة عن بقية بلدان مجلس التعاون في ما يتعلق بتركيب السكان ومخاطر الهجرة على مجتمعاتها، فإن كل بلدان مجلس التعاون تتشابه ـ إلى حد كبير ـ معطياتها ومشكلاتها الاقتصادية الناتجة عن اعتماد النشاط الاقتصادي والاجتماعي على ريع النفط الذي نلاحظ، بشكل واضح اليوم، تلاشيه تدرجياً بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة التقدم التقني في صناعة النفط وانخفاض تكاليف الإنتاج خارج المنطقة في الوقت الحاضر في حقول النفط الحدية في ألاسكا والمناطق العميقة من بحر الشمال والمحيطات، إلى حوالى اثني عشر دولاراً للبرميل، بعد أن كانت تكاليف استخراج النفط من هذه الحقول منذ عقدين من الزمن تزيد على عشرين دولاراً للبرميل.

ولذلك، فإننا في هذه الورقة عندما نتحدث عن مخاطر الهجرة على مجتمعات «شرق الجزيرة العربية» إنما نقصد المخاطر المحيطة بالإمارات وقطر بشكل رئيسي وإلى حد أقل البحرين والكويت، هذا على الرغم من وجود تأثير سلبي لا يستهان به ومخاطر من الهجرة الأجنبية والاعتماد على العمالة الوافدة في كل من المملكة والسلطنة.

أما عندما نتحدث على المشكلات الناتجة عن سوء استخدام عائدات النفط في الماضي وبروز نظام حوافز مغلوط وسلبي تجاه بناء قاعدة اقتصادية بديلة، وعندما نتعرض لتأثيرات تلاشي ريع النفط تدريجياً في المدى البعيد، والإخفاق في بناء عملية تنمية مستدامة قادرة على توفير فرص العمل المجدية المطلوبة والتي تحافظ على مستوى معين معقول في المستقبل المنظور، فإننا نعني أقطار أو مجتمعات بلدان مجلس التعاون جميعها دون استثناء.

وجدير بالتأكيد أن ما نحن بصدد مناقشته وتحليله ونقده من أوضاع مجتمعات شرق الجزيرة واقتصادها ينصب على المحصلة متمثلة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمسارات التي أدت إليها تلك التغيرات التلقائية والعشوائية التي صاحبت عصر النفط، وذلك من منظور تنموي مستقبلي. لقد انصبت تلك التغيرات على المجتمع وعلى الاقتصاد وأثرت فيهما أبلغ تأثير. فهل نتج من تلك المحصلة اليوم توليد عملية تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ذات مرتكز بشري وبعد إنساني؟ وهل مجتمعات المنطقة اليوم مجتمعات قادرة على التفاعل الإيجابي والتحرك

الفعال من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية وتأمين مصيرها المهدد بالضياع؟ أم أن اقتصاد المنطقة مهدد بالانهيار نتيجة لتراجع ريع النفط الذي تم الاعتماد الخطر عليه في الماضي لتحقيق مستويات دخل جارٍ مرتفع ومستويات معيشة عالية، ولم يوظف ذلك الريع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط لتوفر فرص العمل المجدي المطلوب والمحافظة على مستويات معيشة كريمة في المستقبل المنظور. إن بعض مجتمعات المنطقة اليوم مهددة بالتفكك والنكوص نتيجة لهشاشتها، وبسبب تحول المواطنين فيها إلى مجرد أقلية من الأقليات هامشية غير مؤثرة فعلياً نتيجة ما تعرضت إليه من تغيرات في تركيباتها وسلبيات في توجهاتها وضعف تضامنها.

إن ما نحن بصدد مناقشته هنا هو المحصلة التي أسفرت عنها التغيرات التلقائية والعشوائية التي صاحبت عصر النفط دون أن نكرر ما كان لتلك التغيرات وما زال بها من تأثيرات إيجابية، وما أدت إليه من تحسينات في مستويات المعيشة والصحة والتعليم والخدمات وارتفاع في مستويات الاستهلاك وزيادة في الاحتكاك بالعالم الخارجي، بل ما سمحت به من تراكم أرصدة خاصة مستثمرة في الخارج تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار في الوقت الحاضر[١]. إن تلك الإيجابيات قد أبرزها الإعلام الرسمي ولم تخطئها عين المراقب الخارجي، بل إنه قد تم اعتبارها ـ خطأ في كثير من الأحيان ـ نتيجة عملية تنمية بشرية غير مسبوقة في التاريخ. ولقد حان الوقت للوقوف أمام ظاهرة تحسن أحوال بلدان المنطقة نتيجة الاستهلاك المباشر لريع النفط بدلاً من استثماره، الأمر الذي يجعلنا نقف متسائلين عن النتيجة، عن المحصلة النهائية عن المسار هل هو باتجاه تأمين مصير شعوب المنطقة والمحافظة على مصالحها الحيوية أم أننا بحاجة إلى تعديل المسار إن نحن حقاً أردنا نتيجة إيجابية أفضل ومحصلة فاعلة أقدر ومجتمعات متماسكة ومتفاعلة وآلية تنموية أكثر قدرة على الاستمرار في عصر ما بعد النفط، قبل أن يفوت الأوان.

وغني عن القول إن أقطار مجلس التعاون تمثل شريحة عربية تربطها أواصر الانتماء العربي مع بقية المجتمعات العربية من المحيط إلى الخليج. كما أن تاريخ مجتمعاتها فضلاً عن ثقافتها هو جزء لا يتجزأ من التاريخ والثقافة العربية والإسلامية. ومن هنا فإن اختيار إقليم شبه الجزيرة العربية موضوعاً للتحليل لا يعني بأي شكل من الأشكال نظرة إقليمية أو قطرية ضيقة، وإنما هو اختيار بقصد التحليل العميق لمشكلات خاصة بجزء غالٍ من الوطن العربي.

---

(١) علي خليفة الكواري، «ما العمل... من أجل المستقبل؟،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٥ (أيار/مايو ١٩٩٥).

بعد هذه المداخلات التوضيحية يحسن بنا أن نبدأ عرضنا لموضوع الورقة من خلال مناقشة وتحليل جوانب مهمة، كان إدراكها وراء التحذير الذي تطرحه هذه الورقة. وسبب الدعوة إلى التعامل مع أبعاد المسار الخطر الذي تسير فيه بلدان مجلس التعاون، وحث أهل المنطقة على سلوك المنعطف الآمن الذي ما زالت الفرصة سانحة لسلوكه[٢].

أولاً: نمط التنمية الذي أفرزته التغيرات المصاحبة للنفط

شهدت الدول الأعضاء في مجلس التعاون تغيرات اقتصادية واجتماعية مهمة خلال عصر النفط، كان من تأثيراتها الإيجابية ارتفاع مستوى المعيشة، وانتشار التعليم، وتحسن المستوى الصحي، وزيادة الاتصال بالخارج، والاحتكاك بثقافات مختلفة، والتمتع بمنتجات العالم وإنجازاته التكنولوجية دون المساهمة في إنتاجها. وقد نقلت هذه التغيرات مجتمعات شرق الجزيرة العربية من حال إلى حال. من حال الفاقة والجهل والمرض الذي رافق انهيار صناعة الغوص منذ عشرينيات هذا القرن الماضي إلى منتصفه، إلى وضع تدفقت فيه خزائن الأرض منذ بداية الخمسينيات وعلى وجه الخصوص منذ مطلع السبعينيات لتصب ثروة مالية غير مسبوقة في التاريخ على مجتمعات ودول ليست مهيأة سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً لاستيعابها. هذا إذا كان هناك أحد آخر غير الدول الصناعية المتقدمة مثل النرويج وبريطانيا قد تمكن فعلاً من استيعاب الثروة النفطية بشكل منتج وتجنب آثارها السلبية.

وقد كان تأثير تلك التغيرات الإيجابي تأثيراً كبيراً جداً، ولكنه تأثير آني غير منتظم المسار وغير قابل للاستدامة في عصر ما بعد الاعتماد على النفط. فكان تأثير معظمه ينصب على الاستهلاك بسبب سياسة توزيع ريع النفط ونمط تخصيصه. ومن بين سلبيات تلك التغيرات العشوائية أن عطلت نظام الحوافز الإنتاجية، وزادت من الاعتماد على تدفق ريع النفط، هذا فضلاً عن تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة وتدفق الهجرة الأجنبية التي أصبحت اليوم ظاهرة تنفرد بها بلدان مجلس التعاون، وتهدد بالخطر وجود مجتمعات «شرق الجزيرة العربية».

كما كان من نتائج هذه التغيرات أن أفرزت مؤشرات عالية اقتصادية واجتماعية لم تكن معبرة في الحقيقة عن عملية تنمية بالمعنى الصحيح بقدر كونها انعكاساً لتسييل

---

(٢) الأجزاء التالية من الورقة مبنية أساساً على ما ورد في: علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟: محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

ثروة ناضبة تمتعت بريع اقتصادي عالٍ شكل ما يزيد على ٩٠ بالمئة من سعر صادرات النفط الخام. وقد أدت تلك المؤشرات إلى اضطراب في مفاهيم التنمية يحسن بنا أن نناقشه من أجل تحديد نمط التنمية التي أدت إليها التغيرات المصاحبة للنفط إن جاز تسمية ما حدث بـ «التنمية».

١ ـ مفهوم التنمية

لا بد لنا في سياق تحديد نمط التنمية الذي أفرزته التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لعصر النفط في بلدان مجلس التعاون من أن نوضح مفهوم التنمية المتعارف عليه علمياً، وأن نحدد المقومات التي ترتكز عليها عملية التنمية، ونبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[٣].

والتعريف الذي توصلنا إليه ـ منذ مدة ـ في ضوء الاهتمام العالمي والعربي الإقليمي بتحديد معنى مصطلح التنمية باعتبارها عملية حضارية مستدامة وحقاً من حقوق الإنسان. . . يعتبر «التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية ودائمة (Sustained) موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية ـ اجتماعية ـ اقتصادية ـ تسمح بتحقيق مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[٤].

وقد تم ـ أخيراً التأكيد على عناصر تعريف مصطلح التنمية الشاملة ـ السابق ذكره ـ عندما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصطلح التنمية البشرية على عملية التنمية المرغوبة، وعرفها بأنها «عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس»[٥]. وقد أخذت تقارير التنمية البشرية ـ الصادرة سنوياً عن البرنامج ـ على عاتقها توصيف مفهوم التنمية البشرية وتحديد مقوماته والقيام بتطوير مؤشراته الكلية والجزئية، الكمية منها والكيفية.

ومنذ البداية تم ربط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي. واعتبر مؤشر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية. ويؤكد بقوله «التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً ـ بدون نمو اقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق تحسن

---

(٣) يوسف صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/يوليو ١٩٨٢)، ص ٧.

(٤) جاسم خالد السعدون وعلي خليفة الكواري، **رسالة إلى عاقل: التنمية في أقطار مجلس التعاون بين غير الممكن والممكن غير المرغوب** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠)، ص ٤٤.

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٠)، ص ١٢.

متصل في الأحوال البشرية عموماً»[٦]. كما تم ربط مفهوم التنمية البشرية أيضاً بتحسين نوعية الحياة ـ المادية والنوعية ـ وتم اعتماد مؤشرات كيفية تحسن نوعية الحياة المادية (الدخل والصحة والمعرفة) وإلى جانب ذلك تم التأكيد على مؤشرات كيفية لقياس نوعية الحياة (حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية الفعالة والأمن الفردي والاجتماعي والقومي). وأكد على أن «الحرية السياسية هي عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية»[٧]. كما أكد على أن المشاركة معناها «اشتراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في حياتهم»[٨].

وأخيراً أكد على الأفق الزمني، كما أكد على العدالة بين الأجيال من خلال تأكيده على ضرورة اطراد تحسن مؤشرات النمو والتحول، واستدامتهما متصاعدين عبر الزمن وفي ذلك تأكيد على أن التنمية عملية وليست حالة، واتجاهاً مستمراً في النمو وليست مجرد وضع طارئ مرهون بسببه، يتقلب صعوداً وهبوطاً تعبيراً عن فقدان المقومات الذاتية ونتيجة لارتباط التغيير بوضع طارئ أو عوامل خارجية. ويصف تقرير ١٩٩٤ التنمية البشرية بأنها نموذج للتنمية «يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين (. . .) وهو يحمي أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد. ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل». ويخلص التقرير إلى أن «التنمية المستدامة تعالج الإنصاف ـ داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال» (. . .) «وفي التحليل الأخير، التنمية البشرية المستدامة تنمية موالية للناس، وموالية لفرص العمل، وموالية للطبيعة. فهي تعطي أعلى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، وللتكامل الاجتماعي، ولإعادة توليد البيئة» (. . .) «وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسنات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة»[٩].

ويحذر مفهوم التنمية البشرية من رهن المستقبل واستمراء الاستهلاك بواسطة

---

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١** (أكسفورد: البرنامج، ١٩٩١)، ص ١٢.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** (أكسفورد: البرنامج، ١٩٩٢)، ص ٢٧.

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٢١.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٤.

التمويل عن طريق الديون المالية أو استنضاب الثروات الطبيعية أو تدمير البيئة أو تهديد التجانس والتكامل الاجتماعي. وينذر تقرير ١٩٩٤ قائلاً: «كل الديون المؤجلة ترهن الاستدامة، سواء أكانت ديوناً اقتصادية أم ديوناً اجتماعية أو ديوناً إيكولوجية»[١٠].

بعد هذا التوضيح لعناصر مفهوم التنمية والتأكيد على مقوماتها وبيان مؤشراتها الكمية والنوعية، لا بد من إشارة ـ ولو عابرة ـ إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي. لعل إدراكنا لمعنى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يبين أسباب نفينا ـ أيضاً ـ حتى لصفة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عن محصلة «التغيرات والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في عصر النفط.

فالتنمية الاقتصادية (Economic Development) جرى تعريفها منذ مطلع الستينيات بأنها «العملية التي يتم بواسطتها، في بلد معين، تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن»[١١]. ويلاحظ أن التعريف يؤكد أن التنمية عملية وليست حالة، ولذلك اشترط اطراد تزايد الدخل الحقيقي للفرد سنوياً، عبر فترة طويلة من الزمن لا تقل عن عقدين أو ثلاثة، وذلك تعبيراً عن وجود تحولات هيكلية تؤدي باستمرار إلى مزيد من نمو القدرات وإطلاق الطاقات التي تعكس نفسها في زيادة إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع. أما النمو الاقتصادي (Economic Growth) فإن تعريفه المتفق عليه في علم الاقتصاد ـ كما توصل إليه سيمون كوزنتس، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد، عند دراسته التاريخية المقارنة للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، يؤكد أن النمو الاقتصادي هو «الزيادة المستدامة (Sustained) في متوسط إنتاج الفرد أو العامل»[١٢]. وبذلك نجد أيضاً أن النمو الاقتصادي يعني وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة طويلة من الزمن، هذا وإن كان نمواً تلقائياً مقارنة بعملية التنمية.

٢ ـ ماهية التغيرات المصاحبة للنفط

يتبين لنا ـ إذاً ـ من تحديد معنى مصطلح التنمية بكل مسمياتها الإيجابية أنها مفهوم مركب. فالتنمية... عملية (Process)... كما أنها آلية (Mechanism)...

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١١) Gerald M. Meier, *Leading Issues in Economic Development*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1976), p. 6.

(١٢) Simon Smith Kuznets, *Modern Economic Growth: Rate, Structure, and Spread*, Studies in Comparative Economics; 7 (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), p. 1.

هذا إلى جانب كونها أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية. أما مؤشراتها المتداخلة والمتكاملة فهي أربعة. **أولها**: نمو اقتصادي بمعنى تزايد مطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع. **ثانيها**: تحولات هيكلية تطال كافة أوجه التخلف ـ السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ بهدف تكوين بنيات أساسية وتنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي. **وثالثها**: تحسن مطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعاته. **رابعها**: تكريس نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة، وذلك تعبيراً عن تبني استراتيجية مجتمعية للتنمية المستدامة.

وإذا أجرينا مقارنة موضوعية بين مفهوم التنمية الذي سبقت الإشارة إليه، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ـ الفجائية والعشوائية المتقلبة ـ التي شهدتها المنطقة في عصر النفط. . . لتبين لنا مدى ابتعاد تلك التغيرات عن نهج التنمية، وتأكد لنا أنها لا ترقى إلى مستوى عملية تنمية ـ بأي من التسميات المستحبة. بل إن مسار تلك التغيرات، أخذ تدريجياً عبر حقب اليسر والعسر يقوض إمكانيات التنمية الحقيقية، وبذلك يصبح أقرب إلى «تنمية الضياع» منه لأي من تسميات التنمية المتعارف عليها.

وهذا الانحراف ـ عن نهج التنمية المستحبة ـ أكدته أدبيات التنمية بشكل عام، كما أكدت خطورته أدبيات التنمية في المنطقة التي كشفت قصور التغيرات التي شهدتها المنطقة في عصر النفط عن بلوغ مستوى عملية تنمية. ولعل نظرة إلى عناوين ـ تحضرني الآن ـ مثل **أزمة المناخ ومناخ الأزمة** لجاسم السعدون، و**تربية اليسر وتخلف التنمية** لعبد العزيز الجلال، و**البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية** لأسامة عبد الرحمن، وأخيراً **التنمية العصية** ليوسف صايغ، إضافة إلى العديد من الدراسات غيرها تشير إلى إدراك الدارسين لطبيعة تلك التغيرات الفجائية والعشوائية المتقلبة، ومدى قصورها عن بلوغ عملية تنمية مستدامة. لقد أكدت أدبيات التنمية بشكل عام، وأدبيات التنمية حول المنطقة بشكل خاص، على عجز تلك التغيرات عن توسيع الخيارات المتاحة للأجيال المتعاقبة. وذلك بسبب قصورها عن تنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة اللازمة لاستدامة مستويات المعيشة وخلق فرص العمل الكريمة المجدية اقتصادياً، نتيجة لتدني مستويات المشاركة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[١٣]، ونتيجة لانحراف نظام الحوافز الذي أفرزته التوجهات الاستهلاكية لتلك التغيرات. . . هذا من ناحية.

---

(١٣) صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» ص ١٩.

ومن ناحية أخرى. . . فإن تلك التغيرات يبدو أنها لم تهتد بنسق اجتماعي يصون الهوية ويحافظ على المصالح العليا للمجتمع باعتباره مؤسسة دائمة تتعاقب عليها الأجيال، وإنما كانت تغيرات منفلتة من عقالها، **لم تضبطها استراتيجية تنموية تلتزم باجتماعية الهدف وعقلية المنهج**. ولذلك أصبح من الصعب على حكومات المنطقة أن تواجه المأزق الذي قادت إليه تلك التغيرات في حقب اليسر، وذلك عندما بدأت حقبة العسر النسبي الراهنة في منتصف الثمانينيات. كما كان تردد حكومات المنطقة في تغيير أسلوب حكمها والقيام بالإصلاح السياسي والاقتصادي اللازم، سبباً إضافياً أدى إلى المأزق الراهن الذي حول تلك التغيرات ـ تدريجياً ـ إلى نمط من «تنمية» الضياع، وذلك عندما وجدت حكومات المنطقة «أن فرض الحرمان مهمة سياسية تتطلب تدبيراً أكثر مما تحتاج مسألة توزيع المنافع»[(١٤)]. ففضلت الحكومات ـ مع الأسف ـ اللجوء إلى حلول آنية وجزئية في انتظار أن تزول الأزمات المتلاحقة التي فرضتها المستجدات منذ عام ١٩٨٦ على المنطقة. ولذلك استنزفت الحكومات احتياطياتها العامة. ويذكر د. ماجد المنيف أن عجوزات الميزانيات العامة المجمعة لبلدان مجلس التعاون للفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٣ قد بلغت ٢٧٢ مليار دولار[(١٥)]، وهذا يفوق الاحتياطيات العامة التي تم تكوينها منذ بداية الخمسينيات حتى عام ١٩٨١. وقد اضطرت حكومات بلدان مجلس التعاون إلى الاستدانة من الداخل والخارج (بلغ الدين الداخلي ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤، ويقدر الدين الخارجي للدول الست الأعضاء في المجلس عام ١٩٩٧ بحوالى ١٠٠ مليار دولار)، راهنة بذلك المستقبل عندما أضافت ديوناً مالية إلى ما ترتب نتيجة التغيرات التي صاحبت عصر النفط من ديون إيكولوجية بسبب استنضاب الثروة النفطية وهدر الموارد الطبيعية الشحيحة مثل المياه، وديون اجتماعية نتيجة عدم تماسك المجتمع بسبب الهجرة الأجنبية الواسعة، وديون اقتصادية بسبب الخلل الإنتاجي والديون الخارجية، وديون أمنية نتيجة الانكشاف على الخارج وفقدان القدرة على ممارسة الإرادة الوطنية.

وإذا كان من اليسير نفي صفة التنمية الشاملة والتنمية البشرية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عصر النفط. . . فهل يمكن أيضاً نفي صفة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عن تلك التغيرات؟ ولعل نظرة مدققة إلى أسباب المتغيرات الاقتصادية التي صاحبت عصر النفط، وتحري تأثيراتها في إنتاجية الفرد،

---

(١٤) F. G. Gause, «The Political Economy of National Security in GCC States,» paper presented at: Gulf 2000 Conference, Abu Dhabi, 1995, p. 12.

(١٥) ماجد المنيف، «عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» (١٩٩٦)، ص ٨.

وبناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط، تساعدنا على الإجابة عن هذا السؤال.

وابتداء نلاحظ ـ إذا نظرنا بإمعان ـ أن بلدان المنطقة لم يتحقق فيها، تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، لأية فترة طويلة من الزمن. وإنما نجد أن متوسط دخل الفرد ـ الحقيقي والنقدي ـ يتأرجح بين ارتفاع قياسي وهبوط حاد. وذلك تعبيراً عن اتجاهات الطلب العالمي على النفط خام، وانعكاساً لمستويات أسعاره في السوق العالمية التي تحكمها عوامل خارجية كما تخضع لتأثيرات التقدم التقني. ويمكننا أن نلاحظ تأرجح متوسط دخل الفرد ـ بل تأرجح الناتج المحلي الإجمالي في كل عقد من العقود التي شهدت عصر النفط في المنطقة، ابتداء من عقد الخمسينيات حتى وقتنا الحاضر[١٦].

وهذا التأرجح في متوسط دخل الفرد، يؤكد حقيقة ليست في حاجة إلى كثير من التأكيد لكل ذي بصيرة، ألا وهي أن مصدر الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي متوسط دخل الفرد في بلدان المنطقة، **ليس له علاقة بإنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب مفهوم النمو الاقتصادي، ولا يعكس تأثير تغييرات بنائية وتحولات هيكلية قادرة على استدامة مستويات الدخل المتحقق كما يتطلب مفهوم التنمية الاقتصادية.** وإنما اعتمدت مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسطات دخل الفرد في المنطقة دائماً على استنضاب ثروة طبيعية غير متجددة (النفط) كما اعتمدت على مستويات أسعار صادرات النفط الخام إلى السوق العالمية.

وقد بين تقييم د. جاسم السعدون لتجارب التنمية في بلدان المنطقة هبوط متوسط دخل الفرد بدلاً من زيادته ـ كما يتطلب مؤشر النمو الاقتصادي ـ حيث تشير الأرقام المجمعة لبلدان مجلس التعاون «إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان حوالى ١٠,٥ آلاف دولار عام ١٩٨٢، وأصبح ٨,١ آلاف دولار عام ١٩٩٢[١٧] ويقدر متوسط دخل الفرد عام ١٩٩٨ بحوالى ٦ آلاف دولار، وهو في تناقص مستمر. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اتجاه تراجع أسعار النفط في المدى الطويل وتلاشي ظاهرة الريع النفطي بسبب التغيرات التكنولوجية التي حدثت في صناعة النفط وأدت إلى إنتاج النفط من ألاسكا وبحر الشمال بتكاليف لا تتعدى اثني عشر دولاراً للبرميل في الحقول الصعبة، بعد أن كانت التكلفة في نهاية السبعينيات تقدر بحوالى ٢٠ دولاراً للبرميل. وتوضح الأرقام المجمعة لبلدان المنطقة أن الهبوط لم

---

(١٦) **النشرة الاقتصادية** (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة) (١٩٩٤)، ص ٣٣ و٨٧.

(١٧) جاسم خالد السعدون، ناديا الشراح ودنيا بهبهاني، **تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية** (دبي: منتدى التنمية، ١٩٩٥)، ص ٢.

يكن في متوسط دخل الفرد فحسب، وإنما في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي قدر انخفاضه في عام ١٩٩٢ بحوالى ١٥ بالمئة عن مستواه في عام ١٩٨٢، وجدير بالتأكيد أن المشكلة هنا ليست في انخفاض متوسط دخل الفرد، وإنما في تأرجحه انعكاساً لأسعار النفط ومستوى الطلب عليه، وفي ذلك دلالة على سبب الزيادة في متوسط دخل الفرد وسبب الانخفاض.

ويتضح من تلك الأرقام أن النمو الاقتصادي الصافي في بلدان المنطقة، خلال عقد من الزمان، لم يكن إيجابياً، وإنما كان سلبياً في ما يتعلق بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد، وفي ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي أيضاً. هذا على الرغم من اعتبارنا الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنطقة ـ تجاوزاً ـ معبراً عن عملية إنتاجية، في حين أننا نعلم بالتأكيد بأنه يمثل في معظمه ريع تصدير ثروة ناضبة، وليس مؤشراً على تزايد إنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب تعريف النمو الاقتصادي.

ولعل الأداء المتأرجح لاقتصادات المنطقة، وعدم قدرتها على استدامة مستويات الدخل لفترة طويلة من الزمن، ينفي عن تلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية صفة النمو الاقتصادي بالمعنى العلمي المتعارف عليه في علم الاقتصاد. كما أن الطبيعة الريعية لاقتصادات دول المنطقة، واستمرار اعتماد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في كل منها على الإنفاق العام الذي يتم تمويل حوالى ٩٠ بالمئة منه من عائدات النفط السنوية، أو من فوائض عائدات النفط في سنوات اليسر، أو من الاقتراض بضمانات عائدات النفط في المستقبل. . . يشير إلى إخفاق دول المنطقة في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط، يمكنها تدريجياً توفير مصادر دخل وفرص عمل بديلة لما يوفره ريع صادرات النفط من دخل حكومي وفرص عمل مباشرة ومن خلال التوظيف الحكومي.

لذلك وجدنا أن بلدان المنطقة ـ عندما تراجع الطلب العالمي على النفط، وانهارت أسعاره في منتصف الثمانينيات ـ لم تجد لديها غير النفط نفسه ترجع إليه، من أجل المحافظة على الإنفاق العام الذي يتم الاعتماد عليه بشكل شبه مطلق في تحريك النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على مستويات مقبولة من المعيشة وفرص العمل. فسحبت حكومات المنطقة في غضون بضع سنوات معظم الفوائض النفطية التي تراكمت في أرصدة خارجية يمكن تسييلها (الاستثمارات الخارجية). وبعد أن تم تبديد معظم تلك الأرصدة الخارجية التي قدرت في عام ١٩٨٠ بمبلغ ٢١٤ مليار دولار[١٨]، . . . لم يكن أمام الحكومات من مخرج سهل سوى الاقتراض بضمان

---

(١٨) **الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها ـ أداؤها ـ دورها المأمول في تطوير التنمية المحلية** (ندوة)، إشراف عبد الوهاب علي التمار (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٩٧.

عائدات النفط المستقبلية. وتقدر حصيلة العجز في الميزانيات العامة للدول الست في الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) فقط بحوالى ١٣٥ مليار دولار، تم تمويل حوالى ٨٢ مليار دولار بخلق دين عام داخلي وخارجي[١٩]، واستدين الباقي من الجهاز المصرفي المحلي حتى وصلت مستويات الاقتراض من المصارف التجارية المحلية أقصى طاقة ممكنة لها، وأصبح يشكل خطراً على ملاءة المصارف الوطنية نفسها. واستمر مسلسل الاقتراض الداخلي والخارجي حتى أصبحت بعض بلدان المنطقة من بين الدول تلك التي تردّت إلى أن أصبحت قاب قوسين أو أدنى مَن تدخل صندوق النقد في أمورها بروشتته المعروفة.

٣ ـ ضياع فرص تنمية محتملة

تتضح لنا ـ من المقارنة السابقة ـ ماهية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في عصر النفط. ويتبين لنا أن تلك التغيرات لم ترق حتى إلى مستوى نمو اقتصادي، فضلاً عن قصورها عن بلوغ مستوى عملية تنمية. وبذلك أضاعت تلك التغيرات العشوائية المتقلبة على المنطقة فرص تنمية محتملة، نتيجة عجزها عن إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية ـ مؤسسية وبشرية ومادية ـ بديلة للنفط، تكون قادرة ذاتياً على أن تحافظ على مستويات معيشة معقولة ـ ليست بالضرورة نفس مستويات المعيشة التي سمح بها ريع النفط ـ وفرص عمل مجدية وكريمة، عندما تنضب الثروة النفطية أو يؤدي التقدم التقني إلى تآكل ريعها الاقتصادي تدريجياً. وجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي في صناعة النفط أخذ منذ مطلع الثمانينيات يتزايد بوتائر عالية أدت إلى انخفاض ملحوظ في تكاليف إنتاج النفط في ألاسكا وبحر الشمال والمحيطات العميقة كما سبقت الإشارة. ولعل هذا الانخفاض في التكاليف هو السبب وراء تراجع أسعار النفط وتلاشي ريع تصدير النفط الخام. وهذا طبيعي فالنفط سلعة مثل غيره من السلع ولا يمكن أن يظل ريعه الاقتصادي مستمراً عبر الزمن، كما أنه ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها إلى الأبد.

وقد اتضح لنا قصور تلك التغيرات، عن بلوغ مرتبة التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق مؤشرات النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية على الأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة. فبلدان المنطقة شهدت طفرات في الدخل بسبب تصدير ثروة طبيعية ناضبة، تهيأت لها أسواق خارجية مؤاتية. ولذلك كان من الطبيعي جداً أن تتأرجح مستويات الدخل كلما تغيرت تلك العوامل التي أدت إلى

---

(١٩) السعدون، الشراح وبهبهاني، المصدر نفسه، ص ٣.

طفرته في المقام الأول. ومن هنا لم تستطع أي من بلدان المنطقة خلال أي عقد من العقود التي صاحبت عصر النفط، أن تحقق تزايداً مطرداً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار ذلك مؤشراً على اطراد ارتفاع إنتاجية الفرد أو العامل، ودليلاً على استقرار العملية الإنتاجية نتيجة بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية في استدامة النمو المستمر في متوسطات الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن.

وإذا كانت تلك التغيرات قد عجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية كما عجزت عن تحقيق النمو الاقتصادي، فإنها ـ بحكم التعريف ـ قاصرة عن بلوغ مرتبة عملية التنمية الشاملة أو التنمية البشرية، حيث يشكل اطراد تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد لفترة طويلة، إضافة إلى بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية. . . مرتكزات أساسية لعملية التنمية المستدامة بكل مسمياتها المستحبة.

وهذا العجز لا ينفي وجود تحسن ـ مرهون استمرار معظمه باستمرار تدفق ريع النفط على الميزانيات العامة لبلدان المنطقة ـ في جوانب من الحياة المادية مثل ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المستوى الصحي وانتشار التعليم كما سبقت الإشارة. ولكن تبقى الحقيقة بأن تلك التحسنات تمثل حالة سمحت بها الوفرة النفطية، وليست عملية تعبر عن اتجاه مستمر في ارتفاع الإنتاجية أو عدالة التوزيع، تعكس تحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك بدأت مستويات المعيشة تتراجع بشكل عام ومستويات معيشة ذوي الدخل المحدود تتراجع بشكل خاص. وكذلك يمكن أن تتراجع خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها تحت ضغط انخفاض معدلات الإنفاق العام التي تعكس ظاهرة تآكل ريع النفط.

أما الجوانب المعنوية من الحياة فلم تشهد تحسناً يذكر، باستثناء الكويت التي عاشت فترات متقطعة من الحياة الدستورية وتمتع بعض مواطنيها بقدر من الانتخاب، كما توفر فيها قدر من حرية التنظيم والتعبير وحكم القانون. ولذلك فإن المشاركة السياسية الفعالة وضمانات الحريات العامة وضمانات حقوق المواطن والإنسان لم تتقدم، بل إن بعضاً من ضماناتها التقليدية قد تراجع نتيجة لتراجع الدور السياسي القبلي دون استبداله بمؤسسات مجتمع مدني حديث، الأمر الذي أخل بمتطلبات الحد الأدنى من التوازن بين الدولة والمجتمع، وجعل الأفراد يقفون عاجزين أمام آلية الدولة التي تضخمت بفضل امتلاكها لريع النفط وتحكمها في سياسات إعادة توزيعه. وإلى جانب عدم تحقيق تقدم يذكر في الجوانب السياسية من الحياة، فإن المشاركة بكل أبعادها الأخرى قد تدنت. كما أن التماسك الاجتماعي قد تردى. وكذلك غابت عن التغيرات التي صاحبت عصر النفط في المنطقة اعتبارات المستقبل واعتبارات العدالة

بين الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة، فضلاً عن تزايد الانكشاف على الخارج بشكل عام والانكشاف الأمني بشكل خاص، مما أثر في متطلبات الإرادة الوطنية التي بدا أن حكومات المنطقة قد استعادتها عندما انتهت الحماية البريطانية واكتسبت بلدان المنطقة الاستقلال.

ولعلنا ـ عند هذا الحد من العرض والمناقشة ـ نكون قد أوضحنا أسباب نفي صفة النمو والتنمية بكل مسمياتهما المستحِبة، عن محصلة التغيرات التي صاحبت عصر النفط في دول مجلس التعاون. ولكن نفينا هذا ـ كما سبقت الإشارة ـ ليس معنياً بالماضي بقدر اهتمامه بالمستقبل. ولذلك فإننا نجد في استمرار نمط التغيرات العشوائية المتقلبة، والتي ما زالت التوجهات التي أفرزتها سائدة وفاعلة ومؤثرة، خطراً ينذر بنكوص بعض مجتمعات المنطقة وطمس هويتها فضلاً عن ضياع اقتصادي يؤدي إلى انهيار مستويات المعيشة فيها وانتشار البطالة وتفشي عوامل عدم الاستقرار. هذا إذا لم يتغير المسار الخطر للتغيرات التي صاحبت عصر النفط، ويتم الانعطاف إلى مسار آمن وفق استراتيجية تنمية، تلتزم بعقلانية المنهج وترتكز على اجتماعية الهدف والمصالح العليا للمجتمع، باعتباره مؤسسة مستمرة عبر الزمن وتعاقب الأجيال.

٤ ـ نمط «تنمية» للضياع

السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه بإلحاح على أهل المنطقة والمعنيين بمستقبل شعبها ـ في الوقت الحاضر ـ في ضوء المحصلة السلبية التي أسفر عنها المسار الخاطئ في الماضي ـ هو إلى أين سوف يؤدي استمرار ذلك المسار الخطر بمجتمعات المنطقة وشعوبها في المستقبل؟ لقد فوتت التوجهات الاستهلاكية على المنطقة فرصة بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط، وضيعت بالتالي فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على كل من دولها. فهل تدفع ـ اليوم ـ التوجهات التي ما زالت تحكم مسار الحاضر بمجتمعات المنطقة إلى الضياع ـ لا قدر الله ـ بعد أن ضيعت توجهات الماضي فرصاً ثمينة لبدء عملية تنمية مستدامة؟

إن المعطيات التي أفرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط، إضافة إلى المستجدات الاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة في الوقت الحاضر. . . كلها ـ مع الأسف ـ تدفع ببلدان المنطقة بشكل عام والبلدان الأصغر فيها بشكل خاص إلى نمط «تنمية» الضياع. . . إن جاز تسمية التغيرات الراهنة بـ «تنمية». إن احتمالات التراجع الاقتصادي الحاد وانهيار مستويات الدخول ـ ولا سيما بالنسبة لذوي الدخل المحدود ـ وتفشي ظاهرة البطالة السافرة إلى جانب البطالة المقنّعة وتردي الخدمات العامة وتسهيلات البنية الأساسية بسبب عدم القدرة على نفقات صيانتها، لم تعد مجرد

احتمالات، وإنما أصبحت واقعاً محسوساً بعد ما أصبح بند الرواتب والأجور بما فيها رواتب الأسرة الحاكمة يستحوذ على حوالى نصف النفقات العامة، وحوالى ربع المصروفات العامة تمتصها مصروفات السلاح التي قدرت عام ١٩٩٧ بحوالى ٢٨ مليار دولار بالنسبة للبلدان الستة، في حين قدر دخل النفط للبلدان الستة بحوالى ٤٤ مليار دولار للعام نفسه[٢٠].

ومن هنا فإن احتمالات الضياع لا يجوز التقليل من شأنها. إن قراءتنا لمسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العشوائية تشير إلى وجود خطر ماثل يهدد بانزلاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى مأزق يصعب الخروج منها. هذا إذا لم تكن بعض بلدان المنطقة قد انزلقت إليها بالفعل.

إن القرائن ـ فضلاً عن المعطيات والتداعيات ـ مع الأسف ـ تشير إلى تآكل الإرادة الوطنية في ضوء الانكشاف على الخارج والتبعية الأمنية له. كما تشير إلى عجز بلدان المنطقة، نتيجة إصرار حكوماتها على الحكم بنفس أسلوب حكمها في الماضي، في وقت بدأ فيه ريع النفط يتآكل وعائداته تنكمش. إن حكومات المنطقة تبدو مترددة اليوم عن مواجهة المشكلات الهيكلية المزمنة وحل الإشكاليات المعقدة وإصلاح أوجه الخلل المتعددة التي تفاقمت في الفترة الأخيرة نتيجة التردد في مواجهتها في الوقت المناسب. . . وربما نتيجة عدم محاولة مواجهتها لسبب أو لآخر.

ولعل من بين الأسباب التي تدفع إلى زيادة احتمالات الضياع، سبب فقدان الحوار بين الحاكم والمحكوم. . . وربما بين «الفئة» الحاكمة نفسها. . . وانفراد متخذ القرار بالأمر متذرعاً بحجج لا تبررها اعتبارات المصلحة العامة. ولذلك أصبحت كل القضايا المصيرية، ومنها ضرورة المصالحة مع العقل وتغليب اعتبارات المصلحة العامة والمحافظة على المصير والهوية والوجود والموازنة بين دور الدولة ودور المجتمع والمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة. . . أصبحت كلها قضايا غير مطروحة للحوار. بل إن الاقتراب منها ـ بدون أمر ـ يعتبر من المحرمات التي تستوجب النبذ والإقصاء إن لم تعرّض للزجر والقذف. . . هذا على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم. أما على مستوى العلاقات. . . بين الحكام أنفسهم في المنطقة، فإن كل القضايا، التي يتوقف على حلها التعاون الإقليمي وكسب المستقبل والمساهمة في تشكيله تعتبر على حد قول الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبد الله بشارة «بطاطا حارة» يتجنب متخذو القرار تناولها أو الاقتراب منها. ولذلك وبسبب فقدان

---

(٢٠) حسن حمدان العلكيم، «التحولات الدولية في النظام الدولي المعاصر وتداعياتها على منطقة الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: منتدى التنمية، اللقاء العشرون، دبي، ١٩٩٩، ص ١٦ ـ ١٧.

الحوار على المستويين الوطني والإقليمي، تعذر التعاون، داخل البلد الواحد وبين بلدان المنطقة، وفاتت فرض العمل من أجل مستقبل أفضل، واستمرت أوجه الخلل وزاد الزمن والظروف من تفاقمها. هذا على الرغم من وجود إجماع ـ في المجالس الخاصة ـ على خطورة الأوضاع.

ثانياً: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في المجتمع في «شرق الجزيرة العربية»

بادئ ذي بدء، يواجه الباحث إشكالية عند محاولته تحديد المقصود بالمجتمع في بلدان «شرق الجزيرة العربية»، ذلك لأن المجتمع في هذه البلدان كان ضحية من ضحايا التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت حالة الاعتماد على ريع النفط، وما ترتب على ذلك الاعتماد من خلل إنتاجي بسبب الاعتماد المطلق على ريع النفط، وخلل سكاني بسبب تدفق العمالة الوافدة على وجه الخصوص. لقد تعرض المجتمع نتيجة نمط الإدارة التقليدية، والتي كانت إدارة تسيير أكثر منها إدارة تغيير، وبسبب الوفرة المالية والطبيعية الريعية للاقتصاد إضافة إلى العلاقات الجيوبوليتيكية... إلى تغيرات فجائية وعشوائية، دفعت بالمجتمع في بعض البلدان إلى حافة النكوص وفقدان النسق الاجتماعي العام. واستمرار مسار تلك التغيرات ينذر اليوم بقطع صلة المجتمعات، أو بالأحرى التجمعات البشرية المقيمة على أرض بلدانه، بالمجتمعات الوطنية التي اكتمل تكوينها قبل بداية عصر النفط.

إن التغير الاجتماعي الذي شهدته تلك المجتمعات، على الرغم من بعض مؤشراته المادية الإيجابية في مجال ارتفاع مستوى المعيشة، وانتشار التعليم، وتحسن المستوى الصحي، وزيادة الاتصال بالعالم الخارجي... إلا أن المحصلة النهائية لذلك التغير الاجتماعي انعكست سلباً على المجتمع من حيث توجهه الإنتاجي، وتجانسه الثقافي، وتماسكه الاجتماعي. كما أدت إلى تزايد تفككه نتيجة انحراف التفاعل الاجتماعي، الذي أصبح يغلب عليه الجانب السلبي بسبب تصاعد عوامل الصراع وتفشي النظرة الآنية والسلوك الفردي على اعتبارات التعاون والتساند في الحياة الاجتماعية. وبذلك غلبت على الحياة الاجتماعية للسكان الاعتبارات الآنية المؤقتة، على النظرة المستقبلية التي تنطلق من وحدة المصير. ومن هنا عجز التجمع البشري الراهن عن القيام بوظائف المجتمع الكلي الدائم، وأهمها محافظة المجتمع على مقومات بقائه واستمراره في الوجود عبر الأجيال، هذا إلى جانب تماسكه وتجانسه عن طريق صيانة هويته وتأصيل ثقافته وتعزيز مقومات التقدم وتوفير متطلبات الأمن والنماء.

ولعل نظرة سريعة إلى إحصاءات السكان وقوة العمل تبين لنا أسباب حيرة

الباحث عند محاولة تحديد المقصود بالمجتمع في بلدان شرق الجزيرة العربية. ففي الوقت الحاضر تقدر نسبة الوافدين في سكان الإمارات وقطر بحوالى ٨٠ بالمئة، وفي الكويت بحوالى ٧٠، بالمئة وفي بقية بلدان مجلس التعاون تتراوح بين ٣٥ ـ ٥٠ بالمئة. كما تقدر نسبة العمالة الوافدة بأكثر من ٩٠ بالمئة في كل من الإمارات وقطر، وفي الكويت ٧٧ بالمئة، وفي البحرين ٦٩ بالمئة[٢١]، وفي المملكة ٦٩ بالمئة، وفي عمان ٧٠ بالمئة[٢٢]. وجدير بالذكر أن غير الناطقين باللغة العربية يمثلون بشكل عام حوالى ٨٠ بالمئة من قوة العمل الوافدة في بلدان المنطقة. وعلى سبيل المثال فإن قطاع الصناعات التحويلية وهو القطاع الثاني بعد القطاع الحكومي الذي تتجه إليه العمالة المواطنة بسبب ارتفاع الأجور فيه نسبياً نتيجة لشموله صناعات تكرير النفط والبتروكيميائيات وصناعة المعادن الثقيلة وصناعة الأسمنت، فإن نسبة المواطنين العاملين فيه لا تتجاوز ١٥ بالمئة ونسبة الوافدين ٨٥ بالمئة من إجمالي الخمسمئة ألف العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في بلدان مجلس التعاون وفقاً لما ذكرته **النشرة الشهرية** لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية[٢٣] وجدير بالملاحظة أن أكثر من ٩٠ بالمئة من العمالة الوافدة في قطاع الصناعات التحويلية هم من غير الناطقين باللغة العربية.

ومن هنا نجد أن المكون الأول للمجتمع وهم البشر الذين يتفاعلون ـ إيجابياً وسلبياً ـ عبر العمليات الاجتماعية، لا تمت أغلبيتهم بصلة سكنية أو حتى ثقافية إلى المجتمعات الوطنية قبل النفط. ولا يرتبط مستقبلها بمستقبل المكان الذي قدمت للعمل فيه. فلكل جالية وطن ترجع إليه إذا تغيرت الظروف الاقتصادية التي جذبتها، وبالتالي فإنه من الطبيعي ألا يشعر الوافدون بارتباط مصيرهم بمصير المواطنين. ومن هنا نلاحظ تدني مستوى التعاون والتساند بين السكان، ولا سيما في ما يتعلق بالمستقبل. وإلى جانب ذلك فإن مجموع السكان يفتقد وحدة التنشئة الاجتماعية والثقافية الجامعة التي تعتبر بحق المدخل إلى الحياة الاجتماعية السليمة في أي مجتمع إنساني.

ومن أجل توصيف المجتمعات الراهنة في بلدان «شرق الجزيرة العربية» سوف نتناول في ما يلي الموضوع في ثلاث نقاط: **أولاها**: تعريف المجتمع في علم الاجتماع. **وثانيتها**: هل يشكل المواطنون وحدهم كل المجتمع؟ **وثالثتها**: هل يتكون

---

(٢١) ليلى أحمد الخواجة، «التشغيل وأنظمة معلومات سوق العمل بدول مجلس التعاون،» في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، **سوق العمل** (البحرين: [المكتب]، ١٩٩٨)، ص ٢٢٨.

(٢٢) السعدون، الشراح وبهبهاني، **تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية**، ص ٧.

(٢٣) **النشرة الشهرية** (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية)، العدد ٢٠٥ (حزيران/يونيو ١٩٩٨).

المجتمع من كل السكان مواطنين ووافدين؟ ومن ثم نختتم مناقشتنا في الجزء الأخير من هذا البحث بتوصيف عام للمجتمعات الراهنة.

١ ـ تعريف المجتمع

يعرف معجم المصطلحات الاجتماعية المجتمع بأنه «جماعة من الناس يعيشون معاً في منطقة معينة وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها، وشعور بالوحدة. كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز»[٢٤]. ويورد **قاموس علم الاجتماع** ثلاثة استخدامات شائعة للمجتمع تشير إلى جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية. **أولها**: المعنى العام ويعني «مجموع العلاقات الاجتماعية بين الناس». **ثانيها**: يعني «كل تجمع للكائنات البشرية من الجنسين ومن كل المستويات العمرية يرتبطون معاً داخل جماعة اجتماعية لها كيان ذاتي ونظمها وثقافتها المتميزة». **وثالثها**: يدل على «النظم والثقافة التي تحققت عند جماعة من الناس»[٢٥].

ويصل بوتومور عند مناقشته لصعوبة تعريف المجتمع، إلى أنه «من اليسير علينا إثبات أن وجود المجتمع الإنساني يتطلب توافر إجراءات معينة أو عمليات محددة، أي أن هناك متطلبات وظيفية للمجتمع» ويذكر أن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

١ ـ نسق اتصال. ٢ ـ نسق اقتصادي يختص بأمور الإنتاج وتوزيع السلع. ٣ ـ أجهزة مثل الأسرة والمدرسة تتولى تنشئة الأجيال الجديدة. ٤ ـ نسق سلطة وتوزيع محدد للقوة، وربما نسق طقوس يصون التماسك الاجتماعي ويدعمه ويمنح الأحداث الشخصية المهمة ـ مثل الولادة والوفاة والزواج ـ إقراراً وتقديراً اجتماعياً[٢٦].

وتورد كتب مبادئ علم الاجتماع عدداً من تعريفات المجتمع، ينظر كل منها بعمق، إلى جانب من مقومات المجتمع. ومنها تعريف ايوبانك (EUBANK) الذي يعرف المجتمع بأنه عبارة عن «جماعة من الناس عاشوا معاً، وعملوا مع بعضهم لفترة طويلة نسبياً، مكنتهم من الوصول إلى درجة معينة من التنظيم، بحيث يعتبرون أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة»[٢٧].

---

(٢٤) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انكليزي ـ فرنسي ـ عربي** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨)، ص ٤٠٠.

(٢٥) محمد عاطف غيث، محرر، **قاموس علم الاجتماع**، أعد المادة العلمية محمد علي محمد [وآخرون] (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ٤٥١.

(٢٦) توماس بيرتون بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة وتعليق محمد الجوهري [وآخرون]، سلسلة علم الاجتماع المعاصر؛ الكتاب الرابع، ط ٥ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ١٦٧.

(٢٧) عبد الباسط محمد حسن، **علم الاجتماع** (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٨٢)، ص ٢٧٧.

ويؤكد كنغزلي ديفز (Kingsly Davis) أربعة عناصر أساسية لقيام المجتمعات هي: السكان، والتخصص، والتمايز الطبقي، والوحدة أو التضامن، واستمرار النسق الاجتماعي[(٢٨)].

ويركز بعض علماء الاجتماع على جوانب جوهرية تميز المجتمع من غيره من التجمعات البشرية. فيذكر توماس إليوت (Thomas Eliot) بأن المجتمع «مجموعة متفاعلة من الرجال والنساء والأطفال، يقومون على أرض محددة ويتعاونون (وظيفياً) على البقاء (الاقتصاد) وحفظ النوع (الزواج والتناسل)»[(٢٩)]. ويرى بيسانز (Biesanz) «أن المجتمع هو تنظيم العلاقات الاجتماعية من أناس يسهمون في ثقافة مشتركة (ويتقاسمون الإحساس بالمشابهة»[(٣٠)]. ويضيف محمد عاطف غيث إلى هذه الجوانب، موضحاً ما يميز المجتمع عن غيره من التجمعات البشرية، فيؤكد أن من «علاقات المجتمع الأساسية أن أعضاءه يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر من تفاعلهم مع أعضاء آخرين من مجتمع آخر، كما أنهم يتشاركون في أكبر مجموعة من القيم. ولذلك كان هذا التساند والقيم المشتركة من أهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع»[(٣١)]. ويؤكد ارنولد غرين (Arnold Green) بشكل خاص على أهمية المصير المشترك في تكوين المجتمع الإنساني. وهذا ما يميز المجتمع عن غيره من التجمعات البشرية المؤقتة، أو العابرة أو المشروطة بغرض محدد، مثل معسكرات العمل. ويقول إن أخص ما يميز المجتمعات الإنسانية «أن أعضاء المجتمع يعتقدون في المصير ويقوم بينهم نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمونها في توجيه السلوك العام»[(٣٢)]. ويرى أحمد أبو زيد «أن المجتمع نفسه يؤلف نسقاً طبيعياً مكوناً من أجزاء متفاعلة ومتساندة، ذلك التساند الوظيفي الذي يميز الكل المتماسك»[(٣٣)]. ويبرز تعريف ماكيفر (Maciever) وباج (Page) أهمية الوعي في تكوين المجتمع. فالعلاقات «الاجتماعية مشروطة من حيث الوجود بالوعي المتبادل بين الأطراف الداخلة فيها. فبدون هذا الوعي لا تكون هناك علاقات اجتماعية ولا يكون هناك مجتمع»[(٣٤)].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

(٢٩) محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**، ٢ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧)، ص ٢١٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٣٣) أحمد أبو زيد، **البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع** (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧)، ج ٢: **الأنساق**، ص ٣.

(٣٤) غيث، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

ويحدد ماريون ليفي (Marion Levy) أربعة معايير تميز المجتمع عن غيره من التجمعات البشرية[٣٥]. **أولها**: قدرة المجتمع على الاستمرار إلى مدى زمني أطول من عمر الأعضاء. **ثانيها**: قدرة المجتمع على تجديد نفسه من ناحية... من خلال التناسل. ومن ناحية أخرى... عن طريق غرس ثقافته من خلال توافر نظام تربوي قادر على تحقيق التنشئة الاجتماعية للأعضاء الجدد على أساس ثقافة المجتمع ونظمه. **ثالثها**: مدى توفر مجموعة من المعايير المشتركة المنظمة للأفعال الاجتماعية للأعضاء ومدى توفر الشعور بالولاء لدى هؤلاء الأعضاء للمجتمع. **ورابعها**: مدى قدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويتفق عدد من أساتذة علم الاجتماع العرب على أن تعريف هاري جونسون (Harry Johnson) للمجتمع هو أوضح وأشمل تعريف للمجتمع الكلي[٣٦]. ويعرف جونسون المجتمع بأنه «جماعة من الناس تتوفر فيها أربعة عناصر أساسية هي: الإقليم المحدد، والتكاثر عن طريق الجنس، والثقافة الشاملة، والاستقلال».

وإذا كانت العناصر الثلاثة الأولى لا تحتاج إلى توضيح فإن عنصر الاستقلال يتطلب بعض الإيضاح، فالمقصود هو الاستقلال النسبي وهذا يحمل معنيين: **أولهما**: أن يكون المجتمع وحدة قائمة بذاتها، ولا يكون مجرد جماعة أو جماعات فرعية تنتمي كل منها إلى مجتمع آخر. **وثانيهما**: أن يتحقق داخل المجتمع تكامل. وأهم مقومات التكامل الاجتماعي هما: الاعتماد المتبادل بين الأعضاء، ووجود معايير وقيم يخضع لها الأفراد في سلوكهم ويسيرون وفقاً لها[٣٧].

٢ ـ ليس المواطنون وحدهم كل المجتمع

هل يشكل المواطنون وحدهم ـ دون الوافدين ـ في الوقت الحاضر، «المجتمع» في «بلدان شرق الجزيرة العربية»؟ إن الإجابة العلمية الدقيقة عن هذا السؤال، في ضوء مفهوم علم الاجتماع وتعريفات المجتمع الكلي التي سبق أن استعرضناها، حري بها أن تكون بالنفي. فالمواطنون وحدهم لا تتوفر لهم في حقيقة الأمر مقومات المجتمع الكلي الذي يتطلب بالضرورة حداً أدنى من الاعتماد المتبادل بين أفراده واعتمادهم على الذات واستقلال الجماعة النسبي عن غيرها من الجماعات. وبالتالي فإن المواطنين لا يمثلون مجتمعاً كلياً، وإنما هم جماعة أو بقايا مجتمع، داخل تجمع

(٣٥) حسن، **علم الاجتماع**، ص ٢٨٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٨١، وغيث، المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٣٧) حسن، المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

بشري يتكون من جاليات وافدة إلى جانب الجماعة المواطنة.

ومما لا شك فيه أن هذا الوجود المشترك، للمواطنين والوافدين على أرض واحدة وتحت سلطة واحدة، يفرض بالضرورة تفاعلهما نتيجة التعامل المشترك والاحتكاك اليومي الكثيف وتبادل المهمات، ويحمل في طياته تأثير الوافدين البالغ في تفاعل المواطنين بشكل ينتفي معه وجود حياة اجتماعية للمواطنين مستقلة عن تأثير الوافدين. كما أن الوجود الكثيف للوافدين والاعتماد على عملهم في مختلف القطاعات قد عطل الدور الإنتاجي للمواطنين وقلل الحاجة إليهم وأضعف اعتمادهم المتبادل على بعضهم وقلل من اعتمادهم على أنفسهم. ومن هنا ضعف تعاون المواطنين وظيفياً، ووهن تساندهم، وتشتتت إمكانية تفاعلهم الإيجابي من أجل المحافظة على مصالحهم العليا باعتبارهم مجتمعاً.

وإنه لمن المسلم به أن الحياة المشتركة للسكان ـ في «بلدان شرق الجزيرة العربية» ـ بما تفرزه من تفاعل ـ إيجابي أو سلبي ـ في نطاق ضرورات الحاضر أو توجهات المستقبل... وما يجري داخلها من تعاون وتنافس وصراع... وما يؤثر في مسارها من عمليات اجتماعية أخرى... ليست ـ بكل تأكيد ـ حكراً على الجماعة المواطنة دون الجاليات الوافدة التي تشارك المواطنين بكثافة في سائر النشاطات وعلى مختلف المستويات، بما في ذلك التأثير في عملية اتخاذ القرار. وفي كثير من الأحيان، إن لم يكن أغلبها، يفوق احتكاك المواطنين بالوافدين وتفاعلهم معهم، احتكاك المواطنين بعضهم ببعض. كما أن المواطنين ليسوا أقرب من الوافدين من مراكز اتخاذ القرار أو حلقات التأثير فيه. وقد لاحظت دراسة مهمة حول أنماط التفاعل وتصوراته بين المواطنين والوافدين في قطر، أن ظاهرة العمالة الوافدة لم تعد «ظاهرة مؤقتة وإنما أخذت أبعادها، حيث عمقت الازدواجية السكانية وأشاعت عدم التجانس في المجتمع»[٣٨]. وتوضح الدراسة تلك الازدواجية السكانية بقولها «يتكون المجتمع القطري من دائرتين كبيرتين، دائرة السكان المحليين بانقساماتهم العرقية والمذهبية، ودائرة السكان الأجانب باختلافاتهم الإثنية والثقافية، وهي خليط اجتماعي بين مغتربين عرب وأجانب»[٣٩].

ولعله من المناسب هنا، أن نتعرض لمفهوم التيار الرئيسي في المجتمع (Main Stream) بالمناقشة والتميز... بين انطباق هذا المفهوم عندما يكونْ المواطنون بالفعل

---

(٣٨) أمينة علي الكاظم، **السكان والعمالة الوافدة في المجتمع القطري** (القاهرة: هجر، ١٩٩١)، ص ٤٣٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

هم التيار الرئيسي، لهم الأغلبية العددية، كما أن دورهم بارز ومؤثر في مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين السكان. . . وبين حالة «بلدان شرق الجزيرة العربية». وتعود أسباب مناقشتنا هذه إلى وجود مقولة خاطئة تقوم على مقارنة مجتمعات تلك البلدان بالمجتمع الأمريكي في الوقت الحاضر، حيث يشكل المجتمع الأمريكي التيار الرئيسي بين السكان على الرغم من وجود مهاجرين أجانب بين سكان الولايات المتحدة الأمريكية. وتنطلق هذه المقولة من أن الهجرة المعاصرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم ينتج عنها تفكك المجتمع الأمريكي ولم تهدده الهجرة بأخطار النكوص، وإنما زادته الهجرة قوة وحيوية، وغذته بالعقول وبالطاقات، دون أن يتحمل المجتمع الأمريكي تكاليف تنشئتها أو إعدادها لسوق العمل. وتشير هذه المقولة إلى أن الهجرة لم تعطل دور التيار الرئيسي في المجتمع الأمريكي وهم المواطنون الأمريكيون في أي وقت من الأوقات، فقد استمر المجتمع الأمريكي الذي تكون بعد اكتشاف أمريكا ـ نتيجة الهجرة ـ يؤدي دوره القيادي على الرغم من الهجرة الجديدة التي يتم استيعاب بعض أفرادها ودمجهم في المجتمع الأمريكي، وإكسابهم الثقافة الأمريكية الجامعة، وتعميق الانتماء الأمريكي لديهم، ومن ثم يكتسبون الجنسية بما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

وفي اعتقادي أن المقارنة هنا غير دقيقة، بل إنها قد تكون مضللة وليست مما يتحمله هامش مفهوم «المقارنة مع الفارق»، فالفارق كبير وجوهري تنتفي بموجبه المقارنة والتشبيه. وذلك ليس بسبب كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى تملك كامل إرادتها الوطنية ومقومات اتخاذ قرارها الوطني في معزل نسبي عن أي تأثير خارجي فحسب، وإنما أيضاً لوجود أسباب عديدة، نذكر منها أربعة:

أولها: أن المواطنين الأمريكيين هم الأغلبية العظمى بين السكان، ولا يزيد عدد المهاجرين على حوالى ١٠ بالمئة من إجمالي السكان: **ثانيها**: أن المجتمع الأمريكي ليس مجتمعاً ريعياً يعتمد فيه المواطنون على فتات الريع «فيقعدون ولا يجهدون مثلما هو الحال عندنا[٤٠]»، وإنما هو مجتمع يقوم فيه المواطنون بالإنتاج ويعتمدون على إنتاجية عملهم. كما يعتمد الإنتاج عليهم وعلى دورهم في جميع القطاعات السلعية والخدمية في القطاع الخاص والعام. ولذلك فإن دور المواطنين دور حاسم تعتمد الدولة والمجتمع عليه وليس دوراً هامشياً يمكن الاستغناء عنه. **ثالثها**: يتمتع المواطنون الأمريكيون بحق اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للمجتمع ويمارسون ذلك الحق من

---

(٤٠) إيلي سالم وعدنان اسكندر، «تقرير وتوصيات حول برنامج الإصلاح الإداري في دولة قطر،» (بيروت: ١٩٧٦)، ص ٤، مطبوع على الآلة الكاتبة.

خلال نظام دستوري ديمقراطي، كما يتمتعون بهامش من الحريات العامة تجعل الرأي العام حاضراً ومؤثراً في السياسات العامة ومنها سياسة الهجرة. **رابعها**: أن الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية هجرة انتقائية على المستوى الفردي، لها ضوابط من حيث النوع والكم وليست متروكة لقوى الجذب إلى أمريكا والطرد من الدول المكتظة بالسكان. ولذلك تجري تدفقات الهجرة وفق النسب المقبولة ويكون المهاجرون ممن يتمتعون بشروط استيعابهم واندماجهم في المجتمع الأمريكي وفق تقاليد المجتمع الأمريكي في الهجرة واعتبارات الاستيعاب.

وفي تقديري أن أوضاع المنطقة اليوم هي أقرب إلى أوضاع بلاد الملايو بين الحربين العالميتين، حيث تفاقم الخلل السكاني وفقد المجتمع تجانسه نتيجة الهجرة الصينية والهجرة من شبه القارة الهندية من أجل العمل في مناجم القصدير ومزارع المطاط. وقد برزت مخاطر تلك الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية فوجدت بلاد الملايو نفسها على مفترق طرق. إما أن يعاد الاعتبار إلى المجتمع الملاوي ويصبح للملايين دور بارز، وإما أن يتحول المجتمع في بلاد الملايو إلى مجتمع جديد يشكل الصينيون التيار الرئيسي فيه نتيجة ما يتمتعون به من قوة اقتصادية ومصدر للهجرة لا ينضب. وقد انحازت الإدارة البريطانية إلى خيار إعادة الاعتبار للملاويين تحت ضغط خطر تغلغل النفوذ الشيوعي من خلال الصينيين. ولذلك شجعت الإدارة البريطانية الملاويين وهيأت الظروف لقيام اتحاد ماليزيا من عدد من الممالك والسلطنات والولايات الأخرى. وكان السبيل إلى ذلك قيام حركة وحدوية دستورية تضم الملاويين بقيادة تنكو عبد الرحمن الذي تحالف مع الرأسمالية الصينية من أجل الحصول على استقلال بلاد الملايو واتحادها وفق نظام حكم ديمقراطي يكون للملاويين فيه الدور السياسي القائد[(٤١)].

ومما هو جدير بالملاحظة أن جزيرة سنغافورة لم تدخل ضمن اتحاد ماليزيا نتيجة لتركيبتها السكانية، حيث أصبح الصينيون يشكلون الأغلبية بين السكان. ولذلك كان خيارهم ضد إعادة الاعتبار للمجتمع الملاوي في سنغافورة الذي فضلوا عليه إقامة مجتمع آخر منفصل عن مجتمع الملايو، يشكل الصينيون التيار الرئيسي فيه. وقد كان لهم ذلك بسبب حقائق الوجود الصيني من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم حرص بقية أجزاء الملايو على انضمام سنغافورة إلى اتحاد ماليزيا خوفاً من ضياع هويتها الملاوية إذا ما أضيف صينيو سنغافورة إلى عدد الصينيين في سائر أنحاء ماليزيا. وهكذا نرى أن

---

(٤١) *Encyclopaedia Britannica* (Chicago, IL: The Encyclopaedia, 1973-1974), vol. 11: *The New Encyclopaedia Britannica*, p. 367.

المجتمع الذي هو على مفترق طرق عليه أن يختار بين إعادة الاعتبار إلى المجتمع الأصلي أو أن يقبل إقامة مجتمع آخر مكانه، مغاير في هويته ومنقطع الصلة بالمجتمع الأصلي. وقد اختارت سائر أنحاء بلاد الملايو طريق الاتحاد الفدرالي الدستوري الديمقراطي، ولجأت إلى رص الصفوف وتفعيل دور الملاويين من أجل إعادة الاعتبار للمجتمع الملاوي. هذا بينما كان مصير سنغافورة هو نكوص المجتمع الملاوي وقيام مجتمع صيني مكانه وعلى حسابه.

بعد هذه المداخلة التوضيحية حول احتمالات مسار المجتمع في «بلدان شرق الجزيرة العربية»، نعود إلى بيان الأسباب الجوهرية التي تجعلنا ننفي عن مجتمع المواطنين في بلدان المنطقة صفة المجتمع الكلي، وتجعل من المواطنين مجرد جماعة تعيش ضمن تجمع بشري، يتكون من مجتمع فرعي، هو مجتمع المواطنين الذي يتعايش مع جاليات عربية وأجنبية على أرض واحدة، وتحت سلطة واحدة ليس له تأثير فعال في قراراتها. وتتمثل أهم تلك الأسباب في ثلاثة مظاهر:

أولها: عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الجاليات الوافدة. فالحياة الاجتماعية للمواطنين ـ بالمعنى الشامل للحياة الاجتماعية ـ لا تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين المواطنين، ولا ترتكز على اعتماد الجماعة المواطنة على ذاتها، وإنما هي معتمدة في غير مجال حيوي على مشاركة الوافدين بشكل لا يمكن الاستغناء عنه في الوقت الحاضر. فتقسيم العمل بين المواطنين لا يقيم حياة اجتماعية كاملة يتوفر لها الحد الأدنى من الإشباع والاستمرار بمعزل عن مشاركة الوافدين اليومية المنتظمة والاعتماد على جهودهم.

ويتضح لنا عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الوافدين عندما ندرج أيضاً مدى تأثير الوافدين في فكر وحركة المواطنين من خلال الأدوار والمهمات التي يقومون بها والوظائف التي يتقلدونها، فمنهم خطباء المساجد وأئمتها، ومنهم المدرسون والمذيعون والصحفيون وسائر الإعلاميين، وكذلك المديرون وكبار المستشارين والضباط والجنود والقضاة هذا إضافة إلى أنهم أغلب البائعين والمشترين والمتلقين والقائمين بالخدمات العامة والخاصة. ومن هنا، فإن المجتمع عندما نعني به المواطنين حصراً، ليس أعضاؤه هم مصدر التأثير الرئيسي فيه، كما أنهم لا يستطيعون اليوم أن يؤدوا الوظائف الضرورية التي تتطلبها الحياة الاجتماعية لمجتمع كلي.

وفي ما عدا التعاون الوظيفي بين المواطنين في جانب الزواج بعضهم من بعض وداخل دوائرهم الاجتماعية، بسبب النظرة التقليدية إلى التكافؤ الاجتماعي من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب الموانع القانونية والإدارية التي تحدّ من التزاوج بين المواطنين والوافدين. . . فإن تكامل أفراد الجماعة المواطنة فيما بينهم ـ بشكل عام ـ أدنى من

تكامل أفرادها مع بقية السكان من الوافدين. ومن هنا يفقد المجتمع عندما نعني به المواطنين حصراً ـ ركناً أساسياً من أركان تعريف المجتمع الكلي، هو ركن الاستقلال النسبي، بمعنى أن لا يكون المجتمع جماعة فرعية من مجتمع آخر. فشريحة المواطنين بين السكان في «بلدان شرق الجزيرة العربية»، لا تعدو اليوم أن تكون مجرد مجتمعات فرعية في التجمع البشري المقيم داخل حدود الدولة وتحت سلطة حكومتها. ربما تكون هي المجتمع الفرعي الوحيد... ولكنها بكل تأكيد ليست مجتمعاً كلياً.

ثانيها: تعطيل الوافدين لدور المواطنين وإعاقة عملية تفاعلهم الإيجابي، لكي يتحقق لهم تصحيح مسار الحاضر وتأمين المستقبل، في إطار ضرورات استمرار المجتمع الوطني عبر الزمن والمحافظة على هويته. وبذلك يفتقد المجتمع الوطني ـ عندما نعني به المواطنين حصراً ـ فرص التأثير الفعال، نتيجة خلخلة الوافدين للمجتمع وإضعاف إمكانيات التساند بين المواطنين. وقد أصبح المواطنون، نتيجة وجود الوافدين الكثيف بينهم وتأثيرهم البالغ في مجريات الأمور، غير قادرين على القيام بدور التيار الرئيسي في المجتمع عندما فقدوا قدرة التأثير في القرارات التي يتوقف عليها مصيرهم. وقد تراجع نتيجة لذلك دورهم في الدفاع عن مصالحهم بشكل عام، وما يتعلق منها باستمرار المجتمع والمحافظة على هويته بشكل خاص. إن كثافة الهجرة قد أدت إلى «زيادة الماء على الطحين» كما يقول المثل، واستحال العجن وضاع العجين، وعطل وجود الوافدين الكثيف التعاون بين المواطنين، وعرقل نمو الحد الأدنى من التساند الوظيفي الذي لا تقوم للمجتمع قائمة دون وجوده.

ثالثها: فقدان النسق الاجتماعي. إن النسق الاجتماعي للمجتمع في «شرق الجزيرة العربية » عندما اكتمل تكوينه في القرن الثامن عشر كان نسقاً إنتاجياً ـ قبلياً، تعتمد فيه المكافأة على الجهد من ناحية... كما يضطلع فيه المواطنون بدور سياسي من خلال تنظيماتهم القبلية، وتحالف قبائلهم وعائلاتهم. ولم يكن الشيخ الذي تم اختياره من المواطنين أو برضاهم سوى الأول بين مساوين له من شيوخ القبائل وزعماء العائلات. وقد فقد المجتمع ذلك النسق الذي تأسس عليه، بعد أن حل الريع محل الإنتاج، ولم يعد شيخ الإمارة الأول بين متساوين. وقد تغير نتيجة لذلك توزيع القوة وترتيب المكانة، وأصبح مجتمع المواطنين شبيهاً بمجتمع فئات مغلقة (Caste System) من الناحيتين السياسية والاجتماعية. ومن الناحية الاقتصادية أصبح شبيهاً بمجتمع الوارثين القاعدين الذين تعتمد مكانتهم على الريع وما يصيبهم من فتاته، من خلال اعتبارات إعادة توزيع عائدات النفط والقرب من الأسرة الحاكمة أو رضاها عنهم.

ومن هنا نلاحظ أن المجتمع في «بلدان شرق الجزيرة العربية» قد فقد نسقه

السابق، ولم يتبلور فيه نسق اجتماعي بديل بعد. ولذلك يصعب اعتباره مجتمعاً في مفهوم علم الاجتماع، باعتبار المجتمع نفسه نسقاً اجتماعياً يولد التفاعل الإيجابي ويكرس التساند الوظيفي ويوجه حركة المجتمع نحو توفير ضرورات الحاضر وتأمين متطلبات المستقبل. وذلك يتضمن بالضرورة، من وجهة نظر المجتمع، المحافظة على هويته ودوامه مستمراً عبر الزمن. وقد أدت الطبيعة الريعية للاقتصاد، كما أدت طبيعة السلطة، إلى أن ينحصر اهتمام المواطنين في المصالح الاقتصادية الآنية على حساب غيرها من حقوق المواطنة وواجباتها. ومما يؤسف له حقاً، أن هذا الانحراف الاجتماعي لا يقتصر على المتجنسين الجدد... الذين لم تكن لهم صلة سكنية قبل عصر النفط، والذين جذبتهم المكاسب المادية بينما حالت دون استيعابهم واندماجهم القيود الإدارية التي لم تجعلهم يشعرون بالاطمئنان إلى وضع المواطنة... وإنما استشرى هذا الانحراف الاجتماعي وغياب الموقف الوطني حتى أصبح عاماً تدريجياً بالنسبة لأغلب المواطنين الذي اكتفوا من المواطنة بالشكل على حساب الدور الذي يفرضه الانتماء للمجتمع والولاء للوطن والغيرة على الصالح العام.

ولعل عدم الوعي، إضافة إلى قلة حيلة المواطنين، فضلاً عن هشاشة جيل النفط وسلبية آبائهم، نتيجة الاعتماد على الدولة التي تعاظم دورها حتى طمس دور المجتمع، قد أضعف دور المواطنين وحال دون نمو مجتمع مدني فعال، يحل محل المجتمع القبلي التقليدي الذي تراجع دوره. ولعل عدم تحبيذ بعض بلدان المنطقة لمبدأ الانتخاب بشكل عام، إلا إذا كان انتخاباً شكلياً من أجل تجميل الصورة في الخارج، قد حد من فرص المشاركة السياسية الفعالة. كما أن موقف الدولة المعارض لاستقلال العمل الأهلي بل لوجوده في أكثر الأحيان، حتى بالنسبة للمهنيين والتجار أحياناً، إضافة إلى موقفها المعارض من جمعيات النفع العام في مجال العمل السياسي والثقافي والفكري والدفاع عن حقوق الإنسان، قد حال أيضاً دون نمو المجتمع المدني وتكوين رأي عام وحركة اجتماعية تؤهل المواطنين تدريجياً لأن يكونوا بالفعل هم التيار الرئيسي في المجتمع.

٣ ـ ولا يشكل كل السكان مجتمعاً

إذا كانت الجماعة المواطنة في «بلدان شرق الجزيرة العربية» أقلية في وطنها، وغير مستقلة نسبياً في حياتها الاجتماعية، ولا يتوفر لها الحد الأدنى من مقومات الاضطلاع بدور التيار الرئيسي في المجتمع... فهل يشكل تجمع السكان كلهم ـ وافدين ومواطنين ـ «المجتمع» في هذه البلدان؟ والإجابة العلمية الدقيقة هي بالنفي أيضاً. فالتجمع البشري المقيم على أرض الدولة يضم إلى جانب المواطنين جاليات عربية وأجنبية كبيرة منفصلة قانونياً واجتماعياً وثقافياً عن بعضها البعض. كل جالية

منها تنتمي إلى وطن، وتحمل جنسيته وتتفاعل مع مجتمعها الأصلي أكثر من تفاعلها مع التجمع الذي تقيم فيه من أجل العمل. ولذلك يفتقد هذا التجمع البشري ـ الذي هو أقرب إلى معسكرات العمل منه للمجتمع ـ مقومات المجتمع ويفتقر إلى الوحدة الداخلية والنسق الاجتماعي الذي يرفعه إلى مستوى المجتمع بالمعنى العلمي، أو تجعل منه كياناً قادراً على أداء وظائف المجتمع المتعارف عليها، ولا سيما المصيرية منها.

وهناك عدد من المظاهر البارزة التي يؤدي استمرارها إلى عدم استطاعة التجمع البشري المقيم على أرض «بلدان شرق الجزيرة العربية» بلوغ مرتبة المجتمع. وتتمثل أهم تلك المظاهر في ثلاثة:

أولها: الوضع السكاني والاقتصادي غير الطبيعي. ويعود ذلك من ناحية إلى تدفق عائدات النفط ونمط تخصيصها وحلول الريع الاقتصادي لصادرات النفط محل الإنتاج. وقد ترتب على ذلك تغيرات اقتصادية واجتماعية، أضعفت الحس الاقتصادي، وغيبت الشعور بالمسؤولية المجتمعية، وأدت إلى انحراف التفاعل الاجتماعي. كما دفعت السلوك الرسمي والأهلي في مسارات خاطئة، أدت إلى بروز وضع عام غير طبيعي، واقتصاد غير منتج، ومواطن اتكالي، ومجتمع غير واقعي، ورأي عام سلبي نتيجة انسحاب الأفراد وكونهم في الغالب غير معنيين بالشؤون العامة، وربما غير قادرين على التأثير فيها. . . هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى. . . فإن الوضع السكاني غير طبيعي بأي شكل من الأشكال، ولا يمكن أن يستمر على حاله. فالأغلبية العظمى من السكان لا تتمتع بحقوق المواطنة، ولا تكتسب جنسية البلد الذي تقيم فيه، وليست لها ضمانات الإقامة الدائمة وإمكانية اكتساب الجنسية. وإنما إقامتها ـ من الناحية القانونية ـ مؤقتة ومرتبطة باستمرار عقد العمل، مع رب العمل الذي استقدمها حصراً للعمل لديه. هذا على الرغم من احتمال تعارض ذلك مع الإعلانات الأممية واتفاقيات العمل الدولية وربما تعارضها مع حقوق الإنسان.

ومن الملاحظ أيضاً أن تجمع السكان كلهم يتصف بعدد من الخصائص التي تفقده صفة المجتمع. فالمجتمع البشري المقيم على أرض الدولة، لا يتكون من تركيب متوازن من الرجال والنساء والأطفال، ولا يقوم كله على أساس الأسر الطبيعية. وإنما يتشكل ثلثاه من الذكور، وأغلبيته من المهاجرين العزاب ـ ذكوراً وإناثاً ـ الذين لا تسمح القيود الإدارية لأغلبيتهم بالتزاوج محلياً، ولا تتيح لهم لَمّ شمل أسرهم. وهذا أيضاً وضع شاذ لا يمكن أن يستمر.

وكذلك نجد أن المصدر الرئيسي لزيادة السكان هو الهجرة وليست عملية التناسل. ولذلك فإن البشر وهم المكون الأولي للمجتمع لا يربط بينهم تاريخ من

المعيشة المشتركة، وذلك ليس بالنسبة للمهاجرين الجدد فقط وإنما حتى بالنسبة لأبناء الوافدين غير العرب، الذين لا يتلقون تعليمهم من خلال نظام التعليم الوطني ـ في المدارس الحكومية والخاصة ـ وإنما في مدارس جالياتهم الأجنبية، وفق مناهج تعليم أجنبية. ويضاف إلى ذلك كله اختلاف مدخلات التنشئة الأسرية وفق اختلاف الجنسيات واللغات والثقافات.

ثانيها: الافتقار إلى الثقافة الجامعة بسبب اختلاف مصادر ثقافة كل قوم وجنسية تنتمي إليها جالية من الجاليات المكونة للتجمع البشري المقيم على أرض الدولة. حتى الجاليات العربية التي تجمعها مع المواطنين اللغة والثقافة العربية وتربطها وشائج الدين والتاريخ والآمال والآلام، فإن تقاليد وأعراف ومعايير وقيم كل منها تتنوع وتختلف عن المواطنين، تحكمها أيضاً ظروف الهجرة، وطبيعة العلاقات الرسمية التي تربطها بالبلد الذي وفدت إليه، وتحكمها النشأة المختلفة. كما نجد أن كل جالية وافدة ترتبط بنظام قيم ومعايير سلوك، وتتبع تقاليد وأعرافاً مستمدة من مجتمعها الوطني الأصلي أكثر من ارتباطها بثقافة الجماعة المواطنة التي ـ مع الأسف ـ ذابت ثقافتها الجامعة، وأصبحت تعتمد على الشكل في مراعاة القيم والأعراف والتقاليد، أكثر من تمثلها للموضوع في أغلب الأحيان. وفي الحقيقة فإن الثقافة باعتبارها مقوماً للسلوك الاجتماعي قد ضعفت بالنسبة للجماعة المواطنة. بل قد أصابها تراجع لصالح القيم البدوية المنقرضة، بحيث لم يعد لها إشعاع أو تأثير إيجابي، تتبلور حوله سلوكيات التجمع البشري لتشكل مصدراً رئيسياً للثقافة البناءة في المجتمع.

وباستثناء القيم الإنسانية العامة والمثل الدينية المطلقة التي يشترك في اعتبارها كل البشر في كل مكان، فإن التجمع البشري المقيم في بلدان المنطقة يفتقر إلى عوامل الثقافة المشتركة. وحتى اللغة العربية وهي وعاء الفكر ووسيلة الاتصال والمصدر المهم للثقافة العربية ـ إلى جانب الدين الإسلامي ـ لا يتكلم بها في قطر والإمارات ـ على سبيل المثال ـ سوى حوالى ٤٠ بالمئة من السكان في الوقت الحاضر، فلكل جالية أجنبية لغتها الخاصة ومصادر ثقافتها القوية الفعالة. وحتى نسق الطقوس الاجتماعية الذي يدعم عملية التماسك الاجتماعي وينمي الشخصية الاجتماعية للفرد، نتيجة لما يمنحه نسق الطقوس الاجتماعية، للأحداث الفردية ـ الولادة والوفاة والزواج ـ من اعتراف وتقدير اجتماعي. . . فإنه ليس نمطاً موحداً لسائر فئات السكان، وإنما نجد للجماعة المواطنة نسق طقوسها الاجتماعية المختلف عن نسق طقوس الفئات الأخرى، ولا سيما الجاليات غير العربية منها.

ومن هنا نجد أن فقدان عامل الثقافة المشتركة بالنسبة للمجتمع البشري المقيم على أرض الدولة جعل من السكان جزراً منعزلة، لكل منها ثقافتها المنتمية إلى مجتمعها

الأصلي أكثر من انتمائها أو تفاعلها مع ثقافة محلية تصهر التجمع السكاني وتحوله إلى مجتمع. ولعل الانفصال الثقافي هذا، بين فئات السكان هو السبب في كون الضوابط الاجتماعية ضعيفة والضبط الاجتماعي مفقوداً. ولذلك نجد أن الأفراد، والوافدون منهم بشكل خاص، يهتمون بالمكانة الاجتماعية في مجتمعاتهم الأصلية ولا يخضعون لضغوط المجتمع المحلي في سلوكهم الوظيفي أو المهني أو دورهم القيادي أو انتمائهم المجتمعي. فالغيور، والآمر بالمعروف والناهي عن المنكر، وصاحب الموقف، ورجل الخير والإحسان في مجتمعه الأصلي، ليس بالضرورة هو نفسه عندما يفد إلى بلد آخر من أجل كسب الرزق، بل إن بعض الأفراد يضعون فاصلاً بين مسؤولياتهم الاجتماعية في المجتمع الذي وفدوا إليه، وبين سلوكياتهم في مجتمعهم الأصلي، وقد يصل ذلك الفصل إلى الحد الذي يجر إلى الفساد المالي والإداري أو النفاق والارتزاق هنا، على أن يتم تعويض هذه النقائص باكتساب الاحترام الاجتماعي في المجتمع الأصلي، وذلك من أجل احتفاظ الفرد بتوازنه النفسي. ومما يؤسف له أيضاً أن المواطنين بشكل عام اكتسبوا نظرة الوافدين، عندما ضعف الضبط الاجتماعي الإيجابي، وأصبحوا متحررين منه نتيجة ضعف تأثير المجتمع وافتقاره إلى وجود نسق أخلاقي للسلوك، يضبط الانحراف عن الوظائف الاجتماعية ويعزز المسؤولية المجتمعية للأفراد والجماعات.

ومن هنا أيضاً نلاحظ أن الضوابط التي تعتمد عليها الحياة المشتركة للمواطنين والجاليات الوافدة هي في معظمها ضوابط سلبية، بمعنى كونها ضوابط ردع إدارية وقانونية فوقية، لا تلقى قبولاً نفسياً، أو التزاماً إرادياً نتيجة لما يتمتع به اتباعها من قيمة اجتماعية، يسبغها المجتمع على الممتثل لها. أما الضبط الاجتماعي، بمعنى ردع المجتمع بما له من قوة الثواب والعقاب الاجتماعي، فإنها قد ضعفت باستمرار، ولم يبق منها سوى نبض المجالس والديوانيات واللقاءات الخاصة وتناقل الإشاعات ، تعبيراً عن عدم الرضى وتنفيساً عن القلق المتزايد على الحاضر والمستقبل. أما المواقف الرسمية للأفراد، فإنها لا ترقى إلى مستوى المسؤولية، بل تتصف بالازدواجية والنفاق. ولعل ظواهر الفساد المالي والإداري الصريحة واستباحة المال العام، وسوء الإدارة والتبعية للأجنبي واعتبار ذلك شطارة لا يخجل مقترفوها، إلى جانب غيرها من المشكلات الاجتماعية تشير إلى غياب الضوابط الإيجابية المنبثقة من المجتمع التي تقوي الوازع الداخلي وتنمي حس المسؤولية المجتمعية. كما يتبين لنا كم هي القوانين الجيدة غير فعالة عندما لا يكون وراءها مجتمع يستنكر عدم وضعها موضع التطبيق. وكذلك يتبين لنا كم هي الضوابط السلطوية واهنة عندما لا تكون السلطة قدوة ولا يدعمها نظام من الضوابط الإيجابية المنبثقة من المجتمع ومن تأكيده على المسؤولية الوظيفية بالنسبة لكل موظف، والمسؤولية المهنية لكل مهني، والمسؤولية القيادية لكل من يتولى

قيادة، والمسؤولية المجتمعية لكل فرد في المجتمع، توجب عليه أن يكون موقفه من الأفراد منطلقاً من موقف الأفراد الإيجابي أو السلبي من المجتمع ومصالحه العليا[٤٢].

ثالثها: عدم ارتباط المصير. ويعود ذلك إلى اختلاف اعتبارات المستقبل في ما يتعلق بالمواطنين مقارنة بالوافدين. فمصير الوافدين غير مرتبط بمصير المواطنين. وليس هناك نسق اجتماعي عام يتم وفق أنظمته الفرعية تساند السكان وظيفياً من أجل تأمين مصير مشترك. وجدير بالتأكيد أن عدم الشعور بوجود مصير مشترك، يعمل السكان كلهم، مواطنين ووافدين، من أجل تأمينه، ليست مسألة نقص في الوعي الاجتماعي، وإمكانية تعود إلى وعي فردي لدى أطراف التجمع السكاني، بأن مصيرهم مختلف ومستقبلهم ليس واحداً. ونجد أن أفراد الجاليات الوافدة بحكم واقع المعطيات المحلية في الوقت الحاضر وروابط الانتماء إلى مجتمعاتهم الأصلية، غير معتمدين على مستقبل البلد الذي وفدوا للعمل فيه، وأن مصيرهم غير مرتبط بمصير مواطنيه، وأن مستقبلهم ليس في المجتمع الذي وفدوا إليه، وإنما المستقبل بالنسبة لهم ولأطفالهم في أوطانهم ومجتمعاتهم الأصلية. ولذلك يفقد تجمع السكان كلهم شرط وحدة المصير الذي يمثل - بحق - دافعاً إيجابياً مشتركاً لعملية التفاعل البناء الذي يغلب عليه التعاون من أجل تأمين مصير المجتمع بين الأفراد والجماعات، على التناحر واقتناص الغنائم والنظرة الضيقة إلى المصالح الآنية، على حساب المصالح العليا للمجتمع في الحاضر والمستقبل، وتماسكه الاجتماعي واستمراره متجدداً عبر الزمن. وهذا ليس عيباً في الوافدين إلى المنطقة بالذات وإنما هو أمر واقعي قد يتعرض له أي بلد تماثل ظروف تركيبته السكانية وسياساته الاقتصادية وتفضيلاته الاجتماعية بلدان المنطقة.

ومن هنا فإن عدم ارتباط مصير الوافدين بالمواطنين مسألة واقعية وحقيقية، وهي نتيجة طبيعية لغياب النسق الاجتماعي العام لتجمع السكان كلهم. فالوافدون بشكل عام، والوافدون الأجانب على وجه الخصوص، منفصلون عن المواطنين من حيث النظرة إلى المستقبل. بل إن الجاليات الوافدة لا يرتبط مصيرها بمصير بعض. فلكل جالية منها ظروف مختلفة واعتبارات ربما تكون متعارضة. كما أن لكل منها وطناً يمكنها أن تعود إليه ومجتمعاً أصلياً تتعاون معه أكثر من تعاونها مع المجتمع الذي وفدت إليه. وبذلك فإن تجمع السكان لا تتوفر له مقومات المجتمع، وتبقى قضية المجتمع في «بلدان شرق الجزيرة العربية» مطروحة إلى أن يتم اختيار طريق من الطرق

---

(٤٢) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١١٧.

التي يتحقق من خلالها تجاوز وتلافي مأزق ضياع المجتمع. «فبلدان شرق الجزيرة العربية» تقف اليوم على مفترق طرق. إما أن يعاد الاعتبار للمجتمع الأصلي ويتمكن المواطنون من الاضطلاع بدور التيار الرئيسي منها، وإما أن ينزلق المجتمع في متاهات المسار الخطر الذي أصبح يهدد البقية الباقية من وجود المجتمع الأصلي ويضعف قدره.

ثالثاً: محصلة التغيرات المصاحبة للنفط

يتضح من عرضنا السابق أن مجتمعات «شرق الجزيرة العربية» كانت ضحية من ضحايا التغيرات التي صاحبت عصر النفط. وقد كان نمط «التنمية النفطية» ـ الذي بهرت بعض مؤشراته ـ الكمية ـ الكثيرين، نمطاً في «تنمية» ضياع المجتمع أكثر منه نمطاً في التنمية المرغوبة. فالمجتمع في «شرق الجزيرة العربية» بشكل خاص، والمجتمع في بلدان مجلس التعاون بشكل عام نتيجة التنمية النفطية وتداعياتها يصعب اليوم اعتباره مجتمعاً بالمعنى العلمي كما سبقت الإشارة. وذلك بعد أن فقد نسقه الإنتاجي ـ القبلي، واعتمد على الريع الاقتصادي الذي لا يشكل نسقاً اجتماعياً، وإنما يمكن أن يكون وسيلة لتعطيل المجتمع، وضبط حركته السياسية، بواسطة سياسات إعادة توزيع الريع... هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى... فقد خلخلت الهجرة الكثيفة المجتمعات الصغيرة وأفرزت خللاً سكانياً أصبح المواطنون بسببه أقلية في وطنهم، ومن ثم تراجع دورهم وفقدوا تدريجياً مقومات التأثير في القرارات المشكلة لحاضرهم ومستقبلهم.

إن الحديث اليوم عن مجتمع بالمعنى الوظيفي للمجتمع باعتباره مؤسسة دائمة ـ في «بلدان شرق الجزيرة العربية» ـ حديث لا يتسم بالدقة العلمية. فالمواطنون وحدهم ـ كما سبقت الإشارة ـ لا يشكلون المجتمع، وليسوا أكثر من جماعة أو مجتمع فرعي أو بقايا مجتمع، وذلك في الغالب بفضل امتدادهم التاريخي وشرعيتهم كجماعة يمكن أن تشكل التيار الرئيسي للمجتمع، هذا إذا أعيد للمجتمعات الوطنية اعتبارها ووصلت ما انقطع من دورها. وهذا يتطلب، إلى جانب شروط أخرى، أن يكون للمجتمع الوطني نسق إنتاجي. كما يجب أن تكون هناك عودة... لكن عصرية... إلى دور أهل البلد السياسي، من خلال نظام دستور ديمقراطي ومؤسسات وآليات الحكم الديمقراطي أسوة بما هو موجود في الكويت وجاء به دستور البحرين لعام ١٩٧٤. بعد أن فقدت القبلية أهميتها السياسية. وجدير بالذكر أن الدستور الديمقراطي يقوم على مبادئ خمسة لا يجوز الانتقاص من أي منها: **أولها**: لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب. **وثانيها**: سيطرة أحكام القانون وشمولية نطاق القضاء. **وثالثها**: عدم الجمع بين السلطات. **ورابعها**: ضمان الحقوق والحريات العامة. **وخامسها**: تداول السلطة التنفيذية على الأقل عندما يكون هناك ملك أو سلطان أو أمير دستوري

يكتسب شرعية سلطته من عقد اجتماعي ديمقراطي يتم التوصل إليه بشكل حر.

وكذلك فإن تجمع السكان كلهم ـ مواطنين وجاليات وافدة ـ لا تكتمل فيه أركان المجتمع ولا تتوفر له مقومات الاستمرار، ولا يؤدي وظائف المجتمع. ومن هنا يمكن القول إن المجتمعات الأصلية، قد تقوض بناؤها الاجتماعي، ولم يعد المواطنون هم التيار الرئيس القادر على استيعاب القادمين الجدد، وصهرهم في وحدة اجتماعية متماسكة. ولذلك فإن التجمع البشري المقيم على أرض «بلدان شرق الجزيرة العربية» وتحت سلطة حكوماتها في سياق إقامته، لا يمثل مجتمعاً بالمفهوم العلمي للمجتمع، وإنما هو أقرب إلى معسكرات العمل.

ومن حيث التركيب الاجتماعي يتكون التجمع البشري اليوم في «بلدان شرق الجزيرة العربية» من ثلاث فئات هي لنظام الطوائف (Caste system) أقرب من الطبقات أو الفئات والجماعات الاجتماعية[٤٣]. طائفة **الحكام** (الأسر الحاكمة) ولهم وضع اجتماعي وقانوني وامتيازات اقتصادية وسياسية لا يشاركهم في التمتع بها سائر السكان، وإنما يعترف الوافدون، ويسلم المواطنون لهم بتلك المكانة دون منازعة تذكر، وينطلقون في تعاملهم من الخضوع لاعتباراتها. ويبدو أن امتيازات هذه الفئة التجارية والسياسية أخذت في التزايد نسبياً في حقب العسر على حساب تراجع المنح التي استفاد منها المواطنون في حقب اليسر. ونجد مثال تزايد تلك الامتيازات، في الوظائف العليا في الحكومات والنفوذ في القطاع الخاص وفي استمرار المخصصات والامتيازات الأخرى، هذا على الرغم من التقشف في الإنفاق العام واضطرار البلدان إلى تحصيل الرسوم والتفكير في فرض الضرائب على المواطنين لمواجهة العجوزات المزمنة في الميزانيات العامة في بلدان المنطقة. يليها **الشعب** الذي هو في حكم الطائفة الثانية التي تقوم على أساس اكتساب الجنسية والتمتع بمنح من يكتسبها. ويتكون الشعب نفسه من دوائر، بعضها شبه مغلق على نفسه ومنعزل عن بقية الدوائر ولا يتفاعل معها بالقدر الكافي أو يتساند وظيفياً معها من أجل تصحيح مسار الحاضر وتأمين المستقبل، وإنما يركن إلى التمتع بامتيازات المواطنة، ولا سيما الاقتصادية منها، دون أن يعرض نفسه إلى احتمالات فقدان منح المواطنة وسحبها منه، أو قلق خسارة جواز السفر الذي منح له حديثاً، إذا كان من المتجنسين الجدد الذين لا تربطهم صلة سكنية في عصر الغوص. والطائفة **الثالثة** وهي الأغلبية بين السكان تتكون من **الوافدين** بشكل عام. وهذه الطائفة لا تتمتع بما يتمتع به المواطنون من ميزات. ولا تعدو علاقة الوافدين بالبلاد التي وفدوا إليها علاقة عمل واكتساب رزق، تعذر

(٤٣) غيث، محرر، **قاموس علم الاجتماع**، ص ٤٨.

الحصول عليه في بلدانهم الأصلية. ولذلك فإن الوافدين لا يتمتعون ـ من الناحية القانونية ـ إلا بحقوق عقد العمل عند صاحب العمل الذي استقدمهم للعمل حصراً لديه. وتتكون هذه الطائفة الكبيرة من دوائر مغلقة على أساس الجنسية واللغة والثقافة، مكونة من جاليات وافدة عربية وأخرى أجنبية، أكثر من كونها جماعات اجتماعية في مجتمع واحد تتفاعل مع بقية الجماعات وتتساند معها وظيفياً.

ونتيجة لما سبق بيانه من فقدان النسق واختلال البناء الاجتماعي، فإن الوصف الأقرب لواقع حال المجتمع، في «بلدان شرق الجزيرة العربية»، هو أنها مجتمعات على مفترق طرق، أكثر من كونها مجتمعات في حالة انتقال. كما كان الحال يبدو، ربما منذ ربع قرن مضى، عندما نالت بلدان المنطقة استقلالها ووضعت النظم الأساسية والدساتير وأقامت بعض المؤسسات تمهيداً لبناء الدولة وتفعيل دور المجتمع عبر مرحلة انتقال.

ولعل وصف مجتمعات المنطقة بأنها مجتمعات على مفترق طرق، يفسر لنا المشاكل الهيكلية التي يواجهها البناء الاجتماعي، ويلفت نظرنا إلى أهمية التصدي لها، بدلاً من أن نغرق في المشكلات الاجتماعية الجزئية التي تواجهها في العادة المجتمعات التي هي في حالة انتقال. وهذا لا يقلل من خطورة تلك المشكلات الاجتماعية التي تواجهها بلدان المنطقة، وهي كثيرة ومتعددة ويقع وزرها في كثير من الأحيان على فئات ضعيفة، مثل المرأة والشباب ومحدودي الدخل والفئات الضعيفة قبلياً واجتماعياً، وهم الذين يشكلون الأغلبية العظمى من المواطنين. وإنما تهدف محاولة إعادة توصيفنا لتلك المجتمعات، بأنها مجتمعات على مفترق طرق، إلى غرضين:

أولهما: غرض التنبيه إلى الخطر المصيري الذي تواجهه شعوب المنطقة وحكوماتها. **وثانيهما**: وهو الأهم غرض التأكيد على الفرصة التي ما زالت سانحة لبلدان المنطقة والمتمثلة في إعادة الاعتبار إلى مجتمعاتها الأصلية من خلال تفعيل دور المواطنين حتى يضطلعوا بدور التيار الرئيسي في المجتمع.

يحسن بنا في الخاتمة أن نحدد أهم تلك الطرق التي لا بد لمجتمعات «شرق الجزيرة العربية» أن تسلك إحداها عاجلاً أو آجلاً. فهناك مساران متنافسان: **أخطرهما** فقدان الهوية وانقطاع الصلة بالمجتمع الأصلي، وإقامة مجتمعات أخرى متعددة الأقوام ومختلفة الثقافات محلها، وهذا هو **المسار الخطر**. **وهناك مسار آخر أكثر أماناً**: يتمثل في إعادة الاعتبار إلى المجتمع الأصلي وتفعيل دور المواطنين ليقوموا بوظيفة التيار الرئيسي، في إعادة التماسك إلى المجتمع وتأكيد صلته التاريخية وتفعيل اهتمامه بالمستقبل وهذا هو **المنعطف الآمن**.

١ ـ المسار الخطر

المسار الخطر ليس مستبعداً كما قد يتوهم البعض. فالمعطيات البشرية تدفع إليه دفعاً، وكذلك تعمل معطيات «النظام العالمي الجديد». ولعل بعض الإشارات الواضحة التي عبر عنها حديثاً مشروع إعلان وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في مطلع عام ١٩٩٥ حول المعاملة العادلة للمهاجرين والعمال المهاجرين[٤٤]، تلفت النظر إلى احتمالات المستقبل في الدول التي لا يشكل مواطنوها أغلبية قوة العمل فيها. ومن بين تلك الإشارات «العمل على إدماج أبناء المهاجرين منذ فترة طويلة (. . .) والسماح لهم بممارسة نشاط اقتصادي وتيسير تجنيس أولئك الذين نشأوا في البلد في المستقبل»[٤٥]. وكذلك «الاعتراف بما يتسم به لم شمل الأسرة من أهمية حيوية والعمل، تماشياً مع المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الطفل، على إدخال ذلك في التشريعات الوطنية، ولا سيما تشريعات البلدان المستقبلة للمهاجرين»[٤٦] . . . . وقد أكد مشروع الإعلان على ضرورة «كفالة حصول المهاجرين على معاملة تتسم بالإنصاف والمساواة بما في ذلك الحماية الكاملة بموجب قوانين المجتمع المضيف للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والحماية من العنف والاستغلال»[٤٧].

وبصرف النظر عن شعورنا بمدى عدالة الالتزامات والإجراءات التي يشرعها النظام العالمي الجديد وتسخر أجهزة بميزانيات سخية لمتابعة تنفيذها في الدول الأعضاء من خلال متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية، ورأينا في مدى حظها من التطبيق، فإنها تنشئ حقوقاً للوافدين لا يمكن التملص منها. هذا إذا طالب بها العمال المهاجرون أو الدول التي هاجروا منها، أو رأى المسيطرون على مقدرات النظام العالمي الجديد والمهيمنون على قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية، أن إقامة مجتمعات متعددة الجنسيات ومختلفة الثقافات في منطقة الخليج العربي على حساب هويتها، ليس ضد مصالحهم الآنية أو اعتباراتهم الاستراتيجية في المدى البعيد.

وعلينا في هذا الحالة ـ حالة مطالبة الوافدين مدعومين من دولهم أو مشجعين

---

(٤٤) «مشروع إعلان وبرنامج عمل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة ـ كوبنهاجن ٦ ـ ١٢ مارس ١٩٩٥،» **الدراسات الإعلامية** (القاهرة)، العدد ٧٨ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٥)، ص ١١٣ ـ ١٥٣.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

من النظام العالمي الجديد ـ أن ننظر بإمعان ـ فقط ـ إلى النتائج العملية لإلغاء الكفيل الوطني للعامل الوافد، والتخلي عن إجراء عمل الوافدين عند صاحب العمل الذي استقدمهم. وكذلك حق الوافدين في لم شمل أسرهم، إضافة إلى حق أبناء العمال المهاجرين في الحصول على فرص العمل ومزاولة النشاطات الاقتصادية على قدم المساواة مع المواطنين، واكتساب الجنسية بحكم الولادة أو بحكم انقضاء مدة الإقامة التي تنص عليها القوانين المحلية لاكتساب الجنسية. إنه مما لا شك فيه أن معاملة المهاجرين بموجب الاتفاقيات الدولية وبحسب الإعلانات الأممية، سوف يغير من وضع الوافدين في المدى المتوسط، وسوف يكسبهم حقوقاً تفقد المواطنين في المدى الطويل فرصة الاضطلاع بدور التيار الرئيسي في المجتمع. وما على المجتمعات الأصلية ـ في هذه الحالة ـ إلا أن ترضى بكونها أقلية من أقليات المجتمع البديل، الذي سوف يقام في المدى البعيد على أنقاض مجتمعهم الأصلي.

وإلى جانب المعطيات البشرية التي لا تحتاج إلى تكرار إحصائياتها المخيفة، وتوجهات النظام العالمي الجديد المشار إليها فيما سبق، نجد أيضاً أن اعتبارات حسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي لصالح إسرائيل، والتوجه إلى تكريس عوامل بروز هوية شرق أوسطية على حساب الهوية العربية، سوف تغري الصهيونية العالمية بطمس الهوية العربية لأقطار المنطقة، والتشجيع على إقامة مجتمعات في بلدان المنطقة لا يضمها الجامع العربي الذي لا بد أن يعود إلى فاعليته في المستقبل إذا اشتد الصراع في المنطقة، واستعاد العرب توجههم الاستراتيجي. وفي هذه الحالة، تكتسب فكرة إقامة مجتمع متعدد الجنسيات ومختلف الثقافات مؤيدين فاعلين، وتصبح مسألة حق يراد بها باطل، وتحظى باستحسان أمم عديدة بسبب مصالحها، ونتيجة لما يتسم به وضع الوافدين من معاملة غير كريمة وغير مرضية ولا تنسجم مع اتفاقيات العمل الدولية واعتبارات حقوق الإنسان.

وإضافة إلى البعد السياسي المتمثل في **المعطيات البشرية وتوجهات النظام العالمي الجديد وتداعيات الصراع العربي ـ الإسرائيلي**... فإن هناك بعداً اقتصادياً قد يؤدي إلى تقويض المكانة الراهنة للمواطنين نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية. ويتمثل هذا البعد في المستجدات التي تشهدها الأوضاع النفطية، وما نشاهده من تراجع مستمر لعائدات البلدان المصدرة للنفط، وعدم قدرة حكوماتها على الاستمرار في الإنفاق العام مثلما كانت تنفق في الماضي. وجدير بالذكر أن كل انخفاض في أسعار النفط الخام يبلغ دولاراً للبرميل تخسر ميزانيات بلدان مجلس التعاون ملياري دولار في العام الواحد. وتبرز أيضاً ظاهرة تآكل ريع النفط مشيرة إلى أن مشكلة عجز الميزانية العامة ليست مشكلة مؤقتة وإنما هي مقيمة ومتفاقمة، كما سبق ذكره، وسوف يكون لها تداعيات متعددة. ومن تداعياتها أن الدولة لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المواطنين لفرص

العمل الحكومي، ولا هي قادرة على استمرار الدعم الذي تعتمد عليه معيشة جميع المواطنين ومستواهم الاقتصادي، بل إن الدعم الحكومي لدخول المواطنين هو الذي أكسبهم مركزاً متفوقاً على الوافدين. وإذا علمنا أن أعباء التقشف وتقليص الإنفاق العام وتراجع الدعم الحكومي سوف تقع على المواطنين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود أكثر من غيرهم، فإننا لا بد أن نعي تأثير ذلك في تقويض المكانة الراهنة للمواطنين، نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية.

ولعل تراكم العجز في الميزانيات العامة، واستنزاف الحكومات احتياطياتها النقدية لتغطية العجز، ومن ثم اضطرار حكومات المنطقة إلى الاقتراض الكثيف، واستمرار حاجتها الماسة إلى ذلك، يدفع ببلدان المنطقة كلها عاجلاً أو آجلاً إلى مصيدة الديون، ويفتح الباب واسعاً، لتدخل مؤسسات التمويل العالمية وتعرض الدول إلى ضغوط طلبات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي في مقدمتها تخلي الدولة عن سياسات الدعم والتوظيف الاجتماعي. وفي هذه الحالة سوف يزج بالمواطنين، دون إعداد وتهيئة كافية، إلى سوق العمل خارج الحكومة، يتنافسون مع الوافدين الأكثر منهم استعداداً نفسياً لقبول شروط عمل القطاع الخاص، والأكثر قدرة على قبول الأجور المتدنية بسبب انخفاض تكاليف معيشتهم المعتادة. وسوف يقود هذا الوضع ـ لا محالة ـ في حالة تكافؤ الفرص والمنافسة غير المقيدة على الفرص الاقتصادية، إلى تفوق الوافدين على المواطنين. وبالتالي سوف يهبط بالمواطنين إلى مستويات اقتصادية ومعيشية متدنية، بعد أن يضطروا إلى صرف مدخراتهم، واستهلاك رأسمالهم، وتصفية ما يمكن تصفيته من أصول تم تكوينها بفضل عائدات النفط.

ويلاحظ من إحصائيات ميزانية الأسرة ان إنفاق المواطنين السنوي اعتباراً من أواخر الثمانينيات بدأ يفوق دخولهم السنوية. وهذا وضع شبيه بوضع الحكومات التي اضطرت أولاً إلى تصفية الاحتياطيات النقدية العامة وبدأت بعد ذلك تفكر جدياً في بيع المشروعات العامة إضافة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. وجدير بالملاحظة أن تحدي تراجع أسعار النفط وتلاشي ريع صادرات النفط وما يترتب عليهما، يفوق نتيجة لوجود أغلبية وافدة بين السكان، مسألة تدهور مستوى المعيشة وتردي الخدمات العامة وتراجع مؤشرات عديدة اعتبرت في الماضي دليلاً على التنمية، حيث إن القضية أكبر وقد تصل إلى نكوص المجتمعات الوطنية لا قدر الله. وإذا أخذنا المؤشرات العديدة الأخرى التي هي نتيجة لتراجع قدرة الإنفاق العام على دعم دخول المواطنين التي اعتادوا عليها، وأدركنا أبعاد المعايير التقليدية التي يتم بموجبها تخصيص المتاح للإنفاق العام، بعيداً عن معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة، فإننا نلمس مدى الخطر الذي تتعرض له مراكز المواطنين الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية، القائمة في الوقت الحاضر على الدعم الحكومي. وذلك عندما تتراجع إمكانيات الدعم

ويزج بالمواطنين في منافسة الوافدين على الفرص الاقتصادية دون إعداد وتهيئة كافية. ومن هنا ـ **إذا تقوضت المكانة الاقتصادية للمواطنين** وكل المؤشرات الاقتصادية والسياسية تدل على تقوّضها ـ فإن احتمالات المسار الخطر لا بد أن تقوى ويصبح هذا المسار غير مستبعد. وفي هذه الحالة لن يكون وضع المواطنين في مجتمع متعدد الجنسيات ومختلف الثقافة بأفضل من وضع المجتمع الملاوي في سنغافورة. وهذا هو التحدي المصيري الذي يواجه شعوب المنطقة وحكوماتها في الوقت الحاضر: هل تبقى مجتمعات عربية إسلامية أم تتحول إلى مجتمعات مختلطة اللغة والدين والثقافة، ومتناقضة التوجهات لا تمت بصلة إلى المجتمعات الأصلية التي لن تكون سوى مجتمعات فرعية وأهلها أقلية من الأقليات؟

٢ ـ المنعطف الآمن

هل المسار الخطر الذي تجد بلدان مجلس التعاون ـ بشكل عام ـ نفسها تسير فيه، بسبب الخلل الإنتاجي نتيجة الاعتماد المطلق على ريع صادرات النفط الخام، مسار حتمي لا يمكن تغييره؟ وهل المسار الخطر الذي ينذر بنكوص مجتمعات «شرق الجزيرة العربية» بسبب الخلل السكاني وبلوغ الوافدين نسبة تتراوح بين ٣٥ ـ ٨٠ بالمئة بين السكان، ونسباً تتراوح بين ٧٠ ـ ٩٠ بالمئة من قوة العمل، مسار لا يمكن إيقافه تدريجياً والعمل على توازن سكاني أفضل؟ الإجابة لا بد أن تكون متفائلة إن أراد أهل الجزيرة العربية أن يحافظوا على الصفة العربية لمجتمعاتهم. ومن هنا فإننا نعتقد أن هناك مصلحة وطنية ما زالت توجب سلوك المنعطف الآمن بدلاً من مواصلة السير في المسار الخطر. **فهناك فرصة سانحة «تحويلة» يتطلب اغتنامها تنمية إرادة مجتمعية وطنية توقف سير بلدان المنطقة في المسار الخطر وتعمل على تحويل مسارها إلى منعطف آمن.**

والمنعطف الآمن لمجتمعات المنطقة ـ التي تقف اليوم على مفترق طرق ـ يتمثل في إعادة الاعتبار للمجتمع الأصلي. وهذا يتطلب إعادة النسق الإنتاجي بدلاً من الركون إلى الريع. كما يتطلب تمكين المواطنين من القيام بدور التيار الرئيسي في المجتمع الذي يجب عليه أن يستوعب في دائرة انتمائه الوطني وفي إطار اعتبارات المحافظة على هويته العربية ـ الإسلامية، الوافدين الذين تفرض الضرورة أو مقتضيات الواقع الراهن استقرارهم. فليس هناك في واقع الحال هجرة بشرية لم تترك أثراً في المجتمع الذي أقامت فيه، وربما يكون الأثر متناسباً مع حجم الهجرة وطول فترات استمرار تدفقها. وبلدان المنطقة ليست استثناء بل إن تنوع أصول فئات المواطنين في الوقت الراهن ومصادر هجرتهم في عصر الغوص، يؤكد أن هجرات الماضي قد تركت أثراً محسوساً في تكوين شعوب المنطقة.

ويتوقف أمر اغتنام الفرصة السانحة التي يتيحها سلوك المنعطف الآمن على تبني

استراتيجيتين وطنيتين عاجلتين: **إحداهما**، أن يكون المواطنون أغلبية فاعلة في وطنهم في المدى المتوسط (٥ ـ ١٠ سنوات) وتتزايد نسبتهم تدريجياً بين السكان وفي قوة العمل. **والأخرى** أن يسود المجتمع نسق إنتاجي، يحل فيه الاعتماد على إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع محل الريع الاقتصادي لصادرات النفط، وترتبط فيه ـ تدريجياً ـ المكافأة المادية والمعنوية بالجهد. والسبيل إلى وضع هاتين الاستراتيجيتين موضع التطبيق هو إصلاح جذري شامل يمس الدولة والمجتمع ويطال الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية. وهناك أربعة مداخل استراتيجية متكاملة ومتداخلة يمكنها أن تهيئ مجتمعات المنطقة لاغتنام فرصة سلوك المنعطف الآمن قبل فوات الأوان.

أولها: إصلاح الخلل السكاني، وذلك حتى يصبح المواطنون أغلبية متزايدة آمنة في وطنهم وأساس قوة العمل. والسبيل إلى ذلك من ناحية، هو الحد فوراً من هجرة العمالة الهامشية وتغيير ضوابط الهجرة من أجل الوصول إلى ذلك خلال فترة زمنية محددة، ينخفض خلالها عدد الوافدين ـ آخذين في الاعتبار لم شمل الأسر ـ ليكون عدد القادمين منهم أقل بنسبة معتبرة ـ لا تقل عن ٥ بالمئة سنوياً ـ من عدد المغادرين. ويمكن الاستفادة من المعدل العالي لدوران العمالة الوافدة، ولا سيّما الهامشية منها، لإحلال العمالة النوعية محل العمالة الكمية. وذلك من خلال ربط الهجرة بضرورات الإنتاج. وتحميل صاحب العمل تدريجياً التكلفة الحقيقية للعمالة الوافدة من خلال تحديد حد أدنى للأجر وفرض تأمين صحي وقيام صاحب العمل بتحمل تكاليف الخدمات الحكومية التي تقدم للوافد العامل لديه. وإلى جانب هذه الروادع الاقتصادية يجب اتباع أساليب الهجرة الانتقائية للأفراد المهاجرين، آخذين في الاعتبار إمكانية استقرار العمالة العربية الوافدة ومن ثم ضرورة استيعابها اجتماعياً من أجل توطين نسبة منها... هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى... العمل على تحقيق اندماج المهاجرين الذين يمكن استيعابهم ثقافياً، ويكون حصولهم على الجنسية إضافة نوعية للمواطنين وانتماؤهم انتماءً حقيقياً، وليس لمجرد الرغبة في الحصول على امتيازات المواطن الاقتصادية فحسب. علينا أن نعترف أن نسبة من المهاجرين لا بد في النهاية أن يتم توطينها وتكتسب الجنسية. وفي تقديري أن نسبة ٢٠ بالمئة من الوافدين على الأقل ـ في المدى البعيد ـ من المحتمل توطينها. ومن هنا علينا أن نختار من قد نضطر إلى تجنيسه.

ولعل الطبيعة الهامشية للأعمال التي تؤديها ـ عموماً ـ قوة العمل في بلدان المنطقة، وكذلك إمكانية رفع معدلات تعبئة قوة العمل المواطنة من خلال القضاء على البطالة الاجتماعية والبطالة المرفهة المتفشية بين المواطنين، وتوجيهها إلى أسواق العمل الحقيقية، بعيداً عن اعتبارات التوظيف الاجتماعي ومستنقعات البطالة المقنعة...

سوف تساعد دون شك على الحد من الحاجة إلى استمرار تدفق العمالة الوافدة ـ عندما يعود المواطنون إلى سوق العمل ـ ومن ثم تخفيض حجم العمالة الوافدة وتحسين نوعيتها تدريجياً بشكل مخطط وفق حركة دورانها الطبيعية دون حاجة للتعدي على حقوق العمال الوافدين أو إثارة الدول المرسلة للعمالة. ولعل رفع إنتاجية العاملين في القطاع العام لتكون معبرة عن مستوى رواتب وامتيازات الوظائف الحكومية تساعد على تحقيق استراتيجية إصلاح الخلل السكاني. هذا إضافة إلى دعم عمل المواطنين في القطاع الخاص من خلال منح التدريب وغيرها من الامتيازات التي يمكن توفيرها للقطاع الخاص بقدر التزامه بتوظيف العمالة المواطنة.

ثانيها: إصلاح الخلل الإنتاجي. وهذا يتطلب ابتداء إعادة النظر في طبيعة الريع الاقتصادي لصادرات النفط ـ أو ما تبقى منه ـ والنظر إليه باعتباره إيراداً رأسمالياً يعود للدولة مقابل استنضاب الثروة النفطية، وليس إيراداً جارياً، وإنما هو قيمة للنفط في باطن الأرض (Oil in Place) أو قيمة الاستبدال (Replacement Value). ومن هنا فإن الإيرادات الناتجة من جراء تسييل الثروة النفطية واستنضابها ـ ريع النفط ـ هي إيرادات رأسمالية يجب إعادة استثمارها في أصول إنتاجية معمرة من خلال بناء قاعدة اقتصادية بديلة لصادرات النفط الخام، ولا يجوز تبذيرها على الإنفاق الاستهلاكي، من خلال المخصصات التحويلية والنفقات الجارية للميزانية العامة. فريع صادرات النفط يجب أن يعاد استثماره ويتحول إلى أصول إنتاجية مدرة للدخل يستفيد من منافعها ـ الأرباح وفرص العمل وتمويل الاستثمار ـ الجيل الحالي، كما تستفيد الأجيال القادمة بعد أن تستنضب الثروة النفطية أو يتآكل ريعها لسبب أو لآخر[٤٨].

وجدير بالتأكيد أن عملية تغيير سياسة تخصيص عائدات النفط، والتحول من خيار إنفاق معظمها ـ إن لم يكن كلها ـ على النفقات التحويلية (ومنها مخصصات الأسر الحاكمة) والنفقات الجارية (ومن بينها نفقات التسليح) من خلال الميزانية العامة. . . إلى خيار تخصيص معظمها ـ إن لم يكن كلها ـ تدريجياً للاستثمار في مشروعات إنتاجية مدرة للدخل ومولدة لفرص العمل. . . يحتاج إلى وقت ويتطلب بعض التضحيات، وذلك حتى يتم بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية غير معتمدة على دعم ريع صادرات النفط الخام، توفر فرص عمل مجدية ومصادر دخل عام وخاص بديلة لريع النفط[٤٩]. وهذا

(٤٨) علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، عالم المعرفة؛ ٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٤٩) الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**، ص ٧٣ ـ ٩٢.

يتطلب أن تتسع الطاقة الاستيعابية المنتجة تدريجياً، وأن تتنوع مجالات الاستثمار المحلي والإقليمي في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وإلى جانب الإصلاح الإنتاجي، فإن فرصة التحول - من استهلاك ريع النفط إلى استثماره - تتوقف على نمو إرادة مجتمعية، والارتفاع بحس المسؤولية في الدولة والمجتمع إلى درجة القدرة على الجهاد الأكبر، جهاد النفس والتخلص من حالة الإدمان الخطير على الاستهلاك والركون إلى تدفق ريع النفط. كما يتطلب إلى جانب **الإرادة** المصممة، حسن **الإدارة**، ومقومات التخطيط الاستراتيجي - التأشيري وليس الشامل - من أجل التحول تدريجياً من حالة الاعتماد شبه المطلق على ريع النفط إلى وضع يكون فيه الاعتماد على إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع. ومن أجل الوصول إلى ذلك الوضع لا بد من التخلص تدريجياً (Phase-out) من الدعم الذي يعتمد عليه الاستهلاك العام والخاص، ولا سيما التحويلي منه. وذلك من خلال تزايد النسبة المخصصة من عائدات النفط للاستثمار في المشروعات المنتجة ومشروعات البنية الأساسية، على حساب تخفيض النسبة المخصصة لدعم الاستهلاك العام والخاص، وسد عجز الإيرادات غير النفطية للميزانية العامة، عن مواجهة النفقات العامة، ولا سيما المتكررة والتحويلية منها[٥٠]. إن إصلاح الميزانيات العامة وربط النفقة العامة بالجدوى التنموية منها يساعد على معالجة العجوزات ويوقف الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي إضافة إلى توفير مصادر للصرف على مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية.

ولعل هذا التحول المرغوب، وتصحيح الخلل الإنتاجي، وإعادة النسق الإنتاجي إلى المجتمع... يتطلب في المقام الأول - أن تصبح «النفقات العامة» عامة بالفعل، تخدم غرضاً عاماً، ولها جدوى اقتصادية واجتماعية وسياسية من منظور المصلحة العامة فقط، دون أي اعتبار آخر للمزاعم التي تدعي حقاً خاصاً في المال العام مثل ادعاء بعض الأسر الحاكمة في المنطقة. كما أن هذا الانتقال المرغوب، من حالة الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط، قد يتطلب سياسات مرحلية، من التعويض وشراء حق الخدمات المجانية أو المخفضة الأسعار التي اعتادت الدولة تقديمها مثل الكهرباء والماء. وذلك من خلال إنشاء صندوق لدعم مستوى معيشة المواطن، بعد أن تتخلى الحكومة عن سياسة التوظيف الاجتماعي للمواطنين في القطاعات الحكومية، وتخفض تدريجياً دعمها للسلع والخدمات، وتعيد إلى الإنفاق العام الحس الاقتصادي وتأخذ باقتصادية النفقة العامة. إن إنشاء صندوق دعم المواطن يمثل ضرورة معيشية لمعظم المواطنين من أصحاب الدخل المحدود، ومن الفئات الضعيفة بين المواطنين. كما

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٧٣ - ٩٢.

أنه يحقق عدالة في توزيع أعباء عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد. وفي كل الأحوال فإن صندوق دعم المواطن هو حل مرحلي انتقالي، خلال مرحلة الانتقال من حالة الاعتماد على ريع النفط، إلى وضع الركون إلى إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع لتمويل الإنفاق الخاص والعام. وغني عن الذكر أن صندوق دعم المواطن، يمكن تمويله من النفقات التحويلية ونفقات التسليح الباهظ (٢٨ مليار دولار سنوياً كما سبقت الإشارة) التي يجب إعادة النظر في معظمها تحقيقاً للعدالة، وكذلك تمويله بجزء من الدعم الذي سوف تسحبه الدولة من المستهلك ـ دعم الخدمات ـ عندما تتجه الدولة تدريجياً إلى جعل أسعار السلع والخدمات العامة تعبر عن حقيقة تكاليفها. إن إصلاح الميزانيات العامة سوف يسمح للحكومات أن توظف عائدات النفط في المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية الأساسية تدريجياً أو إتاحتها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية، بدلاً من استخدام معظمها لسد عجز الإيرادات غير النفطية عن مقابلة النفقات العامة.

ووجود صندوق لدعم المواطنين بهدف المحافظة على مستوى معيشي معقول لهم، هو أيضاً أمر ضروري لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على توقف الحكومة عاجلاً أو آجلاً عن توظيف المواطنين في القطاعات الحكومية وفق اعتبارات اجتماعية. ففي هذه الحالة سوف يزج بالمواطنين إلى سوق العمل الطبيعية، في القطاعات الاقتصادية، وعليهم منافسة الوافدين الذين هم أكثر استعداداً لقبول شروط عمل القطاع الخاص وقبول رواتب متدنية يصعب معها على المواطن توفير مستوى معيشي معقول إذا اعتمدوا عليها دون دعم من الدولة. وإذا لم توضع آلية انتقالية لذلك الدعم ـ تأخذ في الاعتبار تلاشيه تدريجياً ـ فإن المواطنين بشكل عام ـ كما سبقت الإشارة ـ سوف يضطرون إلى الرجوع إلى مدخراتهم وتصفية ما يمكن تصفيته من أصول. وتتآكل بذلك مراكزهم الاقتصادية وتنهار مكانتهم الاجتماعية مثلما حصل عند أفول عصر الغوص. ومن هنا فإن صندوق دعم المواطن هو آلية مرحلية تساعد المواطنين على الانتقال بسلام، من حالة الاعتماد على الريع، إلى وضع الاعتماد على إنتاجية الفرد وارتباط الجهد بالمكافأة. ولذلك فإن هذه الآلية يجب أن يكون واضحاً بأنها مؤقتة، مهمتها الأخذ بأيدي الضعفاء في اجتياز مرحلة الانتقال التي لا بد منها، شئنا أم أبينا.

ثالثها: مدخل الاندماج الوطني بمعنى أن تكون المواطنة هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات. وأن يتساوى المواطنون كلهم دون تميز، بصرف النظر عن مصدر اكتساب الجنسية، واعتبارات الجنس، في الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية. وهذا يتطلب التخلص من التقسيم الراهن للمجتمع الذي هو إلى نظام الطوائف (Caste System) أقرب. كما يتطلب تغييراً جذرياً في النظرة الجائرة وغير الإنسانية

للمرأة، والتي أدت إلى وأدها اجتماعياً، وحرمانها من حقوق الإنسان الشرعية مثل الزواج وتكوين أسرة والاكتفاء بتوفير الجانب المالي من احتياجاتها، دون النظر الجدي إلى احتياجاتها الإنسانية الأخرى ومتطلباتها باعتبار النساء شقيقات الرجال ولديهن من المتطلبات مثل ما لدى الرجال من طموحات واحتياجات. وكذلك يتطلب إعادة النظر في دواعي الهجرة، والاحتساب لتداعياتها بما يقتضيه العدل وتتطلبه الإعلانات والمعاهدات الدولية، آخذين في الاعتبار ضرورة إدماج من تلزم إقامته في المجتمع، واستيعابه في إطار الانتماء الوطني للمجتمع. والعرب أولى بالإقامة وهم أيسر لعملية الاندماج.

وتتطلب عملية الاندماج الوطني استكمال بناء الدولة باعتبارها مؤسسة ودولة المؤسسات وتماسك المجتمع. وهذا بدوره يتطلب أن تتساوى الفرص بالنسبة لجميع المواطنين وأن تراعى حقوق الإنسان بالنسبة لجميع السكان. ولعل الصيغة الدستورية التي تقوم على أساس مبادئ الدستور الديمقراطي ـ التي سبقت الإشارة إليها ـ وتفرز نظام حكم يضع الدستور موضع التطبيق، من خلال مؤسسات وآليات نظام الحكم الديمقراطي، وسيادة حكم القانون، وشمول نطاق القضاء لكل ما يطاله الخلاف من أجل أن يحصل كل ذي حق على حقه من خلال قضاء مستقل. . . هي الصيغة التي أثبتت التجارب الإنسانية أنها قادرة على تحقيق الاندماج الوطني وحل مشكلات التغير، وتهيئة المجتمع لمواجهة التحديات واغتنام الفرص على أساس مبدأ المواطنة.

ومن هنا فإن عملية الإصلاح السياسي والإداري تمثل هدفاً استراتيجياً من أجل تغيير المسار والانعطاف الآمن. كما أن الإصلاح السياسي والإداري هو الوسيلة الفعالة لتوفير الإدارة المناسبة لقيادة عملية التحول، من طريق المسار الخطر إلى المنعطف الآمن. وهنا أيضاً لا بد من التدرج والمرحلية. فعملية الإصلاح تحتاج إلى وقت، ولا بد أن تأخذ وقتها، شئنا أم أبينا. وإنما المهم أن تتجه النية صادقة باتجاه تنمية إرادة الحكومة والمجتمع وتهيئتهما من خلال إدارة التغيير عبر مسيرة التحول. ولعل أحد أهم المؤشرات على وجود إرادة التغيير المأمولة، يتمثل في منع الوزراء أثناء توليهم مناصبهم أن يزاولوا أي عمل مهني أو تجاري أو يدخلوا في معاملة تجارية مع الدولة. إن الوقوف ضد الفساد المالي والإداري لمن بيدهم سلطة اتخاذ القرارات العامة شرط أوّل لقيام الحكومات وإدارتها العامة بواجب حماية المصلحة العامة ورعايتها. لذلك فإن التزام الحكومات بوضع حد للفساد المالي والإداري واستغلال النفوذ وحماية المال العام يمثل المؤشر الحقيقي لوجود إرادة سياسية للتغيير المأمول. وجدير بالملاحظة أن أهمية وضع المبادئ التي تحول دون تعارض المصالح موضع التطبيق ـ تعارض مصلحة الدولة والمجتمع مع المصالح الخاصة لمن يتخذون القرار باسم الدولة ـ قضية مهمة جداً يتوقف عليها تحقيق اجتماعية الهدف بالنسبة للقرارات العامة من عدمه. إن استشراء

الفساد المالي والإداري بين من يتخذون القرارات العامة ومن هم في موقع التأثير فيها يحرم البلد من فرصة الإصلاح الذي لا بد أن يقوم به الحكام، فإذا أفسد الحكام كان فسادهم بمثابة فساد الملح.

إن نقطة البداية المنطقية لعملية التحول من المسار الخطر إلى المنعطف الآمن تبدأ بوضع النظم الأساسية والدساتير الراهنة موضع التطبيق، بما في ذلك ما ورد فيها من نص يضمن عدم تعارض المصالح ونص على التطوير والتغيير المرحلي عبر مرحلة الانتقال ـ التي يجب تحديد زمنها ـ من أجل زيادة الحريات العامة وضمانات الحقوق وسيادة حكم القانون ونزاهة القضاء واستقلاله وشموله، والأخذ بمبدأ الانتخاب والتمثيل في الشؤون العامة وصولاً إلى تداول السلطة. كما أن إقامة مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً حراً نزيهاً هي البداية الحقيقية لإعطاء المواطنين حق التعبير عن آرائهم. ومن خلال مثل تلك البداية الصادقة يتكرس مبدأ المواطنة ويتم التسليم بحق الشعب في أن يكون مصدر السلطات وفق صيغة دستورية ديمقراطية تبين دور الدولة ودور المجتمع وأسس التكامل بينهما، وتفتح آفاقاً رحبة لعملية الإصلاح الجذري الشامل المنشود. ذلك الإصلاح الذي يتحقق بموجبه الاندماج الوطني ويتأكد الانتماء والولاء للوطن، وتراعى بفضل ضوابطه الموضوعية، المصلحة العامة ويحتكم إليها. وفي ذلك عودة عصرية إلى بعد من أبعاد النسق الاجتماعي، الذي كانت المؤسسة القبلية تلعب فيه دوراً سياسياً يحقق مشاركة سياسية فعالة في الشؤون العامة للجماعة. بل في ذلك أيضاً. . . تطبيق سليم لمبدأ الشورى الملزمة، إضافة إلى أنه انتماء مستقبلي إلى العصر.

رابعاً: الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. وهذا المدخل هو الإطار الذي يحقق لبلدان المنطقة الصغيرة كياناً اقتصادياً واجتماعياً قابلاً للتنمية، وكياناً سياسياً وعسكرياً قادراً على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي وامتلاك مقومات الإرادة الوطنية. إن تحول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى اتحاد فدرالي وفقاً لما جاء في نظامه الأساسي، وإقامة نواة اتحاد فيدرالي دستوري ديمقراطي مفتوح العضوية في الخليج والجزيرة العربية، وتكامله مع بقية الأقطار العربية وتضامنه معها، من خلال نظام عربي يوفر مقومات الأمن القومي. . . يمثل دون شك مدخلاً رئيسياً من مداخل المنعطف الآمن[٥١].

وهنا أيضاً لا بد من المرحلية والتدرج غير المتواني نحو الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. فما لا يدرك كله لا يترك جله. ولذلك فإن الإصلاح الداخلي في كل بلد من بلدان المنطقة، وكذلك التقارب بين أي دولتين من دول المنطقة في

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١٢٧، والكواري، «ما العمل. . . من أجل المستقبل؟».

المجالات الاقتصادية والبشرية وتسهيل عملية الاتصال والاندماج، وحل مشكلات الحدود وإخضاع اختلاف الأمزجة الشخصية للاعتبارات الاستراتيجية. . . كلها تقرب بلدان المنطقة وشعوبها من مشارف الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. ولذلك يجب أن يكون تقييمنا للعمل الرسمي، منطلقاً من المحاولات الجادة والصبورة من أجل تغيير معطيات الواقع الرديء، وليس من سماع الشعارات التي لا تخضع العمل للاعتبارات الوطنية والأبعاد المستقبلية، بل تتجاهل مصلحة أهل المنطقة ورغبتهم في الاندماج في كيان فدرالي ديمقراطي يوفر مقومات الأمن ومتطلبات التنمية.

ولعل مرحلية العمل من أجل الاندماج الإقليمي والتكامل العربي، إضافة إلى إصلاح الخلل السكاني والخلل الإنتاجي وتحقيق الاندماج الوطني. . . تتطلب كلها دوراً للمجتمع المدني إلى جانب دور الدولة، وربما تتطلب تنمية قدرته على الضغط من أجل ترشيد العمل الرسمي وتنمية إرادة مجتمعية. ومن هنا فإن العمل الأهلي، ولا سيما السياسي والثقافي والمهني منه وما يتعلق بالدفاع عن حقوق المواطن والإنسان، عليه واجب لا بد من أن يقوم به، على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والمستوى العربي. ومقومات العمل الأهلي والبنية الأساسية للعمل غير المباشر تتمثل في تنمية قدرات منظمات المجتمع الأهلي وتفعيل دور المواطنين في الشؤون العامة. وهناك وسيلتان رئيسيتان تساعدان العمل الأهلي على القيام بدوره على المستوى المحلي والإقليمي والعربي. **أولاهما**: قيام حركات لحماية حقوق المواطن والدفاع عن حقه المشروع في الدفاع عن مستقبله وتأمين مصيره. **وثانيتهما**: قيام حركة دستورية تنشد الشورى الملزمة وإقامة نظم حكم ديمقراطي في إطار الاندماج الإقليمي والتكامل العربي، وتكرس نسقاً سياسياً موضوعياً يراعي المصلحة العامة ويحتكم إليها ويتبنى استراتيجية تنموية تأخذ بعقلانية المنهج وتلتزم باجتماعية الهدف. إن المعطيات الراهنة في المنطقة وضعف الطلب المجتمعي على الإصلاح الجذري تجعل مهمة قيام حركة مطالبة بدساتير ديمقراطية في كل دولة وفي دول المنطقة مجتمعة ينخرط في النضال من أجلها كل من يسعون إلى الإصلاح الجذري المهمة العاجلة التي تتطلب العمل من أجلها وفق رؤية أهلية مستقبلية.

وتبقى فرصة سلوك المنعطف الآمن. . . إمكانية عقلانية وضرورة وطنية وإقليمية وعربية، يتوقف اغتنامها على عزيمة أهل المنطقة في المقام الأول. «وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم». والبديل لاغتنام فرصة سلوك المنعطف الآمن ـ قبل فوات الأوان ـ هو استمرار نمط تنمية الضياع. وبالتالي انزلاق مجتمعات المنطقة ـ لا قدر الله ـ آجلاً أو عاجلاً في متاهات المسار الخطر والطريق المسدود، بعد أن يتم القضاء على البقية الباقية من مقومات المجتمعات الأصلية وطمس معالمها. وعندها تحل محلها مجتمعات جديدة متعددة الجنسيات ومختلفة الثقافات. والزمن كفيل بالإجابة عما إذا

كان مسار «تنمية» الضياع مساراً لا يمكن إيقاف تداعياته. . . أو أن المجتمعات الأصلية ما زالت بها حيوية ولديها حس بالمسؤولية التاريخية تجعل من أخطاء الماضي مجرد ضياع لفرص التنمية، يمكن المجتمع ـ عندما يمتلك مقدراته ويتم أخذ الدولة له في الاعتبار ـ أن يعوض في المستقبل بعضاً من تلك الفرص الضائعة، مستفيداً من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة ومن إمكانيات الثروة النفطية التي ما زال بها خير، إذا ساد العدل وارتفع حس المسؤولية المجتمعية، لدى الحاكم والمحكوم واحتكما إلى العقل والمسؤولية الوطنية.

(٩)
الماء والنفط لا يختلطان إلا عند العرب

عاطف قبرصي(*)

مقدمة

إن مناطق قليلة في العالم ترتبط ثرواتها وأسباب عيشها ومصيرها على نحو أساسي بالموارد الطبيعية مثل المنطقة العربية. هذا الاعتماد المفرط على رأس المال الطبيعي والموارد غير المتجددة هو في صميم علة التنمية العربية. ويفسر موردان طبيعيان أساسيان هما النفط والماء جميع البنى السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة كما يبينان أداء المنطقة ومشاكلها.

إن التفاعل بين شح المياه ووفرة النفط في المنطقة يعينان السمات الاقتصادية والبيئية التي تحدد المستقبل الاقتصادي العربي. وتعد الآليات والأشكال التي يتفاعل النفط والماء عبرها، والتي توجه الأحداث في المنطقة، معقدة حقاً، وتنطوي على نقطة التقاء العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية والتقنية. وفي حين يصعب تفكيك هذه الظاهرة المعقدة، من الواضح أن لكل من هذه العوامل تأثيراً منفصلاً وعميقاً في واقع المنطقة المقبل.

إن الوطن العربي أقلّ المناطق في العالم وفرة في المياه. وفي حين تضم المنطقة ٥ بالمئة من سكان العالم ليس فيها سوى أقل من ١ بالمئة من المياه العذبة المتجددة. ومن ناحية أخرى تحتوي المنطقة على أكبر احتياطي نفطي يبلغ أكثر من ٦٦ بالمئة من مجموع احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، وتنتج ٢٥ بالمئة من الإنتاج النفطي السنوي العالمي، وأكثر من ٥٦ بالمئة من صادرات النفط في العالم، ومن المفارقة انه في حين

(*) قسم الاقتصاد، جامعة ماك ماستر ـ كندا.

يفترض عدم امتزاج الماء والنفط إلا أنهما يمتزجان حقاً وبقوة في المنطقة العربية.

إن معدل توافر الماء العذب للفرد الواحد سنوياً في المنطقة حالياً لا يتجاوز ثلث المستوى الذي بلغه عام ١٩٦٠[١]، فقد هبط هذا المستوى من ٣٣٠٠ متر مكعب للفرد عام ١٩٦٠ إلى أقل من ١٢٥٠ متراً مكعباً عام ١٩٩٥، وهو أقل معدل توافر للمياه للفرد الواحد في العالم. وفضلاً عن ذلك فإن معدلات توافر الماء للفرد الواحد في بعض أقطار الخليج العربي وفلسطين هي أقل من ١٠ بالمئة من المعدل الإقليمي البالغ ١٢٥٠ متراً مكعباً. وحتى لبنان، وهو قطر تعتبر مياهه وفيرة، لا يزيد المعدل فيه على ١٢٠٠ متر مكعب[٢].

إن النمو السكاني والصناعي مسؤولان عن ازدياد الطلب على المياه في كل مكان. إلا أن هذا ليس سوى جانب واحد من المشكلة. فالشح الفعلي، حتى في منطقة الشرق الأوسط، ليس المشكلة الرئيسية الوحيدة. ويبدو أن ظروف الشح الاقتصادي والاستراتيجي الأكثر إلحاحاً هي أن ثمة مياهاً كافية لتلبية حاجة المجتمع، ولكن لا توجد سوى حوافز قليلة لاستعمال هذا المورد المهم على نحو حكيم وكفوء. كذلك تُمارس القوة العسكرية على نحو وحشي لحرمان شرائح كبيرة من سكان المنطقة من حصصها المشروعة من المياه.

إن شح المياه يعالج بعدّة وسائل: منها زيادة المصادر المتاحة ورفع الكفاءة في نظام توزيعها و/أو عبر الصيانة وإدارة الطلب على المياه وترشيده. والطريقة الأخيرة أحدث وأقل استعمالاً لكن الحاجة إليها أكثر إلحاحاً وأكثر اعتماداً على استعمال الأدوات الاقتصادية من مثل أسعار الكفاءة والصيانة المتوافقة مع أنظمة الحوافز. إلا أن نجاح هذه الأدوات الاقتصادية يتوقف على فهم أسلوب عمل هذه الأدوات وسر نجاحها. ومن أجل استخدامها الكفوء، من المهم أيضاً وجود مجموعة واضحة من الأهداف والاستراتيجيات التي تعمل على تطبيقها مؤسسات مجربة ذات صدقية تقوم بمراقبة المحفزات وتوجيهها من أجل تنفيذها. والأمر المهم الآخر هو تطوير إطار اقتصادي كلي (ماكرو) متساوق مع الكفاءة على مستوى المنشأة (مايكرو)، ومتناغم مع معايير المساواة والعدل.

نتساءل: هل تختلف المياه عن السلع الأخرى؟ وهل قيمتها غير محدودة و«أكثف من الدم؟»: وهل يمكن تحديد سعر الماء مثلما يُحدد سعر أية سلعة أخرى؟ وهل

(١) K. Hamilton and E. Lutz, *Green National Accounts: Policy Uses and Empirical Experience,* Environment Department Paper; no. 39 (Washington, DC: World Bank Environment Program, 1996).

(٢) Peter H. Gleick, ed., *Water in Crisis: A Guide to the World's Fresh Water Resources,* foreword by Gilbert F. White (New York: Oxford University Press, 1993).

يمكن المتاجرة بالمياه واقتسامها؟ وهل الحروب بسبب المياه محتمة؟ وهل يمكن التفاوض بشأن ترتيبات معقولة بين الدول المتشاطئة؟ وماذا يُكوّن التوزيع المتساوي للموارد المقتسمة؟ هذه بعض الأسئلة المعقدة التي تثار بشأن المياه وتثير المشاعر. ليس ثمة منطقة أخرى في العالم تحتد فيها هذه المشاعر ويشتد إلحاحها كما هو الحال في الشرق الأوسط، حيث الشكوك التاريخية وغياب التوازن في القوة واستغلال بعض دول المنطقة لمزاياها الاستراتيجية ضد بعضها الآخر، كل ذلك يعقد مشكلة شح المياه ويزيدها حدة.

لقد كُتب الكثير عن المياه في المنطقة العربية، ولا سيما في السنوات القليلة الماضية. وتركز معظم هذه الكتابات على الجوانب السياسية لمشكلة المياه. محدثة حالة خوف مرضي مرتبط بموضوع المياه (Hydrophobia). وأشار بعض المحللين إلى أن الحرب المقبلة في المنطقة ستكون بسبب المياه. وأكد آخرون ضرورة محاولة إقامة صلات واضحة وضمنية بين شح المياه والأمن الإقليمي. ويذهب البعض حتى إلى أبعد من ذلك، ويعرض مجموعة واسعة من الحلول لمعالجة أزمة المياه. وتتراوح هذه الحلول بين خطوط أنابيب السلام من تركيا ولبنان ومصر التي تكلف مليارات الدولارات وبين أكياس ميدوسا لنقل المياه من الأقطار التي تتمتع بفائض مياه إلى الأقطار التي تحتاج إليها، وسحب الجبال الجليدية من المناطق الشمالية، ومشاريع التحلية الضخمة. وتجتمع الأطراف الإقليمية بصفة رسمية وغير رسمية في محاولة لحل أزمة المياه أو تهدئتها في المنطقة. وتشمل خططها اقتراحات الإدارة المشتركة، وتثبيت الحصص، وتبادل البيانات، وتنمية الموارد البشرية، ونقل التقانة، واستراتيجيات تعزيز تجهيزات المياه، وبرامج المحافظة على المياه، ومشاريع الاستثمار المتكافئ، وخزن المياه، ومشاريع الخزن عبر الحدود، وخطط تحويل المياه، وبرامج منع التدهور البيئي.

إلا أنه بعد أكثر من عقد من الاجتماعات والمفاوضات تبقى الفجوة في المواقف بين الأطراف الإقليمية واسعة كما هي في أي وقت مضى. وفي الصفحات القليلة التالية نناقش مسألة المياه في الشرق الأوسط. وتتركز المناقشة بخاصة على نزاعات المياه العربية ـ الإسرائيلية حول طبقات المياه الجوفية وحوض مياه الأردن، وخلافات سوريا والعراق مع تركيا حول حوضي دجلة والفرات، والخلافات بين مصر والسودان واثيوبيا بشأن مياه نهر النيل.

إن المياه مسألة حساسة ومهمة جداً حقاً لكل أطراف تلك النزاعات. غير أن محاولة إيجاد حل عادل لأزمة المياه في المنطقة من شأنها أن تعزز إمكانيات تحقيق الاستقرار والاستدامة الإقليميين. وبعكس ذلك فإن الإخفاق في التوصل إلى هذا الحل العادل سيعوق بالتأكيد أية جهود لتحقيق هذه الأهداف.

ليس ثمة بديل من مناقشة صريحة وصادقة لمسائل المياه في المنطقة. وتنطوي المناقشة الصريحة للواقع الحالي الذي لا يمكن استمراره على تحليل شامل لعدد من المواضيع الصعبة. وتشمل هذه: سوء الإدارة، والإنكار التام لحق الفلسطينيين الثابت في مواردهم المائية، والرفض التركي الفاضح لحقوق سوريا والعراق بوصفهما دولتين متشاطئتين معها في دجلة والفرات، والأخطار الكامنة في حالة عدم التوصل إلى حل عادل في اقتسام مياه نهر النيل. ويمكن الأطراف الإقليمية بعد ذلك التفاوض للتوصل إلى ترتيبات إقليمية طويلة الأمد. أما قبل ذلك فلا يمكن توقع استمرار الاتفاقيات المعقودة تحت الضغط والضعف و/أو الجهل بمدى الإمكانيات والخيارات.

قد لا تكون أحواض المياه في المنطقة العربية متصلة جغرافياً، إلا أنها مرتبطة استراتيجياً. وقد عقدت إسرائيل وتركيا تحالفات جوهرها السيطرة على توافر المياه للأطراف المتشاطئة الأخرى. ووصلت ذراع إسرائيل الطويلة إلى إثيوبيا للضغط على مصر وإرغامها على اتخاذ موقف أكثر ليونة تجاهها. وتحاول تركيا انتزاع تنازلات سياسية واقتصادية من سوريا والعراق بتعديل حجم التدفق في مياه نهري الفرات ودجلة.

أولاً: أزمة المياه في الشرق الأوسط: المسائل

لأزمة المياه في الشرق الأوسط علاقة قوية ببعض الخصائص العامة للمياه وخصوصياتها في المنطقة وكذلك بهياكل القوة الأساسية لنظام الدولة ضمن المنطقة والاختلاف الواسع بين ميزان القوة وميزان المصالح الحاليين.

وفي ما يلي بعض الخصائص الاستثنائية للمياه التي تعقد الأزمة الحالية وتعطي لميزان القوى المختل دوراً مهماً في تحديد حصص الأطراف في المياه.

ـ المياه مورد نادر تقل مصادر توفره كثيراً عن مقادير الطلب عليه من قبل الجهات المتنافسة. وهذه الندرة تتفاوت في بعض أرجاء المنطقة **وحتى داخل الدولة نفسها**. وليس من غير الشائع وجود مناطق ومجموعات سكانية تتمتع بمياه وافرة وأخرى بكميات قليلة أو محرومة منها. وتتعلق مسألة شح المياه بالشح الاقتصادي النسبي وليس بالشح المطلق. إن الشح الطبيعي يتعقد بالشح الاقتصادي حيث أسعار المياه الفعلية تمثل جزءاً بسيطاً من أسعار الشح الحقيقي (أسعار الظل). وعندما تكون الأسعار أقل من أسعار الشح يلاحظ سريعاً التبديد والاستعمال المفرط. وثمة أمثلة كثيرة في الشرق الأوسط، وخصوصاً في إسرائيل، حيث ولّد دعم الاستهلاك ثقافة تبديد المياه.

الجدول رقم (٩ ـ ١)
توافر المياه واستعمالها
في المنطقة العربية والأقطار المجاورة

الدولة	الموارد المتجددة سنوياً (مليون متر مكعب)	المسحوبات السنوية		معدل الموارد المتجددة سنوياً للفرد الواحد (متر مكعب)	استعمال المياه (بالمئة)		
		مليون متر مكعب	النسبة المئوية من الموارد المتجددة سنوياً		المنزلي	الصناعة	الزراعة
الجزائر	١٨٤٠٠	٣٠٠٠	١٦	٦٥٥	٢٢	٤	٧٤
مصر	٥٨٠٠٠	٥٦٣٠٠	٩٧	١٠٠٥	٧	٥	٨٨
البحرين	غير متوفر	٢٠٠	غير متوفر	غير متوفر	٦٠	٣٦	٤
العراق	١٠٤٠٠٠	٤٣٩٠٠	٤٢	٤٩٥٢	٣	٥	٩٢
الأردن	٨٠٠	١٠٠٠	١٢٥	٢١٣	٢٠	٥	٧٥
الكويت	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٦٤	٣٢	٤
لبنان	٤٨٠٠	٨٠٠	١٧	١٢٠٠	١١	٤	٨٥
ليبيا	٧٠٠	٢٨٠٠	٤٠٠	١٣٠	١٥	١٠	٧٥
المغرب	٣٠٠٠٠	١١٠٠٠	٣٧	١٠٨٣	٦	٣	٩١
عُمان	٢٠٠٠	١٣٠٠	٦٥	١٠٥٣	٣	٣	٩٤
قطر	٢٠٠	١٥٠	٧٥٠	غير متوفر	٣٦	٢٦	٣٨
السعودية	٢٢٠٠	٣٦٠٠	١٦٤	١١٨	٤٥	٨	٤٧
سوريا	٥٥٠٠	٣٣٠٠	٦٠	٣٨٥	٧	١٠	٨٣
تونس	٤٤٠٠	٣٠٠٠	٦٨	٤٨٩	١٣	٧	٨٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٠٠	٤٠٠	١٣٣	١٦٧	١١	٩	٨٠
اليمن	٣٠٠٠	٣٩٠٠	١٣٠	١٧٦	٥	٢	٩٣
فلسطين	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٥	١٢	١٣	٧٥
إيران	١١٨٣٠٠	٤٦٥٠٠	٣٩	١٨٢٦	٤	٩	٨٧
إسرائيل	٢١٠٠	١٩٠٠	٩٠	٣٧٥	١٦	٥	٧٩
بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المعدل)	٣٥٥	١٨٣	٥٢	١٢٥٠	٦	٧	٨٧

المصـــدر: World Resources Institute [WRI] [et al.], *World Resources, 1992-93: Guide to the Global Environment* (Washington, DC: Oxford University Press, 1992), and World Bank Estimates, 1990-1995.

ـ المياه مورد سريع التبخر يمكن إعادة استعماله، ويتقلب عرضه عشوائياً، ويتعرض إنتاجه إلى اقتصادات الحجم الكبير. ومن هذه الناحية للمياه كثير من

خصائص مرافق المنفعة العامة والسلع شبه العامة. إن ضمان توفّر المياه، حيث يعرّف الضمان بأنه توفر هذه المياه في تسع سنوات من عشر هو أقل من ٥ بالمئة؛ وهي نادراً ما يعاد تدويرها لتستخدم من جديد. أما عدم انتظام هطول المطر في هذه المنطقة، بمعنى عدم القدرة على التكهن به، فهو أعلى كثيراً مما هو عليه في المناطق الأخرى.

ـ المياه عادة سلعة لا يتاجر بها ونادراً ما تباع في السوق التنافسية. وقليلاً ما توجد أسواق مياه علنية يتبادل فيها المياه المجهزون والراغبون في الحصول عليها. لكن ظهرت في المدة الأخيرة أسواق لحقوق المياه في عدة أنحاء من العالم. وأبرز الأمثلة في كولورادو وكاليفورنيا والأرجنتين. إلا أن معظم هذه الأسواق ظهرت داخل الكيانات الوطنية وغالباً ما تمثل حلولاً زائفة على الرغم من استخدامها آلية السوق. وثمة أمثلة قليلة على مستوى الدول.

ـ وعلى الرغم من ذلك فليس من الصعب تصور مشروعات ناجحة لهذه التجارة. وهنالك منشورات كثيرة الآن تتناول هذا الموضوع الذي قد يساعد في تصميم أسواق كفوءة. إن قيم المياه تختلف عموماً عن الأسعار التي يمكن الحصول عليها في سوق حرة وتنافسية. وكثيراً ما تكون للمياه قيمة اجتماعية أعلى مما يكون المستهلكون من الأهالي راغبين في دفعه للحصول عليها. ويعكس توزيع المياه غالباً السياسات الوطنية والاجتماعية والأولويات إزاء الزراعة والبيئة والأمن القومي التي تتجاوز الاستجابة لمصالح أصحاب المشاريع الخاصة. وبغض النظر عن الاعتبارات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالسياسات فإن الابتعاد بالأسعار الفعلية عن القيم التي تعكس ندرة المياه يفرض تكاليف اجتماعية على الاقتصاد الداخلي فضلاً عن فرض تكاليف على الدول المتشاطئة الأخرى.

ـ المياه ليست سلعة مرغوبة فحسب بل ان توافرها ضروري للحياة. وليست ثمة بدائل منها. كذلك ثمة مبدأ راسخ بأنه مهما كانت ندرة المياه فإنه يحق لكل فرد الحصول على الكمية الأدنى التي تعد متسقة مع الكرامة الإنسانية. وتعد هذه الكمية الأدنى حقاً طبيعياً للناس وجزءاً من حقوقهم الإنسانية الإجمالية كمواطنين وأفراد.

ـ لا تتمتع سوى أقطار قليلة جداً بمصادر مياه تقتصر عليها. وغالباً ما تمر المياه السطحية، أي الأنهار، عبر عدة أقطار تقتسم الطبقات الصخرية المائية. إن أكثر من ٨٥ بالمئة من المياه المتوافرة للأقطار المعنية في المنطقة تأتي من مصادر خارج حدودها، أو أنها تقتسم المخزون الجوفي من المياه مع أقطار أخرى. وليس غريباً أنه لا توجد اتفاقيات محددة جيداً لاقتسام المياه بين الأقطار المتشاطئة. ويحفل التاريخ بنزاعات حول المياه تثبت أن المياه جزء من مأساة المصادر والأصول المشتركة (Tragedy of Commons).

ـ وفي الأحوال التي قد يبدو أن توفر المياه الكلي محدود، فإنه قد توجد إمكانيات كبيرة للاستبدال في استعمال المياه بين القطاعات وبين المناطق. وفضلاً عن ذلك ثمة بعض التقنيات ووسائل الصيانة التي تُرشّد الطلب وترفع كفاءة استعمال المياه. إن جزءاً من أزمة شحة المياه في المنطقة هي أن القطاع الزراعي يستهلك أكثر من ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة من عرض المياه الكلي المتيسر، في الوقت الذي تكبح فيه الاحتياجات الأخرى. لكن هذا يشير إلى أن ثمة مجالاً واسعاً لإعادة التوزيع بين القطاعات. وفضلاً عن ذلك فإن المياه تنقل من ناحية من البلاد إلى ناحية أخرى بعيدة (تنقل إسرائيل، مثلاً، المياه من الشطر الشمالي من البلاد إلى الجنوب القاحل)، إن إعادة التخصيص الإقليمي لكي تزدهر الصحراء هي في صميم مشاكل المياه في المنطقة. وتشير إلى الإمكانية والقدرة على إعادة توزيع المياه بين المناطق إذا ثبت أن تعديلات من هذا القبيل ضرورية أو مرغوبة.

ـ على الرغم من أن المشكلة الأساس في المنطقة هي ندرة المياه، غير أن نوعية المياه والاهتمام بالمحافظة عليها يشكلان مشكلة لا تقل إلحاحاً. وتشعر سوريا بقلق على نوعية المياه أكثر من القلق على الكمية المتبقية لها بعد إكمال مشاريع الري التي تسعى تركيا لبنائها ضمن مشروع جنوب شرقي الأناضول. ويزداد الإقرار بأن التلوث وتسرب الأملاح إلى الطبقات المائية عاملان مهمان أيضاً في التخطيط للمستقبل.

إن التخصيصات الحالية لموارد المياه المشتركة في المنطقة ليست نتيجة اتفاقيات أو مفاوضات أو مبادئ تقر بالمساواة، بل انها تعكس فقدان توازن القوى وقدرة الأقوياء على فرض إرادتهم على الضعفاء. فقد استطاعت كل من تركيا وإسرائيل، على الرغم من اختلاف موقعيهما في أعلى المجرى وأسفله، احتكار واستغلال حصص مائية أكثر بكثير مما تستحقان من الحصص في أي نظام تخصيص عقلاني وعادل ومتسق مع القوانين الدولية التي تحكم الموارد عبر الحدود وقواعد توزيعها. إن ثمة تبايناً كبيراً جداً بين ميزان القوة الذي يحكم تخصيصات المياه الحالية في المنطقة وميزان مصالح الأطراف المتشاطئة.

النزاع المائي الإسرائيلي ـ العربي

تتغذى بحيرة طبرية من منابع مياه نهر الأردن الواقعة في شمال إسرائيل ومرتفعات الجولان المحتلة وجنوب لبنان المحتل (بما فيها المنطقة الأمنية التي أعلنتها إسرائيل) ومنابع المياه السورية واللبنانية والأردنية (وخصوصاً نهر اليرموك)، فضلاً عن الينابيع في الضفة الغربية بفلسطين، والينابيع الإسرائيلية التي تغذي نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية. وعموماً تُكوّن هذه العناصر حوض تصريف مياه الأردن الدولي، وهي

المنطقة التي حددتها الطبيعة الجغرافية والتي لا يمكن تقسيمها على نحو مصطنع.

لقد تحكمت إسرائيل بمنابع نهر الأردن نتيجة لاحتلالها مرتفعات الجولان، وسيطرتها على جنوب لبنان حتى أيار/مايو ٢٠٠٠. وكانت إسرائيل في حدودها قبل عام ١٩٦٧ تشارك في ما لا يزيد على ٣ بالمئة من منطقة حوض الأردن، في حين أنها تسيطر حالياً على القسم الأكبر من مياه هذا الحوض. وتسحب إسرائيل في الوقت الحاضر ٧٠ ـ ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من نهر اليرموك. وتضخ ١,٥ مليون متر مكعب يومياً من بحيرة طبرية إلى أنبوب المياه الوطني الإسرائيلي. ونتيجة لذلك فإن نهر الأردن، الذي كان معدل جريانه عام ١٩٥٣ يبلغ ١٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً عند جسر اللنبي[٣] يسجل حالياً معدل جريان سنوياً يبلغ ١٥٢ ـ ٢٠٣ ملايين متر مكعب[٤].

قيدت إسرائيل استعمال المياه العربية وواصلت استغلال الموارد المائية العربية. وتأخذ حالياً أكثر من ٨٥ بالمئة من المياه الفلسطينية من المخزون الجوفي المائي داخل الضفة الغربية. ويمثل هذا ٢٥ بالمئة من حاجات إسرائيل المائية. كما يُحرم السوريون والأردنيون من حقهم في استغلال مواردهم المائية من نهري الأردن واليرموك اللذين تمثل فيهما سوريا والأردن وإسرائيل وفلسطين الدول المتشاطئة. وقد حولت إسرائيل مياه نهر الوزاني في جنوب لبنان ومارست حتى وقت قريب السيطرة التامة على نهر الحاصباني اللبناني. وثمة أسباب للشك في أن إسرائيل تحول أيضاً جزءاً من نهر الليطاني إلى المخزون الجوفي في منطقة حيفا. وقد استعمل فلاحو الضفة الغربية تاريخياً مياه نهر الأردن لري حقولهم، إلا أن هذا المورد أصبح ملوثاً، إذ حولت إسرائيل تدفق المياه الملحية من حول بحيرة طبرية إلى نهر الأردن الأسفل. وبالإضافة إلى ذلك فإن تحويلات إسرائيل للمياه من بحيرة طبرية إلى أنبوب المياه الوطني قللت كثيراً من تدفق نهر الأردن، ولم تترك للفلسطينيين أسفل النهر سوى مياه قليلة.

---

(٣) *The Unified Development of the Water Resources of the Jordan Valley Region. Prepared at the Request of the United Nations, under Direction of Tennessee Valley Authority* (Boston: [s. n.], 1953).

(٤) A. Soffer, «The Relevance of Johnston Plan to the Reality of 1993 and Beyond,» paper presented at: *Water and Peace in the Middle East: Proceedings of the First Israeli-Palestinian International Academic conference on Water, Zürich, Switzerland, 10-13 December 1992,* edited by J. Isaac and H. Shuval, Studies in Environmental Science; 58 (Amsterdam; New York: Elsevier, 1994).

وفي غزة يمثل المخزون الجوفي من المياه في المنطقة الساحلية موردها المائي الرئيس. أما الموارد الأخرى في غزة كماء المطر الذي كان يجري إلى غزة من تلال الخليل فقد حولته إسرائيل إلى عسقلان. ويعد قطاع غزة، الذي كان لا يضم سوى خمسين ألف نسمة قبل عام ١٩٤٨، إحدى أكثر المناطق كثافة بالسكان في العالم اليوم. وهذا نتيجة المستويات العالية للهجرة القسرية عقب التوسع الإسرائيلي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ والمعدل العالي للنمو السكاني. إن الطبقة المائية الساحلية في غزة تعاني حالياً تسرباً واسعاً للمياه الملحية (الجدول رقم (٩ ـ ٢)).

الجدول رقم (٩ ـ ٢)
ميزان المياه الجوفية
العذبة في محافظة غزة (١٩٩٥)

التدفق الداخل	مليون متر مكعب سنوياً	التدفق الخارج	مليون متر مكعب سنوياً
معدل التغذية من ماء المطر	٢١	الاستعمال المنزلي	٣٢
التغذية من الوديان	صفر	الاستعمال لأغراض الري	٤٠
المياه الجوفية من إسرائيل	٧	الاستعمال الصناعي	١
التدفق العائد (المنزلي)	١٣	الاستعمال للمستوطنات	٦
التدفق العائد (الري)	١٨	تدفق المياه الجوفية	٢
تدفق المياه المالحة	٢٠	التبخر في منطقة المواصي	صفر
مجموع التدفق الداخل	٧٩	مجموع التدفق الخارج	٨١

المصدر: فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٦.

أما في ما يخص استهلاك المياه الكلي، فإن الفرد الإسرائيلي يستعمل ٣٧٠ متراً مكعباً سنوياً بالمقارنة مع معدل استعمال الفرد الفلسطيني البالغ ١٠٧ ـ ١٥٦ متراً مكعباً سنوياً. أما المستوطن اليهودي فيستعمل ٦٤٠ ـ ١٤٨٠ متراً مكعباً في السنة.

وأدت القيود الإسرائيلية على نحو واسع إلى تقييد ري الأراضي الفلسطينية بحيث لا يروى سوى ٥,٥ بالمئة من أراضي الضفة الغربية التي يزرعها الفلسطينيون وهي النسبة نفسها في عام ١٩٦٧. وعلى النقيض من ذلك يروى نحو ٧٠ بالمئة من المنطقة التي يزرعها المستوطنون اليهود.

يبلغ معدل استهلاك الفرد الواحد من المياه بين الفلسطينيين في القطاعات غير الزراعية حوالى ٢٥ متراً مكعباً في السنة في الضفة الغربية، و٥٠ متراً مكعباً في السنة في قطاع غزة، في حين أنها ١٠٠ متر مكعب في إسرائيل. ويوضح هذا مدى كبح

طلب الفلسطينيين على الماء الذي ينقص لهذا السبب بمقدار ١٢٥ متراً مكعباً للفرد في السنة بحيث يتوقع ازدياد الاستهلاك بهذا المقدار إذا رفعت القيود المذكورة[٥].

يحتم احتمال الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه في السنوات القادمة إيجاد حل لشح المياه في فلسطين. ويتضمن الجدول رقم (٩ ـ ٣) توقعات الطلب في فلسطين. وتستند الحسابات إلى توقعات النمو السكاني أعلاه وإلى افتراض رفع القيود الإسرائيلية الحالية على العرض المتوفر من المياه.

الجدول رقم (٩ ـ ٣)
توقعات الطلب القطاعية
في فلسطين (مليون متر مكعب)

السنة	الطلب المنزلي	الطلب الزراعي	الطلب الصناعي	المجموع
١٩٩٠	٧٨	١٤٠	٧	٢٢٥
٢٠٠٠	٢٦٣	٢١٧	١٨	٤٩٨
٢٠١٠	٤٨٤	٣٠٥	٣٧	٨٢٦
٢٠٢٠	٧٨٧	٤١٥	٦١	١٢٦٣

المصـــدر: Jad Isaac and Jan Selby, «The Palestinian Water Crisis: Status, Projections and Potential for Resolution,» *Natural Resource Forum*, vol. 20, no. 1 (February 1996), pp. 17-26.

يتوقع أن تضعف القدرة على الوفاء بالطلب المتزايد على المياه بالمنطقة نتيجة ازدياد عدد السكان والتطور الاقتصادي وتسعير المياه بأقل من قيمتها الفعلية، إضافة إلى الضعف العسكري والتحالفات الاستراتيجية المعادية للدول المتشاطئة الأخرى والارتفاع المتزايد في درجات الحرارة في العالم. ولذا لا نستطيع الاعتماد على الاتجاهات الطبيعية لتخفيف زيادة الطلب. لهذا تصبح السياسات العقلانية ضرورية لإكمال أي تعديل في الأسعار من أجل تقييد الاستهلاك وترشيده. والأهم من ذلك معالجة الضعف الاستراتيجي العربي بتجميع القوى العربية.

أزمة المياه التركية ـ السورية ـ العراقية

دشنت الحكومة التركية سد أتاتورك قرب بوزوفا (Bozova) في جنوب شرقي

(٥) Jad Isaac [et al.], «Water Supply and Demand in Palestine,» ARIJ, Submitted to the Harvard Middle East Water Project, 1994.

الأناضول في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٢. وهذا السد جزء من شبكة متكاملة واسعة كلفت عدة مليارات من الدولارات للري ولتوليد الطاقة الكهربائية وتضم ٢٢ سداً على نهري دجلة والفرات. وبحلول عام ٢٠١٥ ستساعد السدود الجديدة في توليد طاقة كهربائية إضافية تبلغ ٢٠ بالمئة (أكثر من ٢٧ مليار كيلوواط/ساعة) وقد تروي نحو عشرين ألف كيلومتر مربع من الأرض (ضعف مساحة لبنان) مما يضاعف نظرياً إنتاج تركيا الزراعي. وبينما يزود دجلة والفرات ٢٨ بالمئة من مصادر مياه تركيا، فإنهما يمثلان أكثر من ٤٠ بالمئة من المياه المتوافرة لسوريا، و٨٠ بالمئة للعراق.

وسوف تغرق خطة تركيا ملء السدود ١٥٥ قرية في تركيا وتغير البيئة بكاملها في مستجمع الأمطار، وتقلل حصتي سوريا والعراق على نحو جوهري. وعندما قررت تركيا تحويل مجرى نهر الفرات وملء سد أتاتورك عام ١٩٩٠ أوقفت تماماً تدفق النهر إلى سوريا والعراق على الرغم من اتفاق غير رسمي مع سوريا للإبقاء على تدفق ٥٠٠ متر مكعب في الثانية. وأدركت سوريا والعراق سريعاً فداحة المشاكل التي يمكن أن يثيرها الأتراك لهما. وعلى الرغم من الصعوبات السياسية الكبيرة بين دمشق وبغداد اتفقت قيادتا البلدين سريعاً مهددتين بالحرب لحماية حصصهما. واكتشفت تركيا أنها بالغت في تقدير الصدع بين القيادتين. ثم أعادت التدفق إلى معدله العادي. وشرعت تركيا بعد فترة مرة أخرى في تقييد تدفق المياه إلى سوريا والعراق.

لم تهدأ أبداً نزاعات المياه بين تركيا وسوريا والعراق ولا يحتمل أن تخف حدتها قريباً. إنها تتعلق جزئياً بالمياه بيد أنها وثيقة الصلة والعقيدة الاستراتيجية الجديدة في تركيا والتحالفات المستجدة التي جمعت بين تركيا وإسرائيل.

تبحث تركيا عن اتجاه جديد لتحول إليه قوتها ومصالحها بعد أن فقدت موقعها الغربي المتقدم على حدود الاتحاد السوفياتي وانعزالها عملياً عن أوروبا. كما لم تنجح قدرتها على توجيه نفوذها نحو الدول الإسلامية المستقلة حديثاً في الاتحاد السوفياتي السابق كما كانت تأمل. إن لتركيا مياهاً وافرة ولكن ليس لديها نفط كما يمتلكه العراق وإيران وسوريا بنسب مختلفة. أما الماء فيمنح تركيا أداة وذريعة للتوجه جنوباً. وحقيقة أن تركيا اشتهت نفط العراق دائماً وحسدت إيران وبقية المنطقة لوفرة النفط أعطتها الزخم لتوجيه قوتها شرقاً وجنوباً. وقد رُتب التحالف الجديد مع إسرائيل على أمل أن تستطيع تركيا أن تستمد ميزة استراتيجية من موقعها الجيوسياسي القريب من النفط في الشرق الأوسط ومن حقيقة أنها تضم موارد مائية ضخمة تتشاطؤها مع جيرانها العرب الذين لديهم حاجة واعتماد أكبر على هذه الموارد المشتركة. وكان على تركيا أن تعالج عدم الاستقرار الداخلي الناتج من سعي الأكراد للاستقلال في الأناضول وكذلك عدم رضاء المجموعات الإثنية الكثيرة التي تكون الموزاييك التركي.

إن مشروع الغاب محاولة مكشوفة من جانب تركيا لإغراق الهيمنة الديمغرافية الكردية في جنوب شرقي الأناضول. وتستهدف كهربة المنطقة وتوسيع الرقعة الزراعية على نحو كبير اجتذاب سكان جدد من غير الأكراد إلى المنطقة للحد من سيطرة الأكراد على المنطقة في نهاية الأمر. وسيجعل هذا تركيا أكثر أمناً على حدودها مع سوريا والعراق وقد يضعف القوى الانفصالية في المنطقة.

يوصف المشروع بأنه مجرد آلية اقتصادية لتحويل المنطقة إلى اقتصاد حيوي. وليس ثمة اعتراف صريح من تركيا بأن المشروع يهدف أيضاً إلى مواجهة تهديد حزب العمال الكردي. بيد أنه توجد أسباب قوية تدعو للاعتقاد بأن المشروع يهدف إلى تغيير ديمغرافية المنطقة بتقزيم الوجود الكردي الواسع فيها بتشجيع مجموعات إثنية أخرى على الهجرة إليها. وقد أدى انشغال سوريا بالتهديد الإسرائيلي الدائم على جناحها الجنوبي، ووجودها العسكري في لبنان، واندحار العراق في حرب الخليج الثانية إلى منح تركيا مجالاً واسعاً لعرض قوتها العسكرية والمائية في المنطقة بلا منافسة. السؤال هو: إلى أي مدى تستطيع تركيا استغلال المشكلات العربية دون أن تدفع ثمناً داخلياً وخارجياً مقابل ذلك؟

ولا يرغب السوريون في المخاطرة ولهذا فقد ساعدوا صراحة وضمنياً في تمويل الأكراد في كفاحهم ضد السلطة التركية. وتبقى الحالة محفوفة بالخطر ما دام العراق ضعيفاً. وتعوض إيران حالياً غياب العراق ولكن هل هي في وضع يمكّنها من التأثير في توازن القوة غير المنسق في المنطقة؟ أصبح هذا سؤالاً مهماً، ولا سيما بعد موت باباندريو الذي كان حليفاً قوياً لسوريا في معارضتها تركيا. لقد تدهور اللاتوازن الاستراتيجي بالنسبة لسوريا في أعقاب عدم استعداد روسيا المخاطرة بعلاقتها مع الغرب من أجل سوريا.

لا يوازي خطورة الوضع السياسي سوى التغير المستمر في تدفق نهر الفرات. قد تهبط سرعة جريان الفرات إلى ١٠٠ متر مكعب في الثانية عندما يدخل سوريا عند قرقميش في الصيف، وقد ترتفع سرعته لتصل إلى ٧٠٠٠ متر مكعب في نيسان/أبريل عندما تذوب الثلوج. إن وجود السدود يمكن تركيا نظرياً من تزويد سوريا بتدفق يبلغ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على مدار السنة. وقد فعلت ذلك في سنوات الجفاف ١٩٨٩، و١٩٩٠ و١٩٩١. إلا أن السنوات الأخيرة أظهرت أن تركيا مارست ضغوطاً على سوريا بتغيير نسبة تدفق المياه بوصفها جزءاً من الاستراتيجية السياسية للحصول على تنازلات منها في ما يتعلق بدعم سوريا المفترض لحزب العمال الكردستاني. وذهبت تركيا إلى حد عقد اتفاقية عسكرية مع إسرائيل وفتح مجالها الجوي للطائرات الإسرائيلية. وهنا تكمن المشكلة. إلى أي مدى تبقى تركيا مستعدة

وقادرة على معاقبة سوريا والعراق وتفلت هي من العقاب؟ هل تبقى سوريا والعراق غير مكترثتين بالتهديدات التركية المتكررة وبوقف تدفق المياه؟ هل ستنجح سوريا بعقد تحالف مع العراق وإيران ضد تركيا وإسرائيل؟ هل إن إجراءات وقف تدفق المياه تكتيكية فعلاً ولهذا تعتبر مؤقتة، أم أنها النتيجة الطبيعية لقرار تركيا استخدام حصة أكبر من مياه نهري دجلة والفرات لأغراضها الاقتصادية والسياسية على نحو يتجاوز كثيراً حصتها التاريخية والمتكافئة؟ وإلى أي مدى تستطيع تركيا مواصلة وتصعيد تعاونها مع إسرائيل ضد جيرانها العرب؟ وما هي العواقب الداخلية في تركيا نتيجة تحالفها العلني مع إسرائيل ضد جيرانها العرب والإسلاميين؟

لا يقل أهمية عن ذلك السؤال في ما لو تم الإبقاء على تدفق مياه بمعدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، فهل ستكون النوعية كما كانت في الماضي؟ ثمة أدلة كثيرة على أن العراق قد شهد زيادة في ملوحة المياه التي يحصل عليها من تركيا مباشرة أو عبر سوريا، بحيث إن كثيراً من الأراضي المروية في منطقة البصرة قد ضاعت بسبب الملوحة المفرطة. إن نوعية المياه المارة إلى سوريا والعراق ربما هي أهم من الكمية. وكل من سوريا والعراق مصمم على حماية ليس حصصه الكمية فحسب بل ونوعية تلك الحصص، ولكن هل يستطيعان ذلك؟

لقد أصبح واضحاً جداً أن مياه دجلة والفرات مرتبطة بمياه نهر الأردن وكذلك بمياه نهر النيل. والصلة ليست جغرافية بل استراتيجية. والحصص المتساوية بين الأطراف المتشاطئة تسقط ضحية حقائق القوة والتحالفات الاستراتيجية.

مياه نهر النيل

أعلن الرئيس المصري الراحل أنور السادات في أواخر عقد السبعينيات انه مستعد لتزويد إسرائيل بالمياه من نهر النيل. وأثار ذلك ردود فعل معادية من المصريين والاثيوبيين ومن الإسرائيليين. وبسبب الانفجار السكاني الذي تشهده مصر أكد المخططون المحليون أن مياه النيل تكاد لا تكفي احتياجات البلاد في المستقبل. وصرح المسؤولون الإسرائيليون أن مفاتيح مورد حيوي كالماء لن تكون تحت سيطرة عدوهم السابق وصديقهم غير المجرّب. وردت إثيوبيا بإعلان نيتها بناء عدة سدود على نهر النيل الأزرق (أكبر روافد النيل الذي ينبع من هناك) وهدد السادات بالتدخل العسكري. واختبرت العلاقات بين البلدين مرة أخرى عام ١٩٩٧ عندما أشيع أن إثيوبيا تبني بمساعدة إسرائيل سدوداً على النيل الأزرق. وأرغم الجفاف المزمن السودانيين على ممارسة الضغط على مصر لإعادة التفاوض بشأن خطط اقتسام المياه. وثمة خطط جديدة تنطوي على إعادة توجيه مسار مياه بحيرة فكتوريا بعيداً عن نهر

النيل. وتشعر مصر بالقلق في أن تؤثر هذه الخطط في توافر المياه لسكانها الذين يتزايد عددهم، ولاقتصادها. ولم تتخذ أي إجراء علني إلا أنها أكدت سريعاً استعدادها لدخول الحرب لحماية احتياجاتها المائية. عندما تصبح المياه سلعة استراتيجية تكون المواقف الاستراتيجية بشأنها واضحة وخطرة.

أزمات المياه العربية الأخرى

ليست المشاكل المرتبطة بقرار ليبيا بناء نهر صناعي يستغل الموارد المائية غير القابلة للتجديد التي تشترك فيها مع أقطار مجاورة كثيرة منها مصر وتشاد والسودان أقل أهمية. ويرتبط هذا المخزون الجوفي المائي أيضاً بالمياه الجوفية العربية في العربية السعودية وأقطار الخليج الأخرى. لن يعمر النهر طويلاً وسيضخ في سنوات قليلة مياه استغرق تراكمها أكثر من عشرة آلاف سنة. وسيحتاج المشروع أيضاً إلى استثمارات نادرة ضخمة يمكن استخدامها في أمكنة أخرى.

إن استهلاك ليبيا السنوي أربعة أضعاف المعدل السنوي المستدام (انظر الجدول رقم (٩ ـ ١)). وسيخلق النهر الصناعي تحولاً أكثر خطورة بين الاستعمال المستدام والاسترجاع الفعلي.

لا تسترجع سوى أقطار قليلة في الخليج العربي كميات مياه مستدامة. وتعاني البحرين حالياً شح المياه وملوحة المياه العالية على نحو استثنائي. وتواجه الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة المشكلة نفسها. وتضخ العربية السعودية كميات من المياه الجوفية أكبر كثيراً من معدل السنوي لإعادة التغذية الطبيعية. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن هذا الاستخدام الزائد يتجاوز ٦٧ بالمئة من المعدل المستدام. وثمة أسباب تدعو للاعتقاد بأنه قد يبالغ في تقليل تقديره. وشرعت السعودية في زراعة القمح باستعمال موارد مائية غير متجددة. وفي حين يمكن فهم أن اعتبارات الأمن الغذائي ربما دفعت السعوديين إلى متابعة هذا النهج، ولكن الصحيح أيضاً أن الهدف نفسه يمكن تحقيقه عبر سياسات الخزن الأقل كلفة والأقل إضراراً بالبيئة.

وباستثناء تونس التي يظهر الجدول رقم (٩ ـ ١) انها تسحب ٦٨ بالمئة من مصادرها المائية، يبدو أن للجزائر والمغرب مصادر مائية واسعة تتجاوز حاجاتها الحالية باستخدام أقل كثيراً من ١٦ بالمئة و٣٧ بالمئة على التوالي. ويشير هذا التباين في توافر المياه بين الأقطار المتجاورة إلى أن ترتيبات المشاركة الإقليمية ليست قابلة للتطبيق فحسب، بل ضرورية أيضاً.

الـداء العربـي

تعوق نواحي ضعف هيكلي أساسي كثيرة في الاقتصاد العربي قدرته على التكيف مع العولمة ومواجهة تحديات السلام وحماية نفسه من التغيرات المضادة في البيئة الاقتصادية الدولية وميزان القوة السائد في المنطقة. لقد أخفى «نجاح» الاقتصاد العربي الخادع مشاكل هيكلية كثيرة ولكن هذه المشاكل تصبح أكثر تأثيراً في الأداء الاقتصادي في المستقبل. ونقدم في ما يلي عرضاً موجزاً لأبرز المشاكل:

يتسم الاقتصاد العربي عموماً بالاعتماد القوي، إن لم يكن الوحيد، المباشر و/أو غير المباشر على عوائد الموارد الطبيعية، أي النفط. لقد نشر هذا الاعتماد مرضاً عربياً يتمثل في ما يلي:

١ ـ العملات المحلية المغالى في تسعيرها في المنطقة على نحو مضر بصادرات الصناعات التحويلية الفعالة النامية.

٢ ـ تضخم تكاليف الإنتاج التي قوضت في النهاية الصناعة والزراعة المحليتين.

٣ ـ إغراق الأسواق المحلية بكميات واسعة من السلع المستوردة الرخيصة التي تعرض للخطر ميزان المدفوعات حتى في أكثر الدول غنى.

٤ ـ ضرر أنماط الاستهلاك العالية غير المستدامة المنفصلة عن الإنتاج المحلي.

٥ ـ تشجيع الاستثمار في مشاريع كبيرة كانت غالباً غير ضرورية ومكررة وغير منتجة أثقلت الاقتصاد غالباً بتكاليف الصيانة العالية.

٦ ـ إرهاق الأجهزة الحكومية بحلقات متداخلة من الساعين إلى الريع والربح السريع.

٧ ـ فصل الدخل عن الإنتاج.

٨ ـ تعريض الاقتصادات الداخلية للتقلبات في سوق النفط العالمية التي ليس للعرب فيها سوى سيطرة ضئيلة.

إن الاعتماد القوي المباشر لاقتصادات النفط العربية والاعتماد المباشر للاقتصادات العربية غير النفطية على ريع النفط يشير إلى أن الاقتصاد العربي يستند على نحو خطير إلى الموارد غير المتجددة، وان شطراً كبيراً من الإنتاج العربي ليس سوى استنزاف لرأس المال الطبيعي العربي[٦]. وبهذا المعنى فإن الدخل والإنتاج العربيين غير

(٦) Alan Gelb [et al.], *Oil Windfalls: Blessing or Curse?*, A World Bank Research Publication (New York: Oxford University Press, 1988).

مستدامين أساساً[٧]. إن الاقتصاد العربي يستهلك أكثر بكثير من دخله المتجدد ومعدلات التوفير الحقيقية فيه سلبية. وهذا يتناقض على نحو واضح مع الاعتقاد السائد بأن للاقتصاد العربي مدخرات واسعة وفوائض مالية ضخمة.

ـ وقد شهد العقد الأخير تصاعداً ملحوظاً في الاهتمام باستدامة التطور الاقتصادي. ويعود أصل كثير من هذا الاهتمام إلى تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧[٨]. يرى التقرير أن ممارسات التنمية الحالية باستغلال البيئة قد يؤدي إلى تقليل رفاهة الأجيال المقبلة. وفي حين أقر منذ زمن طويل بأن للنشاط الاقتصادي عواقب بيئية، فإن المهم في تقرير برونتلاند هو التأكيد على التدخل المعقد والواسع بين المجالات الاقتصادية والبيئية مع صلات في كلا الاتجاهين.

وساعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر ريو) عام ١٩٩٢ على تعزيز إدراك التداخل، ودفع دولاً كثيرة إلى تحقيق تنمية مستدامة، ومنها عدة أقطار عربية.

إن عدم الاستدامة الاقتصادية للاعتماد العربي على النفط لا يضاهيه سوى الافتقار إلى الاستقرار السياسي الذي أحدثه في المنطقة تنافس الغرب للسيطرة على هذا المورد الاستراتيجي. إن حقيقة أن المنطقة تضم أكثر من ٦٧ بالمئة من احتياطي النفط في العالم وأن الكلفة الحدية لإنتاج برميل واحد من النفط أقل من أية منطقة أخرى، إضافة إلى ضعف وعدم استقرار الأنظمة في المنطقة، زاد من إمكانية تعرض المنطقة للنفوذ والضغط الخارجيين. إن العوائد الضخمة التي تجنى من النفط بأي سعر إيجابي واعتماد أوروبا واليابان الشديد على توافره في المنطقة جعلت الأمريكيين يميلون أكثر إلى ممارسة السيطرة الحصرية عليه. وأصبح ذلك مهماً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفقد الأمريكيون نفوذهم النووي على أوروبا واليابان وأصبح النفط القوة الوحيدة لدى الأمريكيين للتأثير في الأحداث والخيارات في أوروبا واليابان، والنفط العربي وحده يسمح للأمريكيين بممارسة قوة الرفض بوجه الآخرين. وأثبتت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أنها أداة فعالة جداً للأمريكيين الذين مارسوا في النهاية قوة الاحتكار على إمدادات النفط وأسعاره. واعتمد التفوق الأمريكي في المنطقة على عمل إسرائيل بوصفها موقعاً متقدماً في عرضها السياسة الأمريكية. وجاءت حرب الخليج بالأمريكيين مباشرة إلى المنطقة ومكنت تركيا من السيطرة على الجناح الآخر من

---

(٧) J. D. Sachs and A. M. Warner, *Natural Resource Abundance and Economic Growth,* Development Discussion Paper; no. 517a ([Cambridge, MA]: Harvard Institute for International Development, 1995).

(٨) World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (Oxford, NY: Oxford University Press, 1987).

الخليج. وضمت إسرائيل وتركيا قواهما لإعادة تأكيد دورهما النفطي في الخليج بينما أنزلت أمريكا قواتها على أرض الخليج.

خاتمة

قد لا تكون أحواض المياه في المنطقة العربية مرتبطة جغرافياً، إلا أنها مرتبطة استراتيجياً. وأقامت إسرائيل وتركيا تحالفات استراتيجية مدعمة باستغلال قدرتهما على توفير المياه للأطراف المتشاطئة الأخرى، وأعادتا تموضعهما كتابعين للوجود الأمريكي، وزادتا السيطرة على النفط العربي في الخليج.

ووصلت ذراع إسرائيل الطويلة إلى اثيوبيا محاولة الضغط على مصر لاتخاذ موقف أكثر ليونة تجاهها، وتحاول تركيا انتزاع تنازلات سياسية واقتصادية من سوريا والعراق بتعديل تدفق مياه الفرات ودجلة.

وقد أوضحت أنها مهتمة بمبادلة النفط بالمياه.

وجلي أيضاً أن على العرب ليس فقط العمل من أجل استراتيجية تنمية اقتصادية تتسم باستدامة أكثر والابتعاد عن الموارد غير المتجددة والمحافظة الأكثر عقلانية على قاعدة مواردهم، بل انهم يحتاجون أيضاً إلى اتخاذ موقف استراتيجي، أي تحالف لدمج قواهم في قوة حقيقية تمكّنهم من حماية وصيانة مصالحهم المائية في بيئة ازدياد حرارة الكرة الأرضية التي يصبح الماء فيها على نحو متزايد أكثر ندرة، والمحافظة على قدرتهم الحصول على حصتهم العادلة من عوائد النفط.

القســم الــرابــع

البيئة العالمية والإقليمية

(١٠)
التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في «العالم العربي»

الشاذلي العياري(*)

المقدمة

إن القضية بعنوان «التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العالم العربي» المطلوب مني طرحها أمام هذا الحضور المتميز لهي من القضايا التي تستحوذ على مساحات عريضة من الخطاب ومن الفكر ومن الرأي العام ومن الجدليات العربية الراهنة. فعلى امتداد العقدين الماضيين تقريباً تناولت أقلام مشارقية وأخرى مغاربية ذات نزعات وحساسيات أيديولوجية وسياسية متنوعة ـ مسألة التغيرات تلك بالبحث والتحليل من جوانب عدة. تارة تفاعلاً مع، وأخرى انفعالاً من، التحدي الأعظم لنهاية هذا القرن ـ ألا وهو تحدي العولمة المستشرية ـ وان بوتائر متفاوتة ـ في ربوع المعمورة بأسرها والمفجرة لأول تحول ذي بعد كوني في الاتصالات الانسانية منذ اكتشاف فن الطباعة على ايدي غوتنبرغ (Gutenberg) في القرن الخامس عشر ميلادياً. ولا شك في أن السمات الخصوصية لمنظومة التغيرات الاقتصادية الدولية أو بالأحرى الكونية الراهنة هي التي أخرجت الصراع القائم بشأنها من حيزه التكنوقراطي البحت لتضفي عليه بعداً مجتمعياً إنسانياً شاملاً، بل بعداً وجودياً لا سابقة له في سجل التقدم الحضاري المتراكم عبر الأجيال والعصور. فلا الثورات التكنولوجية المتواترة طيلة القرن العشرين بالذات، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا الثورات الصناعية المتلاحقة منذ أواسط القرن الثامن عشر تقريباً أفرزت جدليات وتساؤلات مثل التي تثيرها أزمنة العولمة أو الكوننة أو الكوكبة المعلنة عن نهاية التاريخ ونهاية الإنسان معاً.

(*) وزير سابق، ورئيس سابق لبنك التنمية العربي ـ الأفريقي.

إن التغيرات الاقتصادية الدولية التي نعنيها هنا ليست تواصلاً أو امتداداً أو حقبة أو محطة أو مرحلة أخرى في تاريخ التقدم البشري السرمدي، بل إنها قطيعة كلية لا على المستوى الابستيمولوجي فحسب، بل كذلك على مستوى المبادىء والأسس والأخلاقيات التي تقوم عليها علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالمجتمع، وعلاقة الإنسان بالمادة، وعلاقة الإنسان بالثروة، وعلاقة الإنسان بالتقدم، وعلاقة الإنسان بالسلطة، وعلاقة الانسان بالحريات.

فلم يزل النظام العالمي ـ النظام العالمي الجديد كما ينعت اليوم ـ الذي نحن عرباً وعجماً على السواء مدعوون إلى الانصهار فيه ـ إن عن اقتناع أو على مضض ـ لم يزل نظاماً باهتاً مزيجاً غير مستقر من بديهيات ومبهمات ومن إشراقات وظلمات ومن تطلعات وإحباطات ومن إغراءات ومقامرات. فأين نحن عرب نهاية هذا القرن من النظام العالمي ذاك، ومن التغيرات المذهلة التي تزيد يوماً بعد يوم من تعميقه واستشرائه وسلطانه؟ وكيف استعددنا نحن معشر عرب الشرق وعرب الغرب للتعامل مع التغيرات تلك بما تعنيه وبما تحمله من مضاعفات إيجابية وسلبية معاً؟ هذه هي الأسئلة التي نود طرحها.

لكن، وقبل الدخول في هذا المخاض بالذات وحتى يكون حوارنا مؤسساً على حقائق وعلى معطيات موضوعية لا على قراءات منحرفة مغلوطة ومشوّهة للواقع، وحتى نتبين كذلك طبيعة وجسامة التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي أو بالأحرى الاقتصادات العربية راهناً ومستقبلياً، نرى من المناسب تخصيص الفقرة الأولى من عرضنا للتعريف بمميزات منظومة التغيرات الاقتصادية الدولية المؤسسة لما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أولاً: المميزات الأساسية لمنظومة التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة

إن حصر ما تنطوي عليه التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة من مكونات ومحاور وديناميات أمر غير يسير لما تمتاز به التغيرات تلك من تشعب وتنوع وتداخل وتفاعل وتراكم مذهل. هذا، ولئن كانت أية محاولة لاختزال مقومات التغيرات التي نعنيها لا تخلو من الاعتباطية ومن التحيز فإن التركيز على ما يبدو لنا أساسيات في هذا الصدد كفيل بأن يعطي صورة حقيقية للمخاض التحولي الذي يمر به الاقتصاد الدولي المعاصر.

وتتمحور الأساسيات التي انتقيناها حول عنصرين اثنين:

ـ التغيرات التي طرأت على الثروة الاقتصادية ـ مدلولاً وإنتاجاً وترويجاً.

ـ مزيج الوعود والوعيد في التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة.

١ ـ التغيرات التي طرأت على الثروة الاقتصادية ـ مدلولاً وإنتاجاً وترويجاً

أ ـ المكون المعرفي في الثروة الاقتصادية الحديثة

إن أهم تغير طرأ على الاقتصاد الدولي المعاصر يتمثل في تحول مكونات الثروة الاقتصادية (Economic Wealth) من مكونات مادية وخدمية بسيطة إلى مكونات مادية وخدمية ـ معرفية متطورة. فلم تعد الثروة الاقتصادية مخزونات من أملاك عقارية واحتياطيات معدنية ـ نفطية وغير نفطية ـ ومنتجات صناعية تحويلية وسلع زراعية أو أرصدة نقدية فحسب، بل أصبحت تشتمل كذلك على تدفقات خدمية رمزية تقانية ومعلوماتية ومالية ووسيطية واستشارية متطورة حقيقية وافتراضية (Virtual) معاً. هذا، ولئن كان المزيج بين المادي واللامادي وبين السلعي والخدمي وبين الحقيقي والافتراضي في مكونات الثروة الاقتصادية الحديثة يختلف من بلد لآخر بحكم التباين التنموي والعلمي والتكنولوجي الذي يميز أقطار المعمورة بعضها من بعض، فإن دعم المحتوى المعرفي في الإنتاج الاقتصادي إنما أصبح بمثابة القاسم المشترك للسياسات التنموية الحديثة في ربوع العالم المتقدم والعالم النامي على السواء. هذا، وعلى الرغم من أن مثل هذا التحول والتنوع في مكونات الثروة الاقتصادية الحديثة لا يعني انقراض عهد الصناعة التحويلية حتى في ربوع البلاد المتقدمة خلافاً لما يروجه بعضهم، فإن القطاع الخدمي ـ المعرفي يبقى مرشحاً أكثر من غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى ليكون موطن التقدم والإبداع والابتكار والخلق، وبالتالي مصدر النماء والازدهار المطرد في الزمن القادم.

ب ـ العوامل الإنتاجية الجديدة عوامل رمزية أكثر منها مادية

إن العوامل الإنتاجية التي نعنيها هنا هي مجموع المدخلات الضرورية لإنتاج الثروة الجديدة من خامات طبيعية ومواد وسيطة أو نصف مصنعة وطاقة ومعدات ميكانيكية وقوى عاملة موصوفة وغير موصوفة وموارد مالية ذاتية وخارجية وكفاءات ريادية وتنظيمية وتسييرية (Governance) وقدرات ابتكارية. ومن المعلوم أن الحاجة النسبية إلى كل من تلكم المدخلات تحددها كلفة المدخلات ذاتها ونوعية المنتوج وفاعلية التكنولوجيات المتاحة في بلد ما وفي وقت ما. ومن المعلوم كذلك أن الإنتاج السلعي ـ الزراعي والصناعي ـ التقليدي وكذلك الخدمي الثقيل مثل النقل بأصنافه يمتاز باستهلاكه الوافر للخامات الطبيعية وللطاقة الحفرية (نفط وغاز) وللمواد الوسيطة وللمعدات الميكانيكية وللقوى العاملة غير الموصوفة والرخيصة وللموارد المالية ـ الذاتية

بالخصوص. وأخيراً من المعلوم أن المدخلات المادية تلك محدودة كماً ونوعاً ـ مما يجعلها معرضة للنفاد وللاستنزاف العاجل أم الآجل. ومعناه هو أن الثروة الاقتصادية التقليدية ذاتها إنما هي ثروة معرضة لا لدورات الوفرة والندرة فحسب، بل كذلك للنفاد والاستنزاف العاجل أو الآجل.

إن التحول الجذري الذي أدخلته التغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة في هذا الخصوص بالذات يتمثل في ارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي وكذلك الريادة والتنظيم والتسيير والتدبير والكفاءة المهنية والقدرة على اجتذاب الرأسمال الخارجي ـ ارتقائها إلى المرتبة الأولى في قائمة المدخلات الإنتاجية. ومعناه أنه لم يعد للخامات الطبيعية ولا للمواد الوسيطة ولا للطاقة ولا للمكننة ولا للعمالة البسيطة والنمطية الرخيصة ولا حتى للموارد المالية الذاتية الدور والأهمية اللذان تحظى بهما في إنتاج الخيرات التقليدية.

إن المدخلات التي نتحدث عنها في ظل التحولات الإنتاجية الحديثة إنما هي مدخلات معرفية، مدخلات «ذكية» لا مادية، أي ان وفرتها أو ندرتها إنما يتحكم فيهما التراكم التربوي والتكويني والمعرفي والعلمي والتكنولوجي اللامتناهي، لا سخاء الطبيعة من عدمه أو امتلاك المصانع الضخمة من عدمه أو توفر العمالة الرخيصة من عدمه أو حتى توفر الموارد المالية الذاتية من عدمه. إن المدخلات المعرفية ليست مخزونات بل تدفقات لا ثقل لها ولا وزن لها ولا محدودية لها. كما أنه من مميزات الثروة الاقتصادية الحديثة اختزال إنتاجها للزمن وللمسافة وللحدود السيادية. إن الزمن الإنتاجي للثورة الذكية زمن آني توّي فوري لا سماكة له. إن صناعة الرموز والإشارات والمعلومات وتبادلها قطرياً وعالمياً موطنهما الفضاء الكوني اللامتناهي، لا الفضاء الجغرافي المحدود ـ فضاء كوني حيث الزمن بلا مدة والمسافة بلا بعد ـ فضاء كوني مرصع بالأقمار الصناعية التي تستقبل وتضخ السمعي والمرئي والمكتوب دونما هوادة أو تحفظ أو محدودية ـ فضاء كوني يطمح في أن يحول الأمم والأوطان والمجتمعات والشعوب كلها إلى «قرية كونية» (Global Village).

٢ ـ مزيج الوعود والوعيد في التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة

أ ـ العصر الذهبي الموعود

إن انتفاء ثقل المادة وثقل الزمن وثقل المسافة وثقل الدولة ـ الوطن وحدودها السيادية من فضاء الاقتصاد والمعرفي الاقتصاد الرمزي الاقتصاد المعلوماتي والاقتصاد السيبيري (Cybernomics) يعني حلول ثقافة الشفافية محل ثقافة الضبابية، وحلول عهد الوفرة والرخاء والتشغيل الكامل واستقرار الأسعار والتنمية المستديمة محل عهد الندرة

والبؤس والبطالة والتضخم والتخلف، وحلول عصر الحريات وحقوق الإنسان محل عصر الدكتاتوريات والكليانيات، وحلول مجتمع العلم والمعرفة والابتكار والانفتاح والتقدم والريادة والمبادرة محل مجتمع الظلامية والجهل والاتكال على الغير وعلى الدولة، وحلول حضارة السلم والاستقرار والتعاون بين الشعوب محل حضارة الحرب والدمار والحصار والحمائية والانكفاء على الذات.

إلا أن لهذه التراكمات المشرقة ـ التي لم يفتأ منظرو العولمة وفرسانها الأشاوس يمجدونها ويروجون لها ويسعون إلى فرضها وإلى غرسها قسراً كاقتناعات وبديهيات وأحديات النظام العالمي الجديد ـ مضاعفات وإفرازات غير محمودة يزعم البعض أنها ظرفية عرضية وزائلة لا محالة لا تمس من أصول اقتصاد السوق ولا من عقلنته ولا من سيادته وتفوقه على أي تنظيم اقتصادي آخر. بيد أنه يرى فيه البعض الآخر ضراً واستغلالاً ونهباً ومظلمة وحرماناً وإفقاراً وتهميشاً وإقصاء مفاقماً لجموع الشعوب المستضعفة في الأرض، بل كذلك عناصر وبذور الأزمة المستديمة المؤدية لا محالة إلى انفجار نظام العولمة كله ـ عاجلاً أم آجلاً.

ب ـ العولمة القبيحة

ويتمثل الوجه الآخر، الوجه القبيح إن شئنا، للتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة في ما يلي:

(١) تحول وفرة الإنتاج والمعروض إلى الطفرة بل إلى التخمة بسبب قلة الطلب وتدهور القوة الشرائية الشعبية، مما يعرض الاقتصاد العالمي إلى دوامة التراجع (Recession)، فالانكماش (Deflation)، فالكساد (Depression)، فالكساد الأعظم (Great Depression). هذا ولئن بدأ بعض الاقتصاديين يتحدثون عما يسمونه بـ «الازدهار الانكماشي» (Deflationary Expansion) نسبة لما يمتاز به الاقتصاد الأمريكي الراهن من طفرة إنمائية وازدهار مالي واستقرار سعري وتشغيل كامل للقوى العاملة معاً، فإن مخاطر الانتكاس والانكماش الإنتاجي لم تزل تحدق بالاقتصاد العالمي ككل نتيجة لعوامل عدة على رأسها إفرازات وتداعيات الأزمات المالية المتواترة منذ صائفة ١٩٩٧ في ربوع آسيا الشرقية وأوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية.

(٢) تفاقم الفروقات واللاعدالة على مستوى توزيع الدخول الأجرية والرأسمالية نتيجة لتغلغل النشاطات المالية والخدمية المتطورة على حساب النشاطات الإنتاجية الحقيقية التقليدية من جهة، ونتيجة لتدهور أجور ومكافآت العمالة غير الموصوفة ـ «العمالة الروتينية» ـ مقارنة بأجور ومكافآت العمالة الموصوفة ـ «العمالة الذكية» ـ من جهة أخرى.

(٣) ضمور الموارد العمومية المتاحة للإنفاق على حماية المواطنين من آفات البطالة المتفاقمة والفقر والعوز والمرض والجهل والاقصاء والتهميش والتشرد بحكم تقلص ظل دولة الرفاه (Welfare State) واستبدالها بالدولة ـ المنحازة ـ للسوق (Market-biased State).

(٤) ظهور ضروب متنوعة من الحمائية الاقتصادية والتجارية المعلنة والمقنعة على الصعد القطرية والإقليمية والدولية، وبخاصة ضد صادرات البلدان النامية، بل اندلاع حروب تجارية حامية بين كبريات العواصم العالمية الحاملة راية التحرر والانفتاح.

(٥) تفاقم الثنائية الاقتصادية (Economic Dualism) في ربوع العديد من البلدان النامية حيث أصبحت القطاعات التصديرية فيها تحظى بأولية مطلقة في السياسات التنموية الوطنية وتحتكر نصيباً وافراً وغير عادل من الامتيازات والإعانات الحكومية، وكذلك من التمويلات الدولية المتاحة على حساب القطاعات الإنتاجية المتوجهة إلى تلبية الحاجات الاستهلاكية المحلية، مما زاد في الهوة بين «الاقتصاد المنتج» و«الاقتصاد الاستهلاكي» وبين «اقتصاد العرض» و«اقتصاد الطلب» وبين «الاقتصاد الرسمي» و«اقتصاد الظل» وبين «الاقتصاد الذكي» و«الاقتصاد الروتيني».

(٦) تحول النظام الاقتصادي العالمي الجديد من ليبيرالية ومن تحررية واعدة بحلول المدينة الفاضلة والمجتمع الكمالي والدولة المثالية الهيغلية إلى رأسمالية عالمية عولماتية استغلالية أصولية عاتية ضارية لا قانون لها ولا رادع لها ولا قيم لها ولا أخلاقيات لها سوى تكديس الأرباح الطائلة الشرعية واللاشرعية والاستحواذ عرضاً وطلباً على المزيد من الأسواق العالمية التي تتحكم فيها ثلة من المؤسسات العملاقة العابرة الجنسيات ومن السماسرة والمصرفيين والوسطاء والمضاربين في أسواق العملة والأسهم والسندات والعقارات والسلع والمعادن والمؤشرات البورصية والمشتقات المالية (Derivatives).

فما هو نصيب كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية من هذين النوعين من التراكمات المحمودة وغير المحمودة في منظومة التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة؟ الجواب بديهي: الخير والنماء والرخاء والتقدم والسلم والاستقرار والتعاون... إنما هي وعود صارت حقيقة عند قليلهم من أمثال الأمريكيين وأخواتهم في الغرب الأوروبي وغير الأوروبي. أما الركود والتخلف والتهميش والإقصاء والبطالة والحاجة والحرمان... إنما هو وعيد صار واقعاً بعد، عند كثيرهم بل عند معظمهم من أهل الجنوب، ذاك الطرف أو العالم الثالث أو العالم النامي كما يسمونه. فأين نحن عرب اليوم وعرب الغد من ثنائية الوعود والوعيد التي تلوّح بها التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة والمستقبلية؟ إن الرد على هذا التساؤل يحتاج منا إلى الكشف عن النموذج

الانفتاحي، أو بالأحرى النماذج الانفتاحية التي توختها الاقتصادات العربية تفاعلاً مع، أو انفعالاً، التغيرات الدولية المعاصرة.

ثانياً: نموذج انفتاح العالم العربي على التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة

١ ـ العالم العربي مجموعة اقتصادات قطرية متناثرة

إن تقويم منظومة التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة من منظور «العالم العربي» يحتاج منا قبل كل شيء إلى التوقف عند مسألة أولية لم تزل تلقي بظلالها وملابساتها على الجدليات القائمة في الساحة العربية حول العولمة وأخواتها. فماذا نعني بـ «العالم العربي» هنا وفي هذا الصدد بالذات ـ صدد مناقشة التحولات الهائلة التي طرأت على الثروة الاقتصادية ـ مدلولاً ومحتوى وإنتاجاً وترويجاً ـ والتي عمت ـ أو تكاد ـ ربوع العالم كله؟ صحيح أن التغيرات التي تواجه الاقتصاد العالمي المعاصر ذات أبعاد حضارية مجتمعية إنسانية وجودية كما أسلفنا ـ مما يضفي على التقويم العربي الخصوصي للتحولات تلك شرعية وإلحاحاً لا مراء فيهما حيث ما نسميه بـ «العالم العربي» من هذا الحيّز بالذات إنما يعني «الوطن العربي»، «الأمة العربية»، «الهوية العربية» باعتبارها كياناً حضارياً تاريخياً قيّماً مميزاً.

إلا أن التغيرات التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة من عرضنا لا تستهدف العالم العربي «كأمة» ولا «كوطن» ولا «كهوية» ولا «كذاتية» بل تستهدفه كمجموعة من اقتصادات قطرية نامية متناثرة ومتباينة من حيث مواردها الطبيعية وقدراتها الإنتاجية الذاتية، ومتباينة كذلك من حيث ارتباطاتها بالقوى الاقتصادية الخارجية واستعداداتها للتأقلم مع المستجدات المتواترة على الساحة الاقتصادية العالمية. فلا غرو، إذاً، أن جاء تأقلمها مع المستجدات تلك متفاوتاً كمّاً ونوعاً من حيث تراكماته الإيجابية والسلبية. إن مسألة تقويم أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في العالم العربي كما هو الشأن بالنسبة إلى كل العوالم الأخرى مسألة تجريبية (Empirical) في الأساس لا تحتمل التعميم ولا التنظير ولا حتى القياس أحياناً ـ مما يجعل من التقييم القطري المنهجية الوحيدة الكفيلة بإبراز ما تنطوي عليه الأوضاع الاقتصادية العربية الراهنة من تعقيد وتباين وتمايز وفوارق ـ مشارقياً ومغاربياً. إلا أنه لا مجال لنا هنا في الإسهاب في مثل هذا التحليل القطري، بل إننا سنكتفي بتسليط الأضواء على ما يمكن أن نعتبره بمثابة القواسم المشتركة والتوجهات العامة للسياسات التنموية العربية حيال التغيرات الاقتصادية المعاصرة، والتي تتصف كلها بمزيج رمادي من النجاحات القليلة والمتواضعة والسلبيات الكثيرة والخطرة. ولقد رأينا أن نركز حديثنا على نقاط أربع:

أ ـ العجز الإصلاحي الاقتصادي العربي الراهن والحاجة إلى تلافيه عاجلاً.

ب ـ التردد والتأخر في تعريض (Exposure) الاقتصاد العربي لتقاليد اقتصاد السوق والحاجة إلى تلافيهما عن طريق سياسات تحررية معقلنة.

ج ـ الانفتاح المعطوب للاقتصاد العربي على التبادل التجاري الدولي الحر والحاجة إلى تقويمه.

د ـ ضعف جاذبية الاقتصاد العربي للرأسمال الأجنبي الخاص والحاجة إلى تدارك ذلك عاجلاً.

٢ ـ العجز الإصلاحي الاقتصادي العربي الراهن

أ ـ عدم مواءمة الإصلاح الاقتصادي العربي الراهن لمتطلبات العصر

لقد ولج الاقتصاد العربي منظومة العولمة من بابها الخلفي واقتحم مخاطرها ورهاناتها ومقامراتها بلا عدد ولا عدة ـ عربات مشدودة شدّاً هشاً إلى قاطرات العولمة الأمريكية والأوروبية والآسيوية التي تقود المسيرة الكبرى وتتحكم في أنساق سرعتها غير عابئة بما يحدث وراءها.

فمن أجل مواكبة التيار التحولي الجارف وجد الاقتصاد العربي نفسه في حاجة ماسة إلى تفعيل وتعجيل وتعميق برامجه الإصلاحية القائمة في الواقع منذ بدء الثمانينيات تحت عنوان «التكيف الهيكلي»، برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي شمل كل البلدان العربية باستثناء عدد قليل منها. فعلى الرغم من الإنجازات المحققة في ميادين شتى لم تعد أنساق الإصلاح الاقتصادي والتجاري والمالي والإداري والاستثماري والمؤسساتي العربي موائمة لما تقتضيه مواجهة التحديات الجديدة.

ب ـ أوجه الخلل الثلاثة في منظومة الإصلاح الاقتصادي العربي الراهن

لقد امتاز الإصلاح الاقتصادي العربي خلال العشريتين الماضيتين، رغم إنجازاته في ميادين عدة، بسلبيات كثيرة من بينها:

(١) تمركز السياسات الإصلاحية المكثف على تحسين الموازنات الماكرو ـ اقتصادية الكلية أكثر منه على تحسين البنية المؤسساتية الوطنية ـ الحكومية والإدارية والإنتاجية الخاصة والعمومية، مما أفضى إلى اقتصاد عربي سليم من حيث موازناته الكلية وضعيف من حيث قدراته التسييرية (Governance Capacity) والريادية (Entrepreneurship Potential) ونجاعته الإنتاجية (Productive Efficiency).

(٢) افتقار السياسات الإصلاحية تلك الى تنسيق محكم بين خياراتها على مستوى

الاقتصاد الداخلي من جهة، ومتطلبات الانفتاح على الأسواق الخارجية من جهة أخرى. ولقد تمثل هذا العجز التنسيقي، إما في الحفاظ المفرط على مركزية القرار والتنفيذ والرقابة، وإما في التسرع المذهل في تحرير كامل أو شبه كامل للسياسات الإنتاجية والنقدية والمالية دونما تروٍ أو حاجة، مثلما حدث في ميدان تعويم أسعار الصرف تعويماً مطلقاً في بعض الأقطار العربية المشارقية والمغاربية. ولقد بينت التجربة أن كلاً من هذين السلوكين مناف لانفتاح الاقتصاد العربي انفتاحاً سليماً وصحياً.

(٣) انتهاج السياسات الإصلاحية العربية نهجاً فردانياً خالياً من أي بعد اقليمي أو شبه إقليمي، ومبنياً كذلك على شراكات عمودية مع البلاد والتجمعات الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ولا شك في أن هذا النموذج المعتمد من قبل البلدان العربية في تعاملها مع التغيرات الاقتصادية العالمية فريد من نوعه مقارنة بالتجارب التي مرت بها آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا السوداء وبالطبع أوروبا الغربية ـ تجارب انبنت كما نعلم على انسجام وعلى تنسيق وعلى اندماج إقليمي معلن أو ضمني.

٣ ـ العالم العربي وثقافة اقتصاد السوق: تردد وحذر

إن النقطة التي نريد أن نبحث فيها تحت هذا البند هي إن كانت التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة قد أصّلت وجذّرت اقتصاد السوق ـ فلسفة ـ في ربوع وممارسة العربي كله كما هو الشأن بالنسبة إلى آسيا وأمريكا الجنوبية مثلاً. ويمكن أن يتجلى هذا من خلال الموازنة الملحوظة بين المكون «الخاص» والمكون «العمومي» في النشاط الاقتصادي الكلي، وكذلك من خلال الوضع الذي كان عليه ما يسمى بـ «المناخ الميسّري» (Enabling Environment) أو «المناخ الأعمالي» (Business Environment) في العالم العربي، والذي يساعد أو لا يساعد على تنشيط وتشجيع المبادرة الخاصة والريادة الخاصة والمعاملات الخاصة.

أ ـ إعادة توزيع النفوذ الاقتصادي بين الدولة وقطاع الأعمال في العالم العربي

إن نشوء ونمو قطاع الأعمال الوطني خلال العشرية الماضية ظاهرة مؤكدة ومؤشرة على تعريض الاقتصاد العربي لتقاليد اقتصاد السوق. فمن ارتفاع نصيب «الخاص» في مجموع الاستثمارات المحققة، إلى اقتحام قطاع الأعمال الوطني نشاطات إنتاجية ومالية وخدمية متنوعة، يتبين من المعلومات المتاحة للنصف الثاني من عقد التسعينيات مدى التحول الذي طرأ على ملكية الأصول الإنتاجية، وبالتالي على توزيع النفوذ الاقتصادي في مشارق العالم العربي ومغاربه. كما أن المعلومات ذاتها تؤكد تقلص ظل الدولة التدخلية على مستويات عدة ـ الإنفاق الرأسمالي والاستهلاكي ـ بما

في ذلك الأجور والمنح والحماية الاجتماعية بأصنافها، وكذلك على مستوى تحديد الأسعار ـ مما ساعد على تراجع العجز في الميزانيات العمومية العربية بنسب مرموقة للغاية. وكأني بالاقتصاد العربي قد دخل بعد عصر الأعمال والرأسمالية معلناً عن قطيعته دونما رجعة بتقاليده وبممارساته وبخياراته التي انبنت طيلة أحقاب طويلة من الزمن على أحادية الدولة وأحادية التخطيط وأحادية المركزية في القرار والتنفيذ.

ب ـ الموقف العربي من اقتصاد السوق موقف متردد

إلا أن قراءة دقيقة للأرقام وللمعلومات المنشورة لتدعونا إلى شيء من التأني والحذر قبل إصدار الحكم، وبخاصة التطور الملحوظ. إن الموقف العربي حيال اقتصاد السوق لم يزل في الواقع موقفاً هشاً. إن مسار الخوصصة في الوطن العربي، والذي يعتبر متواضعاً جداً مقارنة بما يحدث في آسيا أو في أمريكا الجنوبية وكذلك جمود الاستثمارات الخاصة نسبة إلى الإنتاج المحلي الخام وعدم استعداد قطاع الأعمال الوطني للتخلي عن كل الحمايات والتسهيلات والضمانات والتمويلات والاحتكارات التي لم ينفك ينعم بها في ظل الدولة التدخلية ليقوم دليلاً على ما أسلفناه.

إن صورة اقتصاد السوق في العالم العربي صورة رمادية ممزوجة بؤراً خضراء وبؤراً صفراء وبؤراً حمراء. والسؤال الذي يجدر طرحه هنا هو إن كانت الرمادية التي نشير إليها انعكاساً لمواقف مذهبية معادية أو على الأقل مترددة حيال اقتصاد السوق، أو انعكاساً لتباطؤ في أخذ الإجراءات الكفيلة بانفتاح العالم العربي على اقتصاد السوق لا غير. هذا ولئن كان المخاض الحضاري العربي لا ولم ولن يخلو من الصراع المذهبي فإن الجدليات الأيديولوجية العربية التقليدية حول ثنائيات السوق/ الدولة، العولمة/ الهوية، العمومي/ الخاص، المؤهل للخوصصة/ «الاستراتيجي» غير القابل للخوصصة الرقابة الادارية/ حرية المبادرة، الأصالة/ التحديث، وكذلك الحرام/ الحلال في المعاملات الاقتصادية ـ إن الجدليات تلك فقدت في الواقع الكثير من مدلولها وحدتها وإلحاحها منذ مطلع التسعينيات تقريباً، أي منذ انهيار حائط برلين سنة ١٩٨٩. إلا أننا نعتقد أن القضية المطروحة هنا ليست قضية إجراءات أو جداول زمنية فحسب، بل إنها تعكس كذلك تقييماً متصفاً بالحذر وبشيء من التحفظ للحكومات والبرلمانات والنقابات والمجتمع المدني العربي عموماً حيال إمكانات واستعدادات ومؤهلات القطاع الخاص المحلي للاضطلاع بمسؤولية التنمية الشاملة والعادلة، وتوفير الأمن الاقتصادي الوطني بدلاً من الدولة.

هذا، ولئن كانت الإسقاطات المتداولة حالياً تشير إلى أن السنوات القليلة القادمة ستشهد طفرة خوصصية جديدة تشمل مئات المؤسسات العمومية العربية، كما ستشهد اقتحام قطاع الأعمال العربي نشاطات إنتاجية وخدمية استراتيجية مثل النفط والطاقة

الكهربائية والبنية الأساسية والماء وغيرها، فإن تقاليد اقتصاد السوق في ربوع العالم العربي عموماً لم تزل غير متأصلة ثقافياً وعملياً مقارنة بآسيا أو بأمريكا الجنوبية أو حتى ببعض أقطار أوروبا الشرقية. ولا شك في أن للدولة دوراً حاسماً في انفتاح المنظومات التنموية الوطنية على اقتصاد السوق انفتاحاً سليماً وصحياً. إن الموازنة المثلى بين القطاع الخاص والقطاع العام في خلق الثروة الاقتصادية مسألة تجريبية لا نظرية أو مذهبية. فهي موازنة متحركة ومتطورة في الزمان وفي المكان معاً حسب ما تمليه الظروف الخصوصية لكل قطر وكذلك ما تفرضه تقلبات وتغيرات المناخ الدولي ذاته. إلا أن الشفافية والمسؤولية والحرية والأخلاقية وتوفير الفرص المتساوية والسلوك المواطني والعدالة إنما هي قيم من المفروض أن تكون رصيداً مشتركاً للدولة وللسوق وللمؤسسة الخاصة معاً. إن المطلوب في نظرنا ليس استبدال الدولة التعسفية بالدولة ـ الصديقة ـ للسوق (Market-friendly) بقدر ما هو خلق ثقافة تنموية جديدة مؤسسة على المبادىء والقيم التي أسلفنا ذكرها.

ثالثاً: انفتاح الاقتصاد العربي على التبادل التجاري الحر انفتاح معطوب

١ ـ فوائد التجارة الحرة

إن الانفتاح على التبادل التجاري الدولي الحر مؤشر مهم ذو دلالة على مدى اندماج الاقتصاد العربي في منظومة العولمة الزاحفة. إن نسب الانفتاح التجاري العربي الدولي، المسجلة خلال حقبة التسعينيات، رائعة حقاً بالقياس إلى نظيراتها في البلاد النامية الأخرى وحتى في البلاد المصنعة الكبرى، وتشير الاحصاءات المتاحة إلى أن قيمة مجموع الصادرات والواردات تفوق قيمة الناتج المحلي الخام في غير بلد عربي، مما يؤكد أن السوق الدولية أصبحت ـ معطى وعاملاً ـ من المعطيات ومن العوامل الأساسية التي تتحكم في كمّ ونوع وقيمة الانتاج الوطني، سلباً وإيجاباً.

إن تدويل الإنتاج العربي فيه بلا شك من المزايا ما يجعل دعمه وتعميقه وتوسيع رقعته الجغرافية أمراً مرغوباً فيه، باعتباره عنصراً حاسماً من عناصر التنمية المنفتحة والتوظيف الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة، وضمان أسواق خارجية للمنتجات التقليدية، ودعم القدرة التنافسية الدولية، وتنوع القاعدة التصديرية والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، والحث على المزيد من الاستثمارات في البحث والتطوير، وتقوية أواصر التعاون والعمل المشترك والاندماج الإقليمي.

٢ ـ واقع التجارة العربية الدولية واقع رمادي

إن واقع تدويل الاقتصاد العربي ليس كله وردياً؛ لأن النمو المرموق للصادرات العربية، خلال التسعينيات بالخصوص، جاء نتيجة لازدهار التنمية العالمية وبالتالي للطلب العالمي ككل على المنتجات العربية أكثر منه نتيجة لتحسين القدرة التنافسية العربية الدولية أو لتنوع القاعدة التصديرية العربية. إن القدرة التنافسية العربية الدولية لم تزل ضعيفة على الرغم من التحسن الذي سجلته في السنوات الأخيرة. ويرجع هذا الضعف إلى عوامل عديدة من بينها الحمائية الفعلية (Effective Protection) العالية ـ التعريفية وغير التعريفية المعلنة والمقنعة ـ التي لم يزل يتمتع بها العديد من المنتجات الزراعية وغير الزراعية، وكذلك الضبابية التي لم تزل تخيم على السياسات التجارية العربية قبل وحتى بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام ١٩٩٥، والموكل إليها رقابة المبادلات الدولية من حيث أنساق تحررها وضمان شفافيتها في ظل ما التزمت به الدول الأعضاء ومن بينها البلدان العربية. إلا أن الخلل الأساسي الذي يميز التجارة العربية الدولية يكمن أصلاً في تركيبة صادراتها ووارداتها معاً. هذا، ولئن أصبحت السلع الصناعية التحويلية والخدمات التقليدية مثل السياحة وتحويلات العمال المهاجرين تمثل نسبة مهمة للغاية في الإيرادات العربية بالعملة الأجنبية، فإن نصيب السلع الرأسمالية، وبخاصة المتطورة منها والتقانات والخدمات المعرفية، ضعيف بل معدوم أحياناً. ومعناه أن النفط ومشتقاته لم تزل تحظى بنصيب الأسد في الإيرادات العربية الخارجية، وان القاعدة التصديرية العربية لم تزل أسيرة الصناعة النفطية بما تحمله الصناعة تلك من وعود ووعيد ومن ثوابت ومبهمات ومن إشراقات وظلال في أزمنة لم تعد فيه للطاقة الحفرية ولا لمشتقاتها ـ كمدخلات إنتاجية على الأقل ـ المكانة والنفوذ اللذان ما فتئت تحتكرهما في ظل الحضارة الصناعية التقليدية الآفلة.

٣ ـ الموازنة التكنولوجية المفقودة في التبادل التجاري العربي الدولي

إن التغيرات الاقتصادية الراهنة والمنتظرة تفرض على عرب الشرق وعلى عرب الغرب على السواء اقتحام المغامرة العلمية والتكنولوجية دونما تردد أو تأخر أو جدل حول قضايا مفتعلة وطفيلية يروجها سلفيون ظلاميون جاهلون أو متجاهلون للفيض المعرفي القرآني اللامتناهي ـ قضايا مبنية على إشكاليات وثنائيات وهمية تحوم حول مسألة «أسلمة» الحداثة/ تحديث الاسلام. . . «أسلمة» العلوم/ علمانية العلوم وغيرها.

فعلى الرغم من حالة الاستلاب العلمي والتكنولوجي الذي يعانيه الاقتصاد العربي، فإن القدرات المعرفية والتقانية العربية، وبخاصة في ميادين مثل التصاميم والاستشارات والمقاولة، وكذلك الملكات العلمية والبحثية العربية المحلية والمهاجرة إنما

هي قدرات حقيقية ومتوفرة. إلا أن العقبات التي تحول دون التقدم العلمي والتكنولوجي العربي عقبات تقليدية عندنا نحن معشر عرب الشرق وعرب الغرب على السواء. ونعني بذلك ضعف التمويل والتنظيم والتعاون. إن النشاط العلمي والتكنولوجي العربي لم يزل يعاني شح الإنفاق على البحث والتطوير والتربية والتكوين، وتقييد الباحثين والمبدعين والمبتكرين بشتى القيود الإدارية والبيروقراطية والسياسية وحتى الأمنية، فضلاً عن تدني المكافآت المالية المخصصة لهم، وضعفاً في التبادل المعرفي العربي ـ عربي والعربي ـ أجنبي، ومن انحياز المنتجين والمصنعين العرب للخبرات الخارجية المكلفة على حساب الكفاءات الوطنية غير المكلفة نسبياً، وغياب اللجان الوطنية التي تعنى بنقل التكنولوجيا وبتطويرها. ففي أوضاع مثل تلك كيف يتسنى للقطاع المعرفي والإبداعي العربي أن يتخلص من حالة الاستلاب والتبعية والمحاكاة التكنولوجية التي يعيشها راهناً، وأن يرقى إلى مستوى الابتكار والخلق؟ هذا، ولئن كانت التغيرات الرهيبة التي يمتاز بها الاقتصاد العلمي المعاصر تؤكد الحاجة إلى انفتاح النشاطات البحثية والعلمية والاستثمارية العربية على الإنتاج المعلوماتي، وتؤكد كذلك الحاجة إلى إنشاء قاعدة معلوماتية عربية شاملة، فإن المتطلبات التكنولوجية العربية الملحة في شتى الميادين الزراعية والصناعية والصحية والبيئية والمقاولاتية وغيرها ـ من معدات وتقنيات إنتاجية ومخابر بحثية وتجريبية متطورة ومنفتحة على التبادل الخارجي ـ إنما تمثل في نظرنا أولويات قصوى من المفروض أن تحظى برعاية الحكومات والمؤسسات الإنتاجية الوطنية العمومية منها والخاصة، وكذلك باهتمام برامج التعاون العربي البيني والدولي. وعندما يتسنى ذلك، فإن تركيبة التجارة العربية ـ البينية منها والدولية ـ ستشهد تحولاً مباركاً من شأنه أن يفتح للاقتصاد العربي مجالات جديدة وواعدة.

٤ ـ سوق الصادرات العربية «سوق مشترٍ» لا «سوق بائع»

إن فضاء التجارة العربية الدولية فضاء غربي عولماتي بحت خال من أي بعد إقليمي عربي ذي وزن. ومعناه أن البلدان العربية تتعامل في الواقع قطرياً وفردانياً مع كبريات الأسواق والمؤسسات العالمية أو بالأحرى المعولمة المهيمنة هيمنة كلية على مصادر العرض والطلب وعلى منظومات الأسعار الدولية وعلى مسالك التمويل والاقتراض والائتمان التجاري وعلى وسائل النقل والاتصالات والدعاية والترويج، فضلاً عما تتمتع به من دعم سياسي هائل ومن قوة ضغط ضارية بحكم انتمائها إلى دول عملاقة مؤثرة ومجندة للدفاع دونما هوادة أو تردد أو اعتبار للقوانين الدولية عن مصالحها ومصالح مؤسساتها الاقتصادية مهما كانت وحيثما كانت.

إن سوق الصادرات العربية هي «سوق مشترٍ» (Buyer's Market) لا «سوق

بائع» (Seller's Market)، أي أن المستهلك لا المنتج هو الذي يقرر قيمة البضاعة المعروضة عليه. فإلى أي مدى يمكن اعتبار سوق الصادرات العربية سوقاً تنافسية حقاً، والأسعار التي تباع بها المنتجات العربية أسعاراً مجزية وعادلة تعكس وفرة المعروض وندرته وتعكس كذلك التحسينات النوعية للبضاعة المعروضة بفضل ما تبذله الدول المنتجة من جهود وأموال من أجل الارتقاء بالإنتاجية إلى مستويات أفضل؟ فمن أبسط الموارد الأولية الزراعية والمعدنية ـ بما في ذلك النفط ـ إلى أعقد المشتقات البترو ـ كيماوية مروراً بالمنتجات الصناعية التحويلية لم يبرح الاقتصاد العربي يعاني هبوطاً لا حد له في أسعار صادراته الدولية وفي إيراداته الإسمية والحقيقية بالعملة الأجنبية وفي طاقاته التوريدية وبالتالي في قدراته التنموية.

إن التبادل التجاري العربي الدولي جنوب ـ شمال ـ أكثر من نظيره الآسيوي أو الأمريكي الجنوبي ليقوم دليلاً ساطعاً على ما تتصف به الأسواق العالمية من ممارسات احتكارية ومن تنافس ضبابي ومن هيمنة المستهلك على المنتج ومن استغلال المشتري للبائع. ولئن كان مرد هذا الخلل واللاتكافؤ تركيبة التجارة العربية ذاتها القائمة على تصدير سلع وخدمات تقليدية وعلى توريد سلع وخدمات متطورة، فإن تفاهة التجارة العربية البينية والتعاون الإنتاجي العربي البيني وتعطيل المشاريع الاندماجية العربية لتمثل عقبة أساسية في طريق عولمة التجارة العربية عولمة أفضل وأسلم وأمتن.

٥ ـ محاور التجارة العربية الدولية أورو ـ أمريكية أكثر منها عربية بينية

إن ما يؤكد الحاجة إلى دعم وتوثيق العمل العربي المشترك في ميدان التبادل التجاري هو تفاقم المحورية العمودية المقننة والضمنية في العلاقات التجارية والاقتصادية العربية الدولية خلال السنوات الأخيرة.

فمن بين مظاهر المحورية العمودية تلك نذكر ما يسمى بـ «الشراكات الأوروبية ـ المتوسطية» المعقودة تحت راية إعلان برشلونة لسنة ١٩٩٥ التي تضم عدداً غير قليل من البلدان العربية المغربية والمشرقية المتوسطية. وتستهدف الشراكات تلك إنشاء مناطق تبادل حر أورو ـ عربية في حدود عام ٢٠١٠ مدعومة ببرامج تعاون اقتصادي ومالي وتقني واجتماعي وثقافي وسياسي. ومن المعلوم أن الشراكات الأورو ـ عربية التي دخل بعضها حيز الإنجاز هي اتفاقيات ثنائية تربط بين الاتحاد الأوروبي كمجموعة بل كاتحاد اقتصادي ونقدي صلب ومتماسك مكون من خمسة عشر اقتصاداً صناعياً متقدماً من جهة، وكل من ثمانية اقتصادات عربية متوسطية نامية من جهة ثانية. ولئن اعتبرت الشراكات تلك نموذجاً مثالياً لعولمة إقليمية جنوب ـ شمال

متوازنة وملائمة أكثر من غيرها للأوضاع وللحاجيات العربية، فإن قيامها على النهج الثنائي المطلق في فراغ إقليمي وشبه إقليمي عربي من شأنه أن يفاقم من الفرقة ومن التشتت ومن الهشاشة ومن التبعية التي يعانيها الاقتصاد العربي منذ أمد طويل.

لقد أدى ضعف العمل العربي المشترك إلى تراكمات سلبية أصبح اليوم من الصعب تلافيها بالكامل، لكن جسامة التحديات الاقتصادية الراهنة التي بات يواجهها الوطن العربي في ظل عولمة الأسواق المستهترة جعلت من إحياء بعض المشاريع القومية المجمدة ضرورة ملحة لم يعد مجال لإهمالها أو للتهرب منها. ولا شك في أن قيام منطقة عربية للتبادل الحر يمثل في الظرف الراهن إحدى الأولويات الكبرى المدرجة في أجندة العمل العربي المشترك. هذا، وإن كان دخول مشروع المنطقة الحرة العربية حيز الإنجاز منذ سنة تقريباً مبعثاً للارتياح، فإن العمل الدؤوب من أجل إزالة الحواجز والعقبات من طريق الاندماج التجاري والاقتصادي العربي على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي إنما أصبح عملاً ملحاً أكثر من أي وقت مضى.

٦ ـ جاذبية الاقتصاد العربي لرؤوس الأموال الخارجية جاذبية شبه معدومة

أ ـ أزمة الصدقية المالية الدولية للاقتصاد العربي

إن قدرة الاقتصاد العربي على جذب الرأسمال الخارجي الخاص لهي كذلك من المؤشرات المهمة الدالة على مدى اندماجه في لعبة العولمة الراهنة. ولعلنا نقف هنا عند أخطر مظهر من مظاهر التهميش الدولي الذي يتعرض له الاقتصاد العربي المعاصر والمتمثل في ضعف بل في انعدام قدرته على إغراء الرأسمال الأجنبي الخاص. ولقد جاء التهميش الذي نشير إليه انعكاساً لتدني الصدقية الدولية (International Credibility Gap) للاقتصاد العربي مقارنة برديفه الآسيوي أو الأمريكي الجنوبي أو حتى الشرق أوروبي. ومن المعلوم أن الصدقية الدولية تلك مؤسسة على جملة من المعطيات وكذلك من التوقعات (Anticipations) الماكرو ـ اقتصادية الكلية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية التي تدخل في «تصنيف المخاطرة» (Risk-rating) الدولية لبلد ما وفي وقت ما وبالتالي في تقييم جاذبيته للاستثمارات الخارجية الخاصة.

وتفيد المعلومات المتاحة أن النصيب العربي من تدفقات الرأسمال الأجنبي الخاص بأصنافه ـ استثمارات مباشرة أو انتاجية واستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات) واستثمارات عقارية. . . الخ ـ لا يتجاوز الواحد بالمئة من مجموع التدفقات الرأسمالية الأجنبية تجاه البلاد الناشئة، وهي نسبة حقيرة مزرية تعكس التهميش المالي الذي يعانيه الاقتصاد العربي المعاصر. ومعناه أن الإنجازات العربية المحققة على مستوى

إصلاح وتحديث الجهاز المصرفي والمالي والنقدي والإداري والمؤسساتي وكذلك على مستوى التحرر الاقتصادي والموازنات المالية الداخلية والخارجية ـ والمديونية على وجه الخصوص ـ والسياسات الحكومية عموماً، تبقى في نظر المستثمر الأجنبي دون المطلوب، أي غير تنافسية وغير مغرية مقارنة بنظيراتها في آسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية التي لم تنفك تستحوذ على جل، إن لم نقل على كل، التدفقات الرأسمالية العالمية منذ ما يزيد على عقدين كاملين من الزمن.

ب ـ الشتات الرأسمالي العربي

ومن المفارقات الغريبة التي تنفرد بها الأقطار العربية دون سواها أنه في الوقت ذاته الذي يحجم فيه الرأسمال الأجنبي الخاص عن الاستثمار في الساحة العربية تتراكم السيولات النقدية والمالية والودائع المصرفية والاستثمارات والعقارات العربية ذات الملكية الخاصة والعمومية ـ تتراكم في كبريات المؤسسات المالية والصناعية والخدمية والعواصم الأمريكية والأوروبية والآسيوية بحثاً عن الضمان والاستقرار أكثر منه عن المردود والأرباح. إن صورة الاستثمارات العربية البينية صورة محبطة. فلا توفير الضمانات المطلوبة للمستثمر العربي من قبل مؤسسات عربية جماعية ولا تواتر إعلانات النيات التي تصدر بانتظام عن أسرة رجال الأعمال العرب عبر لقاءاتهم ومؤتمراتهم المتكررة ولا آفاق الربحية والمردودية المغرية التي تميز الاستثمار العربي البيني من الاستثمار العربي الأجنبي ـ لا شيء من ذلك غيّر من نظرة المستثمر العربي المتشائمة حيال المخاطرة العربية، وشجع على تدفق المزيد من رؤوس الأموال العربية الخاصة من أجل تمويل مشروعات إنتاجية وخدمية مشتركة. إن وهن التعاون المالي العربي على الصعد الثنائية والإقليمية وشبه الإقليمية لهو من الأسباب الأساسية التي تقف وراء التهميش الاستثماري الدولي الذي أسلفنا ذكره. إن انفتاح العالم العربي على السوق المالية الدولية أو بالأحرى العولماتية انفتاحاً مجزياً مواكباً للحاجات التنموية العربية إنما يحتاج إلى مواصلة دؤوب لإصلاح المنظومات المالية المحلية برمتها بقصد تحديثها وتعميقها وتسييل آلياتها الاستثمارية، كما يحتاج في الوقت ذاته إلى إنشاء شبكات ديناميكية تربط بين شتى الأجهزة المالية القطرية بعضها ببعض، وتوفر للمشروعات الإنتاجية البينية الموارد المالية المطلوبة.

خلاصة

إن المخاض التنموي العربي لم يزل مخاضاً تائهاً بين جدلياته ومتناقضاته وثنائياته المستعصية التي فقدت نصيباً وافراً من أهميتها ومكانتها في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة.

يقول نوزاد الهيتي أستاذ الاقتصاد في جامعة الفاتح الليبية في مقالة نشرت له في مجلة **بحوث اقتصادية عربية**[1]: «وفي الوقت الذي تقوم فيه المؤسسات والعلماء بإجراء العديد من الدراسات المستقبلية لتحديد دور الثورة العلمية والتكنولوجية في مستقبل اقتصاديات بلدانها والعمل على زيادة الانعكاسات الإيجابية والتقليل قدر الإمكان من الانعكاسات السلبية الناجمة عن التحول المنشود لمجتمعاتها نجد أن محاولات المؤسسات والباحثين العرب في دراسة مستقبل الاقتصاد العربي ما زالت في البدء وهي قليلة الرؤية والمنهجية».

إن الرؤى العربية للمستقبل الآني والداني والقاصي مشحونة بما عبر عنه بعضهم بأدب الإحباط والهزيمة والأزمة المستديمة والتظلم والحنين للماضي التليد. ومشحونة كذلك بالبحث اللامتناهي عن الذات المفقودة والهوية المعطوبة، وكأن الماضي والحاضر والمستقبل تواصل لمأساة عربية غير ممنونة منزلة من السماء ومفروضة من الأعداء معاً.

ان ابتلاء العالم العربي بحروب إقليمية ضارية ومتواترة استنزفت رصيداً هائلاً من موارده ومن طاقاته الذاتية شكّل ـ ولم يزل يشكل ـ عائقاً أساسياً في سبيل تنميته ورخائه وتقدمه. كما أن تقلبات المناخ الاقتصادي الدولي كثيراً ما كانت سلبية بالنسبة إلى التطلعات التنموية العربية. لكن السؤال الذي يجب طرحه هنا هو التالي: حتى وان اعتبرنا أن هذين العائقين خارجان عن الإرادة العربية، فهل يجدر الاستدلال بل التذرع بهما في تفسير وتبرير تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية الراهنة، والمتمثل في الركود التنموي وتدهور الدخل الفردي وتفاقم الإقصاء والبطالة ـ والبطالة الشبابية على وجه الخصوص ـ طيلة العشرين سنة الماضية؟

لقد امتازت «الثورية» العربية ـ الساخنة والهادئة ـ مهما كان تقويمنا لرجالاتها ولمبرراتها ولأساليبها ولإفرازاتها الإيجابية والسلبية ـ بعدم استعدادها أو قدرتها على مواكبة التغيرات والتحولات العملاقة المتواترة على الساحة الاقتصادية العالمية، وبخاصة منذ الثمانينيات. فوقفت منها تارة موقف المتمرد وأخرى موقف المتردد.

إن التهميش الذي يعانيه الاقتصاد العربي المعاصر يبقى في نظرنا وإلى حد كبير تهميشاً إرادياً. فلا البلدان العربية اهتدت إلى استنفار مواردها الضخمة لصالح التنمية ـ والتنمية وحدها ـ ولا هي أهلت نفسها لاقتحام تحديات التغيرات الكونية الجارفة، ولا هي أعتقت شعوبها من ربقة وركام المأساة المستديمة، وجذرت فيها قيم الإبداع والخلق والابتكار والتقدم والمبادرة والتوق إلى ما هو أفضل.

---

(١) نوزاد الهيتي، «الاقتصاد العربي وتحديات التطور «في الاقتصاد العالمي»،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ١٤ (شتاء ١٩٩٨).

أفلم يحن الزمن الثوري العربي الجديد؟ زمن التنمية الشاملة والعادلة والمتضامنة. . . زمن التمرد على التخلف وعلى الجمود وعلى الجهل وعلى التشرد وعلى الإقصاء وعلى الرضاء بالدون. فلنختم تأملاتنا هذه في قضية «التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في «العالم العربي»» بهذا السؤال، وبكل ما يلوّح به من آلام وآمال ويحمله من إشراقات وظلومات لعرب اليوم ولعرب الغد على السواء.

(١١)

حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية

محمد الأطرش(*)

«إنني أميل نحو أولئك الذين يودّون التقليل وليس لأولئك الذين يودّون التوسع في العلاقات الاقتصادية بين الأمم. فالأفكار والمعرفة والفن والضيافة والسفر هي الأشياء التي يجب أن تكون بطبيعتها عالمية. ولكن دع السلع تجول داخل الوطن حيثما يكون ذلك ممكناً ومعقولاً. وفوق كل ذلك لنجعل المال يبقى بشكل أساسي قومياً».

جون ماينرد كينز(١)

«من منظور عالمي يتضمن حكومة عالمية وإلغاء الدول القومية، وحيث يصبح البشر مواطنين عالميين يمكنهم العيش في أي مكان يرغبونه، حينئذٍ تصبح حرية التجارة مفيدة».

فردريك ليست(٢)

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة بعض التحديات التي يفرضها الاتجاه نحو ما يسمى العولمة الاقتصادية وكيفية التعامل معها. ولقد تم استعمال كلمة «اتجاه» للدلالة

(*) وزير اقتصاد سابق - سوريا.

(١) كما اقتبست من محاضرة ألقاها كينز عام ١٩٣٣ تحت عنوان «الاكتفاء الذاتي القومي». انظر:
Roy Forbes Harrod, Sir, *The Life of John Maynard Keynes* (London: Macmillan, 1951), p. 446, and Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes* (New York; London: Penguin Books, 1994-1995), vol. 2: *The Economist as Saviour, 1920-1937*, pp. 476-478.

(٢) Friedrich List, *The National System of Political Economy*, translated from the original German by Sampson S. Lloyd, Reprints of Economic Classics (Fairfield, NJ: A. M. Kelley, 1991), p. 130.

بأنه ليس من الضروري أن تسود العولمة الاقتصادية في المستقبل. فالعولمة أوسع انتشاراً في مجال الاتصالات ونقل الأخبار والمعلومات وذلك بفضل التقدم التقاني في هذين الحقلين الأخيرين. كما يُلاحظ بأنني استعملت صيغة «ما يسمى بالعولمة الاقتصادية» للتأكيد أن ما يمكن رصده حالياً على الصعيد الدولي ليس نظام عولمة حسب بعض التعريفات[٣] التي تؤكد انحسار دور الدولة، وإنما نظام اقتصادي دولي أكثر انفتاحاً وتحرراً من القيود في مجال انتقال السلع والخدمات والرساميل وبخاصة منذ أوائل ثمانينيات القرن الفائت. ولقد ناقشتُ في مكان آخر[٤] بأن دور الدولة لم ينحسر، وبأنها ما تزال تتدخل وقادرة على التدخل لدرجة أكبر بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية، وبهدف تسويق منتوجات بعض شركاتها (كشركات السلاح)، وبهدف احتواء أزمة مالية فيها (كما حدث عندما تدخل المصرف المركزي الأمريكي وبكثافة في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ لاحتواء آثار انهيار البورصات العالمية)، وبهدف إنقاذ بعض منشآتها الاقتصادية من نتائج سوء تصرفاتها. ومع كل ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما تم ذكره أعلاه عن دور الدولة، فإنني سأستعمل في هذه المقالة كلمة عولمة لأنها أصبحت خطأً شائعاً وأكثر انتشاراً.

تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية.

فالتعريف المثالي يتضمن أن هناك درجات من العولمة. وكلما كان وضع أية دولة أقرب إلى هذا التعريف المثالي كان وضع اقتصادها أكثر عولمة.

إن الحافز الأساسي للعولمة في حقل التجارة الخارجية وحقل انتقال الرساميل هو مصلحة النظام الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المهيمِنة. فمنطق هذا النظام القائم على تعظيم الأرباح الخاصة، وبخاصة الأرباح الناجمة عن الاحتكارات أو شبه الاحتكارات يتطلب التوسع وتالياً إزالة القيود الخارجية في وجه صادراته من سلع وخدمات

---

(٣) من التعريفات التي تؤكد أن العولمة تتضمن بدرجة أكبر أو أقل انحسار دور الدولة، انظر: Mathew Horsman and Andrew Marshall, *After the Nation-state: Citizens, Tribalism, and the New World Disorder* (London: HarperCollins, 1994); Kenichi Ohmae, *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy* (New York: HarperBusiness, 1990), and Robert B. Reich, *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st - Century Capitalism* (New York: A. A. Knopf, 1991).

(٤) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، وبخاصة ص ١٠٥ - ١٠٩.

ورساميل. فعدم إمكانية التوسع بدرجة كافية يعرّض النظام للركود أو الكساد، أو يخضعه لتغييرات داخلية قد تؤثر في سماته الأساسية.

وتجدر الإشارة بأن الدولة الرأسمالية في المراكز عملت في الماضي وتعمل حالياً على تأمين صحة نظامها وحرية توسعه الخارجي. ففي القرن التاسع عشر قامت البوارج البريطانية بحماية حرية التجارة وحرية الاستثمارات البريطانية الخارجية التي فرضتها بريطانيا على مستعمراتها وعلى الدول التي خضعت لنفوذها بشكل غير مباشر. كما أن الدولة الأمريكية تتدخل بفعالية وبخاصة في أمريكا اللاتينية، وعبر استعمال القوة أحياناً، للحيلولة دون حدوث أي تغيير في الأنظمة الاقتصادية لهذه الأخيرة وتالياً للحيلولة دون تهديد الاستثمارات الأمريكية الضخمة فيها. والأمثلة على ذلك كثيرة ومعروفة.

ولم يقتصر ـ ولا يقتصر ـ دور الدولة الرأسمالية في المراكز المهيمنة على تأمين ازدهار نظامها وتأمين توسعه خارج حدودها فحسب، وإنما تتضمن ويتضمن أيضاً إحداث تعديلات بنيوية في المستعمرات أو الدول الأطراف في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تفرضها ضرورات التراكم الرأسمالي في المراكز. باختصار ان النظام الرأسمالي في المراكز مدعوماً من قبل الدولة يحاول أن يفرض على الأطراف الرأسمالية نظامه وثقافته وسياساته، وبكلمات **البيان الشيوعي** «أن يخلق عالماً على شاكلته».

وتتمثل تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية فيما يلي:

أولاً: تحدي الاتجاه نحو حرية التجارة الدولية.

ثانياً: تحدي الاتجاه نحو تحرير حركة الرساميل العالمية.

ثالثاً: تحدي الاتجاه نحو رأسمالية حرية الأسواق الداخلية.

أولاً: تحدي الاتجاه نحو حرية التجارة الدولية

يستند هذا الاتجاه إلى نظرية حرية التجارة الدولية التي أسسها آدم سميث في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، ومن ثم طورها بشكل أساسي كل من دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل. والنظرية معروفة، وتقضي باختصار بأن ليس من مصلحة دولة ما أن تنتج سلعة ما إذا كان بإمكانها استيرادها بتكلفة مادية أقل كلياً (آدم سميث) أو نسبياً (ريكاردو وميل). وينجم عن ذلك بأن من مصلحة دولة ما أن تتخصص في فروع الإنتاج التي تتوافر لها فيها ميزة نسبية، وأن مشاركتها في التجارة الدولية الحرة استناداً إلى هذا التخصص سيؤدي إلى تعظيم منفعتها.

وتتضمن الناحية العملية لهذه النظرية أن تزيل الدولة المعنية الرسوم الجمركية على الاستيراد، وألا تحتفظ برسوم داخلية ذات تأثير مماثل أو أن تخفض هذه الرسوم

إلى مستوى متدنٍ جداً. كما يتعين عليها إزالة القيود الأخرى من إدارية ونقدية على الاستيراد. **ويجدر التأكيد هنا بأن هناك فرقاً كبيراً بين اشتراك دولة ما في التجارة الخارجية استناداً إلى ظروفها ومتطلباتها الأمنية والاقتصادية والثقافية ـ وهذا أمر ضروري ومرغوب ـ وبين تطبيق مبدأ حرية التجارة الخارجية.**

وتكمن أخطاء هذه النظرية في الافتراضات المستندة إليها، إذ انها غير واقعية. فعدم واقعيتها يؤدي إلى انهيار النظرية وبخاصة بالنسبة للدول النامية أو للدول الأقل نمواً بكثير. وسنحاول أدناه وباختصار تبيان ذلك.

١ ـ تفترض النظرية ضمنياً بأن العالم يسوده السلام وليس مؤلفاً من دول قومية تتصارع بشكل أو آخر لتعظيم مصالحها. ويظهر تاريخ العالم بأن فترات الحروب كانت أطول من فترات السلام. ففي عالم كهذا قد يكون من غير الحكمة أن تعتمد دولة ما كسياسة دائمة على استيراد سلع استراتيجية كالسلاح والغذاء مثلاً حتى ولو كانت أقل تكلفة من الناحية المادية. إذ يمكن للدول المصدرة أن تستعمل تصدير هذه السلع الاستراتيجية كوسيلة لممارسة ضغوط استراتيجية وأمنية. حينئذٍ يصبح من الأفضل سياسياً وأمنياً العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها حتى ولو تضمن ذلك ولفترة من الزمن تكلفة مادية محلية أعلى. كما يسري المنطق ذاته في حال اعتقاد الدولة المستوردة بأن ضرورات التوازن الاجتماعي بين الزراعة والصناعة يفرض دعم الأولى وحمايتها من المنافسة. وهذه الناحية ـ وكما هو معلوم ـ تشكل سبباً مهماً يدفع العديد من الدول الأوروبية إلى حماية زراعتها.

٢ ـ تنطلق النظرية من منظور سكوني مقارن في الاقتصاد وليس من منظور دينامي كما يتطلب تحليل عملية التنمية، وبخاصة التنمية الصناعية. فهذه الأخيرة هي عملية دينامية تتكون خلالها مهارات وخبرات كما أنها تفتح المجال للتقدم التقاني مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وتنتقل هذه المهارات والخبرات مع التقدم التقاني إلى فروع الإنتاج الأخرى في الاقتصاد الوطني مما يساهم في زيادة وتيرة التنمية. فما هو أعلى تكلفة اقتصادية في مرحلة من الزمن مقارناً بما هو مستورد قد يصبح أقل تكلفة في مرحلة لاحقة. فلو طبقت مثلاً الولايات المتحدة أو المانيا أو اليابان (والتي تأخر كل منها عن بريطانيا في عملية التصنيع في القرن التاسع عشر) مبدأ حرية التجارة بعامة خلال ذلك القرن لما توصلت إلى مرحلة التقدم الاقتصادي التي تتصف بها حالياً[٥].

---

(٥) منذ استقلال الولايات المتحدة أخذت الأصوات ترتفع مطالبة بحماية الصناعة. ففي تقرير أعده أحد قادتها وهو ألكسندر هاملتون عام ١٧٩٠ حول **الصناعات التحويلية** طالب بفرض حماية عالية للصناعات الأمريكية وأن الحماية ضرورية لكي تصبح الولايات المتحدة دولة عظمى.

وفي عام ١٨٧٩ اتهم بسمارك المنادين بحرية التجارة لألمانيا بأنهم مخدوعون بفوائدها وذكر بأن التجربة تظهر أن الدول التي تتبع نظم الحماية تزدهر وأن الدول التي تطبق حرية التجارة تعاني الركود=

٣ ـ تفترض نظرية حرية التجارة، والتي هي جزء من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وجود عمالة كاملة أو شبه كاملة في الاقتصاد وسهولة انتقال القوى العاملة **ضمن الدولة الواحدة** من عمل لآخر وسهولة تكيفها مع العمل الجديد. فإذا حدثت بطالة في صناعة النسيج بسبب تعرضها لمنافسة خارجية يمكن للعاملين في هذه الصناعة أن يجدوا عملاً في زراعة القطن مثلاً. فافتراض العمالة الكاملة غير واقعي. إذ ان الحالة الغالبة في النظام الرأسمالي، وبخاصة في الدول النامية، وجود درجة عالية من البطالة. وسنحاول الآن مناقشة هذا الافتراض استناداً إلى حالتين.

الحالة **الأولى** تتضمن وجود بطالة عالية في اقتصاد دولة نامية مع تطبيقها لدرجة عالية من حرية التجارة. ففي هذه الحالة يكون من مصلحة الدولة المعنية تقييد الاستيراد بهدف تحويل جزء من الطلب على الاستيراد إلى أن ينفق داخلياً. وهذا يساعد في تحقيقها درجة أعلى من العمالة ومن النمو الاقتصادي. ولقد لجأ الكثير من دول العالم في فترات الكساد أو الركود الاقتصادي إلى هذا الإجراء لدعم الطلب الداخلي والتخفيف من حدة الكساد أو الركود.

أما الحالة **الثانية** فتستند إلى افتراض وجود درجة مقبولة من العمالة ودرجة معتبرة من الحماية. فإذا أزالت الدولة المعنية بسبب ضغوط خارجية أو داخلية الرسوم الجمركية وبقية القيود على استيراد سلعة ما أقل تكلفة وأحسن جودة من السلعة المنتجة محلياً، فإن ذلك يؤدي إلى استفادة المستهلكين في الدولة المستوردة. ولكن في حال أدى ذلك إلى بطالة في الصناعة المحمية سابقاً وإلى انخفاض إنتاجها أو زواله وعدم حدوث توسع اقتصادي مقابل في مجالات أخرى و/أو عدم إمكانية استيعاب البطالة في المجالات الأخرى على رغم توسعها، حينئذٍ قد لا تؤدي إزالة القيود على استيراد السلعة المعنية إلى مكسب للدولة المستوردة بل إلى خسارة كلية اقتصادية واجتماعية.

٤ ـ كما تفترض النظرية اتجاه ميزان المدفوعات الجاري **تلقائياً** ومن دون تدخل الدولة نحو التوازن وذلك عبر آلية التصحيح لهذا الميزان والمستندة إلى قاعدة الذهب، أو قاعدة الصرف بالذهب، أو قاعدة أسعار صرف ثابتة بين العملات. وتتمثل هذه الآلية في زيادة الدخول والكتلة النقدية والأسعار في دولة الفائض مما يؤدي إلى تحويل جزء من الصادرات نحو الاستهلاك المحلي وإلى زيادة الطلب على الاستيراد، وحدوث العكس في دولة العجز. وهذه الآلية غير فعّالة بالقدر الكافي، كما أنها ذات تكلفة اقتصادية داخلية عالية في حالة العجز. ولإيضاح هذه الناحية الأخيرة لنفترض أن

= والتراجع الاقتصاديين. كما وردت في: Sidney Samuel Dell, *Trade Blocs and Common Markets* (New York: Knopf, 1963), pp. 9-10 and 13.

دولة ما عانت عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها الجاري بسبب انخفاض صادراتها لأسباب خارجية. حينئذٍ يؤدي هذا إلى انكماش داخلي في اقتصادها يخفف من الطلب على الاستيراد. فالانكماش الداخلي يؤدي إلى زيادة البطالة، كما أنه ليس من المؤكد أن يؤدي إلى تحقيق توازن حساب المدفوعات الجاري. فضلاً عن ذلك حتى لو خفضت الدولة التي تعاني العجز سعر صرف عملتها، فالنتيجة في هذه الحالة غير مؤكدة أيضاً. ومن الأدلة على ذلك هو أن أمريكا سمحت منذ عام ١٩٨٥ بانخفاض كبير في سعر صرف الدولار تجاه العمّلات الرئيسية الأخرى وذلك لإزالة عجزها الجاري، وبخاصة مع اليابان. وحتى الوقت الراهن لم يؤدِ هذا الإجراء إلى إزالة عجز أمريكا الجاري مع اليابان. ومن أهم أسباب ذلك أن اليابانيين لأسباب ثقافية ولأسباب تتعلق بالمحافظة على وظائفهم يفضلون إنتاجهم حتى ولو كان أعلى سعراً من السلع المماثلة والمستوردة. لذلك نجد بأن أمريكا زادت من درجة حمايتها ضد الصادرات اليابانية والمتضمنة - ضمن أمور أخرى - فرض حصص على بعض الصادرات اليابانية إليها. ما سبق يشير إلى أن دولة ما قد تلجأ إلى تقييد الاستيراد ليس لأغراض الحماية فحسب وإنما تلبية لمتطلبات ميزان مدفوعاتها أيضاً.

٥ - تفترض النظرية المنافسة الكاملة في التجارة الدولية؛ أي أن الوحدات الإنتاجية المصدّرة صغيرة نسبياً وغير قادرة على التأثير في أسعار صادراتها، وتالياً تفترض عدم وجود احتكارات أو شبه احتكارات تمكّنها من تحديد أسعار صادراتها ومن تغيير شروط التبادل التجاري لمصلحتها. فافتراض المنافسة الكاملة غير صحيح وناجم أساساً عن الطبيعة السكونية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية(٦). فلو استندت هذه الأخيرة إلى منظور دينامي لتوصلت - كما توصلت النظرية الاقتصادية الماركسية - إلى أن النظام الرأسمالي دينامي وتوسعي بطبيعته ويتجه إلى تركز وتمركز وسائل الإنتاج وإلى ظهور الوحدات الإنتاجية الكبرى. والمضمون العملي لكل ما سبق هو أنه ليس من مصلحة الدول النامية أو الدول الأقل نمواً الاختصاص في تصدير سلع تواجه منافسة كاملة في التجارة الدولية أو تميل قوتها الشرائية في الأجل الطويل إلى الانخفاض مقارنة بما تصدره الدول الصناعية المتقدمة.. لذلك فإن من مصلحة الأولى تعديل هذا الاختصاص عبر الحماية والتكتلات الإقليمية لتتمكن من تطوير صناعات متقدمة لا تعاني صادراتها انخفاض قوتها الشرائية في الأجل الطويل أو المتوسط.

يتضح مما ورد أعلاه من نقد لنظرية حرية التجارة الدولية بأنها غير صالحة

---

(٦) لم تتخل النظرية الاقتصادية الغربية أساساً عن افتراض المنافسة الكاملة إلا في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين وعبر كتابين مهمين أحدهما من تأليف جون روبنسون بعنوان **نظرية المنافسة غير الكاملة**، والآخر من تأليف ادوارد تشامبرلين بعنوان **المنافسة الاحتكارية**.

بالنسبة إلى الدول النامية وليست صالحة حتى بالنسبة لقطاعات عديدة في الدول المتقدمة (كقطاع الزراعة مثلاً) والتي تتطلب الحماية. وسننتقل الآن وبإيجاز شديد لاستعراض بعض ملامح التجربة التاريخية في تطبيق حرية التجارة الدولية[٧].

كانت حرية التجارة جزءاً من الاستعمار الجديد الذي مارسته بريطانيا بعد انطلاق مرحلة الرأسمالية الصناعية والمالية فيها. وتم تطبيق هذه الحرية بدرجة أكثر شمولية من قبل بريطانيا ما بين عامي ١٨٤٠ و١٩١٤. وكانت أساساً في مصلحة بريطانيا[٨] لأنها كانت بعامة أكثر الدول تقدماً في مجال الصناعة وتالياً أقدرها على المنافسة من بقية الدول الرأسمالية في أوروبا وفي الولايات المتحدة. وهذا لا يعني أنه لم يكن من مصلحة هذه الدول الأخيرة وجود أسواق خارجية تطبق حرية التجارة. ولكن لم يكن من مصلحتها تطبيق هذه الحرية على نفسها. لذلك نجد أن أمريكا وعدداً من الدول الأوروبية التي طبقت حرية التجارة على نفسها خلال فترة قصيرة نسبياً في القرن التاسع عشر تخلت عنها منذ عام ١٨٧٠.

ولقد اختلفت مرحلة الاستعمار الصناعي والمالي عن مراحل الاستعمار السابقة في التاريخ من حيث ان الأخيرة لم تؤدِ إلى إحداث تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان والمناطق الخاضعة للاستعمار. فمرحلة الاستعمار الرأسمالي التجاري مثلاً منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر تضمنت، ضمن أمور أخرى، الاكتشافات والفتوحات والقتل وتجارة العبيد ونهب ذهب وفضة القارة الأمريكية. وتم ذلك من قبل التجار والمغامرين والقراصنة الأوروبيين. ولقد بقيت البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمناطق الخاضعة للاستعمار المذكور لدرجة كبيرة دون تغيير. ولكن الرأسمالية الصناعية والمالية التي ظهرت آثارها في القرن التاسع عشر ووصلت إلى مرحلة الاحتكارات أو شبه الاحتكارات في العديد من قطاعاتها منذ الربع الأخير من هذا القرن تطلبت نمطاً جديداً من الاستعمار لخدمة أهداف وضرورات التراكم الرأسمالي في المراكز؛ أي تطلبت إضافة للحصول على أسواق جديدة ومستعمرات جديدة خلق فائض اقتصادي

---

(٧) للاطلاع بشكل أكثر تفصيلاً وتوثيقاً على بعض ملامح التجربة التاريخية في تطبيق حرية التجارة قبل عام ١٩١٤، انظر: محمد الأطرش، «تطور النظام الدولي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣).

(٨) في وقت كان يعتبر فيه التشكيك في صحة نظرية حرية التجارة الدولية مؤشراً على عدم الجدية، اعترف أحد كبار الاقتصاديين الانكليز الفرد مارشال (١٨٤٢ ـ ١٩٢٤) بأن حرية التجارة التي طبقتها بريطانيا في القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤ كانت في مصلحتها ويمكن ألا تكون في مصلحة دول أخرى. انظر:
Joan Maurice Robinson, *Economic Philosophy* (London: New Thinker's Library; C. A. Watts, 1962), p. 66.

متجدد ومتزايد في المستعمرات يمكن الاستحواذ على جزء كبير منه عبر حرية التجارة والاستثمار وعمليات النهب. فالكنوز من الذهب والفضة محدودة ولا يمكن نهبها أكثر من مرة واحدة، كما أن التجارة بحد ذاتها لا تحقق فائضاً متجدداً ومتزايداً إلا إذا كان هناك تزايد في الإنتاج الخاضع للتجارة. وتم تحقيق ذلك أساساً من قبل الدول الاستعمارية، وبخاصة بريطانيا، عبر تغيير علاقات الإنتاج والبنى الاجتماعية والثقافية للمستعمرات وفتح أسواقها على حرية التجارة مع المركز المستعمِر. ولا يتسع المجال هنا للتعرض بالتفصيل لهذه التغييرات.

ولقد استفادت المراكز الرأسمالية من التوسع في استعمارها ومن التغييرات التي فرضتها على مجتمعات المستعمرات نتيجة التوسع في أسواق صادراتها من سلع وخدمات ورساميل ونتيجة حصولها بأسعار بخسة على المواد الأولية والطعام الضروري لتوسع صناعاتها وتغذية سكانها. ولقد تمكن المركز من الاستحواذ على فائض اقتصادي كبير من المستعمرات نتيجة علاقات التبادل غير المتكافئ في حقل التجارة الدولية وفي حقل انتقال الرساميل، ولقد تشكلت هذه العلاقات ضمن إطار هيمنة المركز العسكرية والسياسية المتمثلة في الاحتلال العسكري. كما ساهمت الامتيازات الممنوحة لرساميل المركز ولمواطنيه في تعميق الاستغلال للمستعمرات وللدول الخاضعة لهيمنة المركز بصورة غير مباشرة.

وكان من نتائج فرض حرية التجارة على البلدان المتقدمة في العالم الثالث والخاضعة للاستعمار المباشر وغير المباشر القضاء على صناعاتها التحويلية. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال ما يلي: ففي عام ١٧٥٠ كانت حصة أوروبا ككل في الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي مساوية ٢٣,٢ بالمئة بينما كانت حصة الصين والهند مساوية ٥٧,٣ بالمئة. وتغيرت الصورة جذرياً تحت تأثير حرية التجارة الدولية وتزايد الإنتاج الصناعي التحويلي في أوروبا وأمريكا لتصبح حصة أوروبا فقط مساوية ٦٢ بالمئة عام ١٩٠٠، بينما انخفضت حصة الصين والهند لتبلغ في ذلك العام ٧,٩ بالمئة. فما حصل لهاتين الدولتين من دول العالم الثالث المتقدم آنذاك انسحب أيضاً على الامبراطورية العثمانية، إذ تم القضاء مثلاً على تنمية صناعية واعدة في مصر كما تم القضاء على الصناعة في سوريا.

باختصار لم يتمكن العديد من الدول المتقدمة نسبياً في العالم الثالث من تحقيق ثورته الصناعية كما فعلت المانيا والولايات المتحدة واليابان لأسباب عديدة من أهمها هو أن الأول كان خاضعاً للاستعمار أو للهيمنة الغربية، وتالياً غير قادر على حماية صناعاته وغير قادر على اتباع سياسة صناعية نشطة ومستقلة. ونتج من ذلك توزيع في العمل الدولي يتضمن إبقاء دول العالم الثالث منتجة أساساً للمواد الأولية والزراعية

ومندمجة في الاقتصاد الدولي لتخدم متطلبات الرأسمالية الصناعية والمالية في المراكز.

أظهر التحليل النظري أعلاه لحرية التجارة كما أظهرت التجربة التاريخية قبل عام ١٩١٤ عدم جدواها، بل ضررها بالنسبة للدول النامية (الأكثر تقدماً نسبياً).

إن حرية التجارة حسب التعريف المذكور أعلاه محدودة في الوقت الراهن. فغالبية دول العالم تلجأ إلى الحماية بدرجات مختلفة. فالولايات المتحدة تطبقها كما تلجأ إلى تشديدها من وقت لآخر بالنسبة لتجارتها مع اليابان كقبول اليابان مثلاً الالتزام بحصص تصديرية طوعية إلى أمريكا، فضلاً عن العقوبات التي تفرضها الأخيرة متضمنة عقوبات تجارية على عدد من الدول العربية والإسلامية. كما يقوم الاتحاد الأوروبي بحماية زراعته وإنتاجه الحيواني بهدف الاحتفاظ بتوازن اجتماعي بين الزراعة من جهة، والصناعة من جهة أخرى. ويجدر التذكير هنا بأن إعلان برشلونة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والذي قضى من حيث المبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة تكون مستكملة بحلول عام ٢٠١٠ بين الاتحاد من جهة، والدول المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى، اقتصر هذه المنطقة على منتوجات الصناعات التحويلية واستثنى المنتوجات الزراعية والحيوانية ومنتوجات الصناعات الاستخراجية. كما استثنى من المنطقة الحرة المكّون الزراعي في منتوجات الصناعات التحويلية، إذ سيبقى هذا المكّون خاضعاً للرسوم الجمركية في الاتحاد. وهذه الناحية الأخيرة واضحة في اتفاقيتي الشراكة اللتين وقعهما كل من المغرب وتونس مع الاتحاد.

ومما لا ريب فيه أن إقامة **منظمة التجارة العالمية** عام ١٩٩٤ تتضمن تحريراً كثيراً للتجارة الدولية. ولكن المفاوضات حول ذلك لم تُستكمل. كما أن هذا الاتجاه يلاقي معارضة قوية تمثلت مؤخراً في المظاهرات والاحتجاجات في مدينة سياتل في أمريكا ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي انعقد فيها في أواخر العام الفائت. ولقد انتشرت هذه الاحتجاجات إلى بلدان أخرى في العالم. هذا فضلاً عن الاحتجاجات، وإن بدرجة أخف، ضد انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في أوائل هذا العام في مدينة دافوس في سويسرا. وتمثل هذه التظاهرات والاحتجاجات تعبيراً عن خوف الكثيرين على وظائفهم وعلى البيئة والناجمة عن الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية.. وتمثل أيضاً اعتراضاً على قرارات غير ديمقراطية تتخذها القلة وتؤثر سلباً في حياة الملايين من الناس.

أما الاستجابة لتحدي حرية التجارة الدولية فيمكن أن تتضمن بالنسبة **للدول النامية ما يلي:**

أ ـ الاستمرار في اللجوء إلى درجة معقولة من الحماية لصناعاتها ولبقية أنواع

إنتاجها لأن الضرر (وكما تضمن التحليل النظري أعلاه لحرية التجارة الدولية) من التحرير الكامل للاستيراد أمر مؤكد، أما المنفعة من حيث زيادة الصادرات فأمر محتمل في أحسن الأحوال. كما أن هذه الحماية ضرورية لتمكينها من إقامة صناعات جديدة ومتقدمة. فانفتاحها الكامل على الاستيراد بدون قيود أو رسوم جمركية سيحول دون تمكينها من إقامة هذه الصناعات المتقدمة. باختصار **ان حرية التجارة بين دولتين أو كتلتين الأولى متقدمة والأخرى متأخرة سيؤدي إلى تكريس تخلف هذه الأخيرة.**

ب ـ أن تتم الحماية من **حيث المبدأ** عبر الرسوم الجمركية **وكاستثناء** عبر المنع وذلك لأسباب أمنية أو أخلاقية. وكما تم ذكره أعلاه يتعين أن تكون درجة الحماية معقولة بحيث تعرض الصناعات الوطنية القائمة لدرجة من المنافسة الضرورية لتحسين كفاءة إنتاجها.

ج ـ يمكن للأقطار النامية إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية فيما بينها تؤدي إلى توسع أسواقها وزيادة قدراتها التنافسية وتحسين كفاءة إنتاجها. أما بالنسبة للأقطار العربية فيتعين عليها (وهذا أمر مطروح منذ زمن) إقامة سوق عربية مشتركة كهدف لإقامة وحدة اقتصادية كاملة تؤدي إلى اتحاد عربي كلي أو جزئي. ويمكن إقامة سوق كهذه في البدء بين دولتين عربيتين أو أكثر تشكل عامل جذب لأقطار عربية أخرى. وتتضمن هذه السوق اتخاذ إجراءات متدرجة **ومتزامنة** على صعيد حرية التجارة العربية البينية وعلى صعيد إقامة سياج جمركي موحد تجاه العالم الخارجي وعلى صعيد السماح بحرية انتقال القوى العاملة والرساميل، وعلى صعيد التنسيق بين السياسات الاقتصادية. فالاكتفاء بإقامة منطقة تجارة حرة عربية لن يؤدي إلى الغاية المرجوة، إذ انها ستفشل نتيجة عدم التكافؤ في المنافسة بين الأقطار المنضمة والناجمة عن عدم توحيد السياج الجمركي تجاه العالم الخارجي وعن عدم التنسيق في السياسات الاقتصادية وعن عوامل أخرى لا مجال لمناقشتها هنا. فتجربة قرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ (والذي هو فعلياً قرار إقامة منطقة تجارة حرة) خير دليل على ذلك[٩]. فالاكتفاء بقرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية دليل على عدم توافر الإرادة السياسية للمضي قدماً نحو درجة أعلى من التوحد. كما أن هذا الاكتفاء دليل على تجاهل دينامية عملية التوحد الاقتصادي، إذ ان أية مرحلة أدنى من التوحد (كمنطقة التجارة الحرة) تخلق ضرورات للتقدم نحو مرحلة أعلى. فالمرحلة الأعلى تتضمن حلولاً للإشكاليات التي تنشأ في المرحلة الأدنى. وليس هنا مجال بحث السوق العربية المشتركة وبقية عوامل التوحد الاقتصادي العربي بدرجة أكثر تفصيلاً. وإنما نكتفي

---

(٩) حول ذلك، انظر: محمد الأطرش، «ملاحظات حول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية،» **الاقتصادي العربي** (دمشق) (٣١ آذار/مارس ١٩٦٦).

بالقول بأن إقامة هذه السوق (بين دول متقاربة من حيث مستوى النمو الاقتصادي ومتجانسة حضارياً) ستؤدي إلى توسيع حجم السوق العربية وإلى إمكانية الإنتاج الصناعي على نطاق واسع، وتالياً دعم النخبة العربية، وإلى تعزيز المركز التفاوضي العربي مع القوى الاقتصادية الكبرى.

ومن الضروري أخيراً الإشارة إلى أن السياج الجمركي تجاه العالم الخارجي للسوق العربية المشتركة والمقترحة يجب أن يتضمن قدراً كافياً من الحماية. لذلك فالدعوة إلى سوق كهذه من قبل عدد من الدول العربية من جهة، وقيام بعضها بعقد اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي تتضمن إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها من جهة أخرى، يشكلان **موقفين متناقضين جذرياً**.

ثانياً: تحدي الاتجاه نحو تحرير حركة الرساميل

ويشكل هذا عاملاً مكملاً لتحدي الاتجاه نحو حرية التجارة العالمية، كما أنه ناتج **أساساً** من القوى الضاغطة ذاتها في المراكز الرأسمالية المتقدمة. ويتضمن تحرير حركة الرساميل من منظور دولة معينة أن تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وهي عادة استثمارات طويلة الأمد (أي الاستثمارات في إقامة مشاريع حقيقية) وأن تسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (أي الاستثمارات في المحفظة المالية أو الاستثمارات المالية) والتي تتضمن تدفق الأموال الأجنبية إليها لشراء سنداتها أو أسهمها أو أذونات خزينتها أو عملتها القومية. ومن ناحية أخرى أن تسمح الدولة المعنية بحرية خروج الرساميل منها سواء أكانت رساميل وطنية أم رساميل أجنبية وذلك للاستثمار المباشر أو غير المباشر في الخارج. **وهذا يعني باختصار أن تسمح لجهازها المصرفي أن يبيع العملات الأجنبية للمقيمين أو لغير المقيمين وبدون حدود إما بسعر صرف ثابت أو بسعر صرف عائم وذلك لتمويل نزوح الرساميل**[١٠]، **ويعتبر هذا الإجراء المعيار الأساسي العملي لحرية حركة الرساميل**. وتجدر الإشارة إلى أن حركة الرساميل من منظور دولة معينة تتضمن الاستقراض طويل الأجل لتمويل مشاريعها الإنمائية أو الاستقراض قصير الأجل لتمويل الاستيراد مثلاً. ويمكن لدولة ما أن تفتح أبوابها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها وضمن **شروط معينة** وأن تستقرض من الخارج دون أن تطبق حرية حركة الرساميل. ولكن من المستحيل أن تفتح دولة ما أبوابها على الاستثمارات المالية فيها ـ والممكن تصفيتها في لحظات ـ دون أن تطبق هذه الحرية.

---

(١٠) أي، وبلغة فنية، أن تسمح بحرية تحويل عملتها إلى عملة أجنبية على حساب الرساميل لميزان مدفوعاتها.

ولـم يتضمن النظام الرأسمالي الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية أية قواعد لتشجيع وتنظيم الاستثمارات الخاصة، إذ تم الاتفاق في مؤتمر بريتون وودز على إعادة تعمير أوروبا عبر إحداث **المصرف الدولي لإعادة الإعمار والتنمية** والذي يقدم قروضاً طويلة الأمد للحكومات. كما تمت عملياً ولدرجة معتبرة إعادة إعمار أوروبا عبر مساعدات الحكومة الأمريكية التي بدأت عام ١٩٤٧ والمعروفة باسم مساعدات مارشال. لقد كان هناك تخوف من إطلاق الحرية لحركة الرساميل القصيرة الأجل أو للاستثمارات المالية والنقدية بسبب المضاربات الممكن أن تنجم عنها. ونجم هذا التخوف من تجربة العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، والتي اتصفت بحدوث مضاربات كثيرة فاقمت من حدة الكساد العالمي في الثلاثينيات. لذلك تم الاتفاق بعامة في مؤتمر بريتون وودز في اتجاه تقييد حركة الرساميل وبخاصة القصيرة الأجل[١١].

ولكن إعادة إعمار أوروبا واليابان ونمو الاقتصاد الرأسمالي في المراكز وزيادة درجة تمركزه، وتمويل أمريكا لحربها في فييتنام ولدرجة كبيرة عبر عجز موازنتها وميزان مدفوعاتها على الحساب الجاري؛ كل ذلك أدى إلى ظهور فوائض مالية ضخمة تبحث عن الاستثمار والتوظيف خارج حدودها القومية. وكان من نتائج ضغوط هذه الفوائض:

- التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة ضمن هوامش ضيقة بين العملات الرئيسية في آذار/مارس ١٩٧٣ نظراً للاعتقاد بأنه ليس منسجماً مع حرية حركة الرساميل.

- تحرير النظام الرأسمالي لدرجة كبيرة من القيود المفروضة عليه في المركز - وبخاصة في أمريكا وبريطانيا منذ أوائل الثمانينيات - وإطلاق حريته في التوسع الداخلي والخارجي.

---

(١١) تجلى ذلك في المادة السادسة من اتفاقية صندوق النقد الدولي. إذ نص القسم (٣) منها على أنه يحق للدول الأعضاء فرض القيود الضرورية لتنظيم حركة الرساميل الدولية، ولكن لا يحق لأي عضو أن يطبق هذه القيود بشكل يقيد تمويل استيراد السلع والخدمات أو يؤخر تسديد الالتزامات المتوجبة عليه. بكلمات أخرى أن حرية تحويل العملة القومية إلى عملة أجنبية مقتصر على الحساب الجاري لميزان المدفوعات ولتسديد أقساط قروض أو أقساط التزامات أخرى.. كما نصت الفقرة (٢) من القسم (١) من المادة ذاتها بأنه يحق للصندوق ألا يستعمل موارده العامة لتمويل نزوح كبير ومستمر في الرساميل، كما يحق له أن يطلب من الدولة الطالبة ذلك فرض قيود على نزوح الرساميل ليحول دون استعمال موارده في الحساب العام. وإذا أخفقت الدولة العضو في الاستجابة لطلب الصندوق، وإذا لم تفرض القيود المناسبة، يحق له أن يعلن عدم صلاحيتها لاستعمال الموارد العامة للصندوق.

ـ العمل على نشر الخصخصة وحرية الأسواق خارج المراكز. . وساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات.

وساهمت هذه العوامل بدور أساسي في تحقيق توسع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة منذ حوالى منتصف الثمانينيات علماً بأن أغلبها تمركز في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي عدد من البلدان النامية. ولكن الظاهرة الأهم كانت التزايد الهائل في المتاجرة بعناصر الاستثمارات المالية كالعملات القابلة للتحويل على حساب الرساميل ووسائط الدين الأخرى المقوّمة بهذه العملات، وخضوع هذه العناصر للمضاربات. ولإعطاء فكرة عن ذلك يمكن أن نذكر حجم المتاجرة بالعملات القابلة للتحويل، إذ بلغ الحجم الوسطي **اليومي** عام ١٩٨٦، ١٨٨ مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته ٧,٤ بالمئة لقيمة الصادرات السنوية العالمية من سلع وخدمات في ذلك العام. ولقد ارتفع هذا الحجم **اليومي** إلى حوالى ١٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، أو ما نسبته ١٩,٢ بالمئة من قيمة الصادرات السنوية العالمية في ذلك العام الأخير[١٢]. باختصار بلغ الحجم **السنوي** للمتاجرة بالعملات القابلة للتحويل عام ١٩٩٥ حوالى ٧٣ مرة حجم الصادرات الدولية من سلع وخدمات في ذلك العام.

ومما لا ريب فيه أن التقدم التقاني الكبير الذي شهده العالم في حقل الاتصالات ونقل المعلومات قد ساهم في تحقيق التزايد الهائل في المتاجرة بالاستثمارات المالية ولكن هذا التزايد كان ناتجاً في الأساس من قرارات سياسية ناجمة لدرجة كبيرة عن قوى اقتصادية ضاغطة وليس عن التقدم في حقل الاتصالات. فكما أن المستثمرين الماليين قادرون على الاستفادة من هذا التقدم التقاني في زيادة حجم المضاربات المالية، فالحكومات أيضاً قادرة على الاستفادة منه لتقليص هذا الحجم أو وضع قيود على نزوح الرساميل قصيرة الأجل كما فعلت روسيا وماليزيا في صيف ١٩٩٨.

وتشكل حرية حركة الرساميل تحدياً للبلدان النامية. فالدعوة لهذه الحرية ليست ناجمة فحسب عن القوى الضاغطة في المراكز الرأسمالية وإنما عن قوى رأسمالية في الدول النامية أيضاً. فرأس المال يضغط عادة لتحريره من القيود على محاولة تعظيم أرباحه أو عوائده. وللإجابة عن كيفية التصرف تجاه هذا التحدي سواء عن طريق مجابهته أو التكيف معه، يتعين التفريق بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ليست

(١٢) أخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund–May 1997*, World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 1997), table no. (15), p. 64.

جزءاً من العولمة المالية لأنها تتضمن علاقة مال بإنتاج أو بتصريفه، والاستثمارات المالية والمتاجرة بعناصرها والتي تشكل أساس العولمة المالية لأنها تتضمن علاقة بين أصول مالية أو ديون مالية كتحويل عملة محلية أو دين بعملة محلية إلى عملة أجنبية أو دين بعملة أجنبية. ولقد سبق أن ذكرنا أعلاه بأن سماح دولة ما للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها لا يتضمن **بالضرورة** قبولها حرية تحويل عملتها القومية إلى عملة أجنبية على حساب الرساميل لميزان مدفوعاتها.

وقبل التعرض لتحدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان النامية يتعين تحديد حجم هذا التحدي. فهذا الحجم ما يزال ضئيلاً كنسبة لناتجها المحلي الإجمالي. فخلال عام ١٩٩٦ مثلاً بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصافية في البلدان النامية (مضافاً إليها هونغ كونغ والمناطق الحرة والساحلية في بعض أقاليم الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وإسرائيل) حوالى ١٠٥ مليارات دولار. وهذا الرقم يمثل أقل من ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان في عام ١٩٩٥.

وبطبيعة الحال فإن هذه الاستثمارات المباشرة على ضآلتها النسبية مركزة لدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية. ولإبراز ذلك يمكن أن نذكر بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصافية والمتدفقة إلى البلدان النامية في الشرق الأوسط وأوروبا (وهي البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قبرص، مصر، الأردن، لبنان، اليمن، مالطا، سوريا، وتركيا) بلغت عام ١٩٩٦ مقدار ١,٢ مليار دولار، أي ما نسبته أقل من خمس الواحد بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان عام ١٩٩٥. وإذا أضفنا إلى هذه البلدان إسرائيل نجد أن الرقم قد بلغ عام ١٩٩٨ ٢,٦ مليار دولار. ونسبة هذا المبلغ للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان عام ١٩٩٨ ضئيلة جداً[١٣].

ويتمثل تحدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة **للبلدان النامية** فيما يلي:

- لا تحدث هذه الاستثمارات ضمن فراغ سياسي. فهي إما تتدفق على الأغلب إلى البلدان التابعة للغرب سياسياً واقتصادياً أو تساهم في خلق هذه التبعية. فمن المعلوم مثلاً بأن الحرب الباردة وتبعية أغلب ما كان يسمى بالنمور الآسيوية للغرب

---

(١٣) أخذت الأرقام من: International Monetary Fund [IMF]: *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund–October 1997,* World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 1997), table no. (7), p. 29, and *World Economic Outlook: A Survey by the Staff of the International Monetary Fund–October 1999,* World Economic and Financial Surveys (Washington, DC: IMF, 1999), table no. (2.2), p. 45.

وبخاصة لأمريكا، ورغبة الغرب في بناء نموذج للتنمية في هذه البلدان ينافس النموذج الصيني، كل ذلك أدى إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقانات المتقدمة إليها وإلى انفتاح أسواق الغرب على صادراتها من سلع وخدمات.

وهذا لا يعني بأن تنميتها لم تعتمد أساساً وبدرجة غالبة وكبيرة على جهودها الداخلية. أما بالنسبة لنا، نحن العرب، فإن تعميق تبعية أغلب الأنظمة العربية للغرب (المعادي للعرب) جرياً وراء الاستثمارات الأجنبية يتضمن ثمناً باهظاً فضلاً عن الثمن الذي ندفعه فيما يتعلق بقضايانا المصيرية. وقد يكون من المناسب وعلى سبيل المثال أن نذكر بأن شمعون بيريس لجأ إلى إغراء جذب الاستثمارات الأجنبية وجعل مرفأ غزة مركزاً لجلبها وتحويله إلى «سنغافورة» جديدة كأحد وسائل دعوته لإقامة نظام شرق أوسطي جديد[١٤]. ومن الواضح بأن لنظام كهذا عواقب وخيمة من أهمها محاولة القضاء على النظام الإقليمي العربي وتذويب الهوية العربية[١٥].

ـ تمارس هذه الاستثمارات الضغوط وبخاصة في الدول الصغيرة نسبياً لاتباع استراتيجيا إنمائية تعتمد على التصدير كقاطرة للنمو. فعبر زيادة الصادرات أساساً ستتمكن الدولة المضيفة للاستثمارات من تسديد أرباحها وفوائدها. وكل هذا بدلاً من اتباع استراتيجيا تهدف أساساً ومباشرة إلى اتباع حاجات الداخل. وهذا لا يعني التقليل من أهمية التصدير، ولكن يعني عدم جعله **المحرك الأساسي** للنمو، وتالياً ربط مصير اقتصاد بلد وسيادته ولدرجة كبيرة بأحوال الأسواق العالمية. فاستراتيجيا كهذه غير مأمونة العواقب في أحسن الأحوال. فتجربة بلدان العالم الثالث في الثلاثينيات خير دليل على ذلك.

ـ تحاول الاستثمارات المباشرة الضغط وبخاصة في الدول الصغيرة لتحرير حركة الرساميل القصيرة الأجل والاستثمارات المالية الأجنبية بعامة من القيود، وذلك بحجة أن ذلك يمكنها من تمويل توسعها عبر اللجوء إلى إصدار سنداتها وأسهمها في الأسواق المالية العالمية. وهذا يتضمن بطبيعة الحال قبول الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حرية التحويل على حساب الرساميل لميزان مدفوعاتها. ولهذه الحرية عواقب وخيمة سنأتي على ذكرها حين مناقشة تحدي حرية انتقال الرساميل المالية.

---

(١٤) انظر: Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (Longmead, Eng: Element Books, 1993), p. 139.

(١٥) للاطلاع على مناقشة لمشروع بيريس، انظر مثلاً: محمد الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٠ (آب/أغسطس ١٩٩٦)، ص ٥ - ١٣.

ـ قد يؤدي تدفق الاستثمارات المباشرة إلى التقاعس في بذل الجهود في الدولة النامية المعنية لرفع مستوى الادخار القومي كنسبة لناتجها المحلي الإجمالي. فإذا تضمنت الجهود لتحقيق هذا الهدف اتباع سياسات تؤدي إلى توزيع أعباء ومكتسبات التنمية بشكل يحقق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، فإن جهوداً كهذه قد تجد معارضة من الشرائح الثرية والمؤثرة، مما يدفع متخذي القرار إلى تفضيل الحل الأسهل: وهو محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر منحها حوافز كاستثناءات من الضرائب وقوانين العمل وعبر التأكيد على رخص القوة العاملة. ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية.

ـ تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا كانت كبيرة إلى سيطرة الأجانب على جزء معتبر من ثروة الدولة المضيفة لها وبخاصة إذا كانت صغيرة نسبياً. كما قد تؤدي إلى ممارسة المستثمرين الأجانب نفوذاً سياسياً واقتصادياً بالتعاون مع فئات الرأسمالية الطفيلية المستفيدة منهم مع الأخذ بعين الاعتبار بأن المستثمرين الأجانب يلاقون دعماً من حكوماتهم. فمثلاً هناك فرق كبير من حيث تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبخاصة الغربية في دولة قوية كالصين (حيث الاستثمارات الأجنبية ضئيلة نسبياً) وتأثيرها في دول ضعيفة من حيث البنية الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية وأنماط السلوك الخلقي. وهذه البنية الضعيفة تسهل على المستثمرين الأجانب أيضاً استغلال البلدان النامية المضيفة لاستثماراتهم.

ويمكن أن تتضمن مجابهة تحدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجراءات التالية:

١ ـ العمل على رفع زيادة الادخارات الوطنية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي مع اتخاذ كل ما يتضمنه ذلك من إجراءات داخلية وبخاصة في حقل الضرائب وسياسة ترشيد الاستهلاك، وأن يتم كل ذلك ضمن إطار استراتيجيا إنمائية تهدف إلى تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية.

٢ ـ في حال نقصان المدخرات القومية عن حجم الاستثمارات الكلية المرغوب فيه، يمكن في الأحوال العادية تجسير الفجوة عبر اللجوء إلى الاستقراض طويل الأجل من الخارج. ويفضل بالنسبة لنا نحن العرب، أن يتم ذلك من المؤسسات المالية الإقليمية العربية والتي تقدم قروضاً طويلة الأمد بشروط ميسرة. وهذا يتطلب عملاً عربياً جماعياً لتعزيز دور هذه المؤسسات.

٣ ـ يتعين على الأقطار العربية العمل على جذب المدخرات العربية الخاصة المستثمرة أو الموظفة في الخارج وذلك للاستثمار المباشر في الوطن العربي. ومن الضروري عدم منح هذه الاستثمارات أية امتيازات في حقل الضرائب وفي حقل قوانين العمل وفي حقول أخرى غير متوافرة لمواطني الأقطار العربية المضيفة لهذه

الاستثمارات. وكل ذلك نظراً إلى أن الاستثمارات العربية في البلدان الأجنبية، وبخاصة في الغرب، لا تتمتع بامتيازات غير متوافرة لمواطني هذه البلدان، ونظراً لأن الامتيازات تساهم في تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، ونظراً لأنها تؤدي إلى عدم تكافؤ في المنافسة مع المشاريع الوطنية القائمة في الأقطار العربية المضيفة لهذه الاستثمارات.

٤ ـ قد يكون هناك فائدة من جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك ضمن الشروط التالية:

ـ أن تكون محدودة بحيث لا تؤدي إلى سيطرة الأجانب على جزء معتبر من الثروة القومية.

ـ عدم منحها أية امتيازات غير متوافرة لمواطني البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات. وأرى بأن خلق المناخ الاستثماري الملائم من حيث انعدام الفساد والعرقلة البيروقراطية ومن حيث توافر البنية الاقتصادية والخدماتية الملائمة، أكثر جاذبية للاستثمار الوطني أو القومي والأجنبي من الامتيازات.

ـ أن تتم ضمن إطار شراكة مع رأس المال الوطني أو القومي سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص وأن تكون الملكية الغالبة عائدة للرأس المال الوطني أو القومي.

ـ أن تُوجه نحو مشاريع صناعية غير متوافرة في الدولة المضيفة وأن تتضمن تقانات عالية يمكن توطينها وتجذيرها.

ـ وضع قواعد لتصفية الاستثمارات الأجنبية، إذا رغب مالكوها بذلك، بحيث لا يؤدي تحويل قيمها إلى حدوث ضغوط غير مناسبة على موازين مدفوعات الدول المضيفة لها.

ـ خضوع أي خلاف أو نزاع بين المستثمرين الأجانب من جهة، وبين مواطني الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، إلى قوانين هذه الأخيرة كما تقتضي متطلبات السيادة.

سأنتقل الآن إلى مناقشة تحدي الاتجاه نحو حرية انتقال الاستثمارات المالية أو العولمة المالية. وهذه تشكل أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وذلك لسببين. **الأول** يتمثل في الحجم الهائل لقيمة المتاجرة بعناصر الاستثمارات المالية والذي تم ذكره سابقاً. أما **الثاني** فهو أن آثار أزمة العولمة المالية، فورية وتنتقل عدواها بسرعة كبيرة إلى البلدان الأخرى (وبخاصة إذا كانت صغيرة نسبياً) المندمجة في نظام العولمة المالية وذلك نتيجة التقدم الكبير في حقل الاتصالات الدولية مخلفة وراءها ديوناً ضخمة وإفلاسات

وتدهوراً اقتصادياً وبطالة كبيرة كما حدث خلال أزمة ما كان يسمى بالنمور الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. أما أثر الركود الاقتصادي في العالم الخارجي أو في كتلة اقتصادية كبيرة في صادرات دولة معينة مندمجة لحد بعيد في النظام التجاري الدولي فأقل نسبياً بكثير، ويعكس نفسه خلال فترة أطول بدرجة كبيرة من الزمن يُتاح خلالها للدولة الخاضعة لآثاره اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

والآن ما هو الحجم الراهن لتحدي الاتجاه نحو العولمة المالية بالنسبة للبلدان النامية؟ ليس كبيراً، لأن حرية انتقال الاستثمارات المالية متركزة في المراكز الرأسمالية وفي عدد محدود من دول العالم الثالث. فأغلب دول هذا العالم بما فيها الصين والهند غير معولمة مالياً، أي لا تسمح بحرية تحويل عملاتها الوطنية إلى عملات أجنبية رئيسية لتمويل نزوح الرساميل(١٦). فضلاً عن ذلك ونتيجة الأزمة المالية الآسيوية تقلصت الضغوط نوعاً ما لتحرير حركة الرساميل، كما ازدادت المقاومة لهذه الضغوط. ففي صيف ١٩٩٨ فرضت كل من روسيا الاتحادية وماليزيا قيوداً على نزوح الرساميل القصيرة الأجل منها.

ومع كل ذلك فتحدي الاتجاه نحو العولمة المالية قائم، ويتمثل في محاذير عديدة سنأتي على ذكرها أدناه. وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن العولمة المالية في البلدان التي تطبقها ليست في حالة مستمرة من الأزمات. ولكن الأزمات تحدث بين الفترة والأخرى إما لأسباب اقتصادية حقيقية أو لأسباب تتعلق بتوقعات غير عقلانية أو حتى لأسباب سياسية. وإذا أخذنا فترة معينة خالية من الأزمات تطبق خلالها دولة معينة العولمة المالية، فإن دراسة داني رودريك (أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد والمنشورة في أوائل عام ١٩٩٨) لتجربة ٢٣ دولة حررت حركة رساميلها تظهر بأنها لم تتمتع بدرجة أعلى من النمو ومن النجاح في محاربة التضخم من دول أخرى فرضت قيوداً على نزوح الرساميل(١٧).

أما أهم محاذير العولمة المالية والتي تمثل تحدياً للبلدان النامية فهي التالية:

- تؤدي إلى أن تفقد البلدان المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي وبخاصة في المجال النقدي. ففي حال ارتفاع أسعار الفائدة مثلاً وبنسبة

---

(١٦) حول شمولية العولمة المالية، انظر: International Monetary Fund [IMF], *Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: Annual Report, 1998* (Washington, DC: IMF, 1998).

(١٧) تمت الإشارة إلى مضمون الدراسة في: David Wessel and Bob Davis, «Currency Controls Gain a Hearing as Crisis in Asia Takes Its Toll,» *Wall Street Journal*, 4/9/1998.

كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية لأسباب تتعلق بضرورات هذا المركز (كما حدث في أمريكا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات) فإن هذا يؤدي إلى نزوح الرساميل من البلد النامي المعولم مالياً للاستفادة من سعر الفائدة الأعلى في المركز. ولكي يتفادى هذا البلد النامي استنزاف احتياطياته من العملات الأجنبية الرئيسية يجد نفسه مضطراً لرفع سعر فائدته المحلية مما قد لا يكون منسجماً مع متطلبات اقتصاده. وهذا يتضمن فقدان استقلالية قراره في هذا الشأن إلا إذا قرر التراجع عن كونه معولماً مالياً بفرض قيود على نزوح الرساميل[18]، ولكن الخطر الأكبر على استقلالية القرار الاقتصادي يكمن في ضغوط العولمة المالية المتمثلة في الدعوة إلى إحلال الدولار (أو اليورو) محل العملة الوطنية **كوسيلة للتبادل ضمن إطار الدولة القومية**. وهذه الدعوة ما زالت محدودة جداً ولكن قد يكون من المفيد التعرض لها. ولقد برزت مثلاً عام ١٩٩٨ بالنسبة لروسيا، كما حاولت الاكوادور تطبيقها مؤخراً إلا أن حدوث انقلاب فيها حال دون ذلك. وهذه الدعوة تمثل امتداداً لنظام مجلس إدارة النقد الذي طبق في المستعمرات المتقدمة في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، والمطبق حالياً في عدد من دول أمريكا اللاتينية. ولعل من أهم مؤيدي هذه الدعوة بول فولكر، المحافظ السابق للمصرف المركزي الأمريكي[19]. والهدف منها هو الحيلولة دون حدوث أزمة عولمة مالية (وبخاصة في البلدان الصغيرة نسبياً) نتيجة توقعات انخفاض سعر صرف العملة المحلية الوطنية لدولة ما تجاه الدولار مثلاً. فإحلال الدولار محل العملة الوطنية يزيل هذا الخطر[20] أو يخفف منه. فتوسيع دور الدولار العالمي من حيث إنه سيصبح ليس **فحسب**، كما هو الوضع حالياً، العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية، وعملة المدفوعات الدولية الرئيسية، والعملة الرئيسية التي تحدد بها العقود الدولية، وإنما **أيضاً** عملة **تبادل** ضمن دول قومية خارج أمريكا، هو في مصلحة أمريكا لأسباب لا يتسع المجال لذكرها هنا. ولكن تبني أية دولة خارج أمريكا للدولار كعملة تبادل وطنية ليس في مصلحتها لأن ذلك سيجعل التوسع في

(١٨) خلال الاجتماعات الدورية لمجموعة الدول الرأسمالية السبع تحاول هذه الأخيرة التنسيق في سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق تقارب في هذه السياسات مما يخفف من الفوارق في أسعار الفوائد المطبقة فيها.

(١٩) انظر: Paul A. Volcker, «Toward a Single World Currency to Level the Playing Field,» *International Herald Tribune*, 31/1/2000.

(٢٠) إن إحلال الدولار محل العملة الوطنية كوسيلة للتبادل ضمن الدولة المعنية يحول دون المضاربات التي يمكن أن تنجم عن توقع انخفاض سعر صرف العملة الوطنية تجاه الدولار، ولكنه لن يحول دون المضاربات في الدولة المعنية والناجمة عن توقع انخفاض أسعار أوراقها المالية المقومة بالدولار بسبب خسارة الشركات المصدرة لهذه الأوراق المالية مثلاً أو بسبب توقع انخفاض سعر صرف الدولار تجاه عملات رئيسية أخرى.

كتلتها النقدية بالدولار وعملية تنميتها يعتمدان حصراً على فائض ميزان مدفوعاتها الجاري وعلى تدفق القروض والاستثمارات الأجنبية إليها. وهذا سيرهن مصيرها ومصير شعبها بالاعتماد على عوامل خارج سيطرتها وتتحكم بها القوى الكبرى. ومن نافلة القول بأن هذا الوضع يمثل قمة الإمبريالية.

ـ تفاقم من أية صعوبة اقتصادية يمر بها اقتصاد معولم مالياً وتحولها إلى أزمة مالية، وتالياً تعرقل جهود الحكومة المعنية في معالجة الصعوبة والتي تتطلب وقتاً. فالأزمة المالية تحرم الحكومة من الوقت الكافي ومن الاحتياطيات الكافية بالعملات الأجنبية لمعالجة صعوبتها الاقتصادية. كما تنتشر عدوى الأزمة إلى دولة أخرى معولمة مالياً ومتكاملة أسواقها المالية مع أسواق الدولة المصدرة للأزمة على الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية قد تكون سليمة في الدولة الأولى.

ـ قد تعرض الاقتصاد المعولم مالياً لأزمات مالية ليس بسبب عدم سلامة وضعه الاقتصادي الحقيقي، وإنما بسبب توقعات أو تصرفات بعض المقامرين أو المضاربين. فمن المعلوم أن المتعاملين في الأسواق المالية يتأثرون بعوامل نفسية وبشائعات وبتوقعات اقتصادية قد لا يوجد لها مبرر في الوضع الاقتصادي الحقيقي والذي قد يكون سليماً.

ـ لا تتصف الأسواق المالية المعولمة (شأنها شأن الأسواق الاقتصادية الأخرى بعامة) بالتكافؤ في المنافسة. فالأسواق تمثل في التحليل الأخير علاقات قوة بين المتعاملين فيها. فما تفرزه الأسواق المالية المعولمة من أسعار أسهم وسندات أو أسعار صرف عملات يعكس علاقات القوة المذكورة. فهل القوة المالية لمضارب معروف كجورج سوروس والذي أجبر بريطانيا في عام ١٩٩٢ على الخروج من نظام النقد الأوروبي مساوية للقوة المالية لمنشأة استثمار مالية عادية؟ فضلاً عن ذلك يمكن للقوى المالية الكبرى أن تستعمل قوتها لتحقيق أهداف سياسية في الاقتصاد المعولم مالياً.

ـ تتعارض العولمة المالية جذرياً مع الديمقراطية، إذ ان حفنة من مدراء صناديق الاستثمارات المالية الضخمة وغير المسؤولين أمام ممثلي الشعب في أية دولة يتخذون وينفذون خلال لحظات قرارات قد تدمر حياة الملايين من الناس!

ـ تساهم العولمة المالية في تركيز الثروات على مستوى العالم في أيدي القلة. فكما أن الأسواق المالية القومية في المراكز الرأسمالية تشكّل آلية لاستيلاء المنشآت الاقتصادية الكبرى على المنشآت الصغرى، وتالياً زيادة تمركز وسائل الإنتاج، فإن العولمة المالية تطبق هذه الآلية على المستوى العالمي. فانخفاض أسعار الصرف الحقيقية لدولة معرضة لأزمة عولمة مالية يسهل على الشركات الدولية الكبرى شراء منشآتها

ومصارفها وقوة عملها بأسعار بخسة بالعملة الأجنبية كما حدث لروسيا الاتحادية[٢١].

ويمكن أن تتضمن مجابهة تحدي العولمة المالية بالنسبة لغالبية بلدان العالم الثالث التي لا تسمح حالياً بحرية تحويل عملاتها الوطنية إلى عملات أجنبية لتمويل نزوح الرساميل الاستمرار في هذه السياسة، وأن يقتصر التحويل على تسديد أقساط قروض سابقة أو تسديد أقساط رساميل مستثمرة بشكل مباشر وفي حال تصفيتها وضمن إطار القوانين أو القرارات المنظمة لهذه الاستثمارات.

أما بالنسبة لبلدان العالم الثالث ـ وهي حالياً أقلية ـ والتي تسمح بحرية تحويل عملاتها الوطنية إلى عملات أجنبية لتمويل نزوح الرساميل، فأرى من المفيد التراجع عن ذلك نظراً لمساوئ العولمة المالية والتي أتينا على ذكرها أعلاه. أما في حال عدم الرغبة في ذلك فقد يكون من المناسب لهذه البلدان عدم السماح للأجانب بالاستثمار في أسواقها المالية وذلك للحيلولة دون مضاربتهم فيها.

وسواء أكان البلد المعني معولماً مالياً أم غير معولم، فقد يكون من الضروري في الأحوال العادية أن يضع حدوداً لتمويل مصارفه شراء عناصر الاستثمارات المالية، لأن تمويلاً كهذا يفاقم من أثر أية أزمة مالية قد تتعرض لها أسواقه.

ثالثاً: تحدي الاتجاه نحو رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة

وهذا ناجم لدرجة معتبرة عن ضغوط الاتجاهين نحو حرية التجارة وحرية حركة الرساميل الدوليتين اللتين تمت مناقشتهما أعلاه. كما أنه ناتج جزئياً من ضغوط داخلية في بلدان العالم الثالث من قبل الفئات الممكن أن تستفيد من درجة عالية من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة الكمبرادورية منها. فكما أن كلاً من حرية التجارة وحرية حركة الرساميل تطلب في القرن التاسع عشر إحداث تغييرات بنيوية في بلدان العالم الثالث المتقدمة نسبياً والخاضعة للاستعمار، فإن هذه الحرية تتطلب في الزمن الراهن الانتقال إلى رأسمالية حرية الأسواق. وبكلام أكثر تفصيلاً فإن ضغوط المراكز الرأسمالية لتأمين حرية التجارة وحرية حركة الرساميل الدوليتين تتطلب في الحقل الاقتصادي من بلدان العالم الثالث ما يلي:

ـ **المزيد من الخصخصة** وتالياً تقليص دور القطاع العام وبخاصة في حقل الإنتاج

---

(٢١) حول ذلك، انظر: محمد الأطرش، «حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٩)، ص ٢٣.

والتجارة الداخلية والخارجية، إذ ان إعطاء دور كبير للقطاع العام في حقل التجارة الخارجية يمكن الدولة المستوردة حتى في حال قبولها حرية التجارة الخارجية من التحكم في استيرادها، وذلك عبر القطاع العام. فضلاً عن ذلك تؤدي الخصخصة إلى فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب لشراء ممتلكات وطنية وتحويلها إلى ممتلكات أجنبية.

ـ **حرية الأسواق الداخلية**، أي إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص وبخاصة على حريته في تحديد أسعاره دون تدخل من قبل الدولة[٢٢]. ومن الواضح بأنه يمكن للدولة المستوردة حتى في حال إزالة جميع القيود على المستوردات أن تتحكم في جزء كبير من استيرادها إذا لم تطبق بالكامل حرية الأسواق الداخلية، إذ يمكن مثلاً أن تحدد الأسعار الداخلية للسلع المستوردة التي تعتبرها ذات آثار سلبية في تنميتها على مستوى أكثر انخفاضاً من تكاليف استيرادها مما يدفع المستوردين في القطاع الخاص إلى عدم استيرادها.

ـ **انتشار وتعميق ثقافة السوق**: أي أن يكون الاعتبار الوحيد في استيراد سلعة هو سعرها ونوعيتها وجودتها، وليس أي اعتبار آخر وطني أو سياسي أو ثقافي أو إنساني. ومن المعلوم أن الكثير من الدول والملايين من الأفراد قاطعوا منتوجات جنوب أفريقيا إبان ممارستها سياسة التمييز العنصري انطلاقاً من اعتبارات مناقضة لثقافة السوق: فأمريكا مثلاً تفرض عقوبات اقتصادية على عدد من الأقطار العربية وعلى إيران انطلاقاً من اعتبارات هيمنتها الإمبريالية. أما اليابانيون فيفضلون على الأغلب منتوجاتهم الوطنية على المنتوجات الأجنبية انطلاقاً من اعتزازهم بمنتوجاتهم ومن الاعتقاد بأن استمرارية وظائفهم تعتمد على ذلك. وقد تكون ضغوط أمريكا لنشر رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة في الوطن العربي تهدف ـ ضمن أشياء أخرى ـ إلى نشر ثقافة السوق وبخاصة في مجال التعامل الاقتصادي مع إسرائيل بقطع النظر عن اغتصابها فلسطين واستمرار احتلالها أراضيَ عربية أخرى.

أما أهم مساوئ نظام رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة فهي التالية:

١ ـ **يؤدي النظام الرأسمالي إلى سوء توزيع كبير في الثروات والدخول على**

---

(٢٢) يتعين التفريق بين حرية الأسواق من جهة، واقتصاد السوق من جهة أخرى. فالأولى تتضمن بالضرورة تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد. أما اقتصاد السوق فلا يتضمن بالضرورة ذلك ولا يستبعد التخطيط الاقتصادي، إذ يمكن للدولة في اقتصاد السوق التأثير مباشرة في آلية بعض الأسعار، والتأثير بصورة غير مباشرة عبر العديد من السياسات، وذلك في محاولة لتحقيق أهداف لا يمكن للسوق بمفردها أن تحققها.

المستوى القومي وعلى المستوى العالمي. وهذه الظاهرة نتيجة منطقية للنظام وتوجد في الدول الرأسمالية المتقدمة وأيضاً في الدول الرأسمالية في العالم الثالث. ولقد تفاقم هذا السوء في عقد الثمانينيات وفي أوائل التسعينيات نتيجة تحرير النظام الرأسمالي من العديد من القيود على فعالياته ونتيجة إضعاف النقابات العمالية وأنظمة الضمان الاجتماعي. فخلال الفترة المذكورة تفاقم سوء التوزيع في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة والأعضاء في **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** ما عدا دولة واحدة. وكان التفاقم في سوء التوزيع هو الأسوأ في السويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[(٢٣)].

ولقد ذكر روبرت هالبرونر الاقتصادي الأمريكي المعروف بأن عقد الثمانينيات في الولايات المتحدة اتصف «بانخفاض متواصل في الدخول الحقيقية لكل العائلات ما عدا تلك المتربعة على أعلى القمة... فحوالى سبعين بالمئة من الزيادة في الثروة الحقيقية خلال عهد (رئاسة) ريغان ذهبت إلى أغنى الواحد بالمئة من العائلات، بينما انخفضت الدخول الحقيقية لحوالى سبعين مليون عائلة تشكل الأربعة أخماس الأدنى من العائلات»[(٢٤)].

وأرى بأن سوء التوزيع في البلدان الرأسمالية النامية عموماً أسوأ منه في البلدان المتقدمة نظراً لأن الأولى تتصف بدرجة أعلى من التهرب من الضرائب وبدرجة أعلى من الرأسمالية الطفيلية. فضلاً عن ذلك يمنح العديد من هذه البلدان استثناءات عديدة من الضرائب والرسوم الأخرى للمستثمرين فيها سواء أكانوا مواطنين أم أجانب. كما أن مراقبة أجهزتها الحكومية لفعاليات القطاع الخاص فيها تتصف بالضعف وفي العديد من الأحيان بالفساد.

أما تفاقم سوء التوزيع على المستوى العالمي - وهو ناجم ليس فحسب من رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة على الصعيد القومي وإنما أيضاً من اتجاهات العولمة الاقتصادية بعامة - فيتضح من المؤشرات التالية:

- ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩١ زادت حصة أغنى نسبة ٢٠ بالمئة (من سكان العالم) من ٧٠ بالمئة من الدخل العالمي إلى ٨٥ بالمئة، بينما انخفضت حصة أفقر نسبة ٢٠ بالمئة من ٢,٣ بالمئة إلى ١,٤ بالمئة[(٢٥)].

---

(٢٣) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1999* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 37.

(٢٤) Robert Hillbroner, «The Deficit: A Way Out,» *New York Review of Books* (19 November 1992).

(٢٥) أخذت الأرقام من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦)، ص ١٣.

ـ ذكر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الثروة الصافية لـ ٢٢٥ مليارديراً دولارياً تتجاوز دخل التسعة والأربعين بالمئة الأدنى من سكان العالم، أي تتجاوز دخل ما ينوف عن مليارين ونصف المليار من البشر. كما ذكر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** أن الثروة الصافية لأغنى ثلاثة أشخاص في العالم تتجاوز مجموع الناتج القومي الإجمالي لأفقر ٤٨ دولة في العالم[٢٦].

ولقد تضمن هذا التفاقم المذهل في الثروات والدخول انتشاراً كبيراً في الفقر وفي الانحرافات الاجتماعية. وكدليل على انتشار الفقر في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة يمكن أن نذكر بأن عدد العائلات في المملكة المتحدة التي تعيش دون مستوى حد الفقر ارتفع بمقدار ٦٠ بالمئة في الثمانينيات. كما أن نصف العائلات على الأقل والتي لديها أطفال ومُعيل واحد في استراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، حققت دخلاً في الثمانينيات وأوائل التسعينيات دون مستوى خط الفقر[٢٧].

أما عن انتشار الفقر في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفي الدول الاشتراكية سابقاً في شرق أوروبا، وفي دول العالم الثالث بعامة، فهو أمر معروف ولا حاجة لتوثيقه. ونكتفي هنا بذكر ما ورد في التقرير الاقتصادي والاجتماعي لـ **الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب** بأن معدل الفقر في المنطقة العربية يبلغ حالياً ٣٢.٤ بالمئة من مجموع المواطنين العرب[٢٨]!

٢ ـ **البطالة**: من المعلوم أن النظام الرأسمالي يمر بأزمات دورية تتراوح مدتها وتنعكس بتعاقب فترات النمو الاقتصادي المقبول وفترات الركود والكساد الاقتصاديين. وتتصف الأخيرة بظهور نسبة عالية من الطاقات الإنتاجية غير المستعملة وبطالة كبيرة في قوة العمل البشري. فرأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة غير قادرة على إزالة البطالة الدورية. فالتجربة التاريخية لظهور الرأسمالية الصناعية في أوروبا وبخاصة في بريطانيا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر تظهر بأنها عانت بطالة كبيرة وفقراً وبؤساً، وأنها صدرت بطالتها، وبخاصة بريطانيا، إلى بلدان الاستيطان الجديد في الأمريكيتين وفي استراليا ونيوزيلندا وإلى مستعمرات أخرى. ولقد شكلت عملية التصدير هذه صمام أمان للرأسمالية الصناعية والمالية الناهضة وساهمت في إخفاق الثورات الطبقية في القرن التاسع عشر.

---

(٢٦) أخذت الأرقام من: UNDP, *Human Development Report, 1999*, p. 37.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) كما وردت في: السفير، ٥/ ١/ ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أن رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة، والتي تدعو إلى تحقيق توازن في الموازنة، تتعارض مع الوصفة الكينزية لمعالجة البطالة **الدورية**، أي تحقيق عجز مناسب في الموازنة بهدف زيادة الطلب الفعّال، إلا أن هذه الوصفة تبقى لدرجة معتبرة غير فعالة كوسيلة لإزالة البطالة **البنيوية**، وعاجزة في اقتصاد يتصف بوجود منشآت اقتصادية كبرى قادرة على تحديد أسعار منتوجاتها. فعلى الرغم مثلاً من عجز الموازنة الأمريكية الكبير نسبياً في الثمانينيات لتمويل التوسع أساساً في الإنفاق على التسلح إلا أن أمريكا بقيت في ذلك العقد تعاني درجة عالية من البطالة ومن الطاقات الإنتاجية غير المستعملة. فتزايد الإنفاق الحكومي (أو تزايد وتيرته) **وذو التأثير العام في الاقتصاد** وعبر عجز الموازنة غير قادر على إزالة البطالة البنيوية بشكل فعال، إذ قد يؤدي التزايد في الإنفاق الحكومي (أو التزايد في وتيرته) إلى خلق طلب على قوة عمل ماهرة وغير متوافرة بدرجة كافية، بينما لا يخلق طلباً على قوة العمل المتوافرة والعاطلة عن العمل. فضلاً عن ذلك قد يؤدي التزايد في وتيرة الإنفاق الحكومي وفي حال وجود درجة عالية من الاحتكار أو شبه الاحتكار إلى تزايد الأسعار بدلاً من تزايد الإنتاج ومستوى العمالة بدرجة معتبرة. فمعالجة البطالة البنيوية تتطلب درجة مناسبة من التخطيط ـ لا تنسجم مع رأسمالية حرية الأسواق ـ تتجاوز الإجراءات المالية والنقدية ذات الطبيعة العامة في تأثيرها. ويمكن أن تتضمن هذه الدرجة من التخطيط قيام الدولة بمشاريع إنتاجية مثلاً في المناطق المحرومة التي تتصف بدرجة عالية من الفقر والبطالة، وإعادة تأهيل وتدريب بعض القوى العاملة بشكل ينسجم مع التغييرات البنيوية التي يرغب فيها المجتمع. كما يستوجب ذلك التدخل من قبل الحكومة لمنع المنشآت شبه الاحتكارية في القطاع الخاص من رفع أسعارها استجابة لزيادة الطلب على منتوجاتها وحضها على زيادة إنتاجها واستعمالها للطاقات الإنتاجية المتاحة، وتالياً تشغيلها لقوة عمل إضافية[٢٩].

٣ ـ **التبعية**: وهذه قد تنجم أساساً عن المديونية الخارجية التي تفرزها منطقياً رأسمالية حرية الأسواق لدرجة كبيرة. فهذه الأخيرة تؤدي، وبخاصة في الكثير من بلدان العالم الثالث إلى ظهور فوائض اقتصادية كبيرة في أيدي قلة من الناس ينزح جزء كبير منها إلى الخارج سعياً وراء الربح أو طلباً للأمان. وهذا يؤدي إلى انخفاض موجودات هذه البلدان من العملات الأجنبية مما يدفعها إلى الاستدانة من الخارج أو زيادة مديونيتها تجاهه. **ويجدر التأكيد أن المديونية الخارجية بعامة قد تكون عامل تبعية أو عامل هيمنة. العنصر الحاسم في تقرير ذلك يكمن في علاقات القوة بين الجهة**

---

(٢٩) عندما زادت إحدى شركات الصلب الكبرى في أمريكا أسعارها عام ١٩٦٢، تدخل الرئيس جون كينيدي بشدة لإجبارها على التراجع، ونجح بذلك.

الدائنة والجهة المدينة. فمثلاً ان مديونية الولايات المتحدة الصافية للخارج ليست عامل تبعية وإنما عامل هيمنة. ففي كثير من الأحيان جمدت أمريكا ولأسباب سياسية أموال العديد من الدول العربية والإسلامية المودعة في مصارفها سواء أكانت هذه المصارف في أمريكا أو خارجها. كما تعاون العديد من الدول الأوروبية المهمة معها في هذا المضمار. كما تمكنت أمريكا من تخفيض القيمة الحقيقية لمديونيتها الصافية الخارجية والمقومة بالدولار الأمريكي للكثير من دول العالم (التي لم تكن لديها ضمانة حقيقية لقيمة هذه الديون) ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب أو الين الياباني مثلاً أو بالنسبة لسلع حقيقية.

أما بالنسبة للدولة الضعيفة أو الضعيفة نسبياً في النظام الدولي، فالمديونية الكبيرة تؤدي إلى التبعية، وتالياً إلى خسارة درجة كبيرة من استقلالية قرارها. فمن المعروف مثلاً أن مصر خسرت استقلالها وبخاصة خلال عهد الخديوي اسماعيل في القرن التاسع عشر نظراً لمديونيتها المفرطة والباهظة التكاليف للغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية الكبيرة للكثير من بلدان العالم الثالث ليست ناجمة فحسب عن متطلباتها الإنمائية المبرّرة **وإنما ناجمة أيضاً عن ضغوط المصارف الدولية** لتقديم القروض إليها، وبخاصة إذا كانت هذه المصارف تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة. وتتمثل هذه الضغوط في العديد من الأحيان، وضمن أمور أخرى، في لجوء هذه المصارف إلى إفساد بعض الموظفين الكبار في الكثير من بلدان العالم الثالث، وبخاصة في أمريكا اللاتينية عبر تقديم وظائف لديها في المراكز لهؤلاء الموظفين مقابل إقناعهم حكوماتهم بالاستقراض من هذه المصارف. كما تنجم المديونية الخارجية لدرجة معتبرة نتيجة الفساد في العديد من بلدان العالم الثالث والمتمثل في إقامة مشاريع فيها وبتمويل خارجي بهدف جني العمولات أساساً ودون أن يكون لهذه المشاريع جدوى اقتصادية واجتماعية.

تم حتى الآن استعراض أهم محاذير النظام المتصف بدرجة كبيرة من رأسمالية حرية الأسواق. وتشكل هذه المحاذير تحدياً يتعين مواجهته. ويمكن أن تتضمن هذه المواجهة في البلدان النامية وباختصار، ما يلي:

ـ العمل على إعطاء القطاع العام الدور الأكبر والرائد في التنمية مع إعطاء دور للتخطيط وللأسواق المنظمة والموجّهة في إدارة الاقتصاد. **ومن الشروط المسبقة** لتحقيق ذلك يتعين إخضاع القطاع العام للمحاسبة الديمقراطية، وأن يتم اختيار إدارته استناداً إلى اعتبارات الأمانة والكفاءة، إذ ليس هناك أسوأ من «فلتان» القطاع الخاص من أية مراقبة أو محاسبة سوى «فلتان» القطاع العام. كما يجب أن تدفع للعاملين في هذا القطاع الأخير رواتب وأجور مقاربة لما يحصل عليه زملاؤهم في القطاع الخاص.

فضلاً عن ذلك يتعين في مجالات عديدة أن يكون معيار كفاءة القطاع العام تحقيق فائض يرفد فيه الموازنة لاستعماله في عملية التنمية أو يستعمل جزءاً منه مباشرة في هذه العملية، وإذا طُلب من منشأة من منشآت هذا القطاع بيع منتوجاتها أو استيراداتها بأسعار مدعومة، فيجب تحديد مقدار الدعم في موازنة الدولة، وأن تتم محاسبة هذه المنشأة على أساسه. ومن المفروض أن تكون العلاقات بين منشآت القطاع العام مستندة إلى اعتبارات تجارية بحتة، وبخاصة في مجال تسديد ديون إحدى المنشآت على منشأة أخرى في الوقت المحدد، إذ ان التأخير في تسديد الديون أو عدمه وتحميل الجهاز المصرفي ذلك يؤدي ليس إلى التضخم فحسب وإنما إلى التسيب والهدر.

ومن مبررات إعطاء القطاع العام الدور الأكبر في عملية التنمية - **وعلى افتراض توافر الشروط المذكورة أعلاه** - هو أنه أقدر على تحقيق ما يلي:

أ - تجهيز جزء أكبر من الفائض الاقتصادي لغرض التنمية والحيلولة دون نزوحه إلى الخارج، مما يؤدي إلى استفحال التبعية.

ب - تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الإنتاج ومنها قوة العمل البشري. فالدولة أقدر على توجيه استثمارات القطاع العام من توجيه استثمارات القطاع الخاص.

ج - تحقيق توزيع أفضل في الثروات والدخول.

د - القيام بمشاريع إنتاجية، وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة والتي لا تعطي أُكلها إلا في الأجلين المتوسط والطويل وذات المردود الإنمائي المرتفع.

هـ - تأمين بعض الحاجات الأساسية للناس إما مجاناً أو بأسعار أقل من الممكن أن تسود في السوق، وتمويل ذلك عبر الفائض الاقتصادي، كالتعليم المجاني في جميع مراحله، والرعاية الصحية المجانية أو شبه المجانية، والمساكن الرخيصة الأجر أو الثمن. فالقطاع الخاص المدفوع بحافز تعظيم الربح الخاص لا يقوم بتأمين هذه الحاجات بأسعار يمكن دفعها من قبل شريحة كبيرة من الناس.

و - القيام بمشاريع ذات ربح خاص منخفض، أو بدون ربح خاص، وعائد اجتماعي مرتفع كالاستثمار في تحسين البيئة وتجميل المدن وشواطئ البحار والأنهار.

ز - القيام ببناء البنية الاقتصادية التحتية.

- إن إعطاء الدور الأكبر والرائد للقطاع العام في عملية التنمية لا يحول دون إعطاء دور معتبر للقطاع الخاص، وبخاصة في مجال الزراعة، وفي المجالات الأخرى التي تتصف بدرجة كبيرة من المنافسة، إذ يتعين الاستفادة من جميع الطاقات الإنتاجية

المتاحة في عملية التنمية. وضمن هذا الإطار يتعين فيما يتعلق بالقطاع الخاص:

١ ـ توجيهه إلى القيام بمشاريع ذات أهمية بدلاً من تركيز جزء كبير منه على القيام بتلك الفعاليات ذات الربح العالي والسريع وعلى المضاربة في العقارات وعلى إقامة صناعات استهلاكية خفيفة يمكن اعتبار جزء منها ذا فائدة محدودة أو دون فائدة على الإطلاق.

٢ ـ إزالة الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الأخرى الممنوحة لأصحاب الاستثمارات الخاصة استناداً إلى الاعتبارات التالية:

ـ إن عملية التنمية ليست محصلة جهود أصحاب الاستثمارات الخاصة فحسب وإنما نتيجة جهود **المجتمع العامل بأكمله** أيضاً. لا أرى مبرراً لإعطاء أصحاب هذه الاستثمارات الإعفاءات المذكورة ولا أعطيها مثلاً للمدرس الابتدائي ولأستاذ الجامعة وللعالم الفيزيائي، وللجندي الذي يحمي الثغور. وإذا تم كل ذلك فالتساؤل هو من أين ستأتي الموازنة بمواردها؟ فضلاً عن ذلك، إنني أرى أن التعليم يساهم على سبيل المثال بدور كبير في التنمية، إذ انه المصدر الأساسي لزيادة الإنتاجية ولاستيعاب وتوطين وتطوير التقانات الحديثة ولتعزيز الأمن الوطني والقومي.

ـ تؤدي الإعفاءات إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول لمصلحة المستفيدين منها.

ـ تؤدي إلى عدم تكافؤ في المنافسة بين المنشآت الخاصة المستفيدة من الإعفاءات ولمصلحتها من جهة، وبين منشآت القطاع العام الاقتصادي ومنشآت أخرى في القطاع الخاص غير مشمولة بالإعفاءات من جهة أخرى.

ـ إن توافر البنية الاقتصادية والخدماتية الملائمة للاستثمار وزوال الفساد والتخفيف الكبير من الروتين الحكومي قد تكون على الأغلب أكثر نجاعة في تشجيع استثمارات القطاع الخاص من الإعفاءات.

٣ ـ إخضاعه للرقابة الحكومية حيث يوجد احتكار أو شبه احتكار وتشجيع المنافسة بين عناصره. كما يتعين مكافحة ظاهرة التهرب من دفع الضرائب.

٤ ـ تحجيم الفئات الكمبرادورية والطفيلية التي تجني ثروات طائلة دون جهد إنتاجي.

ملاحظتان ختاميتان

أولاً: ناقشنا في هذه الدراسة اتجاهات العولمة الاقتصادية وتعرضنا لشموليتها ولمحاذيرها. وتشكل هذه المحاذير أو المساوئ تحديات لبلدان العالم الثالث. كما تم

تقديم اقتراحات حول سبل مواجهة التحديات المذكورة. فالمحاذير التي نجمت عن العولمة والممكن أن تنجم في المستقبل خلفت معارضة قوية لها تجعلها مجرد اتجاه قد يسود أو لا يسود كلياً في المستقبل. وتمثلت هذه المعارضة بدرجة أكثر فعالية وشمولية خلال اجتماع مجموعة الدول النامية المعروفة بكتلة السبع والسبعين والمنعقد في هافانا حوالى منتصف نيسان/ابريل من هذا العام. كما كان من نتائج المعارضة للعولمة المالية والتي برزت بقوة بعد أزمة النمور الآسيوية إيقاف محاولات تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي بهدف إعطائه صلاحيات قانونية في حقل تشجيع حرية حركة الرساميل متضمنة الرساميل المالية.

ويمكن اختزال مساوئ العولمة الاقتصادية بالمقولة التالية: **إن تطبيق رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة في أي نظام يخدم أساساً مصلحة الأقوى والأغنى في هذا النظام سواء أكان النظام قومياً أم إقليمياً أو عالمياً. وليس من الضروري لمن يدعو إلى تطبيق مبدأ في مصلحته أن يكون على قناعة بأن هذا المبدأ يضر بالآخرين، بل قد يكون مقتنعاً بأن هناك انسجاماً وليس تناقضاً بين مصلحته ومصلحة الآخرين. وهكذا تؤدي المصلحة إلى تشكل القناعة التي تخدمها.**

ثانياً: اتصفت فترة ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، وبعامة، بدرجة أعلى نسبياً من العولمة الاقتصادية في حقل التجارة الدولية وفي حقل انتقال قوة العمل البشري مما هو عليه الحال في الزمن الراهن[٣٠]. فحرية التجارة الدولية التي فرضتها بريطانيا في الفترة السابقة (والتي استفادت منها بقية المراكز الرأسمالية) على مستعمراتها وعلى الدول والمناطق الخاضعة لنفوذها بشكل غير مباشر، كانت أكثر شمولية وأكثر تحرراً من القيود التجارية وغير التجارية على انتقال السلع والخدمات والرساميل. كما كانت درجة حرية الهجرة في الفترة السابقة أكبر كنسبة لعدد السكان. واتصفت الفترة

---

(٣٠) يرى د. صادق جلال العظم، وعلى الرغم من استدراكاته التي لا تؤثر في حكمه النهائي، بأن العولمة الراهنة تختلف عن عولمة القرن التاسع عشر بأنها عولمة إنتاج أيضاً، بينما عولمة القرن التاسع عشر كانت عولمة تبادل تجاري دولي، أي «إن الميل (في المراكز) الآن ليس إلى التبادل التجاري التفضيلي واللامتكافئ مع دول الأطراف فقط بل إلى الإنتاج فيها أيضاً». صادق جلال العظم، «نقد لمواقف المفكرين العرب من العولمة: العولمة نقلة نوعية في حياة الرأسمالية التاريخية من التبادل والتجارة إلى الإنتاج،» **الكتب: وجهات نظر**، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٣٤. وأرى بأنه ليس مصيباً في ذلك، إذ ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبخاصة البريطانية في القرن التاسع عشر في دول الاستيطان الجديد وفي المستعمرات البريطانية الأخرى كانت في حقل الإنتاج: كإنتاج المواد الأولية والطعام ومنتوجات الصناعات الاستخراجية وإنتاج خدمات النقل والمواصلات والمصارف. ومن الأهداف الرئيسية لهذا الإنتاج تزويد المراكز الرأسمالية وأهمها بريطانيا بالمواد الأولية والطعام بأسعار بخسة نسبياً نتيجة استغلال القوة العاملة في الأطراف. وكما هو معلوم فالإنتاج لا يقتصر على منتوجات الصناعات التحويلية.

السابقة أيضاً بدرجة كبيرة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المراكز، وبخاصة من بريطانيا، إلى الأطراف. ولكن العولمة المالية هي الأقوى في الزمن الراهن بسبب التراكم المالي الهائل وبسبب التقدم الكبير في حقل الاتصالات والمعلومات.

كانت عولمة الفترة السابقة تمثل جوهر الامبريالية الاقتصادية. وبطبيعة الحال كانت في مصلحة المراكز الرأسمالية وبخاصة بريطانيا. وكما ذكرنا، أدت إلى عرقلة تنمية بلدان العالم الثالث المتقدمة نسبياً. وتحاول الآن المراكز الرأسمالية تحت شعار العولمة الاقتصادية استعادة هذه الامبريالية.

(١٢)
إصلاح النظام المالي الدولي والمنطقة العربية

جورج العبد(*)

تستعرض هذه الدراسة الخطوط العامة لإصلاح النظام المالي الدولي الذي تجري صياغته في المحافل الاقتصادية الدولية، وتستخلص بعض الانعكاسات على البلدان النامية بشكل عام. وعند الحديث عن المنطقة العربية، تراجع الورقة التطورات الاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية في السياق العالمي، وذلك تمهيداً لتحديد انعكاسات الإصلاحات الناشئة في البنيان المالي الدولي على المنطقة العربية. وتنتقل بعد ذلك إلى تحديد الإصلاحات اللازمة على صعيد السياسات والمؤسسات حتى يتسنى للمنطقة العربية أن تجني الثمار المنشودة من إصلاح النظام المالي الدولي ومن اتساع نطاق العولمة والتكامل الاقتصادي وانتشار آثارهما بقوة متزايدة.

أولاً: إصلاح النظام المالي الدولي

لا يعد إصلاح النظام المالي الدولي موضوعاً جديداً، لكنه ازداد أهمية في مدلولات المجتمع الاقتصادي الدولي منذ منتصف التسعينيات. والملاحظ أن المناقشات حول إصلاح النظام المالي الدولي تزداد حدتها أو تقل تبعاً لعوامل متعددة أهمها دورة الأزمات المالية ذاتها. وعلى سبيل المثال، مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، بادر مصممو نظام بريتون وودز (Bretton Woods) إلى وضع الأسس التنظيمية لإجراءات وقائية تحسباً للاضطرابات الاقتصادية والمالية التي كان متوقعاً حدوثها عقب نهاية الحرب. وفي أوقات مختلفة فيما بعد، التقى ممثلو المجتمع المالي الدولي لاستحداث

(*) مستشار أول في إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، والمدير العام الأسبق لمؤسسة التعاون الفلسطينية (جنيف، سويسرا).

المزيد من إجراءات الإصلاح وتسهيلات الائتمان، وذلك لمعالجة الأزمات التي توالت على الساحة الاقتصادية العالمية، مثل أزمة المديونية في الثمانينيات، والأزمات المكسيكية والآسيوية والروسية في منتصف وأواخر التسعينيات، وتحديات الفقر والديون في البلدان النامية الأشد فقراً في الآونة الأخيرة. وقد سعى راسمو هذه السياسات إلى إيجاد حلول عاجلة لهذه الأزمات في المقام الأول، بينما استهدفوا أيضاً إدخال إصلاحات هيكلية لتعزيز قدرة النظام على التصدي بفعالية أكبر لمثل هذه التحديات في المستقبل.

وبالطبع فإن مساعي القائمين على إصلاح النظام المالي الدولي لم تمض دون نقاش وجدال، بل ومعارضة في بعض الأحيان، الأمر الذي اتضح بجلاء في الاحتجاجات الصاخبة التي تحيط بكل تجمع دولي هذه الأيام. فمن ناحية يدعي مصممو الإصلاحات من جانبهم أنهم يسعون إلى نشر مزايا العولمة على الجميع، ولا سيما الفقراء والمحرومين في عالمنا هذا، بينما يصر المعارضون، أو على الأقل المنادون منهم بالإصلاح الراديكالي، على أن الهدف من الإصلاحات المزمعة هو ضمان استمرار انتفاع الدول والطبقات الميسورة بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية للعولمة.

١ ـ المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام المالي الدولي

إن الكثير مما يدور من نقاش وما يتخذ من قرارات حول إصلاح النظام المالي الدولي يتم في محافل تديرها أجهزة المؤسسات المالية الدولية التي تشمل صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يعتبران أنهما يمثلان كل بلدان العالم تقريباً، الغنية منها والفقيرة، على الرغم من الدور المهيمن، بل المقرر أحياناً، الذي تقوم به الدول الصناعية الكبرى. وقد حاولت هاتان المؤسستان في السنوات الأخيرة الاسترشاد في مناقشاتهما بتجارب وآراء المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني، الأمر الذي دعا ممثلي المؤسسات الدولية إلى القول بأن الكثير من الإصلاحات التي أجريت في السنوات الأخيرة قد تحقق، ولو بصفة جزئية، استجابة لمطالب المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني، ويخص هؤلاء بالذكر الإصلاحات الرامية إلى تعزيز شعور البلدان النامية بملكيتها للإصلاحات الاقتصادية، وتوسيع نطاق المشاورات حول برامج ومشروعات المساعدات الدولية، والتوجه نحو المزيد من الشفافية والمساءلة في المداولات التي تجريها أجهزة المؤسسات المالية الدولية.

وتقوم المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بأدوار يكمل بعضها بعضاً في توجه دفة إصلاح النظام المالي الدولي. وقد أنيطت بصندوق النقد الدولي، من خلال اتفاقية تأسيسه، مسؤولية الإشراف على سير

النظام النقدي الدولي، والعمل كمحفل دائم للتعاون بين الدول من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، والمساعدة على دعم النمو المستديم في بلدانه الأعضاء. ومن بين الأدوات التي يستخدمها الصندوق للقيام بمهماته هذه، يجدر ذكر الرقابة على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتقديم المساعدات المؤقتة لموازين مدفوعاتها، والسعي لإلغاء القيود على المدفوعات الجارية وتشجيع التوسع في التجارة العالمية، وإسداء المشورة بشأن السياسات وبناء المؤسسات من خلال المساعدات الفنية. وقد تولى البنك الدولي من جانبه مسؤوليات خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية والمشروعات الإنمائية وسبل تمويلها، ومساعدة البلدان على مكافحة الفقر، ولا سيما عن طريق التركيز على الأبعاد المؤسسية والهيكلية والاجتماعية للتنمية. أما منظمة التجارة العالمية فمسؤولة عن التعامل مع قواعد التجارة العالمية بين البلدان، إلى جانب هدفها الأساسي المتمثل في تأمين أكبر قدر ممكن من اليسر والسيولة في حركة التدفقات التجارية وذلك بهدف ضمان أكبر قدر ممكن من استقرارها وحرية حركتها.

وفي السنوات الأخيرة، قامت تلك المؤسسات إلى جانب المؤسسات والمحافل الدولية الأخرى بتكثيف جهودها بشكل واضح لتقوية قدرة النظام الدولي على التعامل مع الأزمات المالية الكبرى. وكان هدفها المعلن هو السعي للحيلولة دون تفجر مثل هذه الأزمات، مع السعي في الوقت نفسه لتحسين معالجة المخاطر المصاحبة لها. وبصفة أعم، سعت هذه المؤسسات إلى تحويل العولمة إلى قوة إيجابية تحقق الاستقرار والنمو والحد من الفقر. أما إمكانية تحقيق هذه الأهداف وفق المخططات المقرة وفي إطار التنظيم القائم لهذه المؤسسات فهو أمر يدعو إلى الشك بقدر ما هو مثير للجدال.

ونظراً لعضوية صندوق النقد الدولي الشاملة لبلدان العالم ولمجموعة المسؤوليات المحورية التي يضطلع بها في الساحة المالية الدولية، فقد اتخذ عدداً من المبادرات الهادفة إلى توجيه جدول أعمال الإصلاح اللازم وتحديد ما يحتويه من بنود. ويشرف على أعمال الصندوق في هذا المجال اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (International Monetary and Financial Committee) التي تعد المحفل الرئيسي لما يجري من مناقشات بشأن تصميم البنيان المالي الدولي المستجد. ويمكن إدراج كافة الجهود المبذولة في هذا المجال تحت عنوانين رئيسين:

أولاً: الرقابة المعززة ومنع وقوع الأزمات، وهو ما يتم بصفة أساسية عن طريق تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان الأعضاء والعمل على تشجيع السياسات السليمة ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار المالي على المستويين القومي والدولي.

ثانياً: معالجة الأزمات بفعالية عند حدوثها، وذلك عن طريق حشد الموارد المالية

وتأمين مساهمات من جميع الأطراف الرئيسية، بما فيها القطاع الخاص، إضافة إلى توسيع المشاركة في تصميم الاستراتيجيات العلاجية وتنفيذها.

وتندرج تحت هذين الهدفين الرئيسيين عدة أدوات ووسائل يستخدمها المجتمع الدولي المالي في السعي إلى إرساء نظام مالي دولي أكثر استقراراً، وأهمها ما يلي:

- إضفاء المزيد من الشفافية على عمليات الصندوق نفسه وعلى علاقاته بالبلدان الأعضاء.

- زيادة فعالية أدوات الصندوق من خلال تعزيز الرقابة (Surveillance) وترشيد الشرطية (Conditionality)، وتسهيل الاستفادة من التسهيلات المقدمة وترشيدها، وتحسين أداء المساعدات الفنية.

- العمل على تقليص الأنشطة المالية غير المشروعة (كغسل الأموال والتهرب الضريبي) والحد من تأثيرهما في الأوضاع المالية في العالم، وذلك بتقديم المساعدات الفنية للدول المعنية في مجال تطبيق معايير الإدارة المالية المتعارف عليها دولياً وتقوية النظم والمؤسسات المالية المحلية.

- مساندة سياسات الأعضاء الهادفة إلى التوسع في تحرير التجارة، وذلك استكمالاً لجهود منظمة التجارة العالمية في السعي إلى تحقيق بيئة تجارية أكثر انفتاحاً وتعامل تجاري أكثر عدالة.

ويعتبر صندوق النقد الدولي أن مبادرات تدعيم النظام المالي الدولي عن طريق السعي لزيادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتوسيع نطاق الانفتاح، وإرساء العدالة في تسيير عمل الأسواق لا بد أن يؤدي إلى تعزيز الجهود الجارية لمساعدة البلدان الفقيرة من خلال عمليات تسهيل النمو والحد من الفقر (Poverty Reduction and Growth Facility) ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (Heavily Indebted Poor Countries' Initiative) التي يشرف على تنفيذها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي والتشاور مع ممثلي الدول المستفيدة، وكذلك هيئات المجتمع المدني فيها.

٢ ـ الانعكاسات على البلدان النامية

تنطوي المحاولات الجارية لإصلاح النظام المالي الدولي على انعكاسات مهمة وبعيدة الأثر بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، وخصوصاً من بينها البلدان الأضعف والأكثر تعرضاً للصدمات. وحتى مع الأخذ بمزاعم القائمين على هذه الإصلاحات بأن الهدف منها هو التوصل في نهاية المطاف إلى بيئة أكثر انفتاحاً وعدالة، فإن قدرة

الدول النامية على الاستفادة من هذه البيئة مرتبطة بإمكانياتها الذاتية والتي تعد محدودة الكفاءة، الأمر الذي يقلل من قدرتها على الاستجابة الفعالة لظاهرة العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي. ويمكننا القول بأن قدرة البلدان النامية على الاستفادة من هذه الظاهرة تعتمد في الأساس على مدى تحقيق هذه البلدان لاستقرار الاقتصاد الكلي وحفاظها عليه، وتدعيمها وتحديثها للمؤسسات العامة، وتوجيه سياساتها نحو التحرر المتجانس مع قوى السوق، بالإضافة إلى توفيرها بيئة تنظيمية سليمة تضمن الكفاءة والعدالة في مشاركة قوى المجتمع في العملية الاقتصادية. ومن الواضح بالطبع أن قدرة الدول النامية على الاستفادة من هذه الإصلاحات لا تزال محدودة نتيجة لضعف أدائها الاقتصادي وهشاشة نظمها ومؤسساتها المالية، بالإضافة إلى تهميش عدد كبير منها في سياق التحرك المتزايد نحو العولمة والتكامل الاقتصادي الدولي.

والمجال هنا لا يسمح بالاستفاضة في تناول القضايا المتعلقة بالبلدان النامية كمجموعة، ومن ثم فسأكتفي بإبراز بضع قضايا أساسية في هذا الخصوص. ويمكن تصنيف ثلاث منها كقضايا نُظُمية (Systemic) أو ذات طبيعة أشمل بينما تنبع المشكلات الأخرى من محاولات الإصلاح المحددة الجارية حالياً في المجالات الثلاثة الرئيسية: منع وقوع الأزمات، ومعالجة الأزمات، وتخفيف أعباء الديون والحد من الفقر.

أ ـ القضايا النُظُمية

يمكن تحديد القضايا النظمية الثلاث التي تنشأ عن عملية الإصلاح الجارية في النظام المالي الدولي على النحو التالي:

هيكلية الإدارة الدولية (Global Governance) والتي تطرح التساؤل: كيف يمكن توجيه عملية إصلاح النظام المالي الدولي على نحو يكفل تحقيق التمثيل بما يضمن قدراً مقبولاً من الشرعية الدولية، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة الاستفادة من خبرات المؤسسات المتخصصة، وذلك من أجل ضمان الوصول إلى المستوى المرغوب من الفعالية في استحداث الإصلاحات اللازمة والحفاظ عليها؟

دور الأمم المتحدة: ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، ممثلة في الجمعية العامة وخصوصاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في وضع جدول أعمال للإصلاح المطلوب وإتاحة المجال لإدراج اهتمامات المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في جدول الأعمال؟

دور المؤسسات الإقليمية: كيف يمكن للمؤسسات الإقليمية أن تزيد فعاليتها في أداء دور قيادي في دفع عجلة الإصلاحات التي يمكن أن تفيد بلدانها الأعضاء،

وكذلك في فعالية تمثيلها لمشاغل البلدان الأعضاء فيها لدى المنظمات الدولية؟ وما مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الإقليمية في إرساء أسس الاستشارات الدورية على المستوى الإقليمي وفي توفير تمويل إضافي لأعضائها في وقت الأزمات؟

ب ـ القضايا ذات العلاقة بالإصلاحات المقترحة

هناك عدد من القضايا الفرعية التي تنبع في الأساس من سياق تنفيذ بنود محددة في جدول أعمال إصلاح النظام المالي الدولي. ولأن هذه القضايا تتعلق بالبلدان النامية عموماً، فسوف أكتفي بالإشارة إليها إشارة عابرة، حيث أنوي الإسهاب فيما بعد في مناقشة تلك القضايا التي لها علاقة بالمنطقة العربية.

ج ـ الرقابة المعززة ومنع وقوع الأزمات

تطرح انعكاسات هذه الإصلاحات على البلدان النامية عدداً من القضايا يمكن تلخيص بعضها على النحو التالي:

إن إصلاح النظام المالي الدولي، إذا حقق أهدافه المعلنة، يمكن له أن يساعد في النهاية على الحد من تقلبات الأسواق المالية بما يعود بالنفع على البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر تعرضاً للصدمات الخارجية. ويمكن القول إن إحدى نتائج الإصلاحات التي استحدثت في إطار معالجة الأزمة الآسيوية قد مكنت المجتمع الاقتصادي الدولي من السيطرة على الأزمات الأخيرة في كل من البرازيل والأرجنتين وإكوادور وتركيا وحماية النظام المالي الدولي من وقوع أزمة عامة، إذ وفرت المؤسسات المالية الدولية القدر المطلوب من المساعدة المالية في الوقت الذي تقلصت فيه آثار عدوى الأزمات إلى حد كبير.

وبفضل الإصلاحات الجارية، سوف يؤدي الاتجاه نحو مزيد من **الشفافية** في الأوضاع المالية للبلدان وكذلك توفير البيانات الحديثة والدقيقة عن المستجدات النقدية والتطورات المالية العامة فيها إلى تقوية الحوافز على تحسين إدارة الاقتصاد في البلدان النامية، خصوصاً في البلدان التي تنتهج الشفافية كأداة لإصلاح السياسات الاقتصادية والنهوض بالقدرات المؤسسية في مجال إدارة المالية العامة والشؤون النقدية.

ويمكن أن يكون نشر المعايير والمواثيق (Standards and Codes)، ولا سيما في مجالي المالية العامة والشؤون النقدية، ومشاركة عدد متزايد من البلدان النامية في عمليات تقييم استقرار القطاع المالي (Financial Sector Stability Assessments) وتقييم شفافية المالية العامة، بمثابة أساس معياري عظيم النفع للبلدان العازمة على رفع كفاءة نظمها النقدية وزيادة قدرتها على التصدي للصدمات الخارجية وتدعيم فعالية

مؤسساتها المختصة بالمالية العامة. وسوف تزداد صدقية هذه المعايير وفاعليتها إذا طبقتها جميع البلدان، بما فيها الدول الصناعية، مع ضرورة مراعاة ظروف كل بلد على حدة، ولا سيما إمكاناته الإدارية والرقابية. كما تنطبق هذه الملاحظة أيضاً على جهود لجنة بازل لوضع إطار لكفاية رأس المال في مختلف دول العالم.

وفي مجال سياسة سعر الصرف واختيار أنظمة سعر الصرف الملائمة، انصب اهتمام البلدان النامية على التقلبات الحادة لأسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية، وتأثيرها في معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية، وخصوصاً البلدان المنتجة للسلع الأساسية. ورغم أن إصلاح النظام المالي الدولي لا يستهدف بالضرورة ضمان ثبات أسعار العملات الرئيسية، بل لا يستطيع تحقيق هذا الثبات، غير أن النجاح في إصلاح النظام المالي الدولي لا بد من أن يعزز إمكانية التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف الحادة، وبذلك يمكن البلدان النامية من تخفيف آثار هذه التقلبات على معدلات التبادل التجاري مع الدول الصناعية. ويرجح أيضاً أن يؤدي تعزيز الرقابة وتحسين البيانات وتعميمها بصورة منتظمة إلى تشجيع انتهاج نظم أكثر مرونة للصرف الأجنبي والتوسع في تطبيقها. وبهذا يمكن للدول النامية اجتناب بعض المخاطر المصاحبة لسياسات أسعار الصرف المربوطة بالعملات القوية كالدولار في السنوات الأخيرة.

وهناك قضية أخرى أثارت النقاش في المحافل الدولية في السنوات الأخيرة تمثلت في الدعوة إلى تحرير الحساب الرأسمالي. وقد تطور هذا النقاش إلى بلورة اتفاق شبه عام على المضي بتأن في هذا التوجه، وذلك نظراً لما يقتضيه تحرير الحساب الرأسمالي من شروط أولية للنجاح، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة اتباع تسلسل سليم في خطوات إصلاح القطاع المالي وربط سرعة تحرير الحساب الرأسمالي بالتقدم في تدعيم البيئة الرقابية للأسواق المالية، وحسن تنظيم أوضاع القطاع المصرفي.

د ـ معالجة الأزمات

من بين القضايا التي تطرحها مقترحات الإصلاح الرامية إلى معالجة الأزمات والتي قد تهم البلدان النامية، يمكن التركيز على قضايا كفاية الموارد المالية اللازمة لمعالجة الأزمات، ودور «الشرطية» في توفير هذه الموارد للدول المحتاجة، وإشراك القطاع الخاص في عمليات التمويل، واستمرارية الإقراض في حالات العجز عن السداد، والآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح التي تقرها المؤسسات المالية الدولية. ومن حيث **كفاية الموارد المالية القابلة للاستخدام** لمواجهة أية أزمة ممكنة على الصعيد العالمي، فقد أثيرت تساؤلات عديدة حول هذا الموضوع. وربما كانت هذه التساؤلات ملحة بالفعل إبان تعرض النظام المالي الدولي لضغوط حادة في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ والقسم الأكبر من عام ١٩٩٨. غير أن المخاوف من حدوث عجز في السيولة

اللازمة لمواجهة الأزمات المالية العالمية قد انحسرت مع الإجراءات التي اتخذها صندوق النقد الدولي لترشيد تسهيلاته مؤخراً والترتيبات المطبقة بالفعل أو التي قد تطبق بالتعاون مع مصادر تمويل أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف. ولا شك في أن زيادة موارد حقوق السحب الخاصة لدى الصندوق يمكن أن يفيد البلدان النامية بشكل عام، ولا سيما البلدان الأصغر غير القادرة أو ذات القدرة المحدودة على الاستفادة من الأسواق المالية الدولية من خلال الاقتراض المباشر.

وتنطوي المراجعة المستمرة لدور الشرطية في الترتيبات التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية في وقت الأزمات على انعكاسات بالنسبة للبلدان النامية، وخصوصاً البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي لا يزال كثير منها خاضعاً لبرامج إصلاح أقرها الصندوق. والقضية الجوهرية في هذا الخصوص هي تحديد درجة الشرطية الهيكلية التي يتعين إدخالها ضمن المكونات الرئيسية لترتيبات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستديم. وفي ضوء المراجعة الشاملة الجارية في الصندوق والهادفة إلى ترشيد الشرطية في تعامل الصندوق مع الأعضاء، من المرجح أن تلقى المخاوف التي أعربت عنها بعض البلدان آذاناً مصغية وأن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من التجارب الأخيرة في إعادة صياغة الشرطية بشكل أكثر تلاؤماً مع مطالب البلدان النامية.

وقد حظيت مسألة إشراك القطاع الخاص في أوقات الأزمات باهتمام شديد أيضاً. ومن المفترض أن تؤدي الإصلاحات التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ أو التي تجري مناقشتها حالياً إلى تهدئة المخاوف التي أعربت عنها المدينة والدائنة على حد سواء، وذلك من حيث انتشار الخطر المعنوي (Moral Hazard) والحاجة إلى زيادة التكافؤ في اقتسام أعباء المخاطر بين المدينين، والدائنين الرسميين، والقطاع الخاص. ولا يزال العمل مستمراً في هذا الميدان.

وارتباطاً بقضايا اقتسام أعباء المخاطر في أوقات الأزمات هناك أيضاً قضايا الإقراض في حالة وجود متأخرات (Lending into Arrears) وعجز الدول الدائنة عن خدمة ديونها في حالة الأزمات المستعصية. وقد دار النقاش حول إمكانية التوصل إلى اتفاقيات تجميد الوضع الراهن التي بات من الممكن استخدامها في الظروف الاستثنائية خلال الفترات الانتقالية المؤدية إلى حل الأزمات المالية. ولا يزال العمل مستمراً أيضاً بشأن شروط الإجراء الجماعي (Collective Action Clauses) في حالة إصدارات السندات السيادية. وتعكس هذه التطورات في النظام المالي الدولي تطوراً فكرياً واضحاً في تناول البنيان المالي الدولي، ولا بد من أن تكتسب أهمية خاصة للبلدان النامية والصاعدة التي تسعى بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية إلى الوصول إلى أسواق

رأس المال أو التي يرجح لها أن تتمكن من الوصول إليها.

وأخيراً فقد برزت أهمية شبكات الأمان الاجتماعي (Social Safety Nets) في توفير بعض الحماية أثناء الفترات الانتقالية بعد تزايد الاعتراف بأن برامج التصحيح، ولا سيما التي يتم اعتمادها في أوقات الشدائد المالية كما يحدث في معظم الأحيان، يمكن أن تتسبب في آثار سلبية جسيمة في القطاعات الفقيرة من السكان في البلدان القائمة بالإصلاحات الهيكلية. وقد أصبحت التدابير الخاصة بشبكات الأمان الاجتماعي من المكونات الأساسية في معظم برامج الإصلاح الحالية، كما يفترض أن يتعاون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية) لضمان تنفيذ هذه التدابير.

هـ ـ تخفيف أعباء الديون والحد من الفقر

كما هو معروف، لا تزال القضايا المرتبطة بتخفيف أعباء الديون والحد من الفقر موضوعاً لمناقشات ساخنة وهدفاً لمبادرة كبرى اتخذتها البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية مؤخراً لإجراء تخفيض كبير في ديون أفقر البلدان النامية. ورغم أهمية هذه المبادرة فهي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا البنيان المالي الدولي ومن ثم فلن نتعرض لها بالتفصيل الذي تقتضيه أهمية هذا الموضوع.

ثانياً: المنطقة العربية في إطار الاقتصاد العالمي

يبلغ عدد سكان المنطقة التي تغطيها هذه الدراسة[١] ٢٤٥ مليون نسمة، أو نحو ٤,١ بالمئة من سكان العالم. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي في المنطقة حوالى ٤٦٥ مليار دولار أمريكي (بأسعار الصرف الحالية) أو ١,٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن حيث متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإسمي، تعكس المنطقة صورة مزدوجة أصبحت الآن مألوفة بشقيها المتناقضين ـ البلدان النفطية والبلدان غير النفطية. ويصل المتوسط المرجح لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الثمانية المنتجة للنفط[٢] إلى حوالى ٥١٠٠ دولار أمريكي، بينما يبلغ الرقم المقابل في

---

(١) لأغراض هذه الدراسة، تشمل «المنطقة العربية» جميع البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (باستثناء العراق الذي لم تكتمل المعلومات بشأنه) بالإضافة إلى بلدان شمال أفريقيا (الجزائر وليبيا والمغرب وتونس) والسودان.

(٢) البلدان المنتجة للنفط حسب التعريف المستخدم في هذه الدراسة هي الجزائر والبحرين والكويت وليبيا وعمان وقطر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان غير النفطية[٣] حوالى ٦٩٠ دولاراً أمريكياً. ومن الملاحظ وجود تباينات داخل المجموعتين، وبخاصة بين مجموعة البلدان المنتجة للنفط حيث يزيد أكبر نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي (قطر: ٢٩١٥٠ دولاراً أمريكياً) على أقل نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي (الجزائر: ١٥٥٠ دولاراً أمريكياً) بمعدل ٢٠ ضعفاً. وهكذا، فبينما يجوز تصنيف البلدان المنتجة للنفط من هذا المنظور على الأقل ضمن الشريحة الأعلى في فئة «الدخل المتوسط»، فإن البلدان غير النفطية تصنف ضمن فئة البلدان «المنخفضة الدخل».

ومن حيث إسهام المنطقة في التجارة العالمية، بلغت صادرات بلدان المنطقة السبعة عشر في عام ١٩٩٩ حوالى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل صادرات بلد مثل هولندا أو ٢,٨ بالمئة من صادرات العالم. غير أننا إذا استخدمنا مقياساً أكثر تمثيلاً لقدرة المنطقة على المنافسة الدولية باستبعاد الصادرات النفطية، تصبح النسبة أقل من ١ بالمئة، وهي نسبة تعادل حجم صادرات بلد مثل فنلندا، ولكنها أقل من صادرات الدانمرك أو تايلندا. ويبلغ نصيب المنطقة من الواردات العالمية حوالى ٣ بالمئة. ومن حيث نصيب الفرد، تعادل صادرات المنطقة حوالى ٧٢٠ دولاراً متضمنة النفط ولكنها لا تتجاوز ٢٢٠ دولاراً عند استبعاده. وهذا الرقم الأخير أدنى من المتوسط المقابل في كل البلدان النامية (حوالى ٣٠٠ دولار أمريكي) وأعلى فقط من المتوسط المسجل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وإلى أن بدأت أسعار النفط في الارتفاع في العامين السابقين، اعترى المنطقة العربية تراجع في النشاط الاقتصادي بدأت بوادره خلال الثمانينيات. ويتبين بالفعل من مقارنة الأهمية الاقتصادية النسبية للمنطقة في عام ١٩٩٩ بأهميتها في عام ١٩٨٠ أن نصيب المنطقة من إجمالي الناتج المحلي العالمي انخفض من ٣,٣ بالمئة إلى ١,٥ بالمئة، بينما انخفضت حصة صادراتها الكلية من الصادرات العالمية انخفاضاً أكثر حدة من حوالى ١٠ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ٢,٨ بالمئة في عام ١٩٩٩.

١ ـ تطورات الاقتصاد الكلي

يعود هذا التراجع النسبي في المنطقة إلى انخفاض معدلات النمو التي سجلتها المنطقة خلال تلك الفترة، فقد تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من

(٣) تضم «الاقتصادات التي لا يسيطر النفط على أنشطتها» أو اختصاراً «البلدان غير النفطية» مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين والسودان وسوريا وتونس واليمن. ومن بين هذه البلدان، تنتج مصر والسودان واليمن النفط والغاز، لكن الهيدروكربونات لا «تسيطر» على أنشطتها الاقتصادية مثلما يحدث في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط.

٢,٥١ دولاراً أمريكياً في عام ١٩٨١ إلى ١٩٦٥ دولاراً في عام ١٩٩٩، قياساً على قيم الدولار الثابتة. غير أن الوضع بدأ في التغير اعتباراً من عام ١٩٩٥ إذ بدأت معدلات نمو نصيب الفرد الحقيقية تتحول إلى الموجب في حدود معتدلة، فبلغ متوسطها السنوي ١,٣ بالمئة تقريباً بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩. ومن اللافت للنظر أن البلدان غير النفطية حققت نتائج أفضل من البلدان المصدرة للنفط طوال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٩، حيث زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيها بنسبة ٢,١ بالمئة سنوياً في المتوسط، بينما انخفض مثيله في البلدان المصدرة للنفط بنسبة ١,٣ بالمئة.

وفضلاً عن ذلك فقد مالت معدلات النمو إلى التذبذب ـ بدرجات حادة في أغلب الأحيان ـ تماشياً مع التغيرات في أسعار النفط ومعدلات الإنتاج تحت تأثير الصدمات الخارجية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان المصدرة للنفط حيث تسبب التقلب في مصدر إيراداتها الرئيسي في إضعاف قدرتها على تسيير السياسة الاقتصادية، ولا سيما سياسة المالية العامة، وعلى الاستمرار في تحقيق فوائض المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار. وهو عامل ربما يكون قد أسهم بدوره في تسارع انخفاض معدلات النمو في هذه البلدان. وربما باستثناء بلدين في شمال أفريقيا (تونس والمغرب)، تعرضت الاقتصادات غير النفطية للتراجع من جراء تقلب أسعار النفط نظراً لارتباطها الوثيق بالبلدان المصدرة للنفط من خلال التبادل التجاري وتحويلات المغتربين والمساعدات الإنمائية.

وبالإضافة إلى تدني كفاءة الإدارة الاقتصادية وضعف المؤسسات، ازداد تدهور الأداء الاقتصادي في المنطقة أيضاً نتيجة الصراعات الإقليمية وانخفاض تحويلات المغتربين والمساعدات الإنمائية (في الأردن واليمن)، أو الصراعات الداخلية (في الجزائر ولبنان والسودان واليمن)، أو تباطؤ وتيرة الإصلاح (في المغرب)، أو العجز عن التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة (في الجزائر ومصر والأردن وسوريا).

ومن ناحية أخرى، تميل الاتجاهات العامة لميزان المدفوعات إلى التأثر بتذبذب الإيرادات النفطية الذي أسفر عن حدوث تقلبات حادة في الحسابات الجارية خلال النصف الأول من التسعينيات. وعلى رغم تركز التأثير في كبرى البلدان المنتجة للنفط (العربية السعودية والبحرين وقطر)، فقد امتد التأثير إلى بلدان أخرى في المنطقة أيضاً، ومنها البلدان غير المرتبطة بمنتجي النفط ارتباطاً واضحاً، مثل المغرب وتونس. غير أن النصف الثاني من التسعينيات قد شهد بعض الجهود الرامية إلى تصحيح أوضاع ميزان المدفوعات في معظم البلدان، وهي جهود حققت نتائج إيجابية ملموسة وإن كانت لا تزال متواضعة.

وفي الثمانينيات وأوائل التسعينيات، استمرت الزيادة المطردة في المديونية الخارجية لبلدان المنطقة، وإن كان يبدو أنها استقرت إلى حد ما عند مستوى ٢٠٠

مليار دولار أمريكي تقريباً مع حلول عام ١٩٩٨. ولا تزال مدفوعات خدمة الدين محتملة إلا في بضعة بلدان أبرزها لبنان والسودان والمغرب والجزائر، بينما تبلغ خدمة الدين في المنطقة ككل ١٥ بالمئة تقريباً من الإيرادات الكلية لصادرات السلع والخدمات.

وانعكاساً للتفاوت في الإيرادات النفطية، شهدت البلدان المصدرة للنفط حالات عجز في أوضاع المالية العامة طوال معظم الفترة وحتى منتصف التسعينيات، وإن كان حجم العجز أقل من مثيله في الاقتصادات غير النفطية. وعلى رغم أن معدلات مجمل إيرادات الميزانية في المنطقة لا تعد منخفضة بالمقاييس الدولية (حوالى ٢٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٢٥ بالمئة في المناطق النامية الأخرى في العالم)، فقد جاءت ضائقة المالية العامة نتيجة التوسع في الإنفاق بصفة أساسية، ولا سيما على الأجهزة البيروقراطية الضخمة وعلى الدعم الموجه نحو المؤسسات والمشروعات العامة وقطاعات واسعة من المستهلكين، بالإضافة إلى تضخم الإنفاق العسكري. ونتيجة لذلك استدامت عجوزات المالية العامة طوال معظم العقدين الماضيين، حيث بلغت في المتوسط ٧,٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة ككل (٤ بالمئة في البلدان المنتجة للنفط و١٠,٩ بالمئة في الاقتصادات غير النفطية). وربما يكون الإنفاق العام المرتفع في المنطقة هو العامل الأساسي في عجزها عن تحقيق معدلات الادخار اللازمة لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية، مما اضطر معظم البلدان في المنطقة إلى الاقتراض الخارجي، ولا سيما خلال عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

٢ ـ الاندماج في الاقتصاد العالمي

باستثناء التجارة في النفط، تقتصر مظاهر اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي على الحدود الدنيا. وكما أشرنا من قبل، إن الصادرات غير النفطية من المنطقة أصبحت تشكل أقل من ١ بالمئة من الصادرات العالمية بعد أن تراجعت نسبتها خلال العقدين الماضيين. وقد ارتفع تدريجياً إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بمضي السنين، وإن كان لا يزال ضئيلاً نوعاً ما حيث بلغ أقل من ٣ بالمئة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٨. وقد تركز الجانب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في ٣ ـ ٤ بلدان واستهدف أنشطة إنتاج ومعالجة النفط والغاز. وعلى وجه العموم، انخفضت تدفقات الموارد الصافية الإجمالية الرسمية والخاصة إلى بلدان المنطقة من حوالى ١٢ بالمئة من التدفقات الكلية إلى البلدان النامية في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣ بالمئة في عام ١٩٩٨، معظمها في شكل مساعدات رسمية ثنائية (مصر والأردن واليمن) أو اقتراض من أسواق رأس المال الدولية (لبنان والمغرب). ونظراً لعدم تطور أسواق الأسهم في المنطقة، فقد ظل استثمار أسهم رأس

المال الأجنبية في حدود لا تذكر.

وتعتبر قنوات تكنولوجيا المعلومات التي تربط المنطقة العربية بباقي أنحاء العالم من أضعف القنوات على الإطلاق. ففي عام ١٩٩٨، كانت درجة انتشار شبكة الإنترنت في المنطقة العربية ثاني أقل درجة في العالم، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، بواقع ٠,٤ محطة مضيفة لخدمات الإنترنت مقابل كل ألف شخص. ومن أسباب هذا القصور عدم كفاية البنية التحتية وعدم توفر الموارد اللازمة لشراء أجهزة الحاسب الشخصي في البلدان الأفقر، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها الحكومات والتي تعيق حرية تدفق المعلومات في عدد من البلدان العربية.

٣ ـ التنمية البشرية

تبين مؤشرات التنمية البشرية للعقدين الماضيين أن أوضاع المنطقة أفضل بقليل مما تبدو عليه من منظور الأداء الاقتصادي. ومع ذلك يتعين التأكيد أن هذه المؤشرات قد لا تعكس الصورة الحقيقية للأوضاع الإنسانية لمواطني المنطقة خلال هذين العقدين والتي قاست من جراء الحروب الطاحنة الضروس وما صاحبها من إفراط في الإنفاق العسكري وممارسات القمع السياسي والاحتلال العسكري والصراعات الأهلية المكلفة بالمال والأرواح.

ومع كل ذلك فقد استمر التحسن في متوسط العمر المتوقع خلال العقود الأخيرة، حيث بلغ ٦٩,١ عاماً، وهو أقل بقليل من المتوسط في بلدان التحول الاقتصادي (٧٠,٥ عاماً)، وبلدان نصف الكرة الغربي (٧١,٥ عاماً)، ولكنه أعلى بكثير من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء (٥١ عاماً) أو حتى آسيا (٦٥,١ عاماً)، أما المعدلات المقدرة للوفيات بين الرضع فهي ٥,٣٤ من بين كل ١٠٠٠ ولادة حية، وهي أعلى بدرجة طفيفة من المتوسط في المناطق النامية الأخرى خارج بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء. وتعتبر معدلات التحصين ضد الحصبة والثلاثي (الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس) معدلات مرتفعة وفي ترتيب جيد مقارنة بالمناطق الأخرى.

وبالمثل، فإن نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية تعد أعلى نوعاً ما منها في المناطق النامية الأخرى (٨٤,٥ بالمئة مقابل ٨٠,٧ بالمئة بالنسبة للمرحلة الابتدائية و٦٧,٨ بالمئة مقابل ٥٥,٥ بالمئة بالنسبة للمرحلة الثانوية). وحتى بالنسبة للإناث، تعتبر معدلات الالتحاق بالمدارس جيدة أيضاً بل هي أقل بدرجة طفيفة فحسب من المعدلات المسجلة بين الذكور، وذلك على الرغم من بعض الانطباعات الشائعة عن التمييز ضد الإناث في البلدان العربية. غير أن معدلات الأمية بين الكبار تبلغ ٣٠,٣ بالمئة بين الذكور و٣٩,٤ بالمئة بين الإناث، ومن ثم فهي أعلى إلى حد ما من المعدلات المرادفة في المناطق النامية الأخرى.

أما بيانات توزيع الدخل فهي بيانات متناثرة وغير متوفرة إلا بالنسبة لبضعة بلدان. ومع ذلك، فإن معاملات «جيني» (Gini Coefficients) تشير إلى أن توزيع الدخل في هذه البلدان (على أساس النفقات الصافية) أكثر انحناء إلى حد ما (مما يبين سوء توزيع الدخل نسبياً) مقارنة بالوضع في آسيا، وإن كان أقل بدرجة طفيفة مما هو عليه في البلدان النامية بنصف الكرة الغربي. ومن ناحية أخرى، يتبين من معدلات الفقر أن نسبة انتشاره تصل إلى ١٧ بالمئة (مقيسة على أساس عدد السكان تحت خط الفقر)، وهي نسبة تقل عن النسبة السائدة في آسيا (٢٨ بالمئة) أو أمريكا اللاتينية (٣٠ بالمئة) أو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (٦٠,١ بالمئة).

٤ ـ المنطقة العربية والنظام المالي الدولي

لم يكن للمنطقة العربية تأثير ملموس في الأحداث الاقتصادية الكبرى في العقدين الماضيين، ولا كان لها إسهام واضح في جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي والمالي المطروح للمناقشة على مدى السنوات القليلة الماضية، وهو ما يعزى لأسباب ضعف الأداء الاقتصادي في بلدان المنطقة وتراجع أهميتها في موازين القوى الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من أن جميع بلدان المنطقة العربية تتمتع بالتمثيل الكافي في الأجهزة الإدارية للمؤسسات ذات الصلة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن إسهامها فيما يدور من مناقشات بهذا الصدد لم يكن بالفعالية المرجوة. ولعل أحد الأسباب هو تناثر تمثيل المنطقة في مجالس إدارة هذه المؤسسات حيث يصعب في كثير من الأحيان بلورة موقف موحد ومتماسك تجاه القضايا الأساسية المطروحة للمناقشة في هذه المجالس. فعلى سبيل المثال، من حيث الأثر المحتمل لزيادات أسعار النفط الأخيرة، ترى البلدان المصدرة للنفط أن هذه الزيادات تمثل تطوراً إيجابياً، بينما ترى البلدان المستوردة للنفط أنها تمثل عبئاً مالياً إضافياً. وكثيراً ما تختلف الآراء حول مسائل أخرى، وغالباً ما تؤدي محاولات صياغة موقف موحد متفق عليه من جميع بلدان المنطقة إلى مجرد تمييع لما يمكن أن يشكل وجهة نظر مشتركة قوية.

وتبلغ الحصة المجمعة لبلدان المنطقة في إجمالي الموارد الرأسمالية لدى صندوق النقد الدولي، وبالتالي وزن أصواتها مجتمعة، ٨,٥ بالمئة، وهي نسبة أعلى إلى حد ما من إسهام المنطقة في إجمالي الناتج المحلي العالمي أو التجارة العالمية[٤]. وهناك بلدان في المنطقة فقط لديهما اتفاقات مع صندوق النقد الدولي، وهما الأردن (تسهيل الصندوق

---

(٤) لعل الأمر اللافت للنظر هو أن وزن أصوات بلدان المنطقة مجتمعة يفوق معظم أصوات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي باستثناء الولايات المتحدة.

الممدد) واليمن (تسهيل النمو والحد من الفقر)، بينما قام السودان بتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي بالاتفاق مع الصندوق ولكن دون تمويل نظراً لمدفوعاته المتأخرة للصندوق. أما استخدام المنطقة لموارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهو أقل نسبياً من مجموع حصص بلدان المنطقة، حيث يبلغ ٥,٤ بالمئة من الموارد الكلية في الصندوق و٦,٣ بالمئة من موارد البنك الدولي اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٠. والمنطقة ممثلة تمثيلاً غير كاف على مستوى موظفي المؤسستين.

٥ ـ انعكاسات إصلاح النظام المالي الدولي على المنطقة العربية

عند بحث انعكاسات إصلاح النظام المالي الدولي على المنطقة العربية، من المهم إلقاء الضوء على السمات الخاصة التي تميز المنطقة عن المجموعة الأوسع التي تضم «البلدان النامية»، والتي نشير إليها تكراراً في هذا التحليل وغيره.

أما السمة المميزة البارزة، بل المهيمنة على جميع السمات الأخرى فهي وجود عدة بلدان مرتفعة الدخل، ثرية بالموارد ومصدرة للنفط، وهي ٨ بلدان من السبعة عشر بلداً التي نتناولها بالنقاش في هذه الدراسة. وتتفرع جميع السمات الأخرى من هذه السمة المميزة بالذات.

مستويات الدخل: يبلغ المستوى المتوسط لدخل الفرد في المنطقة ككل حوالى ١٩٠٠ دولار أمريكي، أي أعلى من المتوسط المسجل في البلدان النامية ككل وأعلى بكثير من المجموعة الفرعية التي تضم البلدان المنخفضة الدخل. وكما أشرنا من قبل، هناك إشكالية في متوسط الدخل المرتفع نتيجة لإدخال البلدان المصدرة للنفط ضمن المجموعة، حيث إن متوسط دخل الفرد في البلدان الأخرى لا يكاد يصل إلى ٧٠٠ دولار.

وضعية المدين/الدائن: على رغم اندراج معظم البلدان النامية تحت فئة المدينين، فإن المنطقة العربية تشمل عدة بلدان يمكن تصنيفها كبلدان دائنة في الأسواق المالية الدولية.

إمكانية دخول الأسواق المالية: على عكس عدد كبير من البلدان النامية، نجد أن معظم بلدان المنطقة (ربما باستثناء بلدين فقط) يتمتع بقدرة كبيرة على دخول أسواق رأس المال.

الأصول المقتناة خارج المنطقة: يحتفظ العديد من البلدان بأصول ضخمة في الأسواق المالية الخارجية. وتقدر هذه الأصول (الرسمية والخاصة) بما يتراوح بين مليار دولار أمريكي، ومن ثم فهي تفوق ضعف مجموع الديون الخارجية المستحقة على

المنطقة. غير أن هذا الوضع لا يدعو إلى الارتياح بالطبع بسبب انشطار المنطقة إلى دول دائنة (ذات أرصدة خارجية مرتفعة) ودول مدينة.

مستويات المديونية: كما أشرنا من قبل، هناك بضعة بلدان فحسب هي التي يمكن القول بأن ديونها تشكل عبئاً ثقيلاً، وحتى هذه البلدان لا تلقى صعوبة بالغة في سداد خدمة ديونها.

الفقر: رغم ارتفاع مستويات الفقر في العراق والسودان واليمن، فهي أقل بشكل عام من معظم البلدان النامية ذات الدخل المنخفض.

التدفقات التجارية والرأسمالية: كما أشرنا من قبل، إن المنطقة لم تندمج بقوة في الاقتصاد العالمي سواء من خلال التجارة (خارج قطاع النفط) أو تدفقات رؤوس الأموال. وتعمل هذه السمة على إبعاد المنطقة عن التقلبات الحادة في أوضاع الاقتصاد العالمي أو حركات رؤوس الأموال.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية أخذ خصوصيات المنطقة العربية في الاعتبار عند استطلاع انعكاسات الإصلاح المالي الدولي عليها. ومن هنا فإن القضايا التي تنشأ في سياق جهود الإصلاح الجارية، والتي أشرنا إليها باعتبارها ذات صلة بالبلدان النامية عموماً، تظل ذات صلة أيضاً بمعظم بلدان المنطقة وإن كانت لا تكتسب القدر نفسه من الأهمية في جميع البلدان على حد سواء. وحتى نركز في هذه المناقشة على القضايا الحيوية في المنطقة، من الممكن تسليط الضوء على بضعة انعكاسات أساسية.

أ ـ إنتاج الهيدروكربونات والتجارة والأسعار

تؤثر شروط إنتاج وتسويق موارد النفط والغاز تأثيراً حاسماً في الحالة الاقتصادية في معظم بلدان المنطقة. ولذلك فالمرجح أنه كلما ازداد إسهام إصلاحات النظام المالي في تحقيق النمو العالمي القابل للاستمرار (ومن ثم إرساء دعائم النمو المطرد في الطلب على الطاقة) وازداد استقرار الأسواق المالية ـ وهو ما يشمل تجنب التقلبات المفاجئة في توازن العلاقات بين أسعار الصرف الرئيسية وتبعاً لذلك الطاقة ـ كان تأثير إصلاح النظام إيجابياً على البلدان المنتجة للنفط، وربما كان مفيداً أيضاً لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

ب ـ مصالح المنطقة في النظام المالي الدولي

تمتلك بلدان عدة في المنطقة حيازات مالية ضخمة في أسواق رأس المال الدولية، كما أن الثروات الخاصة المحتفظ بها في الخارج في شكل أصول مالية تمثل قيمة كبيرة أيضاً. ونتيجة لذلك فإن تشديد معايير كفاية رؤوس الأموال في النظام

المصرفي وتنفيذ ممارسات أكثر فعالية لعمليات الرقابة، وغير ذلك من إصلاحات النظام المالي العالمي، كل ذلك لا بد أن يساعد على حماية هذه الأصول المالية الكبيرة المستثمرة في الأسواق المالية الرئيسية في البلدان الصناعية. ومن أجل أن تحمي بلدان المنطقة مصالحها في النظام المالي العالمي، هناك حاجة لتعزيز اندماج القطاعات المالية الوطنية في البيئة المالية العالمية من خلال مشاركة بلدان المنطقة في برامج تقييم استقرار القطاع المالي ومتابعة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التنظيم المصرفي وتدعيم السلامة المصرفية. ويمكن أن يستتبع مثل هذا التطور إعادة توطين بعض رؤوس الأموال التي غادرت المنطقة العربية وتوسيع قاعدة الموارد التي يمكن استثمارها، مما قد يعود بنتائج إيجابية على الاستثمار والنمو في المنطقة.

ج ـ صوت مسموع في المحافل المالية الدولية

يمكن لبلدان المنطقة التي تصنف تحت فئة الدائنين (وهي البلدان ذات الفوائض النفطية الكبيرة بصفة أساسية) أن تكتسب وزناً أكبر نسبياً في المحافل المالية الدولية التي تدور فيها المناقشات بشأن إصلاحات النظام ويتم فيها اتخاذ القرارات ذات الصلة. ورغم الدور الفعال الذي تؤديه البلدان الدائنة في بعض الأحيان، فلا يزال في مقدورها القيام بالكثير لمساندة مصالح جميع بلدان المنطقة. وقد يتطلب ذلك منها الاضطلاع بدور قيادي في إعلان استراتيجيات إقليمية متماسكة واستقطاب الدعم اللازم من بلدان المنطقة والبلدان النامية بشكل أعم.

د ـ دور المؤسسات الإقليمية

تضم المنطقة عدداً من المؤسسات التي تستهدف تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارة والاستقرار المالي في المنطقة[٥]. وعلى رغم التقلبات التي شهدتها هذه المؤسسات ضعفاً وقوة في سياق التحولات في المناخ السياسي والاقتصادي بالمنطقة، فهي لا تزال قادرة على القيام بدور أكثر فعالية باعتبارها منبراً لتوضيح استراتيجيات التمويل والتنمية الإقليمية وتشجيع الإصلاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء. وتستطيع هذه المؤسسات أيضاً اكتساب صوت إقليمي أكثر تأثيراً في المحافل الدولية حيث تجري صياغة إصلاحات النظام.

هـ ـ الشفافية

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى وجود قناة مهمة أخرى يمكن أن تؤثر من خلالها

(٥) تشمل هذه المؤسسات الهيئات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

مبادرات إصلاح النظام في المنطقة العربية، وهي الاتجاه الحتمي نحو تعزيز آليات التشاور حول السياسات الاقتصادية بين المؤسسات الدولية والبلدان الأعضاء، بما في ذلك إجراء مناقشات أكثر «صراحة» بشأن سياساتها وسلامة مؤسساتها، وتحقيق قدر أكبر من المصارحة والشفافية في تبادل المعلومات المتعلقة بأمور ينظر إليها حتى الآن على أنها أمور سيادية محضة. فقد بات شرطاً مطلوباً بالفعل تقديم مزيد من المعلومات عن أمور مثل إدارة احتياطيات النقد الأجنبي ومستويات السيولة، وسياسة المالية العامة والمؤسسات، والإنفاق العسكري، وحالة الجهاز المصرفي والبيئة التنظيمية في كل بلد (وذلك مثلاً لتقييم مدى التعرض للمخاطر وتهدئة المخاوف التي ظهرت مؤخراً بشأن المراكز المالية الخارجية «Offshore») والنظام الضريبي الوطني وأسلوب إدارته (وذلك على سبيل المثال لتهدئة المخاوف الحالية إزاء المنافسة الضريبية الضارة و«الملاذات الضريبية» «Tax Havens»).

ومع تحرك المجتمع الدولي بخطى حثيثة نحو اشتراط مزيد من الشفافية والمساءلة على أعضائه، من المرجح أن تشتد الضغوط على البلدان التي تنتهج الغموض في نمط الحكم والإدارة الاقتصادية. ولسوء الحظ إن معظم بلدان المنطقة يندرج في هذه الفئة، ونظراً للاتجاهات العامة الحالية فمن المرجح أن يُشترط على هذه البلدان نشر المزيد من المعلومات عن السياسات النقدية وسياسات المالية العامة، بما في ذلك التفاصيل عن مجالات الإنفاق الحكومي وما يستجد في اقتصاداتها من تطورات. ولا شك في أن تعزيز المصارحة من جانب بلدان المنطقة هو تطور يستحق الترحيب من جميع الأطراف المعنية، ليس فقط لأنه سيدعم استقرار النظام المالي الدولي، وإنما أيضاً لأن من شأنه تدعيم التطور الديمقراطي في هذه البلدان مع إتاحة المزيد من المعلومات للمواطنين وتمكينهم من الإسهام بدور أكبر في الحوار الوطني وفي تسيير السياسة العامة.

ثالثاً: جدول أعمال للإصلاحات في المنطقة العربية

من الجلي أن التحليل السابق يقودنا إلى طرح سؤال أشمل وأكثر جوهرية حول المنطقة العربية ودورها في النظام الاقتصادي والمالي الدولي الناشئ. ويتألف هذا السؤال من شقين؛ **أولاً**، كيف يمكن للمنطقة أن تؤثر في جدول أعمال الإصلاح المالي الدولي، وثانياً، **وربما الأهم، كيف يمكن أن تبدأ المنطقة في الاستفادة من نظام مالي دولي أكثر تجاوباً مع احتياجاتها واقتصاد عالمي وأسواق مالية أكثر اندماجاً وتكاملاً؟**

وبطبيعة الحال، ينبغي للمرء ألا يفترض السهولة في صياغة الإجابات أو البساطة في تطبيقها على المنطقة بأسرها. فاقتصادات المنطقة متنوعة تمتد من اقتصاد لبنان المدفوع بقوى السوق إلى الأنظمة التي تسيطر عليها الدولة كما في ليبيا أو

العراق. أضف إلى ذلك أن أشد المشكلات الاقتصادية هي التي تنطوي عليها النظم السياسية العميقة الجذور والتي استدامت لعقود متتالية وثبتت صعوبة تغييرها.

ومع ذلك يمكننا طرح بضع أفكار للإجابة عن هذه التساؤلات، وذلك استناداً إلى التجارب العالمية الحديثة العهد. وليس المقصود بهذه الأفكار أن تكون حلولاً نهائية أو قاطعة، وإنما دلائل يهتدي بها المرء في البحث عن هذه الحلول. ويمكن إدراج هذه المقترحات تحت خمسة موضوعات متميزة وإن كانت مترابطة، وهي إصلاح الدولة، والتحرير الاقتصادي، وأنماط الحكم والإدارة والمؤسسات، والتنمية البشرية، والتعاون الإقليمي.

١ ـ إصلاح الدولة

يجب أن يكون إجراء إصلاح جذري في هيكل الدولة وفي طبيعة دورها في المجتمع والاقتصاد من أهم البنود العاجلة على أي جدول أعمال للإصلاح في اقتصادات المنطقة العربية. وعلى رغم اعتماد كثير من مظاهر التحديث في المنطقة العربية، فإن معظمها لم تتأصل جذوره بعد. ولذلك فمن النادر مثلاً أن نجد بلداً في المنطقة قد طبق بالفعل مبدأ الفصل بين السلطات أو منح مواطنيه كافة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، أو عمل على إقامة صحافة تتمتع حقاً بالحرية والاستقلال، أو استند إلى الدستور في وضع حدود لأجهزة الأمن أو لتوسع السلطة العسكرية، أو قام بإدارة الأموال العامة بشفافية تامة وعلى أساس المساءلة الكاملة.

وصحيح أن هذه الإصلاحات ليست كلها ضرورية لتحقيق النجاح الاقتصادي، بل إن هناك أمثلة لبلدان نجحت بالفعل بتحقيق نمو سريع حتى في غياب واحد أو أكثر من مبادئ الديمقراطية الأساسية تلك. ولكن من المعترف به أيضاً أن النجاح الاقتصادي يكون أقدر على الاستمرار في كل الأحوال تقريباً إذا كان مستنداً إلى المبادئ الديمقراطية وإلى مجتمع أكثر انفتاحاً.

وبالتركيز على الجوانب الاقتصادية لإصلاح الدولة يمكن إبراز بضع قضايا تستحق الاهتمام.

القضية الأولى هي حجم الجهاز الحكومي. ولا تعد ضخامة حجم الجهاز الحكومي بالنسبة لمجموع الاقتصاد إشارة بالضرورة إلى الطغيان السياسي أو عدم الكفاءة الاقتصادية (ودليل ذلك الدانمارك أو السويد). غير أن حكومات البلدان النامية عندما تسيطر على الاقتصاد وتتولى تخصيص معظم الموارد الاقتصادية أو توجيه استخدامها فهي تميل إلى خدمة مصالحها الذاتية، ومن المرجح أن تقاوم إيجاد بيئة صحية للنمو بقيادة قطاع خاص منظم. ويعتبر الحجم النسبي للحكومة في المنطقة

العربية (مقيساً بنسبة الإنفاق الحكومي وصافي الإقراض إلى إجمالي الناتج المحلي) أكبر بكثير مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى، حيث يبلغ ٣٥ بالمئة مقابل ٢٢ بالمئة. وعلاوة على ذلك فقد كانت النسبة مرتفعة في حالتي البلدان المصدرة وغير المصدرة للنفط. وبإمعان النظر في وضع قطاع المؤسسات العامة، نجد أن نسبة الموارد الكلية التي يملكها أو يسيطر عليها القطاع العام أكبر بكثير في اقتصادات المنطقة الموجهة من غيرها من المناطق النامية.

ويكشف تحليل الإنفاق الحكومي عن سيطرة الاستهلاك وما يعرف عموماً باسم «الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي» في معظم الميزانيات الحكومية في المنطقة. وباستثناء قطاع المؤسسات العامة، تتجاوز العمالة الحكومية ٣٠ بالمئة من إجمالي العمالة (وقد تتجاوز ٦٠ بالمئة في عدة بلدان) مقابل ١٠ ـ ١٥ بالمئة في البلدان النامية بوجه عام (وحوالى نصف هذه النسبة في البلدان الصناعية). كذلك تقوم الحكومات في عديد من بلدان المنطقة بدور الملاذ الأخير لتشغيل الأيدي العاملة وتقدم إعانات مالية ضخمة لمؤسسات عامة مكلفة متدنية الإنتاجية ومن خلال توظيف العمالة في القطاع العام. ومن ثم فإن متوسط مجموع الأجور في المنطقة يزيد على ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٦ بالمئة في البلدان النامية الأخرى و٤,٧ بالمئة في البلدان الصناعية.

وتعتبر المنطقة ككل أكثر مناطق العالم إسرافاً في الإنفاق على التسلح. فبعد وصول الإنفاق العسكري إلى ذروة بلغت ١٠,٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٦ (أي أكثر من ثلاثة أضعاف المستوى المتوسط في البلدان النامية)، انخفض الإنفاق العسكري إلى ٦,٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٩، ولكنه ظل يشكل أكثر من ثلاثة أضعاف المستوى المتوسط في جميع البلدان النامية. وقد وردت أنباء عن شراء المنطقة أسلحة أكثر من أية منطقة أخرى في العالم خلال عام ١٩٩٩، حيث بلغت قيمتها ٦٠ مليار دولار أمريكي تقريباً. ولا يمكننا في هذا المقام إصدار أحكام بشأن سلامة الحكمة التي يستند إليها الإفراط في الإنفاق العسكري أو ما يحققه من نفع للمنطقة. وحسبنا الإحالة على ما تشير إليه الأدلة من أن هذا الإنفاق لم يحقق النتائج المرجوة من حيث تدعيم القوة العسكرية للمنطقة أو تعزيز استقلالها أو سيطرتها على أراضيها ومواردها الوطنية، ولا أسهم بأية صورة ملموسة في تحقيق الأمن والحرية لمواطنيها.

وقد كان مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم مرتفعاً نسبياً، حيث بلغ حوالى ٤,٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨ مقارنة بمستوى أقل بقليل من ٤ بالمئة في البلدان النامية ككل. غير أن الدراسات أوضحت أن هذا المستوى المرتفع من الإنفاق لم يسهم بصورة ملموسة في نمو الإنتاجية، وهو ما يرجع في

جانب منه إلى التركيز الشديد على المراحل الدراسية المتقدمة (مثل التعليم الجامعي) على حساب التعليم الأساسي، وإلى وجود تشوهات في سوق العمل (ترجع بصفة جزئية إلى سياسات توظيف العمالة التي تنتهجها الحكومات) أدت إلى إضعاف الحوافز على تحقيق الوضع الأمثل لعائدات الاستثمار في رأس المال البشري.

ومن ناحية أخرى، كان مستوى الإنفاق على الصحة من بين أدنى المستويات في المناطق النامية، حيث بلغ ٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨)، وهو نفس المستوى المسجل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وإن كان أقل منه في آسيا والمحيط الهادئ (٢,٤ بالمئة) أو في البلدان النامية في نصف الكرة الغربي (٢,٥ بالمئة).

وخلاصة القول ان المؤشرات المتوفرة لحجم وطبيعة الإنفاق الحكومي تعكس درجة من التشوه في الأولويات التي أقرتها بلدان المنطقة، وبخاصة بالنسبة لمتطلبات استمرار النمو الاقتصادي المستديم. واتجاه الإصلاح واضح ويتمثل في ضرورة تقليص حجم أجهزة الدولة، ولا سيما عن طريق إصلاح جهاز الخدمة المدنية، وتحويل إنفاقها من الإعانات والأغراض العسكرية إلى الصحة، وبخاصة الرعاية الصحية الأولية والصحة البيئية، والتعليم الأساسي، بما في ذلك تنمية المهارات المناسبة لاقتصاد في طور التحديث استناداً إلى قوى السوق.

٢ ـ التحريـر الاقتصـادي

وفضلاً عن تقليص حجم الجهاز الحكومي ذاته وإعادة هيكلته، يتعين على حكومات المنطقة أيضاً خلق البيئة المواتية لزيادة الاستثمارات والنمو. وسيتطلب ذلك عدة أمور من بينها إصلاح السياسات والمؤسسات بهدف تخفيض تشوهات الأسعار والتكاليف وتوفير الحوافز اللازمة لتشغيل الأسواق بكفاية أكبر. وهناك عدة بلدان في المنطقة تتبع أنظمة التسعير الحكومي لأسعار السلع والخدمات (كالمواد الغذائية الأساسية وإيجارات المساكن وأنواع عديدة من الخدمات الأساسية)، وهي أنظمة أصبحت مكلفة وغير ذات كفاءة رغم كونها مدفوعة في الغالب بالنوايا الحسنة (حماية المستهلكين ومساعدة الفقراء). وهناك ما يستدعي إجراء مراجعة للوائح الأسعار والأجور وضوابط تحديد الإيجارات بغية العمل على إلغائها بالتدريج. ويتعين أن تأخذ هذه الإصلاحات بعين الاعتبار الأثر السلبي لهذا الإلغاء على الفقراء والمحرومين، وهو ما يتطلب وضع برامج ناجعة لشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى مستحقيها، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية إلى أن يبدأ تحقيق النمو نتيجة لإصلاحات السوق.

وينبغي أيضاً إدراج تحرير التجارة ضمن جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي.

ذلك أن نظم التجارة الخارجية في المنطقة تعكس الصورة المزدوجة التي تجمع بين البلدان المصدرة للنفط في الجزيرة العربية والخليج من ناحية، والبلدان الأخرى في المنطقة من ناحية أخرى. ومجموعة البلدان الأولى مفتوحة عموماً للتجارة الحرة حيث الجمارك الفعلية منخفضة ورقم مؤشر تقييد التجارة الكلي يبلغ ٢,٧ بالمئة (وفقاً لحسابات صندوق النقد الدولي) على مقياس من ١ (تجارة حرة) إلى ١٠ (تجارة مقيدة). ورغم التقدم المطرد وإن كان بطيئاً في مسيرة تحرير التجارة في البلدان غير النفطية بالمنطقة، فلا تزال هذه البلدان تطبق تعّريفات جمركية مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى العديد من الحواجز غير الجمركية، حيث تصل معدلاتها الفعلية إلى حوالى ١٥ ـ ٢٠ بالمئة ويبلغ رقم مؤشر تقييد التجارة ٧,٨ بالمئة، أي أعلى من أية منطقة أخرى في العالم بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء (٤,٩) وأمريكا اللاتينية (٤,٢). وقد أدت معدلات الحماية المرتفعة إلى إعاقة نمو الصناعات ذات الكفاءة في المنطقة وقدرتها على المنافسة دولياً، وربما كانت عاملاً مهماً فيما شهدته صادرات المنطقة من ركود (وانخفاض نسبي).

وفي مجال الخصخصة، أحرز العديد من البلدان بعض التقدم وإن لم يكن بدرجات متساوية، ولا يزال يتعين القيام بالكثير في هذا الميدان. ومع ذلك فإن تحقيق الاستمرارية والفعالية لعملية الخصخصة يتطلب إجراء إصلاحات من شأنها توفير البيئة الاقتصادية التي تكفل التصرف في الأصول العامة على نحو يحقق الكفاءة الاقتصادية والنفع الاجتماعي.

وعلى رغم أن خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة تؤدي في ظل ظروف معينة إلى تعزيز الكفاءة وتشجيع النمو بقيادة قوى السوق، فإن الأوضاع السائدة في معظم البلدان العربية من حيث البيئة التنظيمية وإقامة الأسواق المالية لا يمكن القول بأنها أوضاع مثالية تكفل التصرف في الأصول والمؤسسات العامة على نحو منظم وكفء ومفيد اجتماعياً. ولكن على المدى الطويل، سوف يؤدي توسيع المساحة الاقتصادية المتاحة للقطاع الخاص في الاقتصادات التي كانت تسيطر عليها الحكومة إلى إعطاء دفعة للإصلاحات ومن ثم تعزيز الأداء الاقتصادي في نهاية المطاف.

٣ ـ أنماط الحكم والإدارة، والمؤسسات، والبيئة التنظيمية

لقد أصبح الرأي القائل بأن إصلاح السياسات يجب أن يسانده إصلاح مؤسسات الدولة رأياً يحظى بقبول واسع النطاق في الوقت الحالي.

وفي المجال الاقتصادي، تعتبر أهم المؤسسات هي التي تقوم بتحصيل الأموال العامة وتخصيصها وصرفها، وتلك التي تتولى الإشراف على العمليات الحكومية (وهو

ما يتم في العادة من خلال هيئة خارجية لمراجعة الحسابات التي تتمتع بالاستقلالية والكفاءة وتكون مسؤولة أمام هيئة تشريعية منتخبة قانوناً) وكذلك المؤسسات التي تكفل سلامة البيئة التنظيمية وملاءمتها وكفاءتها، والتي تسعى إلى تأمين صحة وسلامة القطاع المصرفي وقطاع التأمين وقطاع الأوراق المالية، والتي توفر للفقراء والمحرومين شبكة أساسية للأمان الاجتماعي، والتي تحمي الحقوق الأساسية للمواطنين بما في ذلك حقوق الملكية والحقوق المدنية للأفراد.

ومن الواضح أن مجرد تعديد أنواع هذه المؤسسات مقارنة بالواقع الراهن في المنطقة العربية يكشف عن ضخامة المهمة التي تنتظر بلدان المنطقة.

فعلى سبيل المثال، تشمل الإصلاحات المطلوبة في مجال المالية العامة إصدار قوانين مالية أساسية تحدد بوضوح مسؤوليات المالية العامة التي تضطلع بها مختلف أجهزة الدولة؛ والقيام بعملية لإعداد الميزانية تقوم على مجموعة من القواعد واضحة التحديد وتستند إلى نصوص القانون وتكون مفتوحة أمام المواطنين الراغبين في المشاركة وتنتهي بتصديق هيئة تشريعية منتخبة قانوناً؛ ووضع نظام للميزانية يتسم بالشمول والشفافية ويغطي كل عمليات الحكومة العامة بأسلوب واضح ومسؤول؛ وتحديد ضوابط للإنفاق ومراجعة الحسابات لضمان الاستخدام الصحيح للأموال العامة؛ وتكليف هيئة خارجية بمراجعة الحسابات مع إعطائها صلاحيات كاملة لفحص جميع حسابات القطاع العام وجعلها مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام السلطة التشريعية وإتاحة تقاريرها للجمهور. وعلى الرغم من أن بلداناً عديدة اعتمدت معظم هذه النظم والإجراءات أو كلها، فإن تنفيذها لا يزال قاصراً، بل ويصدق هذا القصور أيضاً على القاعدة المؤسسية التي تستند إليها، وهو ما يرجع في أغلب الأحيان إلى التدخل السياسي والافتقار إلى الشفافية ومخالفة القانون وممارسات الفساد.

وكما أوضحنا من قبل، يقوم خبراء صندوق النقد الدولي بالتعاون مع سلطات البلدان الأعضاء بإعداد تقييمات لنظم مالياتها العامة بما يتماشى مع ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة والدليل الذي يشرح كل عنصر من عناصر الميثاق. وقد أشرف أكثر من ٢٠ بلداً على الانتهاء من النماذج القياسية لبيانات المالية العامة المقرر تضمينها في تقارير مراعاة المعايير والمواثيق. ومن بين هذه البلدان ١٣ بلداً تتضمن تونس قامت بنشر تقارير مراعاة المعايير والمواثيق في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت ومن المتوقع أن تحذو حذوها بقية البلدان. وهناك ١٢ إلى ١٥ بلداً آخر، منها مصر، في سبيلها إلى اتخاذ خطوات مبدئية لتقييم شفافية المالية العامة في ضوء الميثاق. وقد بدأ يتضح شيئاً فشيئاً أن مشاركة تلك البلدان في نموذج بيانات المالية العامة هو وسيلة فعالة لتحديد مواطن الضعف في مؤسسات

المالية العامة وعملياتها القائمة. ويكفل الصندوق والبنك الدولي وغيرهما من الجهات الثنائية المختصة تقديم المساعدات الفنية لعلاج مواطن القصور المذكور ومساعدة البلدان بصفة أعم على رفع مستوى جودة مؤسساتها المختصة بالمالية العامة. وبخلاف نظام المالية العامة، خضعت البيئة التنظيمية في البلدان العربية لعملية إصلاح تدريجي في السنوات الأخيرة، ولا سيما بالنسبة للقطاع المصرفي، ولكن الحاجة لا تزال قائمة لتدعيم مسيرة الإصلاح.

٤ ـ التنمية البشرية

يتبين في ضوء ما سبق أن هناك حاجة لتعديل وجهة أولويات الإنفاق الحكومي. وربما تكون أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي ضمان إعادة تخصيص الموارد المفرج عنها أو المكاسب التي تتحقق على جانب الكفاءة نتيجة لتخفيض حجم الجهاز الحكومي ـ من خلال وضع قطاع المؤسسات العامة على مسار التمويل الذاتي القابل للاستمرار، والتخفيض الكبير لحجم الإنفاق على الخدمات العسكرية والأمنية ـ نحو الاستثمار في رأس المال البشري، وبخاصة في التعليم الأساسي والصحة. وفيما يتعلق بالتعليم، يجب ألا يقتصر الأمر على مجرد تخصيص مزيد من الأموال لهذا القطاع، وإنما أيضاً تحويل التركيز من التعليم بعد الثانوي إلى التعليم الابتدائي والثانوي وإلى اكتساب المزيد من المهارات الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء مراجعة جذرية للأسس التي يقوم عليها نظام التعليم بغية إدخال إصلاحات أساسية على المناهج والمقررات الدراسية وطرق التدريس وأسلوب ربط التعليم وتنمية المهارات بالتغيرات في أوضاع سوق العمل. وجدير بالذكر أن الاستثمار في رأس المال البشري يحتل مكانة متميزة في معظم تحليلات النمو طويل الأجل باعتباره واحداً من أهم المتغيرات التي تفسر إمكانية استمرار النمو.

وعلى رغم أهمية إصلاحات التعليم في حد ذاتها، فإن البيئة الكاملة التي تتم فيها عملية التعليم تكتسب أهمية أكبر. وحتى يتسنى ترسيخ الإصلاحات اللازمة في نظام التعليم، لا بد من رعاية وحماية الحقوق الفردية وحقوق الإنسان التي تمثل عناصر حيوية وحاسمة في عملية الإصلاح. ويقتضي ذلك في حالة المنطقة العربية تجاوز مرحلة إصدار القوانين أو حتى الدساتير التي تمنح أو تضمن هذه الحقوق الأساسية رسمياً، والقيام بنقلة حضارية وتحول تدريجي نحو تكوين إدراك عام لمغزى هذه الحريات الأساسية وما تنطوي عليه من حياة إنسانية أفضل في الوطن العربي.

٥ ـ التعاون الإقليمي

رغم إشارتي طوال هذه الدراسة إلى «المنطقة العربية»، فثمة سؤال وجيه يمكن

أن نطرحه حول ما إذا كانت البلدان العربية تشكل منطقة واحدة متناسقة بالفعل. وربما كان أقرب إلى صلب الموضوع أن نتساءل عما إذا كان يتعين على البلدان العربية السعي لتحقيق التكامل الإقليمي كوسيلة لزيادة الاستفادة من العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي. وبشكل أكثر تحديداً، ما هو ترتيب التكامل العربي على قائمة الأولويات الخاصة بالإصلاحات المحلية التي أوضحناها سابقاً على سبيل المثال؟

ونقول بادئاً ذي بدء إن المستوى الحالي للتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية لا يزال منخفضاً على الرغم مما أجري من مناقشات وما عقد من اتفاقات وبروتوكولات وما تحقق من تنسيق طوال عشرات السنين. ولذلك فمن حيث التجارة الإقليمية البينية، وهي أكثر مؤشرات التكامل الإقليمي شيوعاً، استقرت الصادرات بين البلدان العربية عند مستوى ٨ بالمئة تقريباً من إجمالي صادرات المنطقة. ولا يبدو هذا الرقم إيجابياً إذا ما قورن بالتجارة الإقليمية البينية في أية منطقة أخرى من العالم، مثل الاتحاد الأوروبي وبلدان حلف الأنديز، حيث تبلغ النسب المقابلة ٥٠ بالمئة أو تزيد. وقد قتلت هذه المسألة بحثاً وسيقت أسباب عديدة لاستمرار المستويات المتدنية للتفاعل بين بلدان المنطقة، بما في ذلك وجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية في عدد من البلدان، وضعف البنية التحتية وتسهيلات الاتصال والافتقار إلى التكامل بين المنتجات، بالإضافة إلى العوامل السياسية.

وأنا أعتقد أن أحد الأسباب المهمة هو غياب الإصلاحات المحلية من النوع الذي سبقت الإشارة إليه. فيجب أن يكون الهدف من هذه الإصلاحات، كما أكدنا من قبل، هو استيفاء الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي أقوى وأقدر على الاستمرار، مع ربطه بتعزيز القدرة التنافسية والاعتماد بدرجة أكبر على الانفتاح التجاري لتشجيع الصادرات وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولذلك فإن اعتماد استراتيجية تركز على الإصلاحات الجوهرية في سياسات ومؤسسات البلدان العربية من شأنه تحسين الأداء الاقتصادي في هذه البلدان، بل سيؤدي في اعتقادي إلى تحقيق تكامل اقتصادي أقوى في المنطقة ككل، وأعود إلى شاغلنا الأساسي فأقول إنه سيعمل أيضاً على إكساب البلدان العربية صوتاً مسموعاً ومؤثراً بدرجة أكبر في المناقشات الجارية بشأن النظام المالي الدولي، الأمر الذي سيعود على المنطقة بالمزيد من النفع من حركة العولمة والتكامل الاقتصادي العالمي الذي يزداد قوة واندفاعاً مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة.

(١٣)
مخاطر الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية في أعقاب التسوية السلمية

طاهر حمدي كنعان

مقدمة

عند هذا المنعطف التاريخي، السنة الفاتحة للقرن الحادي والعشرين، يجد الباحث الاقتصادي نفسه في مأزق بين «الحكمة التقليدية» التي كانت رائجة في عقود الماضي الذي يبدو بعيداً بين الخمسينيات وحتى أوائل الثمانينيات، والحكمة التقليدية الجديدة المعاصرة للعقود القريبة من أواخر الثمانينيات والتسعينيات إلى الوقت الحاضر.

في تلك الحقبة الماضية بعيداً، لم تكن مخاطر الهيمنة، بما فيها الهيمنة الاقتصادية، من قبل دولة صناعية متقدمة اقتصادياً على دولة متخلفة اقتصادياً موضوعاً خلافياً. فلقد كان من مسلمات الحكمة التقليدية آنذاك أن الاستعمار تحركه المصلحة الاقتصادية، وأن الهيمنة السياسية هي أداة لإشباع المصالح الاقتصادية. أما الخلاف فكان حول ما إذا كانت المصالح الاقتصادية الدافعة إلى الهيمنة هي من خصائص النظام الرأسمالي، أم من طبيعة المجتمع الدولي والجدل والتنازع بين الدول. أي: هل الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية، كما ادعى لينين، أم أن تكوين الامبراطوريات وهيمنة الدول الأقوى على الدول الأضعف هو السلوك الطبيعي في المجتمع الدولي منذ عهد روما القديمة إلى عهود لندن، وبرلين، وموسكو وواشطن؟

أما في الجزء الأخير من القرن العشرين، بعد انتهاء عهد الإمبراطوريات الكولونيالية بتفكك الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وإخفاق مشروع الإمبراطورية الألمانية مرتين، فقد أعيد تنظيم علاقات الهيمنة والتبعية بعد الحرب العالمية الثانية، وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على أسس جديدة تعتمد على التسلط الخفيّ بدل

التسلط المباشر، سواء في إدارة اقتصادها السياسي الداخلي، أم في إدارة اقتصادها السياسي الخارجي مع الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان التخطيط المركزي للاستهلاك في دول الكتلة السوفياتية يمثل تسلطاً مباشراً على خيارات المستهلك. يقارن بذلك في دول اقتصاد السوق الغربية، تحكم وسائل الدعاية والإعلام بذوق المستهلك وخياراته مما يمثل تسلطاً غير مباشر ولكنه ليس بأقل تأثيراً. ولا يقتصر سلطان الموجهين الخناسين للدعاية والإعلام على خيارات المستهلك للسلع والخدمات، بل يشمل التأثير في الخيارات السياسية للناخبين، بل الخيارات السياسية للنواب المنتخبين، كالذي تمارسه الصهيونية من خلال نفوذها على الإعلام في أمريكا والعالم.

ولقد نجح دعاة النظام الرأسمالي في الغرب، من خلال الثقافة التي يولدها هذا النظام، والإعلام المروّج لهذه الثقافة، بتكوين حكمة تقليدية جديدة مؤداها أن «غاية التاريخ» هي نظام السوق الحرّ والتنافس وطوفان الاستهلاك المادي، والليبرالية السياسية. وساعد في ترسيخ قواعد هذه الحكمة الجديدة، المرشحة لكي تصبح هي الحكمة التقليدية البديلة، إخفاق اقتصاد التخطيط المركزي في الكتلة الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عليه من تفكك الامبراطورية الروسية التي عرفت بالكتلة الشرقية أو المعسكر الاشتراكي.

وفي عهد البحبوحة الاستهلاكية وتنامي الإنتاجية العالمية، فإن الهيمنة الاقتصادية لا تعني بالضرورة إفقار الاقتصاد التابع. فالصحيح أن حجم التبادل التجاري وحجم المنفعة المادية المتأتية عنه يكون أكبر كلما كبر الاقتصادان الجاري بينهما هذا التبادل. إذاً، لماذا كانت ظاهرة فقر الاقتصاد التابع في عهود الامبراطوريات الكلاسيكية؟

أولاً: في أحوال كثيرة كان فقر الاقتصادات التابعة فقراً نسبياً بالنسبة للاقتصادات المهيمنة، وهناك أمثلة على أن بعض الأقطار التي لم تخضع للهيمنة الاستعمارية كانت أفقر حالاً من الأقطار المستعمرة.

ثانياً: في الأمد الطويل، من مصلحة الاقتصاد المهيمن أن ينمو الاقتصاد التابع وترتفع انتاجيته حتى تعظم منافع تقسيم العمل والتبادل التجاري، إلا أن المصالح الجزئية المسيطرة في الأمد القصير تغلّب بقاء الاقتصاد التابع على حالة التخلف التي ترتبط هذه المصالح باستمرارها.

ففي عهود الإمبراطوريات الكلاسيكية، لم يكن الإفقار بالضرورة مآل الجميع من تابعيها، بل كان بعضه نتيجة سيطرة مصالح جزئية، وبعضه الآخر نتيجة قلة الاكترات واللامبالاة أكثر من الرغبة في الإفقار. ذلك لأن حجم التبادل التجاري بين اقتصادين كبيرين رفيعين في الإنتاجية، وبالتالي حجم المنفعة المادية المتأتية عن التبادل

بينهما، هو أكبر بكثير من الحالة حين يجري التبادل بين اقتصاد قوي واقتصاد ضعيف.

ولإيضاح هذا الموضوع من المفيد هنا أن نميّز بين مستويين من التحليل: **الأول** يقارن بين حالتين كل منهما ثابت (ستاتيك) (Comparative Statics)، وهما حالة يجري فيها التبادل التجاري بين اقتصادين قويين، مقارنة بحالة يجري فيها التبادل التجاري بين اقتصاد قوي واقتصاد ضعيف، والمستوى **الآخر** يحلل الوضع الحركي (الديناميكي) لحجم التبادل التجاري بين اقتصاد ضعيف واقتصاد قوي، كما يحلل الاحتمالات المستقبلية لتطور نمو التجارة بينهما. في الحالة الأولى، مما لا شك فيه أن حجم التبادل التجاري بين اقتصادين قويين هو أكبر بكثير من حجم التبادل التجاري بين اقتصادين بدائيين ضعيفين، وأكبر كذلك من حجم التبادل التجاري بين اقتصادين أحدهما متقدم قوي والآخر بدائي ضعيف. وهذه الظاهرة توحي بأن الحالة الأخرى، أي العلاقة بين اقتصاد قوي أو «متقدم» واقتصاد ضعيف في طور النمو، إذا خضعت حركتها للاعتبارات الاقتصادية، فإن هذه الاعتبارات تعمل في اتجاه أن حجم التجارة بين هذين الاقتصادين يكبر في المستقبل مع النمو المطرد للاقتصاد القوي وشدّه للاقتصاد الضعيف في اتجاه النمو ذاته، وربما بوتيرة تقلّص بالتدريج الفجوة بينهما في مستوى الإنتاج والدخل والثروة. لكن الواقع أن العوامل الاقتصادية لا تدفع دائماً في هذا الاتجاه؛ بل إن ثمة محددات تعمل في الاتجاه المعاكس، وهي محددات من نوعين:

الأول: هو أن تكون شروط التجارة الخارجية للاقتصاد المتخلف، أي العلاقة النسبية بين أسعار صادراته وأسعار مستورداته، شروطاً غير مؤاتية ومجافية لمصلحته. وهذا ما كانت عليه الحال في الغالب في العلاقة بين أسعار صادرات عدد كبير من الأقطار المتخلفة المصدرة للمواد الخام وأسعار مستورداتها من الدول المتقدمة، خلال العقود الماضية.

الثاني: هو تقسيم العمل الإنتاجي الذي يرجح أن يسود بين البلد المتخلف والبلد المتقدم، وهو أن يتخصص البلد المتخلف في النشاطات الإنتاجية الكثيفة العمل البشري والضعيفة رأس المال والمستوى التكنولوجي، بينما يتخصص البلد المتقدم في النشاطات الكثيفة رأس المال والتكنولوجيا، الأمر الذي يطيل في عمر الفجوة التكنولوجية بين البلد النامي والبلد المتقدم.

وبالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية المحضة، هناك اعتبارات الهيمنة السياسية التي تضع محددات إضافية على فرص البلد المتخلف للحاق بالبلد المتقدم بالسرعة التي يريد. وآخر مثال على هذه المحددات الاستنزاف النسقي المنتظم الذي تفرضه الولايات

المتحدة على إيرادات حكومات الخليج العربية من خلال صفقات السلاح البالغة الصفاقة. لكن الاعتبارات السياسية قد تعمل في الاتجاه المعاكس، أي في إزالة المحددات التي قد تعيق البلد المتخلف عن التقدم بالسرعة التي تريدها الدول المهيمنة. فلقد عملت الولايات المتحدة بواسطة مشروع مارشال على إعادة بناء الأقطار الأوروبية الغربية، كما أنها شجعت على إعادة بناء اليابان، ضمن مخطط بناء جبهة التصدي الغربية للمعسكر السوفياتي. كما أن السرعة التي تقدم بها الاقتصاد الإسرائيلي يعود جانب مهم منها إلى المدد المالي والتكنولوجي الآني بسخاء من الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقدم لنا العلاقة بين اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والاقتصاد الإسرائيلي مثالاً كلاسيكياً على العلاقة بين اقتصاد متخلف خاضع للهيمنة (وهو الفلسطيني) واقتصاد متقدم مهيمن (وهو الاسرائيلي). كان من خصائص هذه العلاقة أنها قادت الاقتصاد الفلسطيني إلى التمتع بمعدل نمو جيد في الدخل القومي في السنوات بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٦، بحيث زاد حجم التجارة بين الاقتصادين باطراد حتى غدت الأراضي المحتلة ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية، ولكن مع بقاء كل عناصر التخلف الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى رأسها تخلف القاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية، بحيث إن هذه القاعدة بقيت في ركود شبه تام وغير قادرة عبر أكثر من ١٥ عاماً على خلق فرص عمل إضافية لما كان عليه حجم فرص العمل في سنوات الاحتلال الأولى (انظر الملحق رقم (١)). وكانت الأداة الرئيسة في رسم خصائص تلك العلاقة تقسيم العمل الذي فرضه الاحتلال بحيث يكون العمل في النشاطات الاقتصادية الإسرائيلية، وليس تنمية القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، هو المستوعب الرئيس لتزايد القوة العاملة الفلسطينية.

إذاً، فإن ظاهرة أن حجم التبادل التجاري، وحجم المكاسب المترتبة عليه، يكون أكبر بين اقتصادين متقدمين كبيري الحجم منه بين اقتصادين ضعيفين أو بين اقتصاد قوي واقتصاد ضعيف، هذه الظاهرة لا تقود بالضرورة إلى الاستنتاج أن للاقتصاد القوي مصلحة في تحرّك الشريك الاقتصادي الضعيف في اتجاه النموّ وتجاوز الضعف. نعم، قد يكون مثل ذلك الاستنتاج صائباً في أحيان قد تقتضيها المصلحة العليا للاقتصاد القوي، كما رأينا في حالة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. لكنه بالتأكيد استنتاج غير صائب في الأحوال التي يسود فيها منطق السيطرة السياسية المباشرة، حيث الإضعاف الاقتصادي أو تعزيز الضعف الاقتصادي هو شرط مطلوب لإبقاء السيطرة والمحافظة على علاقة التابع بالمتبوع.

وسياسات الدول لا تحفزها بالضرورة الاعتبارات الاقتصادية المحضة، ولا حتى

المصلحة السياسية العامة الطويلة الأمد، بل تتحكم فيها في الغالب المصالح الجزئية للحكومات والأنظمة أو الأحزاب المسيطرة في الأمد القصير، والتي قد تقضي مصالحها الآنية بإبقاء الشريك التجاري الضعيف ضعيفاً.

ومما يعزز تلك المصالح ويعطلها عن قبول التغيير الذي قد تستدعيه المصلحة العامة في منظورها الطويل الأمد، العناصر الفاعلة في هيكل الإنتاج وعلاقاته الراهنة، مثل الشركات المنتجة التي رتبت أسواقها ومصادر مستخدماتها وعلاقاتها التجارية على أسس معينة تعطيها مزايا ريعية أو احتكارية في بقاء الأمور كما هي. وعلى سبيل المثال، فإن حجم التبادل التجاري حالياً بين الهند وبريطانيا، وبالتالي حجم المنافع المادية بينهما، هو أضعاف ما كان عليه حجم التجارة حين كانت الهند جوهرة التاج في الامبراطورية البريطانية. لكن هذا لا ينفي أن انهيار تلك الإمبراطورية أدى إلى أن شرائح واسعة من أصحاب المصالح في الوضع الإمبريالي الذي كان قائماً آنذاك فقدت امتيازاتها الاقتصادية. هذا هو المنطق الاقتصادي في رغبة القوي في إبقاء الشريك الضعيف ضعيفاً.

وعلى مستوى العالم، ومنذ انبثاق الحرب الباردة في الخمسينيات، كرّس الردع النووي المتبادل سياسة أن الأدوات الاقتصادية هي الأكثر نجاعة في إلحاق الهزيمة بالخصوم، أكثر من الحرب بالأدوات العسكرية، ولا سيما بعد إخفاق الأدوات العسكرية النسبي (في كوريا) والكامل (في فييتنام). فالذي حسم الصراع بين القوتين العظميين لصالح الولايات المتحدة وضدّ الاتحاد السوفياتي ليس الأدوات العسكرية ـ حيث توازنت القوتان في حيازة قوة الدمار المؤكد المتبادل (Mutual Assured Destruction (MAD)) فيما إذا لجأ الطرفان إلى الأدوات العسكرية ـ بل حسمته الأدوات الاقتصادية من جهتين:

فمن جهة لجأت الولايات المتحدة إلى حرب استنزاف للموارد الاقتصادية السوفياتية بإعلانها الشروع في مرحلة متفوقة من الإنفاق العسكري على ما عرف بمشاريع حرب النجوم. ومن جهة أخرى لم يستطع الاتحاد السوفياتي الصمود للاستنزاف الاقتصادي بسبب دخوله في مرحلة اقتصادية صعبة هي مرحلة إخفاق نظامه في الاقتصاد المخطط مركزياً، وبالذات إخفاقه في التعامل مع مقتضيات اقتصاد السلم بالكفاءة التي تعامل بها مع متطلبات اقتصاد الحرب، منذ الثورة البلشفية وعبر حروب الردّة على هذه الثورة، وعبر الحرب العالمية الثانية[1].

---

(١) لا بدّ بهذه المناسبة من التأكيد أنه من غير الصواب الاعتقاد بأن نظام التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية هو نظام مخفق بالمعنى المطلق. بل الصواب، في رأينا، أن إخفاقه إخفاق نسبي يتعلق بإدارة الاقتصاد زمن السلم وفي مرحلة معينة من النضوج الاقتصادي للمجتمع. فمنذ نجاح الثورة =

على خلفية المفاهيم والاعتبارات المتقدمة الذكر نعود إلى السؤال عن مخاطر الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على الوطن العربي في أعقاب التسوية السلمية. إن تقييم هذه المخاطر يقتضي التحليل على مستويين:

المستوى **الأول** مبني على الافتراض أن التسوية السلمية ستقود فعلاً إلى سلام حقيقي وعلاقات طبيعية بين اسرائيل والبلدان العربية، أما المستوى **الآخر** فمبني على الاحتمال أن التسوية السلمية ليست نهاية المشروع الصهيوني، بل هي انتقال هذا المشروع إلى مرحلة جديدة تلجأ فيها إسرائيل إلى الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهدافها بديلاً من الأدوات العسكرية، تعديلاً لمقولة عالم الاستراتيجية الشهير كلاوزوفيتس إن السياسة هي الحرب بوسائل مختلفة، فيصبح الاقتصاد هو الحرب بوسائل مختلفة.

= البلشفية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية يعتبر نظام التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد ناجحاً بعدة مقاييس:

فقد نجح بإكمال انطلاق الثورة الصناعية التي كان قد بدأها في روسيا القيصر بطرس الأكبر، ونجح ببناء قدرات مهمة لإشباع الحاجات الأساسية للشعوب السوفياتية من غذاء وكساء وسكن، ونجح ببناء قدرات تكنولوجية على أعلى المستويات للدفاع العسكري الفعال عن مصالح الكتلة الشرقية ونفوذها وفي خوض حروب ناجحة ضد العتاة من أعدائه الدوليين.

أما الإخفاق فبدأ واستفحل في مرحلة استتباب السلم، وانتقال حاجات الشعوب السوفياتية من مستوى السلع والخدمات الأساسية البسيطة الموحدة والمتجانسة إلى مستوى السلع والخدمات الاستهلاكية المتنوعة والمتعددة بتعدد الأذواق واختلاف المشارب. يستطيع التخطيط المركزي دون صعوبة أن يدير إنتاج دبابات وحاصدات وكساء عسكري موحّد ومتجانس المواصفات دون كبير صعوبة، ولكنه لا بد من أن يخفق في إنتاج أنواع السلع الاستهلاكية المختلفة التي يمكنها أن تلائم طيفاً متباين الألوان من الأذواق والمشارب الخاصة بمختلف المستهلكين، ولا سيما الذين دخلوا مرحلة ما بعد إشباع حاجاتهم الأساسية.

كما أن حوافز الكفاءة الإدارية والانصراف المخلص للعمل المنتج، التي أثبتت نجاعتها زمن التعبئة الوطنية للدفاع عن الثورة والوطن، تختلف عن حوافز الكفاءة الإدارية والإنتاجية الناجعة زمن السلم. فهذه الأخيرة لن تقنع بالمردود المعنوي الذي كان فعالاً زمن النقاء الثوري، وإنما لا بد من مكافأتها بالمردود المادي وبسلة السلع والخدمات التي ينشئ استحقاقها دخل العامل المنتج والمدير الكفء.

وكما أن الأنظمة الرأسمالية اضطرت وتضطر إلى الابتعاد عن اقتصاد السوق بما في ذلك تغيير آلية الأسعار وتوجيهها (كما حصل إبان الحرب العالمية الثانية حين لجأت بريطانيا إلى نظام التموين بالبطاقات لإنجاح المجهود الحربي)، فإن إخفاق الاتحاد السوفياتي والأنظمة التي اقترنت به في التحوّل المنظم زمن السلم إلى اقتصاد السوق والاستعانة بآلية الأسعار لإدارة الاقتصاد والتنمية أدى إلى ما شهدناه من انهيار اقتصادي. لكن ما أعقب ذلك من إخفاق في التحول إلى اقتصاد السوق، هو دليل إضافي أن نظام الاقتصاد المرسل الأعنة (لا أحبذ التسيب في إطلاق صفة الحرّ) وآلية الأسعار غير المنضبطة يمكن أن تؤدي كما أدت بالفعل إلى ما نشاهد من فوضى واضطراب وتفكك في اقتصادات ودول الكتلة الشرقية في أوروبا. ونؤكد هنا على تخصيص الكتلة الشرقية الأوروبية لكي نستثني الصين، التي كان التحول فيها مدروساً ومنظماً ومبشّراً بنجاحات كبيرة في إدارة الاقتصاد وتنميته.

أولاً: عواقب التسوية السلمية بافتراض انتهاء المشروع الصهيوني وعلاقات إقليمية طبيعية

١ ـ في حال افتراض السلام

سنركز هنا على المستوى الأول المشار إليه أعلاه والمبني على افتراض صحة السلام، ونشوء علاقات طبيعية بين جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل، مقترناً بافتراض أن هذه الدولة قد تحولت بمعجزة ما إلى دولة عادية خالية من النزاعات العنصرية والعدوانية المرتبطة بالعقيدة الصهيونية. فما هي النتائج الاقتصادية لهذا الوضع السلمي الطبيعي، وهل هي خالية من المخاطر أو حتى من السلبيات على البلدان العربية؟

إن أولى النتائج الاقتصادية لوضع سلمي ناجح وعلاقات اقتصادية طبيعية في المنطقة هو الجائزة الاقتصادية التي تلخصها إحدى أحدث الدراسات العبرية بالأمور الخمسة التالية[٢]:

أ ـ تخفيف العبء الأمني عن الاقتصاد الإسرائيلي

منذ بدء منتصف الثمانينيات هبطت حصة النفقات العسكرية ووجدت القوة العاملة ذات المهنية العالية المحررة من الجيش طريقها إلى الإنتاج المدني، الأمر الذي من شأنه أن يزيد نجاعة الاقتصاد ويقوي قدراته التنافسية في الأسواق الخارجية.

ويلاحظ في المسار التاريخي للعبء الاقتصادي المرتبط بالأمن والدفاع ما يلي:

في عام ١٩٦٧ استنفدت النفقات العسكرية في اسرائيل ما نسبته ٦ بالمئة من الناتج الوطني الخام. وتصاعدت هذه النسبة مع حرب الاستنزاف إلى ما بين ١٠ بالمئة و١٤ بالمئة، وبعد حرب الغفران إلى ما بين ١٥ بالمئة و١٨ بالمئة. وبدأت في الانخفاض في الثمانينيات وبعد معاهدة السلام مع مصر حتى بلغت عام ١٩٩٥ ما نسبته ٨ بالمئة[٣].

---

(٢) انـظـر: Technion Research and Development Foundation, *«Israel 2020»: Master Plan for Israel in the 21st Century,* 16 vols. (Jerusalem: The Foundation, 1996-1997).

يتوقع صدور الترجمة العربية عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

(٣) ومن أجل مزيد من التوضيح للصورة، لنفرض أن سلاماً مع مصر لم يحدث، إذ ذاك كانت النفقات العسكرية ستستمر على مستواها في السبعينيات، أي حوالى ١٥ بالمئة من الناتج الوطني الخام. في مثل هذه الحالة ستكون النفقات الإضافية (مقارنة مع النفقات الفعلية) المتجمعة حتى عام ١٩٩٥ حوالى ٢٣ مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من ربع الناتج الوطني الخام السنوي، أو أكثر من الدين القومي الخارجي بحوالى ٢٠ بالمئة.

«وبالرغم من أن مصر، مباشرة بعد السلام، طورت وقوت قواتها العسكرية، فإن هذا الأمر لم يقلق اسرائيل ولم يجرّها إلى زيادة في النفقات العسكرية، لأن المورد الوحيد للجيش المصري أصبح أمريكياً لا غير. وأكثر من ذلك، فإن بقاء سوريا وحدها في المعركة ومحاولتها اليائسة الوصول إلى «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل، ألحقا ضرراً بالغاً بالاقتصاد السوري، دون أن يؤثر بشكل يذكر في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي أعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي بقيت سوريا تعاني اقتصاداً ضعيفاً وفقدان مورد معتمد لعتادها العسكري. الأمر الذي اضطرها في أواخر الثمانينيات إلى التخلي عن حلمها في التوازن الاستراتيجي، وأدى بالتالي إلى انتهاء سباق التسلح في المنطقة عملياً».

ب ـ تسهيل دخول الاقتصاد الإسرائيلي للأسواق الاقتصادية العالمية

توسعت صادرات إسرائيل فعلاً في أسواق كانت مقفلة، وحتى في أسواقها التقليدية بازدياد الثقة بالموردين الإسرائيليين. وللأسباب ذاتها شمل التوسع قطاع الخدمات السياحية.

ج ـ تخفيض كلفة الاقتراض المالي الاسرائيلي من أسواق التسليف الدولية

مع نهاية الثمانينيات وبداية موجة الهجرة الكبيرة، ساد الرأي القائل إن المردود الاقتصادي من جراء استيعاب الهجرة كان أكبر من الفائدة العالمية. لهذا كان من الأفضل تمويل الطلب الزائد على مجمل التسليف من مصادر أجنبية.. إلا أن الوضع العام لاسرائيل في الأسواق العالمية لم يمكنها من إقناع العالم بأن مخاطر الدولة (المخاطر السيادية) في إسرائيل قد قلّت، وذلك بسبب السياسة الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة واستيعاب الهجرة. وفي نهاية الثمانينيات، عندما طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة ضماناً بمبلغ عشرة مليارات دولار، كان الرد الأمريكي سلبياً، الأمر الذي زاد من صعوبة أوضاع اسرائيل في سوق التسليف المالي. إلا أنه في أعقاب مؤتمر مدريد ومن جراء موافقة الحكومة الأمريكية على منح الضمان المذكور أعلاه فإن تقديرات سوق التسليف العالمية لمخاطر الدولة تحسنت بصورة فتحت أمام الاقتصاد الإسرائيلي هذه السوق وبمبالغ زادت كثيراً عن قيمة الضمان الأمريكي. إضافة إلى ذلك، فإن أسعار الفائدة على هذه التسليفات انخفضت كثيراً، وأعيد تقييم مخاطر الدولة في اسرائيل التي قدرت منذ عام ١٩٩٥ بالمرتبة A من قبل «مودس وسندرت انفور».

د ـ انخفاض نسب المردود المالي الكافي لحفز الاستثمارات الأجنبية للانسياب إلى الاقتصاد الاسرائيلي

تتمتع اسرائيل بميزات كثيرة تؤهلها لتصبح دولة مستهدفة للاستثمارات الأجنبية، وبخاصة في المجالات العالية التقنية (Hi-Tech)، وذلك بسبب وفرة رأس

المال البشري ذي المهارات الرفيعة جداً. مع ذلك فإنه لسنوات عديدة، كانت الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل قليلة، أقل من نصف مليار دولار سنوياً، وذلك بالمقارنة بالاستثمارات المحلية التي بلغت في النصف الأول من التسعينيات ما يعادل ١٢ مليار دولار سنوياً.

ومعظم الاستثمارات الأجنبية كانت في المجالات العالية التقنية، حيث يتمتع الاقتصاد الاسرائيلي بأفضلية نسبية. وبشكل عام، يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل لم تأت من منطلقات ودوافع اقتصادية بحتة. فعلى الرغم من أن المستثمرين الأجانب استفادوا من مزايا قانون تشجيع الاستثمار ومن مدى تأثيره في أرباحهم، إلا أنّ الدافع لتلك الاستثمارات كان من حيث الأساس صهيونياً قومياً.

من الأمثلة على تلك الاستثمارات الأجنبية ما قامت به شركات: انتيل (Intel) وموتورولا، وناشيونال، وسيميكوندكتور، وفيشي اسرائيل. إن ملكية بعض هذه الشركات كانت يهودية صرفة ذات دوافع صهيونية (فيشي اسرائيل). أو أن مدراء هذه الشركات كانوا يهوداً (انتيل). مقابل ذلك فإننا لا نجد بين المستثمرين الأجانب شركات عالمية أوروبية أو يابانية.

وثمة ظاهرة أخرى في هذا المجال وهي أن متدينين وأصحاب رساميل يهوداً في الخارج فضلوا دائماً التبرع بأموالهم لدولة اسرائيل على استثمار هذه الأموال في الاقتصاد الاسرائيلي.

ولكن منذ بدأت العملية السلمية، وبخاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وباريس مع الفلسطينيين فإن تغيرات كبيرة جداً بدأت تحدث وفي مقدمتها أن الاستثمارات الأجنبية التي كانت أقل من نصف مليار دولار ارتفعت سنة ١٩٩٥ إلى ملياري دولار، وفي سنة ١٩٩٦ إلى ٣,١ مليار دولار، وفي سنة ١٩٩٧ إلى ما يزيد على ٥ مليارات دولار. ومن المتوقع مستقبلاً أن الشركات المتعدية الجنسية ستفضل أن تكون قواعدها في إسرائيل شريطة أن يتاح لها التنقل السهل إلى الجارات العربيات.

هـ ـ فوائد مباشرة نتيجة علاقات اقتصادية طبيعية مع البلدان العربية المنتجة للنفط

ان اعتماد اسرائيل بشكل آمن وأكيد على مصادر النفط من البلدان العربية (السعودية مثلاً) سيمكنها من تقليل مخزونها الاحتياطي الكبير، الأمر الذي يوفر عليها تكلفة الصيانة والاحتفاظ بهذا المخزون الكبير. أما في مجالات الغاز الطبيعي فإن الاعتماد عليه سيحدث انقلاباً في إنتاج الكهرباء المعتمد اليوم على النفط والفحم

الحجري، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكلفة الإجمالية لتوليد الكهرباء إضافة إلى تنقية الأجواء والبيئة.

٢ ـ الأبعاد الرئيسة للعلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وإسرائيل

لمزيد من التعمق في نتائج العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين البلدان العربية وإسرائيل واحتمالاتها المستقبلية من المفيد تحليلها من أبعادها الرئيسة الثلاثة:

ـ التبادل التجاري للسلع والخدمات.

ـ انتقال العمال.

ـ انتقال رؤوس الأموال.

أ ـ التبادل التجاري للسلع والخدمات

يصح القول إن فتح أبواب التبادل التجاري بين إسرائيل والبلدان العربية، ولا سيما المتاخمة لها والقريبة منها جغرافياً، يتيح لها على أقل تقدير جميع المنافع المتأتية من التجارة الدولية، وعلى رأسها إضافة أسواق جديدة تصل إليها بمنتجاتها وتكون لها فيها ميزة القرب الجغرافي التي تزيد من قدرتها على المزاحمة والحلول محل مصدرين آخرين في هذه الأسواق، كما تضيف منها مصادر جديدة لاحتياجاتها من المستوردات قد تكون أقل كلفة، على الأقل بسبب القرب الجغرافي لهذه المصادر.

وتزداد هذه المنافع المرتبطة بظاهرة التجارة الدولية إذا صاحب فتح أبواب التبادل التجاري تخفيض في الحواجز الجمركية وغير الجمركية بحيث يتسع المجال لتقسيم العمل بين اسرائيل وجاراتها العربيات بما يعكس المزايا النسبية للاقتصاد الاسرائيلي ويعظّم قيمة وحجم ذلك التبادل. ويمكن أن يتأتى ذلك التخفيض في الحواجز في صورة اتفاقات تحرر التجارة مباشرة بين اسرائيل وهذا القطر العربي أو ذاك، أو في صورة غير مباشرة نتيجة انضمام هذا القطر العربي أو ذاك إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية أو اتفاقية المشاركة الأوروبية أو غيرها من الاتفاقيات التي تتمتع اسرائيل بالعضوية فيها. فاتفاقيات منظمة التجارة العالمية تخوّل اسرائيل التمتع بالمزايا ذاتها التي تعطيها دولة عربية عضو في تلك الاتفاقيات لأي عضو آخر فيها.

هنا ينشأ السؤال، هل يحتوي هذا البعد من أبعاد التطبيع في العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والأقطار العربية ـ البُعد الخاص بالتبادل التجاري ـ على مخاطر؟ وما هي هذه المخاطر؟

إن التبادل التجاري الدولي الطبيعي بين الأقطار العربية واسرائيل فيه من المخاطر

أو الأضرار كما فيه من المنافع ما يماثل من حيث المبدأ الأضرار أو المنافع الناشئة عن التبادل التجاري الدولي الطبيعي مع أي دولة أخرى في منظومة التجارة الدولية، لا أكثر ولا أقل. ولذلك يتعلق هذا الموضوع بسياسات التجارة الخارجية للأقطار العربية، وخطط هذه الأقطار في ما يخص تعاملها المستقبلي مع العالم، ولا سيما العالم المتقدم صناعياً، وهل ستستمر في ترجيح توجهها القطري المستقل في التحرير المباشر لتجارتها الخارجية مع ذلك العالم بانخراطها في اتفاقيات دولية مثل منظمة التجارة العالمية أو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أم أنها ستنفض عنها غبار قصورها الذاتي (عطالتها) وتتجه إلى توسيع مجالاتها الاقتصادية الحيوية بالتكتل الاقتصادي الإقليمي ضمن منطقة التجارة العربية الحرة، ومن بعدها السوق العربية المشتركة؟

ب ـ انتقال العمال

البعد الثاني في العلاقات الاقتصادية هو فتح الباب لانتقال مواطني دولة إلى دولة أخرى للعمل في نشاطاتها الاقتصادية. ونقصد هنا الانتقال المؤقت لأغراض العمل وليس الهجرة بغرض الإقامة الدائمة. ولقد اتبعت اسرائيل سياسة الاستفادة من القوة العاملة العربية الرخيصة من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، كما تتّبعها الآن تجاه قوة العمل الأردنية ضمن حدود الاعتبارات الأمنية.

إن التزام أي دولة عربية في ظل اتفاقيات التسوية بعلاقات مفتوحة لانتقال العمال من مواطنيها للعمل في اسرائيل يعود في جانبه المباشر بالنفع المادي على البلد المصدر للعمال، ولا سيما إذا كانت في ذلك البلد المصدر للعمال بطالة متفشية. لكن هذا هو السبيل السهل الساعي وراء المنفعة المادية المباشرة. لكنه يشتمل على ما يلي من أضرار:

ـ تخفيف الضغوط الداخلية في البلد العربي ذي العلاقة التي من شأنها حفزه على تطوير اقتصاده بما يستوعب القوة العاملة المواطنة ويصدّر منتجاتها المصنّعة بدل تصدير العمل المباشر.

ـ رفع كلفة العمال في البلد المصدّر مما يضيف عوائق في طرق تطوره الاقتصادي ويضعف تنافسيّته، كما أنه يفقده جزءاً من المردود المادي المتوقع من الموارد التي تم استثمارها في التربية والتعليم والتدريب، ولا سيما إذا كان العمال المصدرون من أصحاب الكفاءة والمهارات العالية. والمثال الكلاسيكي على خطورة هذه العلاقة في حدّها الأقصى هو ما سبقت الإشارة إليه مما حصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة طيلة العقود الماضية.

وحتى في إطار العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية ذاتها، فإن فتح الباب لانتقال العمال لم يكن خالياً من النتائج السلبية، على الرغم من إيجابياته الكثيرة على البلدان المصدرة للقوة العاملة، وكذلك المستقبلة لها.

ج ـ انتقال رؤوس الأموال

أما في ما يتعلق بهذا البعد الثالث من العلاقات الاقتصادية، وهو انتقال رؤوس الأموال الاسرائيلية أو التي تتحكم فيها المصالح الضالعة مع اسرائيل، فإن فتح الباب لها من ضمن سياسة مساواة رأس المال الأجنبي برأس المال الوطني في الحقوق والواجبات، لهو من أخطر ما يجري الترويج غير المباشر له في سياق منظومة العقائد المنبثقة عن تيار العولمة. فهذه العقائد تفسّر نجاح التنمية في الأقطار التي نجحت باختراق حاجز التخلف الاقتصادي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وفي مقدمتها أقطار جنوب شرق آسيا، بأن ذلك النجاح، على الأقل في جانب أساسي منه، إنّما يرجع إلى نجاح هذه الأقطار في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر فيها، ولا سيما ما كان منها مصحوباً بالتكنولوجيا المتقدمة.

ولا شك في صحة ذلك التفسير بصورة عامة. لكنه لا يقود بالضرورة إلى إمكانية تكرار تلك التجربة بمقدار كبير مماثل من النجاح، ومقدار قليل مماثل من السلبيات. فأموال الاستثمار المتاحة للانسياب عبر أقطار العالم ليست كمّاً متجانساً، وليست جميعها ساعية وراء الربح المادي المجرّد المعقم من الغايات السياسية. وليست الأقطار العربية غريبة على المحاذير السياسية للاستثمارات الأجنبية فيها، كما يشهد بذلك تاريخ الاستثمارات التي قامت بها شركات النفط منذ عشرات السنين. لكن الذي لا شك فيه هو أن رأس المال قوة لا يستهان بها. والذي يملك أو يتحكم في رأس المال إنما يتحكم في مقاليد المجتمع الذي يتوطن فيه رأسماله.

وهناك زاوية أخرى للبعد الخاص بانتقال رؤوس الأموال في أعقاب التسوية: هذه الزاوية تتعلق حتى برؤوس الأموال المعقمة التي تسعى وراء الربح المجرّد من أية أجندات أو غايات سياسية. وهي أن إطار التسوية السلمية وفي نسق إقليمي تسوده البعثرة القطرية، ويغيب عنه النظام العربي المتّصف بالحدود الدنيا من التضامن، إنما يجعل من إسرائيل الزعيم الاقتصادي للمنطقة، ويجعل الرساميل المرشحة للاستفادة من الأسواق والإمكانات الاقتصادية العربية مدركةً مردوداً أكبر إذا كانت الدولة القاعدة لانطلاقها هي في غنى وإمكانيات دولة إسرائيل.

ذلك أن العلاقات الاقتصادية الخارجية التي أوجزنا معالمها في ما تقدم لا تجري في الفراغ، بل تجري على خلفية الهوة الكبيرة في الحجم الاقتصادي ومستوى التقدم الصناعي والتكنولوجي بين اسرائيل من جهة، والبلدان العربية من جهة أخرى، مما

يمكن أن نطلق عليه هوّة التخلف الاقتصادي العربي.

فحجم الاقتصاد الاسرائيلي مقيساً بقيمة الناتج الوطني يقارب مجموع حجم الناتج الوطني لمصر وسوريا والأردن ولبنان مجتمعة، كما يبلغ متوسط الناتج الوطني للفرد فيها ما بين ١٢ ـ ٢٠ ضعفاً عنه في بقية دول المنطقة.

كذلك فإن اتجاه معدلات النمو في الأقطار العربية في سنوات الثمانينيات والتسعينيات لم تكن متفوقة على معدلات النمو الاقتصادي في اسرائيل خلال تلك السنوات، الأمر الذي يوحي بأن هوة التخلف الاقتصادي المشار إليها لا تتجه إلى الاضمحلال بل إلى الاستمرار عبر العقد القادم.

وليس المجال هنا مجال تحليل جميع أبعاد هوة التخلف والعوامل التي ترجح استمرارها. لكننا سنركز هنا على جانب من العلاقات الاقتصادية الخارجية ذات العلاقة بوجود اسرائيل وسياساتها.

في رأينا أن سياسات الانفتاح والاندماج في السوق العالمية التي يتجه معظم الأقطار العربية إلى انتهاجها تعاني خللاً جوهرياً مرتبطاً بانهيار النظام السياسي العربي، وبما نتج منه من تراجع أولوية التضامن الاقتصادي العربي في السياسات الاقتصادية للبلدان العربية، الأمر الذي جعل هذه الدول تتخندق في نظرة قطرية لا تأخذ بالجدية اللازمة اثر فقدان ذلك التضامن واستفحال التشتت العربي في إضعاف الأداء الاقتصادي والتنموي لمعظم الأقطار العربية، بل تجنح إلى الاستخفاف بأهمية حجم الاقتصاد في تعظيم فرص التنمية، يشجعها على ذلك الانبهار بالحالات التي نجحت بها اقتصادات صغيرة الحجم مثل سنغافورة وتايوان وحتى إسرائيل، باجتياز هوة التخلف من خلال النجاح في تحويل اقتصادها إلى قاعدة للصادرات، وجعل قطاع التصدير هو المحرك للنمو، ثم النجاح بتطوير الهيكل الاقتصادي في كل منها للانتقال بنوعية الصادرات من السلع البسيطة كثيفة عنصر العمل بسيط المهارة، إلى سلع الصناعات الهندسية والإلكترونية ذات التكنولوجيا المتقدمة والكثيفة في عنصر رأس المال والعمل رفيع المهارة.

إن نجاح سنغافورة وتايوان المشار إليه مرتبط بنجاحهما بجذب الشركات الصناعية الكبرى، ولا سيما اليابانية لتوطين استثمارات ضخمة في كل من هاتين الدولتين بحيث أصبحت كل منهما قاعدة معتمدة لإنتاج وتصدير منتجات تلك الشركات إلى الأسواق العالمية. يستنتج من ذلك أن إمكانية أي قطر عربي أن يكرر نموذج سنغافورة أو تايوان تعتمد على قابلية وقدرة ذلك القطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة.

وتعتمد تلك القدرة والقابلية على عدة مقومات، يتعلق جانب منها بالإدارة الاقتصادية الداخلية مثل كفاءة الإدارة الحكومية وكفاءة أنظمة تكوين القوة البشرية (التربية والتعليم)، ومنها كذلك نظام القيم الأخلاقية والثقافية وانعكاسه في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وقدرته على كبح الإنفاق الاستهلاكي وتعظيم الادخار والاستثمار.

والجانب الآخر الذي يهمنا في مجال موضوعنا الحالي، هو ما يتعلق بالعوامل التي تتحرك بموجبها أموال الاستثمار المباشر العالمية، والتي واقع الأمر بشأنها هو أن القرارات الاستثمارية المتضمنة توطين نشاط اقتصادي معين في مكان معين أصبحت في معظمها قرارات مركزية تتخذها الشركات متعدية الجنسية بدوافع مشتقة من الاعتبارات الاستراتيجية لهذه الشركات والقاضية بتقسيم العمل على مستوى العالم وتوزيع النشاط بين أقطاره وفق تلك الاعتبارات. ويؤدي ذلك بدوره إلى حالة من التنافس الشديد بين الدول بحيث تسعى كل دولة للاحتفاظ بنشاطات اقتصادية سبق وجودها فيها والحيلولة دون انتقالها إلى دولة منافسة. كما تسعى لاجتذاب استثمارات تلك الشركات في نشاطات أخرى جديدة لكي تتوطن لديها. والوسيلة التي راج تطبيقها لاجتذاب تلك الاستثمارات هي الإجراءات التي تحرر الاقتصاد من القيود ومن الحواجز التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية أو تفشلها.

ولكن الإشكال هنا هو أن قيام جميع الدول بتطبيق الإجراءات ذاتها في تحرير اقتصاداتها من القيود والحواجز وتساويها في هذا المضمار يجعل تفاوتها في القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية معتمداً على أمور أخرى مثل تلك التي تجعل الدول المتقدمة صناعياً أكثر جاذبية من الدول النامية، وتقود بالتالي إلى تهميش الدول النامية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست متجانسة في خصائصها ولا في الحوافز التي تحركها ولا في الغايات التي تتوخاها من هذه الحركة. لذلك من الأهمية بمكان التمييز بين الأنماط المختلفة من هذه الاستثمارات. فبعضها يمكن أن تجتذبه أقطار نامية مثل حال البلدان العربية، وأنماط أخرى لا تجد احتياجاتها إلا في الأقطار المتقدمة. وبصورة عامة يمكن التعرف على ثلاثة أنماط رئيسية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

النمط **الأول**، هو الاستثمار الأجنبي الساعي إلى استغلال الثروات الطبيعية في الاقتصاد المستقبل لرأس المال. هذا هو النمط الكلاسيكي من تدفقات الاستثمار خلال عهود الاستعمار القديم التي كان للمنطقة العربية الحظ الأوفر منها في صورة الاستثمار في استخراج النفط في المقام الأول، ثم الثروات المعدنية الأخرى.

النمط **الثاني**، هو الاستثمار الذي يسعى إلى الاستفادة من ظروف تقلل من كلفة

الإنتاج كوجود قوة عاملة رخيصة. ولكن رخص أسعار عوامل الإنتاج وانخفاض الكلفة هما شرطان ضروريان وليسا بكافيين حتى يتحرك الاستثمار الأجنبي المباشر نحو اقتصاد ما. أما الشروط الأخرى فتشمل أن يكون الاقتصاد المستقبل كبيراً واسع السوق حتى يمكن المستثمر أن يطمئن إلى تسويق الحد الأدنى المربح من إنتاجه باستبدال المستوردات في هذه السوق، أو أن يكون الإنتاج فيه قاعدة للانطلاق إلى السوق الإقليمية أو السوق الدولية الأوسع، أو كلا الأمرين معاً. كذلك فإن انخفاض الكلفة لا يتوقف على أسعار العوامل فقط، بل يعتمد بصورة حاسمة على مستوى خدمات البنية التحتية المادية والمؤسسية وعلى كلفة التعامل الاقتصادي التي تعتمد على سهولة وسرعة إجراء المعاملات في أجهزة الدولة وإداراتها التنفيذية والقضائية.

النوعان الآنفا الذكر من الاستثمار يجنحان للتدفق إلى الدول النامية.

هناك أخيراً النمط **الثالث** من الاستثمار الذي لا تجذبه إلا الأقطار المتقدمة، وهو الذي يحتاج إلى بيئة إنتاجية تتوافر فيها عوامل إنتاج ذات اختصاص وإنتاجية عالية أو قدرات لإنتاج مدخلات صناعية وسيطة عالية الجودة، تجعل مردود الاستثمار في المنتجات النهائية مرتفعاً، وتجعل هذه المنتجات أكثر قدرة على المنافسة، وهذا النمط الثالث من الاستثمار هو الأكبر حجماً. ولذلك يلاحظ أن النسبة الكبرى من التدفقات الاستثمارية هي بين الدول المتقدمة ذاتها.

إن التنافس بين البلدان العربية وإسرائيل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي والتحالف مع الشركات الكبرى المالكة للتكنولوجيا المتقدمة وانعكاس ذلك على مستقبل القدرات الاقتصادية لكل طرف هو حتى الآن لمصلحة إسرائيل، للأسباب التالية:

إن إسرائيل تنفرد، كما سبقت الإشارة آنفاً، بقدرتها على اجتذاب النمط الثالث الكبير الحجم والعالي المردود بسبب تقدمها التكنولوجي مصحوباً بنفوذها ونفوذ القوى الصهيونية في عالم الشركات القائدة في مجالات التكنولوجيا مثل شركة إنتل (Intel) ذات المكانة القيادية في مجال رقاقة العقل الألكتروني الرئيس في الغالبية العظمى من أجهزة الكمبيوتر الفردية.

كما أن إسرائيل، على الرغم من صغر حجم سكانها، تشكل سوقاً كبيرة بحكم ارتفاع متوسط دخل الفرد، والقدرة الشرائية الكبيرة تبعاً لذلك. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لأسعار الأيدي العاملة غير الماهرة ومتوسطة المهارة، فإنها على الأرجح تتمتع بمزية اعتدال أسعار الكفاءات المهنية العالية، وأيضاً بانخفاض كلفة التعامل الاقتصادي مع أجهزة الدولة ذات الصلة.

أما الميزة التي كانت محرومة منها طيلة عهد المقاطعة الاقتصادية العربية هي أنها لم تكن جاذبة للاستثمار الذي يرغب في قاعدة انطلاق للسوق في الأقطار العربية. ولكن هل أي من الأقطار العربية يعتبر جاذباً لهذا النوع من الاستثمار؟ الأرجح أن الجواب هو بالسلب، لأن الحواجز المعرقلة للتعامل الاقتصادي بين الأقطار العربية لا يستهان بها، على الرغم من التاريخ الطويل لمحاولات التقارب والتكامل الاقتصادي العربي.

إن تكوين أو إعادة تكوين نظام اقتصادي عربي في التعاون وفي التكامل نحو منطقة تجارة حرة فعالة ومتجهة بخطى حثيثة نحو سوق مشتركة، هو شرط لا بد منه لاجتذاب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر من النمط الثاني المذكور أعلاه. والشرط الآخر هو تخفيض كلفة التعامل الاقتصادي برفع كفاءة الإدارات الحكومية، ولا سيما ذات المساس المباشر بالنشاط الاقتصادي مثل دائرة الجمارك وإدارة الضرائب.

إن تحرير التجارة وفتح الأسواق بين البلدان العربية والاندماج الاقتصادي في إطار عربي هو أمر أيسر وأقل كلفة من إعادة تكوين الهياكل الإنتاجية التي تستتبعها إزالة الحواجز التجارية في الإطار الأوروبي والإطار العالمي، بل إن للتكتل في الإطار العربي مزية كبرى للتخفيف من تكاليف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وذلك لأن الانضمام إلى هذه المنظمة يترتب عليه استحقاقات شديدة الوطأة لجهة إزالة الحواجز مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة دون تمييز. لكن المادة ٢٤ من اتفاقية الغات (الاتفاقية العامة الخاصة بالتجارة والتعرفات الجمركية) تعفي الدول الأعضاء في منطقة جمركية واحدة من تلك الاستحقاقات إلى حد بعيد.

وعلى الرغم من النكسة الجسيمة التي لحقت بمختلف وجوه التعاون العربي مع أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، فإن التطورات والتوجهات في السياسات الاقتصادية القطرية المشار إليها في الفقرة السابقة بدأت بالتدريج تنشىء ظروفاً أكثر ملاءمة من أي وقت مضى للتعاون الاقتصادي العربي. ومن ذلك زوال بعض أهم العقبات التي حالت دون تطبيق الاتفاقيات المتعاقبة التي توصلت إليها البلدان العربية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبالذات العقبات الناتجة من ظاهرتين رئيستين:

الأولى: اختلاف النظم الاقتصادية في هذه الدول بين الدول التي نحت نحو الإدارة المركزية المباشرة وتدخل الدولة الواسع في القطاعات الإنتاجية، وبين الدول التي نحت نحو الدور الواسع للقطاع الخاص وقوى السوق.

والثانية: تبني معظم البلدان العربية سياسات تنموية مبنية إلى حد بعيد على استبدال المستوردات وما تقتضيه هذه السياسات من إجراءات حمائية للإنتاج الوطني،

وما تبلور حول تلك السياسات من مصالح في البنية الاجتماعية السياسية ساعية لتكريس الحماية من أجل إدامة الوفورات الريعية والأرباح الاحتكارية المرتبطة بها.

وأما في الوقت الحاضر فهناك، من جهة، اتجاه متصاعد لتقارب النظم الاقتصادية واتجاهها للتلاقي على صعيد مشترك هو مصادقة القطاع الخاص وقوى السوق؛ وهناك، من جهة أخرى، اتجاه متصاعد أيضاً لتبني سياسات تنموية مبنية على الانفتاح نحو أسواق التصدير وما يقتضيه ذلك من تحرير للتجارة الخارجية وتوجه للانخراط في الترتيبات التجارية الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية.

يؤيد وجود الاتجاهات المذكورة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في عام ١٩٩٥ بتنشيط اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري بين البلدان العربية لعام ١٩٨١ وتطويرها نحو إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ثم قرار قمة القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ بالتعجيل في إنشاء هذه المنطقة، وأخيراً قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط/فبراير ١٩٩٧ بالموافقة على برنامج عمل وجدول زمني للسير بتنفيذ اتفاقية عام ١٩٨١ كخطوة مرحلية نحو إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى.

ثانياً: عواقب التسوية السلمية بافتراض استمرار المشروع الصهيوني

إن التحليل المتقدم الذكر يبحث في الآثار الاقتصادية للتسوية السلمية، بافتراض أن هذه التسوية تقود فعلاً إلى سلام حقيقي، وإن علاقات طبيعية سوف تنشأ تبعاً لذلك بين جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل معرّفة افتراضاً أنها تحولت بقدرة قادر إلى دولة عادية خالية من النزعات العنصرية والعدوانية المرتبطة بالعقيدة الصهيونية. إن نتائج ذلك التحليل بالافتراضات المبينة تفيد أن الانعكاسات والنتائج الاقتصادية لعملية التسوية حافلة بالايجابيات في صالح الاقتصاد الإسرائيلي، ومن شأنها أن تزيد دولة اسرائيل قوة على قوة. فوجود مثل هذه الدولة البالغة التفوق اقتصادياً وعسكرياً في المنطقة يقود في ذاته وبسبب من اعتبارات الجغرافيا السياسية إلى أن تسعى لكي تنصب نفسها مركزاً صناعياً قائداً تدور في فلكه باقي دول المنطقة. وبالتالي فالاحتمال الراجح أن تسعى اسرائيل حثيثاً إلى الهيمنة على الأقل بمقتضى استدامة المزايا وتقسيم العمل مع الجوار الذي يعزز قوتها الاقتصادية ومزاياها التنافسية في العالم حتى ولو تجردت بمعجزة من خلفيتها الصهيونية العنصرية العدوانية.

لكن واقع الأمر أن إسرائيل ليست في وارد التجرّد من عقيدتها الصهيونية العنصرية العدوانية. ونظرتها إلى دور الأدوات الاقتصادية في تنفيذ أهدافها قد عبر

عنها بفصاحة بالغة رئيس وزرائها الأسبق شمعون بيريس في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**:

ففي الفقرة الافتتاحية لكتابه، وفي إشارته إلى توقيع المفاوضين في أوسلو على الوثائق التي تم التوصل إلى صيغتها النهائية في الساعات المتأخرة من ليلة الثاني من آب عام ١٩٩٣، يقول شمعون بيريس: «وأخيراً وبعد طول زمن، تم التوصل إلى وفاق عربي - إسرائيلي»[٤]. لم يقل «وفاق فلسطيني - إسرائيلي» بل «عربي - إسرائيلي». أما في مواضع أخرى من كتابه هذا، وبخاصة حين يصف مقومات الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط يبين بيريس أن نظام الأمن الإقليمي الشرق أوسطي لا بد من أن يبنى على التزامات وترتيبات أمن متبادلة بين كل قطر وآخر في المنطقة بصورة تردع أي عدوان محتمل، في حين تكون مهمة الترتيبات الأمنية على مستوى الإقليم هي «تفكيك بنيات القوة والعمل على نزع السلاح والسيطرة على الأصابع التي تتوق إلى ضغط زناد النار»[٥].

وفي سائر كتابه المذكور يرسم بيريس معالم الاستراتيجية التي «لم تعد تركن بصورة غالبة إلى الأعمال العسكرية وأنظمة السلاح لتحقيق غاياتها، بل إلى المفهوم العصري القائم بالضرورة على الاتفاقات السياسية، والشامل لاعتبارات الأمن الدولية وللاعتبارات الاقتصادية، ذلك لأن العالم قد تغير. وسيرورة التغيير هذه تجبرنا على استبدال مفاهيمنا التي عفا عليها الزمن بمقاربة متلائمة مع الواقع الجديد». ويمضي بيريس فيصف عجز المدرسة التقليدية للاستراتيجية عن التكيف مع حقائق التقدم التكنولوجي الذي غير من المعنى الجغرافي لـ «العمق الاستراتيجي»، وجعل البديل له هو «الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تغطي المنطقة بأكملها... وتنشىء حالة تصبح فيها النزاعات أقل جدوى وأشد كلفة وأصعب (من طاقة مرتكبيها)، وبذلك يكون المفتاح للمحافظة على نظام إقليمي عادل وآمن، هو في السياسة وفي الاقتصاد»[٦].

على الرغم من ذلك لا ينبغي أن نتجاهل وجهة نظر ترى أن السلام سيخلق وضعاً يضع اسرائيل على مسار تصبح معه دولة عادية من دول المنطقة تسعى، بحكم تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، إلى المشاركة في البحبوحة الاقتصادية التي ستنعم بها المنطقة في ظل السلام، وبالتالي ستأخذ عقيدة التعصب الصهيونية في الاندثار مع

---

(٤) Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (Longmead, Eng: Element Books, 1993), p. 1.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.

رواج قيم الاستهلاك والرفاهية المادية. ولذلك، ترى وجهة النظر هذه أن لا خطر من التعامل الاقتصادي الطبيعي مع اسرائيل، على الرغم من تفوقها الصناعي والتكنولوجي، إذ إن هذا التفوق لا يشكل خطراً على البلدان العربية إلا بمقدار ما يشكل مثل هذا الخطر تعامل البلدان العربية مع الدول المتقدمة صناعياً في الغرب أو الشرق.

وأحياناً يذهب أصحاب وجهة النظر هذه إلى حدّ إنكار أن التطبيع الاقتصادي مع البلدان العربية هو بالأهمية التي يميل البعض إلى الاعتقاد بها والمبالغة في درجتها. ويدللون على ذلك بأن اسرائيل قد رتبت بنيتها الاقتصادية على أساس أن سوقها الأساسية هي في البلدان الصناعية المتقدمة حيث بلغت نسبة صادراتها إلى هذه الدول ٧٢ بالمئة من مجموع صادراتها، مقابل نسبة ٢٤ بالمئة من هذا المجموع صادرات إلى الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. كما بلغت مستورداتها من الدول المتقدمة صناعياً ما نسبته ٨٢ بالمئة من مجموع مستورداتها مقابل نسبة ١١ بالمئة من الدول النامية[٧]. كذلك فإن قدرة اسرائيل على التصدير للدول الصناعية كانت تنمو بقوة حيث بلغ معدل زيادتها السنوية في عقد التسعينيات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦) أكثر من ٩ بالمئة في السنة[٨]. إن الأطروحة القائلة بأن الاقتصاد الإسرائيلي يستطيع ضمن شروط معينة أن يستغني عن العلاقة الاقتصادية مع الجوار هي أطروحة صحيحة. وهي صحيحة ليس فقط في حالة اسرائيل، بل هي صحيحة بالمطلق، كما تدل على ذلك تجربة كوبا، واستغناؤها القسري، وهي البلد الفقير، عن العلاقة الاقتصادية مع بلد مجاور ضخم الاقتصاد، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن صحة هذه الأطروحة لا تنفي بحال من الأحوال المكاسب الإضافية الضخمة التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الاسرائيلي من علاقات اقتصادية طبيعية مع الجوار العربي والتي تقدم بيانها وبيان ما يترتب عليها من دينامكية لا بد من أن تدفع بإسرائيل إلى ممارسة ثقلها الإقليمي بكامل أبعاده.

أما الأطروحة القائلة إن التفوق الاسرائيلي لا يشكل خطراً على البلدان العربية إلا بمقدار ما يشكل مثل هذا الخطر تعامل البلدان العربية مع الدول المتقدمة صناعياً في الغرب أو الشرق، فهي بدورها لا تدعو إلى الاطمئنان! فالتوهم أن الأنماط الراهنة في تعامل البلدان العربية مع المراكز الصناعية المتقدمة هي أنماط آمنة ومتسقة مع المصالح الاقتصادية العربية في الأمد الطويل هو محض «توهّم» لا يزيد على صفته

---

(٧) صندوق النقد الدولي، **اتجاهات التجارة الدولية، الكتاب السنوي ١٩٩٧** ([واشنطن، دي سي: الصندوق]، ١٩٩٧).

(٨) المصدر نفسه.

هذه ولا ينقص عنها. ولقد بينا في ما تقدم الخلل في هذه النظرة التي أسسها التخندق في العطالة القطرية، وهي نظرة قصيرة المدى ضيقة الأفق.

ملحق الأراضي الفلسطينية المحتلة: الاختلال في هيكل الإنتاج وسوق العمل

يظهر هذا الاختلال بصورته الصارخة في أرقام نمو القوة العاملة وقنوات استيعابها في القطاعات الإنتاجية في الأراضي المحتلة واسرائيل كما يبينها الجدول رقم (١). تفيد هذه الأرقام أن حجم القوة العاملة الفلسطينية قد تضاعف تقريباً في عقدين ونيّف بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٢ من ١٨١ ألفاً إلى ٣٣٣ ألفاً، أي بزيادة ١٥٢ ألفاً دخلوا سوق العمل خلال تلك المدة. فإذا قارنا هذه الزيادة بما استطاع هيكل الإنتاج المحلي توفيره من فرص العمل نجد أن عدد من تم استيعابهم في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتجاوز ٥١ ألفاً، أي ما لا يزيد عن ثلث طالبي العمل الجدد خلال ٢٢ عاماً! أما الثلثان الباقيان فقد تراوح مصيرهم بين البطالة وبين العمل في اسرائيل. (ولا يدخل في ذلك الرقم من يعملون متعاقدين لحساب الأنشطة الإسرائيلية دون الانتقال من أماكن إقامتهم، كما لا يدخل في أرقام قوة العمل من نزحوا للعمل في الدول المجاورة).

فإذا انتقلنا من الصورة الإجمالية للعمالة إلى صورتها القطاعية، نجدها تعبر عن اختلالات أكثر عمقاً! ففي القطاع الزراعي الفلسطيني نجد العمالة تتدنّى من ٧٢ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ٥٠ ألفاً عام ١٩٩٢، أي ليس فقط غياب أي نمو في فرص العمل الزراعي بل التلاشي الفعلي لـ ١٢ ألف فرصة عمل كان يوفرها هذا القطاع قبل عقدين! في الوقت ذاته نجد عدد العاملين من فلسطينيّي الأراضي المحتلة في القطاع الزراعي الإسرائيلي يتراوح بين ١٠ آلاف و١٦ ألفاً خلال الخمس عشرة سنة الماضية! وفي قطاع الإنشاء نجد نمواً متصلاً لعدد العاملين الفلسطينيين في البناء والشييد لاسرائيل من ١١ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى ٣٥ ألفاً عام ١٩٨٠ إلى ٥٠ ألفاً عام ١٩٨٧، وأخيراً إلى ٨٦ ألفاً عام ١٩٩٢! أما في قطاع الصناعة فتشير الأرقام خلال معظم المدة إلى أن عاملين من كل خمسة عمال في هذا القطاع كانوا يعملون في اسرائيل. كما تشير إلى غياب أي نمو في فرص العمل الصناعي في الأراضي المحتلة طيلة تلك المدة حيث قدّر عدد هذه الفرص في السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٨٧ و١٩٩٢ بما مجموعه ٢٧ ألفاً و٣٤ ألفاً و٣٤ ألفاً و٣٠ ألفاً في تلك السنوات على التوالي.

وخلاصة القول إن الهيكل الإنتاجي تحت الاحتلال كان راكداً معاقاً غير قادر على توفير فرص العمل لجزء مرموق من التزايد الحتمي في القوة العاملة. وهذا الفشل

الذريع يبدو أكثر خطورة إذا تنبهنا إلى أن الأرقام السالفة الذكر إنما تخص القوة العاملة التي مكثت على أرض الوطن ولم تنزح عنه. فمن الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من سكان الأراضي المحتلة نزحوا إلى الخارج منذ عام ١٩٦٧. منهم من نزح خلال الاضطراب الناشىء عن الاحتلال خلال ذلك العام وقدر عدد هؤلاء بـ ٢٥٠ ألف نسمة. لكن العدد الأكبر نزح بالتدريج تحت ضغط الظروف المعاشية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٧، ويقدر عدد هؤلاء بـ ٢٧٠ ألف نسمة. فإذا حسبت الزيادة الطبيعية لهؤلاء يكون تقدير حجم النازحين الكلي نتيجة للاحتلال حوالى ٨٨٠ ألفاً، وتقدير عدد القوة العاملة من هؤلاء حوالى ١٧٥ ألفاً، أي ما يعادل أكثر من نصف القوة العاملة المقيمة حالياً في الأراضي المحتلة.

الجدول رقم (١٣ ـ ١)
نمو القوة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة وقطاع غزة)
ونسق العمالة المتاح لها محلياً وفي إسرائيل
(الأعداد بالألوف)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٩٢
القوة العاملة الكلية	١٨١	٢١٩	٢٨٤	٣٣٣
البطالة	٨	٣	٦	١٤
العمالة الإجمالية				
مجموع العاملين	١٧٣	٢١٦	٢٧٨	٣١٩
في الضفة والقطاع	١٥٣	١٤١	١٦٩	٢٠٤
في إسرائيل	٢٠	٧٥	١٠٩	١١٥
العمالة القطاعية				
الإنشاء والبناء				
في الضفة والقطاع	١٧	١٨	٢١	٢١
في إسرائيل	١١	٣٥	٥٠	٨٦
الزراعة				
في الضفة والقطاع	٧٤	٥٢	٤٢	٥٠
في إسرائيل	٥	١٠	١٦	١٠
الصناعة				
في الضفة والقطاع	٢٧	٣٤	٣٤	٣٠
في إسرائيل	٢	١٦	٢٠	٧
الأخرى				
في الضفة والقطاع	٣٥	٣٧	٧٢	١٠٣
في إسرائيل	٢	١٤	٢٣	١٢

المصدر: الإحصاءات الرسمية للحكومة الإسرائيلية وتقديرات البنك الدولي.

يوسف صايغ

السيرة الذاتية كما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

تاريخ الميلاد: ٢٦ آذار/مارس ١٩١٦.

الدراسات الجامعية: بكالوريوس إدارة أعمال (بامتياز)، الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٣٨.

أستاذ علوم (ماجستير) اقتصاد، الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥٢.

دكتوراه فلسفة (الاقتصاد السياسي)، جامعة جونز هوبكنز ـ بلتيمور، الولايات المتحدة عام ١٩٥٧.

الخبرة المهنية:

١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ أستاذ مساعد، الجامعة الأميركية في بيروت.

١٩٥٧ ـ ١٩٦٣ أستاذ مشارك، الجامعة الأميركية في بيروت.

١٩٥٧ ـ ١٩٥٩ رئيس دائرة الاقتصاد، ومدير معهد البحوث الاقتصادية، الجامعة الأميركية في بيروت.

١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ أستاذ بحث مشارك زائر في معهد الشؤون الدولية، جامعة هارفرد (الولايات المتحدة) ومركز دراسات الشرق الأوسط معاً.

١٩٦٠ ـ ١٩٦١ أستاذ مشارك زائر، جامعة برنستون (الولايات المتحدة).

١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ مدير معهد البحوث الاقتصادية، الجامعة الأميركية في بيروت.

١٩٦٣ ـ ١٩٧٤	أستاذ كرسي، الجامعة الأميركية في بيروت. (حصل على تقاعد مبكر في حزيران/يونيو ١٩٧٤).
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	مستشار لمجلس التخطيط في الكويت أثناء عطلة سنة الراحة (Sabbatical).
١٩٧٣ ـ ١٩٧٥	مستشار غير مقيم لمجلس التخطيط في الكويت.
١٩٧٤ ـ ١٩٧٧	مستشار غير مقيم لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ الكويت.
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	مستشار غير مقيم للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ـ الكويت، وكذلك مهمات استشارية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ولجامعة الدول العربية في القاهرة.
١٩٨٠ ـ ١٩٨٩	مهمات استشارية لمؤسسات عربية عامة في مجال التنمية الاقتصادية والنفط العربي (مثل جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة التنمية الصناعية، منظمة الأغذية والزراعة.. الخ).
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	«باحث زائر متميز» (Distinguished Visiting Scholar) بمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة، وعضو مشارك رئيسي (Senior) في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد.
١٩٨٦ ـ ١٩٩٦	خدمات استشارية بالتعاقد مع دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، شملت إعداد «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠»، كمنسق عام للبرنامج ورئيس فريق العمل ورئيس التحرير.
١٩٩٧ ـ نهاية ٢٠٠٠	كتابات مهنية اقتصادية، أساساً أوراق لمؤتمرات ومقالات في مجلات محكمة.

مسؤوليات في حقل العمل الوطني والقومي:

(١) عضو في المجلس الوطني الفلسطيني منذ إنشائه عام ١٩٦٤ وحتى الآن دون انقطاع.

(٢) عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨/١٩٦٩.

(٣) مؤسس ومدير عام مركز التخطيط الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، ورئيس مجلس إدارة المركز.

(٤) رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، وعضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ بحكم منصب رئاسة الصندوق.

(٥) عضو مؤسس في مجلس أمناء «مركز دراسات الوحدة العربية» منذ تأسيس المركز حتى تاريخه، وعضو في اللجنة التنفيذية للمركز منذ عام ١٩٧٦ حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ثم منذ عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠.

(٦) مستشار بالتعاقد لـ «دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط» في منظمة التحرير الفلسطينية للفترة تموز/يوليو ١٩٩٠ ـ تموز/يوليو ١٩٩٣ لإعداد **البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠**، كمنسق عام لمشروع البرمجة ورئيس لفريق العمل ورئيس للتحرير (انظر البند رقم (١٢) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية والبندين رقمي (١٤ و١٥) في لائحة المؤلفات بالعربية).

(٧) رئيس «الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية» (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥).

(٨) عضو مؤسس في «منتدى الفكر العربي»، وعضو في مجلس أمنائه لعدة سنوات، عمان ـ الاردن.

(٩) عضو مؤسس في «منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا» وعضو في مجلس أمنائه (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦)، ولاحقاً «Senior Associate» في المنتدى، القاهرة ـ مصر.

المنح البحثية والجوائز التقديرية

(١) منحة من «مؤسسة روكفلر» لتمويل دراسة حول الرواد الاقتصاديين في لبنان، وانتهت الدراسة بكتاب نشرته مطبعة جامعة هارفرد (انظر البند رقم (٢) في لائحة الكتب المنشورة بالإنكليزية).

(٢) جائزة «جمعية أصدقاء الكتاب في لبنان» منحت عام ١٩٦١ بمناسبة صدور كتاب **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي** (انظر البند رقم (١) في لائحة الكتب المنشورة بالعربية).

(٣) منحة من «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» لدراسة مسار التنمية العربية، وصدر الكتاب عام ١٩٧٨ في مجلدين (انظر البندين رقمي (٦ و٧) في لائحة الكتب المنشورة بالإنكليزية والبندين رقمي (٨ و٩) في لائحة الكتب المنشورة بالعربية).

(٤) جائزة «جمعية أصدقاء الكتاب في لبنان» بمناسبة صدور كتاب **استراتيجية العمل لتحرير فلسطين** (انظر البند رقم (٥) في لائحة الكتب المنشورة بالعربية).

(٥) جائزة «مؤسسة الكويت للتقدم العلمي» التقديرية لعام ١٩٨١، تقديراً «لمساهمات يوسف صايغ المميزة في دراسة التنمية الاقتصادية في العالم العربي» - وهي جائزة مفتوحة للعلماء العرب وتمنح لعالم تقديراً لعطائه الكامل.

(٦) منحة قدمها البنك العربي المحدود عام ١٩٨١ من أجل إعداد كتاب حول الأداء الاقتصادي العربي من ١٩٣٠ - ١٩٨٠، وصدر الكتاب عام ١٩٨٢ (انظر البند رقم (٨) في لائحة الكتب المنشورة بالعربية والبند رقم (١٠) في لائحة الكتب المنشورة بالإنكليزية).

(٧) منحة قدمتها «لجنة الإعلام النفطي العربية» لإعداد كتاب حول **سياسات النفط العربية في السبعينات**. وصدر الكتاب عام ١٩٨٣ بالإنكليزية ثم ترجم إلى العربية» (انظر البندين رقمي (٨) و(١٠) على التوالي).

(٨) منحة بحثية من «المؤسسة المصرفية العربية» لإعداد دراسة حول فرص الاعتماد الجماعي العربي على النفس في السعي إلى التنمية. وانتهت الدراسة بكتاب بعنوان **التنمية العصية** في ترجمته العربية (البند رقم (١٣) في لائحة الكتب المنشورة بالعربية)، كما نشر أصلاً بالإنكليزية (انظر البند رقم (١١) في لائحة المنشورات بالإنكليزية).

(٩) جائزة «عبد الله الطريقي التقديرية» قدمها «مركز دراسات الوحدة العربية» عام ٢٠٠٠ «تقديراً لمساهمات يوسف صايغ في مجالي اقتصاديات النفط والتنمية الاقتصادية العربية».

Publications:

Books (in English)

(1) *The Economic Impact of the Arab Refugee Problem on Lebanon, Syria and Jordan* (The Pakistan Institute for International Affairs, Karachi, 1955).

(2) *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy* (Harvard University Press, 1962).

(3) *Economics and Economists in the Arab World* (The Economic Research Institute, Beirut, Nov. 1964, Monograph). (Arabic version also, see list of books in Arabic below, item 3).

(4) *Jordan: Country Report* (Mediterranean Development Project Series. Published by FAO, Rome, 1967). Co-author with Edmund Asfour.

(5) *Palestine in Focus,* editor, (Patestine Research Center, Beirut, July 1968).

(6) *The Economies of the Arab World: Development Since 1945* (Croom Helm, London, 1978). (Translated into Arabic; see items 7 and 8 in list of books in Arabic.)

(7) *The Determinants of Arab Economic Development* (Croom Helm, London, 1978). (Translated into Arabic; see item 9 in list of books in Arabic.)

(8) *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects* (Oxford University Press, 1982). (Translated into Arabic; see item 10 in list of books in Arabic.)

(9) *Arab Oil Policies in the 1970s: Opportunity and Responsibility* (Croom Helm, London; 1983 for the English edition; The Johns Hopkins University Press, Baltimore, MD, for the American edition; 1983). (Translated into Arabic; see item 11 in list of books in Arabic.)

(10) *The Place of Agriculture in Economic Integration and Regional Cooperation in the Arab World,* Study prepared for the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (Rome, 1983, Monograph, under the author's name).

(11) *Elusive Development: From Dependence to Self-Reliance in the Arab Region* (Routledge, London and New York, 1991). (Translated into Arabic; see item 13 in list of books in Arabic).

(12) *Programme for Development of the Palestinian National Economy for the Years 1994-2000: Executive Summary,* 4 chapters, 104 pages; chapter 1, 2 and 3 written by Yusif A. Sayigh, and chapter 4 by Ali Nassar. (Department of Economic Affairs and Planning, Palestine Liberation Organization; Tunis; July 1993). (See items 14 and 15 of books in Arabic, respectively, for Arabic texts of the full Programme in two volumes, and of this *Executive Summary.)*

الكتب (بالعربية)

(١) **الخبز مع الكرامة: المحتوى الاقتصادي الاجتماعي للمفهوم القومي العربي** (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١). منح هذا الكتاب جائزة جمعية أصدقاء الكتاب لعام ١٩٦١.

(٢) **الاقتصاد الإسرائيلي** (الطبعة الأولى نشر مركز الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٣. الطبعة الثانية، منقحة ومزيدة، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦). قام المؤلف بتلخيص الفصول ٢ ـ ٩ من كتابه هذا بتكليف من مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لتشكل الفصل الثاني «الأوضاع الاقتصادية» في الباب الثالث «أوضاع إسرائيل»، في كتاب بعنوان **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، صدر في بيروت عام ١٩٧٣ عن وزارة الدفاع الوطني ـ الجيش اللبناني ـ الأركان العامة ـ الشعبة الخامسة مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية. انظر ص ٣٤٤ ـ ٣٨٦ من الكتاب الأخير المشار إليه أعلاه.

(٣) **الاقتصاد والاقتصاديون في العالم العربي** (معهد الدراسات الاقتصادية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤). أيضاً بالإنكليزية، انظر لائحة الكتب بالإنكليزية، البند رقم (٣).

(٤) **نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني** (بمشاركة الدكتور محمد عطا الله، دار الطليعة، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦).

(٥) **استراتيجية العمل لتحرير فلسطين** (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨). منح هذا الكتاب جائزة جمعية أصدقاء الكتاب لعام ١٩٦٨.

(٦) **النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١. كتيب).

(٧) **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥**. الجزء الأول: **البلدان العربية الآسيوية** (الأول من ثلاثة أجزاء هي الترجمة العربية للأصل الإنكليزي المدرج تحت البندين رقمي (٦) و(٧) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية. نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢).

(٨) **اقتصادات العالم العربي: التنمية منذ العام ١٩٤٥**. الجزء الثاني: **البلدان العربية الأفريقية** (الثاني من ثلاثة أجزاء، هي الترجمة العربية للأصل الإنكليزي المدرج تحت البندين رقمي (٦) و(٧) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤).

(٩) **مقررات التنمية الاقتصادية العربية** (الثالث من ثلاثة أجزاء، هي الترجمة العربية للأصل الإنكليزي المدرج تحت البندين رقمي (٦) و(٧) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤).

(١٠) **الاقتصاد العربي: إنجازات الماضي واحتمالات المستقبل** (الترجمة العربية للأصل الإنكليزي المدرج تحت البند رقم (٨) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية. نشر دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣).

(١١) **سياسات النفط العربية في السبعينات: فرصة ومسؤولية** (الترجمة العربية للأصل الإنكليزي المدرج تحت البند رقم (٩) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية. نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣).

(١٢) **المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة**، دراسة أعدت بتكليف من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية (للتوزيع المحدود، ١٩٩٠).

(١٣) **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (الترجمة العربية للأصل الإنكليزي، المدرج تحت البند رقم (١١) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢).

(١٤) **البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠**، في مجلدين: الأول يضم القسمين الأول والثاني، والمجلد الثاني يضم الأقسام الثالث إلى السادس. البرنامج العام بأكمله بقيادة وإشراف وتحرير يوسف

صايغ، وكذلك إعداد القسم الأول بفصليه الأول والثاني (دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، تموز/يوليو ١٩٩٣).

(١٥) **البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠: الملخص التنفيذي**، في أربعة فصول، ١٠٨ صفحات. الفصول ١ و٢ و٣ إعداد يوسف صايغ، والفصل الرابع إعداد علي نصار (دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، تموز/يوليو ١٩٩٣). انظر البند رقم (١٢) في لائحة المؤلفات بالإنكليزية للنص الإنكليزي.

(١٦) **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل** (نشر منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن. طبع في بيروت، ١٩٩٥).

Articles or Essays (in English)

(1) «Arab Land Hunger in Palestine», a monograph forming part of *The Arab Case,* submitted in 1946 by, The Arab Office, Jerusalem, to the Anglo-American Committee of Enquiry into the Palestine Problem.

(2) «The Development of Cotton Cultivation in Syria», in: *Quarterly Bulletin of Economic Development* (UNRWA Quarterly, Beirut; Spring 1951).

(3) «Underemployment: Concept and Measurement», *Middle East Economic Papers, 1956* (Beirut, 1956).

(4) «Lebanon: Special Economic Problems Arising from a Special Structure», in: *Middle East Economic Papers, 1957* (Beirut, 1957).

(5) «Towards a Theory of Entrepreneurship for the Arab East», in: *Explorations in Entrepreneurial History,* April 1958.

(6) «Management-Labour Relations in Selected Arab Countries: Major Aspects and Determinants», in: *International Labour Review,* June 1958. (Also in the other languages in which the *Review* appears).

(7) «The Place of Agriculture in Economic Development», in: *Land Economics,* November 1959.

(8) «Dilemmas of Arab Management», in: *Middle East Economic Papers, 1960* (Beirut, 1960).

(9) «Development: The Visible or the Invisible Hand?», in: *World Politics*, July 1961.

(10) «Government Economic Policies and Inducements for Capital Formation», in: the Economic and Social Studies Conference Board, *Capital Formation and Investment in Industry* (Istanbul, 1963), pp. 287-300.

(11) «The Modern Merchant in the Middle East», in: C.A.O. van Nieuwenhuijze, ed., *Markets and Marketing as Factors of Development in the Mediterranean Basin* (Mouton & Co., The Hague, 1963), pp. 53-70.

(12) «Development and Democracy», in: William R. Polk, ed., *The Development Revolution - North Africa, The Middle East, South Asia* (The Middle East Institute, Washington, DC, 1963), pp. 119-128.

(13) «Cultural Problems and the Economic Development of the Arab World» in: Robert *N.* Bellah, ed., *Religion and Modern Asia* (The Free Press, Collier-Macmillan, 1965), pp. 56-73.

(14) «The Middle East- -Economic Geography and Development» in: *Colliers Encyclopedia,* 1963 edition, vol. 16, pp. 156-162. Revised version in *Colliers Encyclopedia,* 1968 and 1970 editions.

(15) «Population Growth, Capital Formation and Economic Growth in the Middle East», in: *Proceedings of the Second World Population Conference*, Belgrade, 1965, vol. IV.

(16) «Problems and Prospects of Development in the Arabian Peninsula», in: *International Journal of Middle East Studies,* no. 2, 1971, and in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics* (London, 1972).

(17) «Towards Peace in Palestine», speech delivered in London, 1970. Published by the Fifth of June Society, Beirut (and as a pamphlet by Council for the Advancement of Arab-British Understanding, London). 29 p.

(18) «Arab Oil Policies: Self-Interest Versus International Responsibility», in: *Journal of Palestine Studies,* vol. IV, no. 3, Spring 1975. (also published elsewhere in Arabic, see Arabic list below, item 15).

(19) «Oil in Arab Development and Political Strategy», in: Naiem A. Sherbiny & Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications* (Praeger, New York, 1976); a revised version of a chapter under the same title in: John Duke Anthony, ed., *Oil, International Politics, and Development in the Middle East* (American Enterprise Institute, Washington, DC, 1975).

(20) «Arab Economic Integration and the Alibi of Sovereignty», paper given

at the Eleventh Convention of the Association of Arab-American University Graduates, held in Minneapolis, Minnesota, 27-29 October, 1978. (Also published in Arabic in *Al-Mustaqbal Al-Arabi*, no. 6, March 1979. See list in Arabic below, item 18).

(21) «A Critical Assessment of Arab Economic Development, 1945-1977», paper given at the «Seminar on Population and Development», Amman, Jordan, 18-30 November 1978, under the sponsorship of the *UN* Economic Commission for Western Asia, *Population Bulletin*, no. 17, December 1979, pp. 32-45. (Also published in Arabic, see list in Arabic below, item 19).

(22) «The Social Cost of Oil Revenues», paper given at the First Arab Energy Conference, sponsored jointly by the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries and the Arab Fund for Economic and Social Development, in Abu-Dhabi, UAE, 4-8 March 1979. Published in Arab Fund for Economic and Social Development and Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, *Energy in the Arab World* (in 4 volumes, Kuwait, 1980), vol. I, pp. 323-341. (Also in Arabic, see list in Arabic below, item 21).

(23) «The Economic, Social, and Environmental Implications for the ECWA Region of Present and Future Trends in International Relations», in: United Nations Economic Commission for Western Asia (ECWA) and UN Environment Programme (UNEP), *Development Problems and Environmental Issues in Western Asia*. Proceeding of the Regional Seminar on «Alternative Patterns of Development and Life Styles in Western Asia» convened jointly by the Economic Commission for Western Asia and the United Nations Environment Programme; pp. 219-240. (Beirut, January 1980. Appeared also in Arabic; see list in Arabic below, item 23).

(24) «The Integration of the Oil Sector with the Arab Economies», paper given at the Oxford Energy Seminar, Oxford University, September 1980. Published in *OPEC Review*, vol. IV, no. 4, Winter 1980; pp. 20-41 (Appeared also in Arabic; see list in Arabic below, item 24).

(25) «New Framework for Complementarity among the Arab Economies», paper given at the Sixth Annual Symposium of the Center for Contemporary Arab Studies at Georgetown University, Washington, DC, on «Arab Resources: The Transformation of a Society», April 9-11, 1981. Published in: Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources: The Transformation of Society* (Croom Helm, London, 1983), pp. 147-167. (Also in Arabic; see list in Arabic below, item 25).

(26) «Arab Economic Development and the Critical Triangle» in: *Middle East Economic Survey*, vol. XXVI, Supplement to no. 3, 1 November 1982. (Resume of an essay in Arabic; see item 26 in Arabic list below for full text).

(27) «Arab Economic Strategy in a Changing World Oil Market,» in: *Third World Quarterly,* vol. 6, no. 1, January 1984. (Published in Arabic simultaneously; see item 27 in Arabic list below).

(28) «1973-83: An Unusual Decade» in: Arab Banking Corporation, *The Arab Economies: Structure and Outlook* (Bahrain-London: Revised Edition, August 1984), pp. 9-31. (Published in Arabic simultaneously; see item 29 in Arabic list below).

(29) «Europeans and Arabs: Motives, Issues and Obstacles in a Dialogue», in: W. F. Van Eeklen and Yusif Sayigh (with comments by Mohammed Bedjaoui & C.A.O. van Nieuwenhuijze), *Europeans and Arabs in a Dialogue* (the first in a series of lectures on «Euro-Arab Dialogue Lectures» sponsored by Lutfia Rabbani Foundation, The Hague, 1985); pp. 24-39.

(30) «The Palestinian Economy under Occupation: Dependency and Pauperization», in: *Journal of Palestine Studies,* vol. XV, no. 4, Summer issue, 1986; Serial no. 60); pp. 46-67. Reprinted in George T. Abed, ed., *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation* (Routledge, London and New York, 1988), pp. 259-285. (See item 35 in Arabic list below for Arabic translation of the book).

(31) «The Role of the Palestine Liberation Organization,» paper given at a seminar organized by the United Nations Committee on Palestinian Rights, 25-28 April, 1988, in Berlin, GDR, Document no. CRP/SEM/88/11.

(32) «The *Intifada* and the Balance of Power in the Region», paper given at the Fourth Euro-Arab Dialogue, sponsored jointly by the Italian Institute for International Affairs and the Arab Thought Forum, and held 6-8 November, 1988, in Bari, Italy.

(33) «The Arab World Perspective, and the Diplomatic Role of the Arab Governments Involved in the Quest for a Palestinian State», address given at the School of Foreign Service, Georgetown University, Washington, DC, 9 March 1990. (Published along with two other addresses given in the same series).

(34) «Towards a New, Structured and Formalized Arab-Japanese Economic Relationship», paper given at the Second Arab-Japanese Dialogue sponsored by NIRA (National Institute for Research Advancement) of

Japan and the Arab Thought Forum, Jordan, and held in Tokyo, 23-25 September 1991). Published in: Arab Thought Forum and NIRA, National Institute for Research Advancement, Tokyo, *Arab Japanese Dialogue*, (Tokyo, 1993), pp. 129-148.

(35) «Arab Economic Integration: The Poor Harvest of the 1980's», paper given at the Georgetown University's Center for Contemporary Arab Studies Seventeenth Annual Symposium on «Arab Integration: A critical Evaluation», 9-10 April, 1992, in: *Arab Economic Journal* (Published by Arab Society for Economic Research, Cairo, Autumn 1993), pp. 48-83.

(36) «Development Strategies for the Palestine Development Programme», paper given at the ECCP Nengoot Conference on Palestinian Development for Peace; Brussels, 28 Sept. -1 Oct. 1992.

(37) «Historical Review of Research on the Arab Region and the Lessons It Teaches». Keynote speech given at the First Annual Conference on Development Economics, held by the Economic Research Forum (ERF) for the Arab Countries, Iran and Turkey; Cairo, 4-6 June 1993. Published by the ERF in *Forum* (Newsletter).

(38) «Why Palestine is Not the Proving Ground for Regional Cooperation: Strategies for the Middle East One Year after Autonomy», paper given at the Conference on Regional Cooperation: Institution Building in the Middle East for Free Trade in the Mediterranean, organized by the Research Group on Europe at the University of Mainz and the Bertelsmann Foundation in Gutersloh; conference held in Cairo, 21-23 June, 1995. (To be published in the forthcoming *Proceedings* of the Conference).

(39) «The Arab Economies on the Threshold of the Twenty-First Century», paper given at the Fifth Congress of the International Association of Middle East Studies and Aal al-Bayt University, Amman, Jordan, April 10-14, 1996. (Arabic translation published in: *Arab Economic Journal*, no. 6, Winter 1996; see item 42 in Arabic list below).

(40) «The Emerging Arab Economic Cooperation: Assessment of Achievements and Results», paper given at a seminar on «Unleashing Market Forces and Building Cohesion: The Emerging Economic Cooperation», organized jointly by Frederich Nauman Foundation (Germany) and the League of Arab States (Cairo, Egypt), in cooperation with the European Union (EU), Association of South East Asian Nations (ASEAN), and South Asian Association of Regional Cooperation. Seminar held in Cairo, 15-16 March 1998.

(41) «Towards a Meaningful Euro-Arab Economic Partnership», paper given at the Arab-European Economic Partnership Conference held by the

Arab Society for Economic Research and the «Chambres de Commerce Franco Arabes», Paris, March 17 & 18, 2000.

المقالات والبحوث بالعربية

(١) «تجارة فلسطين الخارجية: مقارنة وتحليل» في **الدليل الاقتصادي لفلسطين** (يافا ١٩٤٦).

(٢) «مشكلة الأرض في فلسطين» في مجلة **الأبحاث** بالجامعة الأميركية ببيروت، عدد الصيف ١٩٤٧.

(٣) «الاقتصاد الإسرائيلي في الميزان» في **التقرير الاقتصادي العربي** (نشر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، ص ٦٠ ـ ٨٥.

(٤) «نحو صيغة عربية للاشتراكية» في مجلة **الأبحاث**، كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، ص ٥٢٤ ـ ٥٤٩.

(٥) «آلام النمو العربي» في مجلة **حوار** (بيروت)، كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، ص ٤٠ ـ ٥٣.

(٦) «الاشتراكية العربية: حساب الأرباح والخسائر» في العدد السنوي الممتاز من **النهار**(بيروت)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ (نشرت ككرّاس مستقل أيضاً ص ١ ـ ٣٣).

(٧) «شكل التحديث وجوهره في المجتمع العربي» في مجلة **حوار**، عدد ٢٤/٢٥ سنة ١٩٦٦، ص ١٠١ ـ ١١١.

(٨) «تمويل الإنماء في البلدان النامية» في كتاب **الموارد المالية والإنماء في لبنان** (منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٦٧)، ص ٢٩ ـ ٩٢.

(٩) «التعبئة الاقتصادية والنضال القومي» في مجلة **الثقافة العربية**، بيروت، عدد ٧ و٨ سنة ١٩٦٨، ص ٢٥٠ ـ ٢٦٥.

(١٠) «استراتيجية إنماء لبنان» في **الاستراتيجية السياسية لإنماء لبنان** (منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، ١٩٦٨).

(١١) «استنزاف إسرائيل نتيجة الصراع العسكري» في مجلة **شؤون فلسطينية**، رقم ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٧١.

(١٢) «النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الإسرائيلية» في مجلة **شؤون فلسطينية**، بيروت، رقم ١٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢.

(١٣) «تجربة التخطيط في العالم العربي» بحث قدم في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع المنعقد في الكويت في آذار/مارس ١٩٧٣، في **وثائق وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع** (الكويت ١٧ ـ ٢٠ آذار/مارس، نشر سنة ١٩٧٧)، الجزء الأول، ص ٤١ ـ ٦٢.

(١٤) «فلسطين بين التحرير والتسوية» كرّاس (٣٢ صفحة) يضم مقالاً نشر بتسلسل في جريدة **النهار** البيروتية في ١١ و١٢ و١٣ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، ولاحقاً ككرّاس مستقل.

(١٥) «السياسات النفطية العربية: بين المصلحة الذاتية والمسؤولية الدولية» في مجلة **قضايا عربية**، نيسان ١٩٧٥ (نشر هذا البحث بالإنكليزية أيضاً. انظر اللائحة السابقة للبحوث بالإنكليزية، البند رقم (١٨)).

(١٦) «التنمية العربية: إنجازاتها، قضاياها وتطلعاتها»، في مجلة **النفط والتعاون العربي**، الكويت، السنة الأولى، العدد الأول، صيف ١٩٧٥، ص ٥٤ ـ ٦٧.

(١٧) «دور النفط في التنمية»، في **أساسيات صناعة النفط والغاز** (ثلاثة أجزاء، نشر منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٧٧)، الجزء الثاني: **الدراسات الاقتصادية**، ص ٢٥٥ ـ ٢٨٠.

(١٨) «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية»، بحث قدم بالإنكليزية أصلاً في المؤتمر الحادي عشر الذي عقدته رابطة الخريجين الجامعيين العرب الأمريكيين في مدينة مينيابولس بولاية منيسوتا في ٢٧ ـ ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨. نشرت الترجمة العربية في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٦ في آذار/مارس، ١٩٧٩ (انظر لائحة المقالات والبحوث بالإنكليزية أعلاه، البند رقم (٢٠)).

(١٩) «تقييم نقدي للتنمية الاقتصادية العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٧٧»، بحث قدم في

ندوة عقدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (شعبة السكان) حول «السكان والتنمية» في عمان، الأردن، ١٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، نشر في **النشرة السكانية**، عدد ١٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، التي تصدرها الأمم المتحدة (انظر لائحة المقالات والبحوث بالإنكليزية، البند رقم (٢١)).

(٢٠) «المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين»، محاضرة ألقيت في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، بدعوة من وزارة الإعلام والثقافة في دولة الإمارات (نشرت في مجلة **النفط والتعاون العربي**، المجلد الخامس، العدد الثالث، ١٩٧٩).

(٢١) «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية»، بحث قدم بالعربية في مؤتمر الطاقة العربي الأول الذي عقد برعاية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٤ ـ ٨ آذار/مارس ١٩٧٩. نشر في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الطاقة في الوطن العربي** (وقائع المؤتمر في أربعة مجلدات، بالعربية والإنكليزية، الكويت ١٩٨٠)، المجلد الأول، ص ٣٨٩ ـ ٤٠٦ (انظر المقالات والبحوث بالإنكليزية أعلاه، البند رقم (٢٢)).

(٢٢) «استراتيجية التنمية في العالم العربي»، محاضرة ألقيت في ندوة الأمم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول «السكان والتنمية»، دمشق، سوريا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. نشرت في مجلة **دراسات عربية** (بيروت)، السنة السادسة عشرة، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٨٠، ص ٣ ـ ٢٨.

(٢٣) «الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاتجاهات الحاضرة والمقبلة في العلاقات الدولية على منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا» في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، **مشاكل التنمية وقضايا البيئة في غربي آسيا**، أعمال الندوة الإقليمية حول «الأنماط البديلة في مجال التنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا» التي عقدت بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص ٣١١ ـ ٣٤١

(بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. ظهر البحث أيضاً بالإنكليزية أعلاه، البند رقم (٢٣)).

(٢٤) «اندماج قطاع النفط بالاقتصادات العربية»، في مجلة **النفط والتعاون العربي**، المجلد السابع، العدد الثالث، ١٩٨١ (نشر هذا البحث قبلاً بالإنكليزية. انظر لائحة البحوث بالإنكليزية، البند رقم (٢٤)).

(٢٥) «إطار جديد للتكامل بين الاقتصادات العربية» في مجلة **شؤون عربية** (تونس)، العدد ١٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. (انظر لائحة البحوث بالإنكليزية، البند رقم (٢٥)).

(٢٦) «التنمية العربية والمثلث الحرج»، في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٤١، تموز/يوليو ١٩٨٢ (انظر لائحة البحوث بالإنكليزية البند رقم (٢٦) من أجل ترجمة مكثفة لهذا البحث).

(٢٧) «أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية»، في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٥٩، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ (نشر بالإنكليزية في نفس التاريخ. انظر لائحة البحوث بالإنكليزية البند رقم (٢٧)).

(٢٨) «آفاق التنمية الاقتصادية العربية في الثمانينات» في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٦٥، تموز/يوليو ١٩٨٤.

(٢٩) «١٩٧٣ ـ ١٩٨٣: عشر سنوات فريدة»، في: المؤسسة العربية المصرفية، **اقتصادات الدول العربية: بنيتها وآفاقها المستقبلية** (البحرين ـ لندن، نص منقح، آب/أغسطس ١٩٨٤)، ص ٩ ـ ٢٨ (راجع لائحة البحوث بالإنكليزية، البند رقم (٢٨)).

(٣٠) «المستقبل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي»، في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٨٧، أيار/مايو ١٩٨٦.

(٣١) «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي»، ورقة قدمت في ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في عمان ـ الأردن في نيسان/أبريل ١٩٨٦، حول «التنمية المستقلة في الوطن العربي». والورقة منشورة في مركز دراسات

الوحدة العربية، **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت ١٩٨٧)، الصفحات ٩٠٧ ـ ٩٣٠.

(٣٢) «نحو إعادة توجيه التنمية العربية»، في **التعاون** (مجلة فصلية تصدر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض)، السنة الثانية، العدد السابع، تموز/يوليو ١٩٨٧، ص ١٠٧ ـ ١٢٢.

(٣٣) «التسوية السياسية، في الأفق التاريخي للقضية الفلسطينية»، في **المستقبل العربي**، عدد ١١٣، تموز/يوليو ١٩٨٨، ولاحقاً في مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخريجين، الكويت، **القضية الفلسطينية في أربعين عاماً: بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت في أيار/مايو ١٩٨٨، بيروت ١٩٨٩، ص ٤٦٢ ـ ٤٧٩.

(٣٤) «في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية»، في مجلة **المستقبل العربي**، عدد ١١٤، آب/أغسطس ١٩٨٨.

(٣٥) «الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال: الاستلاب والإفقار»، الترجمة العربية لورقة قدمت في ندوة عقدتها «مؤسسة التعاون الفلسطينية» (جنيف) في جامعة أكسفورد، ٣ ـ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ونشرت وقائعها وبحوثها بالعربية في مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية، **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد** (نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ٢٦٥ ـ ٣٩٠. (راجع لائحة البحوث بالإنكليزية، البند رقم (٣٠) المتضمن النص الأصلي بالإنكليزية).

(٣٦) «الاعتماد الجماعي على النفس: المعوقات والآليات ـ مع تركيز على الواقع العربي»، ورقة قدمت في المؤتمر العلمي الأول الذي عقدته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة، ١٥ و١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ حول «المقاربات النظرية لمفهوم الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي مع إشارة خاصة للواقع العربي». والورقة نشرت في مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي:**

مقاربات نظرية (وقائع وأوراق المؤتمر، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، ص ٢٦٣ ـ ٢٩٢.

(٣٧) «مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها»، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** في القاهرة، ١٤ ـ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ (نشر المركز، بيروت، ١٩٩٠)، ص ٧٣٩ ـ ٧٦٤.

(٣٨) «دلالات التحولات الجذرية في مجموعة البلدان الاشتراكية الأوروبية بالنسبة إلى الوطن العربي وقضية فلسطين»، في **المستقبل العربي**، عدد ١٥٠ في آب/أغسطس ١٩٩١. وكان هذا البحث قد ألقي كمحاضرة في عمان، الأردن، بدعوة من مؤسسة عبد الحميد شومان في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١.

(٣٩) «منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب»، **المستقبل العربي**، عدد ١٩٢، شباط/فبراير ١٩٩٥، ص ٤ ـ ٢١.

(٤٠) «التنمية في فلسطين: الفرص الاحتمالية والمعيقات الفعلية»، ورقت قدمت إلى ندوة «إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين» المقامة في القاهرة برعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و«مؤسسة التعاون» الفلسطينية، ٧ ـ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٤١) «موجبات البحث في موضوع «مشروعات التكامل البديلة في الوطن العربي»»، الورقة التمهيدية العامة المقدمة في افتتاح المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت ١٤ ـ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (نشر النص في كتاب **وقائع المؤتمر** الذي صدر خلال النصف الأول من ١٩٩٧).

(٤٢) «الاقتصاد العربي على مشارف القرن الحادي العشرين»، في مجلة **بحوث اقتصادية عربية** التي تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد السادس، شتاء ١٩٩٦ (الترجمة العربية لورقة قدمت في المؤتمر الخامس للجمعية الدولية للدراسات الشرق أوسطية المنعقد في الأردن، ١٠ ـ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦. انظر البند رقم (٣٩) أعلاه في لائحة البحوث الإنكليزية).

(٤٣) «البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي ـ الفلسطيني» في ندوة عقدتها مؤسسة عبد الحميد شومان في عمان، ١٩ ـ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨ حول **صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام**. نشرت الورقة في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٦ الصادر في خريف ١٩٩٨، ص ٦٤ ـ ٩٤.

(٤٤) «كيف ومتى يصبح «نفط العرب للعرب»، حقاً؟»، محاضرة قدمت في حفلة تكريم يوسف صايغ لنيل جائزة عبد الله الطريقي التقديرية من مركز دراسات الوحدة العربية في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠. ونشرت في مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٢٥٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٤٥) «الإمكانية الاقتصادية الإسرائيلية»، ورقة قدمت في مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية حول «**العرب ومواجهة إسرائيل ـ احتمالات المستقبل: نحو استراتيجية وخطة عمل**» في الفترة ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩. نشرت الورقة في الجزء الأول من جزأين: المعنون **الدراسات الأساسية** تحت العنوان العام لوقائع المؤتمر الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. أما الجزء الثاني فهو بعنوان **نحو استراتيجية وخطة عمل** تحت العنوان العام للمؤتمر المشار إليه أعلاه.

فهـــرس

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

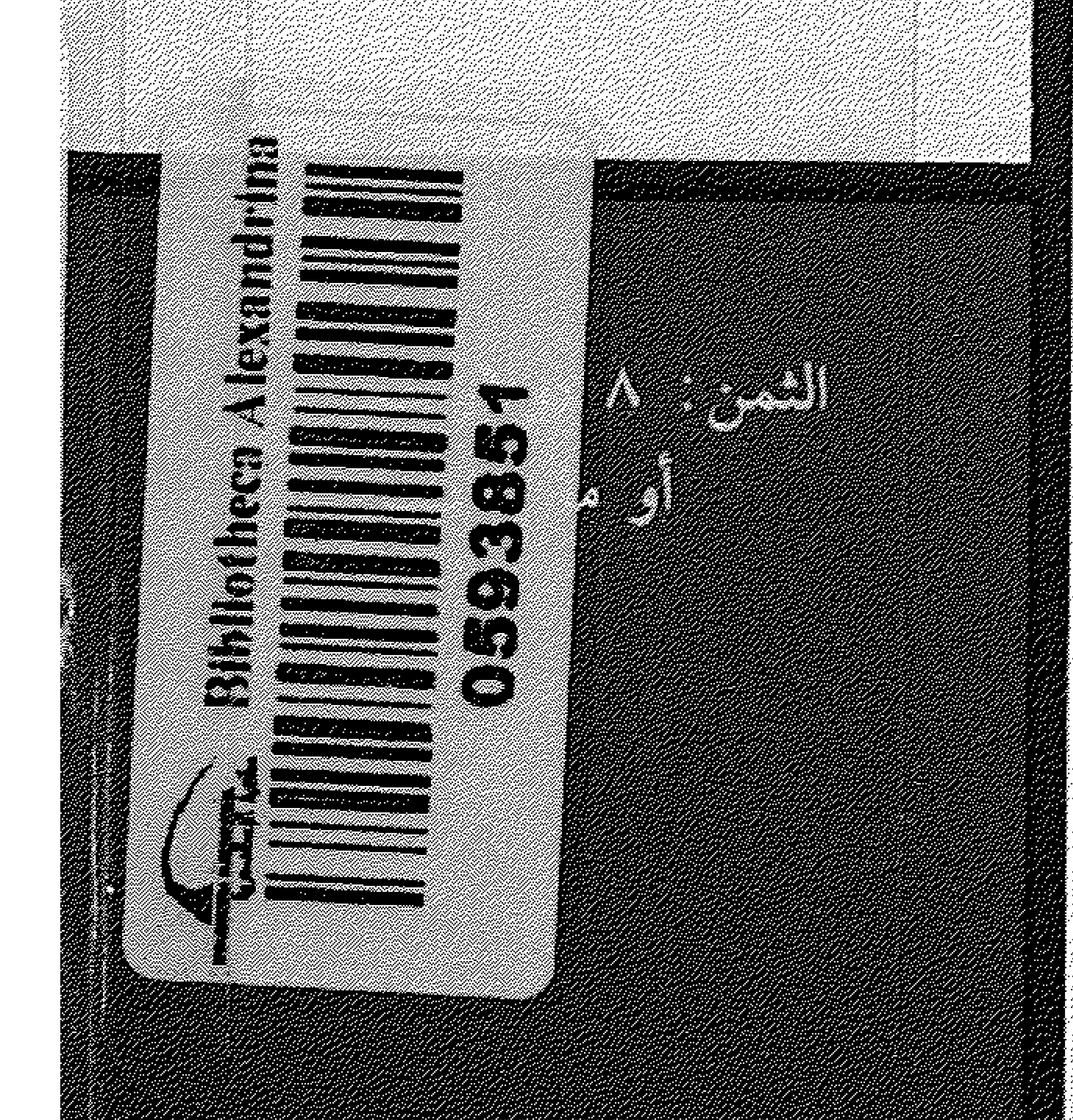
هذا الكتاب

هذا الكتاب هو حصيلة دراسات اقتصادية خصصتها نخبة من الاقتصاديين العرب لتكريم يوسف صايغ بوصفه عالماً اقتصادياً ملتزماً بقضايا شعبه الفلسطيني وأمته العربية، ومسخراً علمه وعمله من أجل تحرير الوطن ونهضة الأمة. .

لقد تميز يوسف صايغ بين أقرانه وتلامذته ومعاونيه بأنه كرّس حياته العملية للبحث والدرس والتمحيص والمناقشة والتفسير والمراجعة وإعادة التقييم، ولم يتحول يوماً نحو الكسب التجاري أو الاستغلال المعنوي لمكانته الفكرية وسمعته العلمية المرموقة. .

يتجلى في مؤلفاته العديدة انتماؤه القومي والديمقراطي، واستشعاره العميق بضرورة التركيز على رؤية شمولية للتنمية والاقتصاد. فهو ينظر إلى النشاط الاقتصادي من ضمن الأطر المكمّلة لهذا النشاط والمتفاعلة معه، وخصوصاً الحريات المتاحة للمبادرة، والأنظمة التعليمية التي تفسح في المجال لتجاوز التخلف بمعناه المعرفي والتعصّبي، وإلى التنمية على أنها عملية ارتقاء اجتماعي واقتصادي يتمازج فيها الإنجاز الكمي والنوعي، وتتوفر في طياتها فرصة التطور والتراكم المفيد لتحقيق مستويات معيشة متقدمة ومستدامة في آن واحد.

الاقتصاديون من خريجي الستينيات والسبعينيات، وبخاصة ممن درسوا الأوضاع الاقتصادية والإنمائية والتبادلية في الوطن العربي، تعرفوا على أعمال يوسف عبد الله صايغ، وأدركوا أهمية كتابات هذا الاقتصادي المتميز الذي أنتج ـ وما زال ـ دراسات وكتباً منذ عقود. . .



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb